جامعة الحاج لخضر - باتنة 1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقات الإيرانية-الغربية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:
نجاة أبـــركان

تحت إشراف الدكتور:
أحمـــد باي

لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــــب	الرتبـــــة	الجامعة الأصلية	الصفـــــة
د. مرابـــــط رابـــــح	أستاذ محاضـــــــر	جامعة باتنـــة 1	رئيســـــــا
د. بـــــاي أحمـــــد	أستاذ محاضـــــــر	جامعة باتنـــة 1	مشرفا ومقررا
أ.د. بحـــــــري دلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	ممتحنـــــــا
د. هـــوادف عبـــدالله	أستاذ محاضـــــــر	جامعة المسيلـــة	ممتحنـــــــا
د. فـــوزي نـــور الدين	أستاذ محاضـــــــر	جامعة بسكرة	ممتحنـــــــا
د. يحيـــاوي هاديـــــة	أستـــاذة محاضـــرة	جامعة خنشلة	ممتحنـــــــا

السنة الجامعية: 1438-1439هـ -2016/ 2017 م

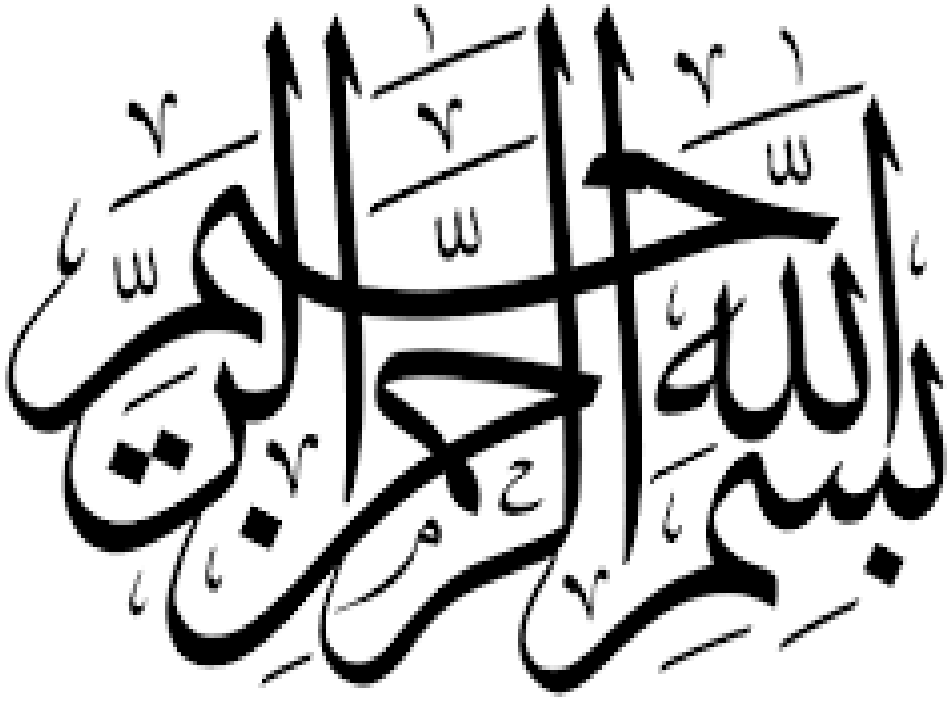
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أحب العلم؛ والدي رحمه الله.

إلى الوالدة، إلى العائلة والمقربين.

عرفانا مني بفضلهم علي.

شكر وعرفان

أشكـر اللـه الـذي أعانني على إنهـاءهذا البحـث.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور المشرف أحمد باي الذي وجه عملي.

ليجد هنا أسمى معاني الإحترام.

أشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة عن الجهد المبذول لقراءة هذا البحث وإبداء الملاحظات

ليجدوا هنا أسمى معاني الإحترام.

كما أشكر كذلك كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث.

ليجدوا هنا أسمى معاني الإحترام والتقدير.

المقدمة

أظهرت الحرب على العراق في القرن الحادي والعشرين- وما تمخض عنها من تداعيات في منطقة الشرق الأوسط – طغيان منطق القوة، بحيث عودة انبعاث النظرية الواقعية مرة أخرى ليسود نظام القوة في العلاقات الدولية من أجل الحفاظ على المصالح الحيوية للوحدات السياسية.

لقد أهّلت القدرات الاقتصادية والعسكرية الولايات المتحدة الأمريكية لتضطلع بالدور المهيمن في العلاقات دون منافس. وبما أن الأساس في العلاقات الدولية هو"**قوة المصالح**"؛ يدخل العالم قرنه الجديد بإعادة تحديد أهدافه من خلال تطوير قدراته، وقوته، وتوجيه علاقاته الإقليمية والدولية لتعزيز مثل هذه القدرات.

تمثل إيران واحدة من الدول ذات الوزن والتأثير على المستوى الإقليمي والدولي سواء من حيث موقعها الجغرافي المتميز، أو من حيث إمكاناتها الاقتصادية – والمتمثلة بالدرجة الأولى في مواردها الطبيعية- والبشرية الضخمة، ودورها السياسي الفاعل في المنطقة وفي العالمين العربي والإسلامي.

فموقعها الجغرافي يمتد بين منطقتين: بحر قزوين، والخليج، وتتاخم حدود عدة دول منها: باكستان، وأفغانستان، وجمهوريات آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفيتي (سابقا)، وتركيا، والعراق. كما تتقاطع طرقها ومعابرها البرية والبحرية التي تصل قارة آسيا بقارتي أوروبا وإفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط بمنطقة آسيا الوسطى.

ويضاف إلى هذا الموقع الاستراتيجي غناها بالثروات الطبيعية ذات الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية. كما تعتبر كذلك أكبر دولة من حيث المساحة (1.648.200كلم^2)، والسكان ما يعادل 71 مليون نسمة مقارنة بدول منطقة الخليج.

تهيأت لإيران من خلال هذه الجيواستراتيجية، والإمكانات الاقتصادية، والبشرية؛ فرصة سانحة لإيران للعب دور بارز على المستويين: الإقليمي والدولي؛ يتناسب وحجم تلك المزايا والإمكانات من خلال بناء عامل الثقة مع محيطها الإقليمي كمرحلة أولى ومن ثم الوصول إلى تعاون مشترك على

المستوى الدولي. مثل هذه المزايا والإمكانيات جعلت الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية على إيران هدفا استراتيجيا ثابتا من قبل الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. واعتمد هذا الهدف من قبل جميع الإدارات التي تعاقبت على البيت الأبيض الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الراهن.

- برزت إيران في البداية كقوة في خدمة الإستراتيجية الأمريكية بحيث شكلت حدودها المتاخمة للاتحاد السوفيتي آنذاك مانعا طبيعيا للمد الشيوعي. كما اعتبر الشاه بمثابة شرطي الخليج لحماية المصالح الأمريكية.
- برزت كذلك كقوة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بعد اكتشاف وإعادة تقسيم موارد بحر قزوين النفطية.
- كما برزت أهميتها الجيواستراتيجية لكونها الدولة الوحيدة التي تصل بين منطقتين: بحر قزوين والخليج باعتبارهما الخزانين الأساسيين للطاقة في القرن الحادي والعشرين.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة التي تتزعم النظام الدولي ترفض القبول بالواقع الجيوسياسي الجديد الذي يضع إيران بنظامها الإسلامي في مكانة إستراتيجية بالغة الأهمية على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة من الناحية الاقتصادية.

ويعود الرفض إلى وجود نظام إسلامي في إيران ممانع لمحاولات الهيمنة والسيطرة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط. كما ترى الولايات المتحدة أن أي دور لإيران في المنطقة يمثل خطرا على مصالحها ومصالح إسرائيل.

وتأتي الحرب على العراق في سياق بسط الهيمنة على كل المنطقة، لهذا الغرض ستسعى الولايات المتحدة لتغيير كثير من الأنظمة في المنطقة، لأنها لا ترغب رؤية بروز قوة إقليمية مهيمنة؛ كما ترى

كذلك أن أي دور لإيران في المنطقة سيهدد المصالح الغربية عموما والمصالح القومية الأمريكية خصوصا.

ورفضها للدور الإيرانى في المنطقة ناجم عن الرغبة في إحباط الدور المحوري الذي تمارسه إيران في الحلف "**الاوراسي**" الجديد الذي بدأت تظهر ملامحه في العلاقات بين روسيا، والصين؛ بحيث تغليب علاقات التعاون والتكامل على علاقات التنافس والصراع.

من هنا يمكن القول أن تاريخ البشرية أفرز ثلاثة محددات تقوم عليها هذه العلاقة.

- **الأول**: يتمثل في المواجهة والتصادم.
- **الثاني**: المسالم الهادف للتقارب.
- **الثالث**: يغلب عليه الطابع الواقعي-البراغماتي الداعي إلى التعاون والتواصل على أسس عقلانية لخدمة المصالح المشتركة والعيش ضمن الحد المعقول من الاستقرار والأمن. كما إن التوجه نحو التعاون والشراكة يترافق من جهة أخرى مع التوجه نحو الأنانية والاحتكار والتباعد.

ويتوافق هذا المنطق مع نظرية العالم الأمريكي "**أناتول رابوبورت**" (Anatol Rapoport) حول الإستراتيجية المعتمدة في حالة المواجهة؛ والتي ترتكز على ثلاث قواعد:

- القاعدة الأولى: إقامة حالة من التعاون.
- القاعدة الثانية: مواصلة التعاون إذا كان يتقاسمه الطرف الأخر، لكن مع الرّد السريع إذا تخلى الطرف الآخر عن قواعد اللعبة.
- القاعدة الثالثة: رأب الصدع مع اقتراح قواعد جديدة للتعاون، مع الأخذ في الحسبان تجربة المواجهة والتصادم.

ويعرف هذا المقترب حاليا بمقترب "**التعاون، والاعتماد المتبادل والتسامح**" **(CRP)**. ويرتكز هذا المقترب على مبدأ: "**بأخذ وبعطاء**" (Donnant/Donnant)، وكذلك اعتماد مبدأ التعاون وتجاوز الخلافات لكن مع الحرص على الرّد إذا ما اعتمد الطرف الأخر سلوكا غير تعاوني في علاقاته الدولية.

ويعتبر الغرب ان جمهورية إيران الإسلامية تنتهج سلوكا مغايرا للقواعد الدولية؛ الأمر الذي قد يهدد السلام. انطلاقا من هذا الطرح وفي ضوء التطورات الإقليمية والدولية؛ هل يمكن لإيران أن تشكل تهديدا فعليا للحضارة الغربية ومنجزاتها؛ علما أن ازدواجية مواقف الغرب وسياسته الانتقائية في التعامل مع الدول قد تؤدي إلى عدائية الشعوب للغرب؟

ومن هنا تثير الدراسة عدة تساؤلات حول التقلبات التي شاهدتها العلاقات الإيرانية الغربية في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

1. هل توتر علاقات إيران مع الغرب يعود إلى الاختلاف في المفاهيم الإيديولوجية كعالمية الإسلام، وعالمية الديمقراطية، وحقوق الإنسان؟
2. هل تنتهج إيران سياسة رافضة للغرب مع العلم أنها تتموقع في منطقة مخترقة وبشدة من الغرب؟
3. هل تطور البيئة الإقليمية والدولية بلورت رؤى ومدركات جديدة أصبحت هي الموجهة لسلوك إيران الدولي، ومن ثم إعادة صياغة المعادلات الداخلية والخارجية على نحو جديد يتمثل في النموذج الواقعي-البراغماتي؟
4. هل عدم تقبل إيران سيطرة الولايات المتحدة على مجالها الإقليمي هو المؤدي إلى توطيد علاقاتها مع الدول التي تعارض الهيمنة الأمريكية مثل روسيا والصين، والدول التي لها مصالح اقتصادية في المنطقة، مثل أوروبا، واليابان؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

- تعتمد إيران سياسة تقوم على أسس إيديولوجية لا تنسجم مع الواقع الدولي، لذا تأثرت العلاقات الإيرانية –الغربية بنوع وطبيعة النظام السياسي الداخلي، وكذلك بالمتغير الطارئ عليه؛ مما أدى إلى عزلها دوليا.
- حالة عدم الاستقرار في المنطقة تعود لتصادم حضارتين مختلفتين كما يراها "**صموئيل هينتينغتون**".
- أنتجت البيئة الخارجية بمستوييها الدولي والإقليمي مجموعة من المدخلات التي أثرت في علاقات إيران الدولية سواء من حيث العقبات أو الفرص التي أتيحت لها.
- اشتراك إيران في المصالح مع دول الغرب الأوروبي بسبب الحاجة الماسة للموارد الطبيعية أدى إلى التقارب، وتحسين وضع إيران الدبلوماسي والاقتصادي.
- يفترض أن إيران تناور على التناقضات الأمريكية-الأوروبية لإجادتها لعبة المصالح بحيث تمسك بزمام المبادرة والمناورة في علاقاتها الدولية؛ مما يمكنها من إدارة الصراع حول ملفها النووي بالشكل الذي يحول دون نجاح الإدارة الأمريكية في حشد تحالف دولي ضدها لتوجيه الضربة العسكرية.

أما عن أسباب اختيار الموضوع فيمكن حصرها في النقاط التالية:

1. معرفة الأهداف الرئيسة للإستراتيجية الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. هذه الأهداف التي جعلت أمريكا تضبط وسائلها الدبلوماسية، والإستراتيجية، والعسكرية لمواجهة الدول الممانعة للتواجد الأمريكي خاصة بعد التغييرات التي حدثت في الجغرافيا-السياسية للمنطقة.
2. معرفة أبعاد التقارب الإيراني مع الطرف الأوروبي الغربي خصوصا، وبعض الدول القريبة والبعيدة جغرافيا والتي تختلف معها إيديولوجيا كالصين، ودول أمريكا الجنوبية.

3. معرفة الغرض من الإستراتيجية الأمريكية التي تدفع بمخططاتها للإطاحة بالأنظمة المعارضة لها حتى وصلت إلى حد تسييس ملف إيران النووي.

وأخيرا محاولة إبراز النتائج التي تمخضت عن مثل هذه السياسات في المنطقة على المستويين: الاقتصادي، والسياسي-الأمني نتيجة الضغوطات المفروضة على إيران جراء سياسات التطويق والحظر وعلى عدة جبهات وبعدة وسائل.

أما عن الأسس المنهجية؛ فتم الاعتماد على نظرية تحليل النظم حيث تساعد على فهم مدى كفاءة وقدرة نظام سياسي في التفاعل مع وحدات سياسية أخرى؛ وبالتالي تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، ومن ثم التكيف مع التطورات التي تفرض على النظام من البيئة الداخلية أو الخارجية.

كما تم التركيز كذلك على أفكار المدرسة الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. فهذه المدرسة تحاول التقريب بين الدول المتباينة المصالح، والمتناقضة التوجهات، ومحاولة ربط مصالح هذه الدول مجتمعة على الرغم من اختلافها؛ لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال اختيار السلوك العقلاني. فهي تأخذ من فرضيات المدرسة الواقعية لإثبات نتائج المدرسة المثالية. فالانطلاق كان من فرضية أن الدول متضاربة المصالح، لكن النتيجة هي التوصل إلى تقوية علاقات التعاون بين الدول.

كما تعتمد هذه النظرية - في إطارها التحليلي للعلاقات الدولية - على منهجية نظرية المباريات لدراسة صناعة القرار في حالات "**الصراع**"؛ بحيث يتم الاعتماد على منطق السلوك العقلاني في حل المنازعات؛ بمعنى اختيار البديل الأنجع، والذي يحقق أكبر المكاسب مقارنة بالتكلفة وفق المعادلة (مكاسب/تكلفة).

كما تحاول كذلك التقريب بين الدول لتعظيم مصالحها على الرغم من تباينها.

ما يمكن الإشارة إليه في العلاقات الدولية؛ أن مساحة التعاون بين الأطراف المتنازعة آخذة في الاتساع في نطاق تطور التكنولوجيا والاقتصاد؛ مما يعني احتمال انحصار الخلاف الإيديولوجي دون أن يعني زواله بالضرورة.

أخيرا يمكن القول أن الانفتاح الإيراني على الغرب محسوب وانتقائي، فهو لا يخرج عن الخط الثوري الذي اتسم بإسلامية المفاهيم. كما مكنت لعبة المصالح صانع القرار الإيراني بخاصة الجناح الإصلاحي من تطوير علاقات التعاون مع بعض القوى الغربية والآسيوية بما يخدم مصالح إيران الاقتصادية ويخفف من الأزمات الداخلية.

أما المداخل التحليلية التي اعتمدت في هذه الدراسة فهي كالتالي:

1. مدخل صنع القرار:

لا يمكن أن يفهم صنع القرار الخارجي في إيران على أنه حكما فرديا-أوتوقراطيا يمارسه مرشد الثورة من دون الرجوع إلى أية هيئة أو سلطة أخرى- اعتمادا على بعض الادعاءات والاتهامات- في مجال علاقات إيران الدولية، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة التي شهدت قطيعة بعد انتصار الثورة الإسلامية، وتشهد حالة من العداء والتوتر دام أكثر من ثلاثة عقود، ومن التلويح بتوجيه الضربة العسكرية لإيران.

ففي حقيقة الأمر يتخذ القرار الإيراني في إطار وحدة قرارية؛ تتشكل من عدة مجالس (مجلس الخبراء ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومجلس الأمن القومي ...)، بالإضافة إلى الرئيس، والمرشد الأعلى. وغالبا ما يكون قرار المرشد هو محصلة التوازنات بين هذه المجالس أو تغليبا لوجهة نظر على الأخرى، دون أن ينفي هذا الأمر الصلاحيات الواسعة لمرشد الثورة.

2. المدخل الاقتصادي:

كان على الإدارات المتعاقبة في إيران، اعتماد برامج اقتصادية تسهم في تحسين الظروف الاجتماعية؛ خاصة بعد الحرب العراقية–الإيرانية، والحظر الاقتصادي المفروض على إيران منذ انتصار الثورة؛ من خلال إعادة البناء، وجلب الاستثمارات لزيادة الثروة القومية وتجاوز تبعية إيران لعائدات النفط؛ والتي تمثل ثمانين بالمائة من النقد الأجنبي. وما تطوير علاقاتها مع العديد من دول العالم إلا لتطوير اقتصادها، وتشجيع الاستثمارات الخارجية مع تقليص الاعتماد على عائدات النفط.

3. مدخل الجغرافيا السياسية :

شكل انتصار الثورة الإسلامية بعد سقوط نظام الشاه نقطة تحول استراتيجي في مكانة إيران الإقليمية والدولية، وفي سياساتها، وتحالفاتها على مختلف الأصعدة. ففي عهد الشاه كانت إيران المنفذة للمخططات الإستراتيجية الغربية وخصوصا الأمريكية. أما بعد الإطاحة بنظام الشاه أصبحت إيران دولة إقليمية كبرى ومركز استقطاب لجميع القوى المعارضة للسياسات الأمريكية في المنطقة لما تحتله من موقع جيو استراتيجي، ولما تمتلكه من موارد طبيعية مغرية: كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الأهمية الإقليمية والدولية.

4. مدخل التوقع السياسي:

عند اعتماد مدخل التوقع السياسي يجب التطرق لعنصرين هامين هما :

- **الأول**: يتعلق بعنصر التشخيص؛ الذي يقوم على أساس التوقعات المستقبلية وفق خط تطور الأحداث.
- **الثاني:** يتعلق بالاستكمال أي الاستنباط انطلاقا من مجموعة من المعطيات استنادا إلى تجلياتها السابقة.

أما المستويات التي اعتمدت للتحليل في هذه الدراسة؛ فهي ثلاثة:

1. مستوى النظام الداخلي:

حيث يتم التركيز على العوامل الداخلية التي تقوم بدور في تكوين السياسة الخارجية، كالنظام السياسي، ومواقع صنع القرار، والقوى المؤثرة فيه: كالأحزاب، والتيارات السياسية الأخرى؛ لما لهذه القوى من أدوار عند تحليل السياسة الخارجية للدول.

2. مستوى النظام الإقليمي:

والذي يقوم على أساس التجاور الجغرافي للدول، والتماثل في عدة نواح منها: التاريخية، والثقافية، والاجتماعية؛ إذ يكون بمثابة شبكة من التفاعلات الخاصة بين الدول.

3. مستوى النظام الدولي:

عند التطرق للنظام الدولي؛ يجب الحديث عن المكونات التي تشكله.

تتمثل مكونات النظام الدولي في مجموع: الدول، والأحلاف، والتكتلات العسكرية والاقتصادية؛ حيث يتفاعل معها أي نظام سياسي صعودا وهبوطا؛ بمعنى طغيان عنصر التأثير والتأثر.

أما عن الهيئات والتي يفترض أن يكون لها الدور المؤثر في العلاقات الدولية فيمكن رصدها في: المنظمات الدولية من خلال أجهزتها ووكالاتها المتخصصة: كمجلس الأمن بالنسبة للهيئة الأممية في اتخاذ القرارات الرادعة للدول؛ التي لا تنصاع للقانون الدولي وفق بنود ميثاق هذه المنظمة الأممية أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قضية الملف النووي الإيراني:.

وما يمكن الإشارة إليه هو: أنه يستحيل دراسة مستقبل أية دولة بعيدا عن التطورات التي تحدث في البيئة الإقليمية والدولية. فواقع أية دولة يتفاعل مع المعطيات الدولية والإقليمية.

مراجعة الدراسات السابقة:

للدراسات السابقة أهمية كبيرة؛ بحيث يسترشد بها الباحث لبلورة موضوعه.ولهذا الغرض تمت مراجعة بعض الدراسات:

كل الدراسات تؤكد أن علاقة إيران بالكتلة الغربية قبل الثورة كانت وثيقة. وكان الشاه يعتبر شرطي الخليج لحماية المنطقة. وبعد الإطاحة بالنظام الشاهنشاهي انقلبت المعادلات، وأصبحت إيران بمثابة الدولة المعادية للغرب. ونظرا لردود أفعال الدول الغربية؛ أجبرت إيران للتحرك على عدة أصعدة. هذا التحرك الذي يسمح لإيران بالمناورة لخدمة مصالحها في ظل التطويق المفروض عليها منذ عقود.ويتضح من خلال الاستدارة نحو مناطق أخرى: منها الجوار الجغرافي المباشر وغير المباشر، وإلى دول بعيدة في إطار التعاون جنوب/جنوب كأمريكا اللاتينية؛ بحيث تم ترتيب الحلفاء الإقليمين وتقوية العلاقة بين الشركاء المعارضين للنظام الدولي الممثل في القوة الواحدة.

- دراسة بعنوان العلاقات بين إيران والغرب للمؤلف "Alia Yassine". يوضح في هذه الدراسة أسباب توتر العلاقات بين إيران والغرب؛ ويعيد السبب الرئيس إلى قيام نظام إسلامي في إيران. كما يضيف كذلك أن سبب التوتر يعود لحرب الثماني سنوات (حرب الخليج الأولى) والتي كانت بمبادرة من قبل الدول الغربية، ليزداد التوتر في العلاقات بسبب محاولة إيران اكتساب التكنولوجيا النووية.
- دراسة للكاتب Nazer Fansa "طهران: مصير الغرب"؛ يوضح من خلال هذه الدراسة أهمية إيران لاستراتيجيات الغرب منذ عهد ترومان؛ إذ ساندت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الشاه وزودته بالأسلحة المتطورة لتطويق الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة.
- دراسة Yann Richard إيران: من 1800 إلى يومنا هذا. يتحدث في هذه الدراسة عن مخاوف الغرب من نظام إيران الإسلامي؛ علما أن استقرار منطقة الشرق الأوسط مرتبط بإيران. كما تحدث كذلك عن التغلغل الغربي في المنطقة؛ الأمر الذي أدى إلى العديد من التدخلات ومنذ عهود في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية لهذا البلد. يستنتج في

النهاية أن النظام الإيراني؛ على الرغم من العقوبات والعزلة الدولية ليزال يقاوم ويتحدى الغرب. كما يتساءل الكاتب في نهاية المطاف عن مصدر قوة إيران وديناميكيتها.

- دراسة Jean Pierre Digard et Bernard Hourcade بعنوان "إيران في القرن العشرين" يرى الكاتبين أن إيران دولة مستقلة عن الغرب إلا أن ثرواتها الطبيعية تجذب كل القوى الغربية وغير الغربية. كما يتحدثان عن التعسف الذي تعاني منه إيران منذ عقود إلا أن إيران تمكنت من تجاوز كل الضغوطات والبروز كقوة إقليمية. واستنتج الكاتبين في النهاية أن إيران تعتبر بمثابة مخبر للتطورات في العالم الثالث؛ وبالتالي التأكيد على إرادة إيران لتكون فاعلا قويا على الساحة الدولية من خلال تحقيق مطالبها الشرعية.
- دراسة Paul Balta بعنوان: إيران الثائرة؛ يوضح الكاتب في هذه الدراسة أن إيران مؤهلة لتكون قوة إقليمية مهيمنة بحكم موقعها في منطقة حيوية وذات أهمية إستراتيجية لمصالح الغرب؛ الأمر الذي زاد من هواجس الغرب.وللتصدي لهذه القوة اعتمدت الولايات المتحدة مفاهيم جديدة اتسمت بالبعد الأخلاقي للحد من القدرات المدمرة للدول.و من بين هذه الدول تبرز إيران. ولإيران الثروة الكافية والإرادة القوية لتهديد المصالح الأمريكية. ويضيف الكاتب أن الرؤية الأمريكية للأمن هي مغايرة للرؤية الأوروبية والآسيوية مما يعني تباين جديد في النظام الدولي. فأين ترى الولايات المتحدة خطرا يجب احتوائه ترى فيه الدول الأوروبية والدول الممانعة للهيمنة الأمريكية فرص يجب استغلالها.
- دراسة Thierry Coville بعنوان: الثورة الخفية؛ يوضح الكاتب أن الكل حلل إيران على أساس افتراضات إيديولوجية مسبقة؛ الأمر الذي جعل من إيران العدو الأول لحضارة الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا. كما اعتبروا إيران الخطر المطلق على" العالم الحر"إلا أن المتتبع لتاريخ إيران يرى أن الحضور الأمريكي في هذا البلد كان مكثفا وأن

تطوير تكنولوجيا نووية كانت مبادرة أمريكية، وكان ذلك قبل الثورة. ويوضح في النهاية أن إيران تعيش ثورة من نوع آخر؛ تتمثل في التطور واكتساب التكنولوجيات الحديثة.

- دراسة لرنا أبو ظهر الرفاعي بعنوان: الملف النووي الإيراني والصراع في الشرق الأوسط؛ يحاول الكاتب في هذه الدراسة الإجابة على تساؤل مهم هو حول كيفية تعاطي الداخل الإيراني مع التحديات الخارجية. وبالعودة للملف النووي الإيراني؛ تحدث الكاتب في البداية عن البرنامج النووي الإسرائيلي الذي تم بدعم فني كبير من الدول الغربية. وعلى الرغم من أن البرنامج النووي الإسرائيلي كان محل شك من قبل العديد من الدول، لكن كانت الدول الكبرى تقف مدافعة عن إسرائيل لما لها من نفوذ في المؤسسات الدولية. أما الملف النووي الإيراني فقد شهد نزاعا سياسيا. فالطرف الإيراني يشدد على سلمية برنامجه؛ باعتبار أن هذا البرنامج تمليه الاحتياجات المستقبلية لتوليد الطاقة من مصادر جديدة؛ بينما يرى الغرب أن إيران تحاول تطوير برنامج عسكري.
- دراسة لرياض نجيب الريّس بعنوان: إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية. ففي الجزء الذي يتحدث فيه عن العلاقات الإيرانية-الأمريكية يردد مقولة لهنري كيسنجر مفادها أن بلدانا قليلة في العالم لها مصالح إستراتيجية مشتركة، كما لإيران وأمريكا. ويعود السبب في توتر العلاقات إلى موقف أمريكا من الثورة بحيث تصلب الموقف الأمريكي، وأصبح العداء لأمريكا من أهم مبادئ الثورة. واستمر الوضع كذلك إلى أن وصلت إدارة كلينتون-في تلك الفترة- إلى شبه قناعة بإمكانية التفاوض والحوار. لكن هذه القضية اصطدمت بمواجهة المطالب الأمريكية بالمطالب الإيرانية. وبقي الصراع يراوح مكانه إلى ان تتم التسوية المرحلية.

وفيما يخص الخطة المعتمدة في هذه الدراسة؛ فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: دراسة مختلف التيارات الفكرية في العلاقات الدولية لفهم السلوك الإيراني

وتم تجزئة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: تم فيه من خلال عناصره الفرعية التطرق بالتحليل إلى مختلف التيارات الفكرية لفهم العلاقات الدولية بشقيها: التنافري والتوافقي ومن ثم فهم السلوك الإيراني انطلاقا من البيئة الداخلية والخارجية لإيران.

كما تم فيه التطرق كذلك للمفهوم الإسلامي للعلاقات الدولية. ودراسة مثل هذه النظريات والمفاهيم؛ هي بغرض توضيح الاختلافات الواردة بين المفهوم الإسلامي للعلاقات الدولية، والمفاهيم الغربية بالدرجة الأولى؛ باعتبار أن القيم الإسلامية هي التي تشكل الأساس الإيديولوجي لسياسة إيران الخارجية.

- **المبحث الثاني**: فتم فيه معالجة الأوضاع الداخلية، بخاصة وأن إيران تواجه تحديات وضغوطات على المستوى الداخلي والخارجي جراء التطورات الإقليمية والدولية.

فمن الداخل؛ تضغط الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على صانع القرار الإيراني من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير الشأن الداخلي وجلب الاستثمارات. بالإضافة إلى التنافس بين التيار الإصلاحي والمحافظ. ومن الخارج؛ يضغط الغرب على إيران بشان قضية حقوق الإنسان، وقضية الملف النووي من خلال التطويق العسكري والحظر الاقتصادي.

وفي الجزء الأخير من هذا المبحث؛ تم فيه التطرق للاقتصاد الإيراني في العقد الثالث، أي بعد مرور ثلاثين سنة عن الثورة؛ بحيث تم إلقاء الضوء على علاقات إيران الاقتصادية مع القوى الكبرى بصفة عامة؛ إذ أثرت القطيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي كان على إيران الاستدارة للغرب الأوروبي في غياب منافسة النفوذ الأمريكي؛ لأن التحول من العزلة إلى الانفتاح أملته ضرورات الواقع الداخلي والخارجي. ففئة الشباب الإيراني لم

يعايش نظام الشاه ولا الثورة الإسلامية ولا حرب الثماني سنوات، بل هناك احتجاجات اجتماعية تنادي بتحسين مستوى المعيشة من خلال إحداث تنمية.

- **المبحث الثالث**: تم الحديث في جزئه الأول عن محددات السياسة الخارجية لإيران، إذ أصبحت ترتكز منذ توطيد الجمهورية الدينية على المعايير الإسلامية، والتي اعتبرت بمثابة توجهات إيديولوجية جديدة، حيث تبلور مفهوما جديدا يتمثل في" **تصدير الثورة**" وتحمل المسؤولية العالمية للثورة الإسلامية؛ أي التأكيد على فكرة الإسلام الذي لا يعرف الحدود. وكان ذلك مع بداية عمر الثورة الإسلامية في إيران. أما بعد الحرب العراقية- الإيرانية تراجع مفهوم تصدير الثورة،-وتغيرت المواقف على الأقل الرسمية منها- مع التطورات التي عرفتها البيئة الإقليمية والدولية؛ إذ أصبحت جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة بأمورها القومية حيث إعادة البناء وكسر العزلة وتجاوز الضغوطات الغربية. كما امتزجت سياستها الخارجية بالمفاهيم المستقاة من ثقافتها القومية القديمة.

أما عن جزئه الثاني؛ فتم تخصيصه لمختلف المراحل التاريخية التي مرت بها سياسة إيران الخارجية. عرفت إيران بعد الثورة إلى الوقت الحالي أربع جمهوريات؛ لذا تم الحرص على تبيان هذه المراحل؛ إذ اتسمت كل مرحلة بمفاهيم جديدة كان لها تداعيات على علاقات إيران مع الدول الغربية خصوصا ودول العالم عموما. ففي ظل نظام الجمهورية الأولى؛ اتسمت السياسة الخارجية بإسلامية المفاهيم حيث رفع شعار (لا شرقية ولا غربية). أما في عهدي "**هاشمي رافسنجاني**" و"**محمد خاتمي**" أعيدت صياغة المعادلات الداخلية والخارجية على نحو جديد؛ حيث كانت سياستهما أكثر انفتاحا على الخارج وأكثر توجها نحو الداخل. إذ اهتما بإعادة البناء والإصلاح. أما الجمهورية الرابعة فكانت أكثر تشددا وحرصا على الخط الثوري الأول.

الفصل الثاني، وتمت فيه دراسة سياسات إيران الدولية.

- **ففي المبحث الأول**: تمت دراسة العلاقات الإيرانية- الأمريكية. وخصص جزؤه الأول للخلفية التاريخية لهذه العلاقات؛ إذ اتسمت العلاقات في الخمسين سنة الأخيرة قبل الثورة بروح من التعاون والدعم العسكري الأمريكي لنظام الشاه بغرض حماية مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. وبعد الإطاحة بنظام الشاه عرفت العلاقات بين الطرفين القطيعة على إثر أزمة الرهائن الأمريكيين؛ ليبقى العداء والتباعد إلى الوقت الحالي، على الرغم من المقاربة الإيرانية الجديدة لعلاقة إيران مع الغرب والتي تقوم على أساس التوافق والتعاون ابتداء من التسعينات. أما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ فقد أعطت مثل هذه التطورات الذريعة لواشنطن لإعلان حرب مفتوحة على "**الإرهاب**" من خلال التدخلات العسكرية، والإطاحة بالأنظمة " **المارقة**". بحسب مفهومها.

وفي المقابل تحاول إيران تقويض القوة الأمريكية من خلال السياسات البترولية؛ باعتبار أن النفط يقف في صلب علاقة إيران بالعالم الخارجي بشكل عام، والعالم الغربي بشكل خاص، وفي تحدي إيران لقوة أمريكا العالمية من خلال إغراءات مواردها الطبيعية.

- **أما المبحث الثاني:** والذي تم من خلاله دراسة العلاقات الإيرانية- الأوروبية؛ ففي جزئه الأول تم فيه استحضار الخلفية التاريخية للعلاقات بين الطرفين. ثم تحليل الأوضاع الدولية والإقليمية وموضع العلاقات الإيرانية- الأوروبية فيها، لتكون فيما بعد موارد إيران الطبيعية هي مركز الاهتمام من قبل الدول الأوروبية.
- وهي الورقة الرابحة بيد إيران. كما تمت دراسة العلاقات الإيرانية- الأوروبية في مرحلة ثانية ليس على أساس كتلة واحدة خاصة لما يتعلق الأمر بالمصالح وبخاصة في التعاملات الاقتصادية والتبادلات التجارية أين يجب دراسة العلاقات بصفة ثنائية.

الفصل الثالث: والذي يشمل العلاقات الإقليمية لإيران؛

فعولجت في مبحثه الأول العلاقات الإيرانية-الروسية، حيث تم في جزئه الأول دراسة طبيعة العلاقات بين البلدين انطلاقا من علاقات تنافرية بسبب الاختلاف الإيديولوجي وصولا إلى علاقات توافقية تحكمها المصالح المشتركة.

أما في جزئه الثاني؛ فقد تم فيه إبراز مختلف مجالات التعاون بين الطرفين خاصة الاقتصادي والعسكري.

أما المبحث الثاني: فخصص للعلاقات الإيرانية بدول لآسيا الباسيفيكية ومن بينهم(الصين واليابان)؛

بحيث تكون البداية مع علاقات إيران بالصين ما قبل الثورة ثم بعدها، مع تحديد أهم مجالات التعاون بين الطرفين، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث يتم

تحديد مواقف هذه الدول المناهضة لسياسة الهيمنة الأمريكية وكذلك معارضة سياستها إزاء الملف النووي الإيراني.

اما الجزءالثالث: تم التطرق في هذا المبحث لعلاقات إيران باليابان بدءًا بالعلاقات التاريخية ثم التفصيل في العلاقات الاقتصادية- التجارية، بخاصة وأن اليابان يفتقد لمصادر الطاقة اللاّزمة لاقتصادياته.

أما المبحث الرابع: فتم فيه التطرق لعلاقات إيران بدول جنوب آسيا دراسة والمتمثلة في العلاقات الإيرانية- الهندية والإيرانية- الباكستانية؛ باعتبارهما يمثلان الجوار الإقليمي لإيران القريب، ولديهما مع إيران اتفاقيات للتعاون في مجال الطاقة، بخاصة فيما يتعلق بمد خط أنابيب الغاز الإيراني لإيصاله إلى الهند.

أما الجزء الأخير من علاقات إيران الإقليمية فخصص للدولة الإقليمية الأخيرة المحاذية لإيران غربا؛ وهي تركيا لما لهذا البلد من روابط تاريخية وثقافية مع إيران، كما لهما مصالح مشتركة في المنطقة؛ الأمر الذي أدى إلى تطبيع العلاقات أكثر بين الطرفين في السنوات الأخيرة.

أما الفصل الأخير من الدراسة؛ فتم التطرق لعلاقات إيران بأمريكا الجنوبية في ثلاثة مباحث، بحيث تم تطوير العلاقات مع كل من فنزويلا، والبرازيل، وبوليفيا على أساس إعادة إحياء التعاون في إطار علاقات "**جنوب- جنوب**"؛ على الرغم من الاختلافات الإيديولوجية، خاصة بالنسبة لفنزويلا. لكن العلاقات تحكمها المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة. فلدى إيران وفنزويلا مواقف مشتركة فيما يتعلق بأنظمة "**الاستكبار**" حسب المفهوم الإيراني، ومعاداة "**الإمبريالية**" في المفهوم الفنزويلي. كما عمد الطرفان إلى تطوير علاقاتهما التجارية والاقتصادية خاصة في قطاع الطاقة باعتبارهما عضوين في منظمة " **اوبيك**". أما علاقة إيران بالبرازيل؛ فهي علاقة تعاون وتبادل باعتبار البرازيل دولة صاعدة، وبإمكان البرازيل مساعدة إيران تجاوز أزمتها النووية.

وفي الأخير جاءت الخاتمة مبيّنة لنتائج واحتمالات وسيناريوهات المستقبل القريب.

الفصل الأول

دراسة مختلف التيارات الفكرية في العلاقات الدولية لفهم تطورات إيران الداخلية وانعكاساتها الدولية

بدأت علاقات إيران وبخاصة الدولية منها تأخذ منحى آخر بسبب اعتمادها المبادئ الإيديولوجية وذلك منذ توطيد نموذج الحكومة الإسلامية في إيران ابتداء من عام 1979 م، ليتغّير معها توجه السياسة الخارجية في هذا البلد. ولمّا كانت الإيديولوجية الإسلامية لا تتوافق مع المبادئ الغربية اصطدمت مع الواقع الدولي.

ولفهم طبيعة علاقات جمهورية إيران الدولية منذ قيام الثورة الإسلامية إلى الوقت الحاضر، يمكن التطرق إلى مختلف المفاهيم والتيارات الفكرية التي تحدثت عن العلاقات الدولية، ومعرفة أسباب اختلافها مع المفهوم الإسلامي للعلاقات الدولية. هذا المفهوم الذي يفسر موقف إيران من الأحداث الدولية، ومن ثم يفسر مفهومها للمصالح القومية، وأخيرا تحدّيات هذا النظام القائم على أساس " إيديولوجي- إسلامي"، مع إدراك البيئة الداخلية التي يتحرك في إطارها صانع القرار الإيراني؛ بمعنى إدراك درجة التوافق بين المجتمع والحكومة في السياسة الخارجية لإيران، خاصة وأنّ الصورة السلبية لإيران على المستوى الدولي تعزز الهاجس التاريخي المتعلق بالخصوصية القومية لدى الإيرانيين من "تآمر" البيئة الدولية عليهم؛ وهو ما يغذي الروح القومية للإيرانيين، ويزيد من التفاف الشعب حول القادة ونظامهم السياسي.

ونتيجة لذلك، فالسلوك الخارجي لإيران مرتبط ارتباطا وثيقا بالمشهد الداخلي الإيراني. ومن هذا المنطلق، سيتم التطرق للسياسة الخارجية لإيران ولأكثر من ثلاثة عقود، أي منذ وصول الإمام "**الخميني** El-Khomeyni" إلى الحكم كأعلى سلطة في ظل الحكومة الدينية حتى وصول الرئيس "**محمود أحمدي نجاد** Mahmoud Ahmadinejad" إلى الحكم في جوان 2005 م، ثم إعادة انتخابه لعهدة ثانية في جوان 2009 م.

المبحث الأول: تحليل مختلف المفاهيم في العلاقات الدولية

تعتبر المدرسة الواقعية من أقدم مدارس المجتمع الدولي. ويعود التفسير الواقعي للعلاقات الدولية إلى قرون سابقة وبالتحديد إلى القرن الخامس قبل الميلاد. ومثل هذا التفسير مكّن العديد من المنظرين من إلقاء الضوء على أسباب قيام الحروب بين أثينا وإسبارطا لمدة ثمان وعشرين عاما، وكان الهدف الرئيس من هذه الحروب البحث المتواصل **"لزيادة القوة"** لطرفي النزاع. أما عن أسباب الحروب فيمكن إرجاعها إلى عنصري الخوف والتغير في ميزان القوى، فمثلا حرب إسبارطا المعلنة على أثينا كانت بسبب الخوف من فقدان نفوذها وهيمنتها في المنطقة.

ولهذا السبب، سيتم في هذا الفصل فحص أجندة الواقعيين ومفهومهم للدولة، والسياسة الخارجية، والأمن، والصراع، والحرب، فهذه هي المواضيع التي حددتها المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة بوصفها المواضيع الهامة لدراسة العلاقات الدولية.

أولا: الواقعية ومفهومها للعلاقات الدولية

برز النهج الواقعي في العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض في دراسات مفكري العصر الحديث، أمثال "**ميكيافلي وهوبز**".

1. الواقعية الكلاسيكية:

أ. النهج الواقعي عند "مكيافلي Nicolas Machiavel":

اتسمت دراسات **"مكيافلي"** بمفهوم فصل الدين عن الدولة. ففي كتابه **"الأمير"** يؤكد على تفضيل **"المصلحة القومية"**على المعايير الأخلاقية. كما يؤكد في دراسته على أساس أن العلاقات بين الدول تحكمها **"علاقات القوة."** فالرغبة في النفوذ والهيمنة: هي حقيقة طبيعية. وكل سلطة لديها هذه الرغبة في الهيمنة ولديها الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الرغبة؛ بحيث يجب تمجيد هذه الرغبة وليس نقدها.

فالدولة حسب مفهوم "**مكيافلي**" مثل "**الوحش**" ليس لها أصدقاء ولا أعداء، بل لديها المصالح القومية التي يجب حمايتها[1].

ب. النهج الواقعي عند "هوبز Thomas Hobbs":

اتسمت نظرة "**هوبز**" للعلاقات الدولية بالتشاؤم. فكان يرى أن العلاقات بين الدول كانت علاقات فوضوية. وأعاد حالة الفوضى إلى الطبيعة العدائية والتنازعية في العلاقات بين الدول. فالإنسان يعيش في ظل كيان يتسم بعدم التنظيم وعدم الاستقرار. وهكذا فالحالة الطبيعية الأولى هي حالة الحرب التي تسودها العلاقات التنافرية. وللخروج من هذه الحالة؛ التي تعدّ بمثابة حالة صراع دائم؛ تم التوصل بين الأفراد إلى إبرام اتفاق عرف "**بالعقد الاجتماعي**"؛ يتنازل بموجبه الأفراد عن حرياتهم وحقوقهم، وتسليم السلطة الجماعية للحاكم.

وفي مقابل تنازل الفرد عن حرياته وحقوقه يحظى بحماية أمنه ومصالحه من قبل الحاكم، وإذا كان هذا العقد ممكنا بين الأفراد، فإبرامه بين الدول غير ممكن، لأن الدول لا تتنازل عن سيادتها لحساب سلطة فوق قومية موحدة[2].

واستمر هذا النهج الواقعي يحكم العلاقات الدولية إلى أن تطورت مقاربات جديدة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تبلورت النظرة المثالية للعلاقات الدولية والتي تقوم على أساس الحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والامتثال للقانون الدولي؛ حتى تنعم العلاقات بين الدول بروح من التقارب والتوافق.

(1) Diane ETHIER, *introduction aux relations internationales*,3e édition, « paramètre », CANADA , Mai 2006, p. 26.
(2) IBID, P .27

2. الواقعية في القرن العشرين:

يمكن التركيز في هذا الجزء من الدراسة على بعض المفكرين الذين كان لهم التأثير البالغ في العلاقات الدولية أمثال "**هانس مورجان ثو، وكنيث وولتز، وإدواردهيلت كار، وهيدلي بيل، وبول فيوتي، ومارك كوبي**".

أ. هانس مورجان ثو (Hans Morgenthau**):**

يعتبر "**هانس مورجان ثو**" من أهم العناصر التي نظرت للعلاقات الدولية بعد " **مكيافلي وهوبز**" من حيث إسهاماته في تطوير النهج الواقعي في العلاقات الدولية.

ويبرز "**مورجان ثو**" بدوره عنصر"**القوة**" باعتباره عنصرا فعالا في تحقيق المصالح القومية. كما يعتبر كذلك أن المصلحة القومية هي أساس السياسة الدولية، وأن الدول تعمل باستمرار لتحقيق هدفها وهو: حماية مصالحها وقوتها السياسية، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعنصر الاقتصادي، بالرغم أنها في أغلب الأحيان تدعي العمل باسم "**القيم الأخلاقية والإنسانية**"[1].

كما تقوم السياسة الخارجية في مفهومه على أساس مضاعفة المكاسب (بمعنى تحقيق المصلحة) مع تقليص الخسارة إلى أدنى حد.

ومن يعمل من الدول على تحقيق المصالح وإنجاح استراتيجياتها، لا يمكن لها أن تأخذ في الحسبان المعايير الأخلاقية، لأن هناك تناقض بين ماهو منفعي وما هو أخلاقي.

ب. كينث والتز (Kenneth Waltz):

عايش "**كينث والتز**" نظام القطبية الثنائية، حيث يرفض مفهوم عالم متعدد الأقطاب، كما يرفض كذلك مفهوم "**توازن القوى**"، على أساس أن هذه النظرية ترتكز على المفهوم الفلسفي لطبيعة الإنسان.

فبالنسبة "**لوولتز**": الحياة الدولية ليس البحث عن التوازن مقابل القوة، بل البحث عن الأمن والاستقرار.

(1) IBID, P.30.

من هنا يتضح أن كلا من "**مورجان ثو وولتز**" يؤكدان على أهمية اللجوء إلى القوة من أجل تحقيق المصالح القومية.

ج. إدوارد هلت كار (Edward Hallett Carr):

كان "**إدوارد كار**" كذلك الفضل في تطوير النظرية الواقعية. ففي كتابه المعنون "**أزمة العشرون عاما (1919-1939)**" يتساءل فيه عن أسباب عدم استمرارية السلام الذي أقرته معاهدة فرساي إلاّ عشرين عاما فقط. وكان يرى الإجابة عن سؤاله في فكر "**مكيافلي وهوبز**" والذي يرى أن العلاقات الدولية تقوم على أساس القوة. فالقوة هي التي تحافظ على مصالح الدول، وكذلك العلاقات تسودها الفوضى حيث تتسم مثل هذه العلاقات في أغلبها بالعدائية والتنافر[1].

فالحرب العالمية الأولى تسببت فيها القوى الأوروبية (ألمانيا والإمبراطورية الثنائية النمسا والمجر). فمثل هذه الدول كانت تتخوف من ضعف وتراجع مواقفها لصالح قوى منافسة لها والمتمثلة في فرنسا، وبريطانيا، وروسيا.

في البداية كانت الدول التي فرضت الحرب تحاول الدفاع لحماية أمنها، لكن أصبحت تدريجيا ذات نزعة عدوانية؛ حيث حاولت مواصلة الحرب لإضعاف الخصم وتحقيق انتصارات جديدة. وفي أعقاب الحرب أرغمت الدول المنتصرة ألمانيا لدفع تعويضات الحرب. هذا الأمر الذي اعتبرته ألمانيا بمثابة سلوك ثأري انتقامي، وليس بالسلوك العقلاني أو الواقعي. وفي النهاية أدى هذا السلوك إلى بروز الروح العدائية لدى الفرد الألماني ليبدأ إعادة تسليح ألمانيا والنتيجة هي نشوب حرب عالمية ثانية.

كما يشاطر "**كار**" فكرة "**مورجان ثو**" (لو أبرمت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى اتفاقات لحماية مصالحها مع مراعاة واحترام مصالح القوى المهزومة لما شهد العالم حرب عالمية ثانية)**.**

(1) Pierre DE SENARCLENS et Yohan ARIFFIN la politique internationale : théorie et enjeux contemporains, 5e édition, Armand Colin Paris, 2007,p.18.

د. هيدلي بيل (Hedley Bull):

يرى "**بيل**" أن المجتمع الدولي يتسم بحالة من الفوضى نتيجة القوى التي تتصرف بحرية تامة من أجل تحقيق المصالح الأنانية، أي ليست هناك سلطة عليا تتحكم في زمام الأمور. ومن خلال هذا الطرح يشاطر بيل إلى حد ما احد أنصار المدرسة البنائية الكسندر وانيت في تحليله للفوضى والمصالح الانانية[1].

امتاز تحليل" **بيل**" بالبعد التعددي من حيث انه جمع بين أفكار الواقعية الكلاسيكية "**أفكار مكيافلي وهوبز**" القائمة على أساس مفهوم "**القوة**" وأفكار(**هوجو دي غروت** Hugo Degroot) والملقب بـ:(**غروتيوس** Grotius) صاحب كتاب "**مبادئ في الحرب والسلم** 1624"، حيث كان يؤمن بالمبادئ الأخلاقية، أي بوجود الحقوق الأساسية الصالحة لكل المجتمعات ولكل المراحل التاريخية.وبذلك يتحقق مجتمع الرفاه عن طريق التوافق والتقارب.

ويذهب فكر "**غروتيوس**" إلى تصور حدوث ثورة خاصة تنطلق من العقد الاجتماعي. ويتشكل المجتمع من اتفاق يبرم بين الأفراد، وبالتالي يؤسس العقد سلطة مطلقة لا تعترف بالحدود إلا الحدود التي يشكلها عقل وضمير الحاكم.

وتقوم كذلك أفكار "**غروتيوس**" على أسس القانون الدولي، وأفكار "**إمنويل كانط**" (Emmanuel Kant) حيث يرى إقامة نظام دولي تسوده المعايير الأخلاقية العالمية.

وعلى الرغم من أن "**بيل**" يحسب على المدرسة الواقعية إلا أن تحليله يصنف ضمن الفكر الليبرالي الجديد.

[1] Thierry BRASPENNING; constuctivisme et réflexivisme en théories des relations internationales, p. 319.

وتمتاز العلاقات الدولية بالنسبة للواقعيين التقليدين بالتنافس؛ لأن كل دولة تسعى لحماية وزيادة قوتها السياسية والعسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن القوة موزعة توزيعا غير عادل في المجتمع الدولي[1].

كذلك بالنسبة لأنصار المدرسة الواقعية، تكون العلاقات الدبلوماسية والإستراتيجية بين الدول التي تتمتع بالسيادة خارج نطاق المنظمات الدولية. فهي لا تقبل بسلطة مركزية تفرض عليها التعاون فيما بينها. كما ترى كذلك أن الحديث عن سلام دائم فهو غير ممكن بسبب: السيادة، وعدم المساواة، والطموحات، وعدم الثقة بين الدول؛ حيث يبرز مأزق الأمن، والمواجهة المسلحة لفترات نتيجة سلوكين:

- **الأول**: اعتماد سياسات دفاعية،أوانعزالية، أو حيادية.
- **الثاني**: اعتماد سياسة توازن القوى من خلال إقامة تحالفات إستراتيجية[2].

وفي هذا السياق، يمكن دراسة المجتمع الدولي من خلال مقاربة طبيعة الإنسان، والتي تشكل حجر الزاوية لكل مفهوم، ودون الأنتروبولوجيا لا يمكن دراسة المجتمع الدولي ككل. لذلك تكون الدراسة انطلاقا من النظرة على المستوى المحلي (الدولة) وصولا إلى المستوى الدولي.

1. طبيعة الإنسان في الفكر الواقعي:

لا يمكن فهم العلاقات الدولية إلا إذا تم فهم أو تحليل طبيعة الإنسان. لأن العلاقات الدولية هي انعكاس للعناصر المرتبطة بطبيعة الإنسان.

وفقا للتفسير الواقعي، تتسم طبيعة الإنسان بالخوف والتشاؤم، ومثل هذه الحالة تؤدي بالإنسان إلى الدخول في حرب مع الآخرين.

(1) Ethier, op.cit, p :31
(2) IBID, P .32

يرى "**هوبز**" أن طبيعة الإنسان تجمع ثلاثة أسباب تؤدي إلى النزاع مع الآخر: التنافس، وعدم الثقة، وأخيرا الكرامة. ومن هذا المنطلق يدخل الإنسان في نزاع للسيطرة على الغير من أجل تحقيق المصالح، ولا أحد يمكن إيقافه إلا الموت الذي ينهي هذه الرغبة المتزايدة.

وتتلاقى فكرة "**هوبز**" مع فكرة "**مكيافلي**" التي تعتبر الإنسان أنانيا بطبعه. ومن هنا تبرز نقطة التلاقي بين أنصار المدرسة الواقعية الخاصة بطبيعة الإنسان من حيث أنها شريرة وأنانية، ولها ميول للهيمنة على الآخر. ولفهم العلاقات الدولية؛ من المنظور الواقعي: "يقوم العالم على أساس علاقات القوة".

2. أولوية المصلحة القومية في الفكر الواقعي:

يفسر النهج الواقعي، أن أهم محددات السياسة الخارجية للدول هو تعظيم المصالح القومية؛ بمعنى أن العلاقات بين الدول يحكمها عنصر المنافسة من أجل تعظيم المصالح.

ويعتبر "**مكيافلي**" المرجع الأساسي لهذه الواقعية. فهو يعتبر أن العلاقات بين الدول تمتاز بالصبغة التنافرية نتيجة التناقضات الموجودة بين الدول. فالتناقض والتباين في المصالح يؤدي في النهاية إلى التنافس والتنافر، لذا يجب على كل دولة اعتماد سلوك دبلوماسي واستراتيجي يسمح لها بحماية مصالحها مع الأخذ بالاعتبار قوة الدول المجاورة.

أما "**مورجان ثو**"، فيرى أن "**المصلحة**" هي العنصر الأساسي في التعامل الدولي. وتتحدد السياسة الخارجية لأي دولة انطلاقا من: "**المصلحة القومية والقوة**".

فالحروب التي عرفها العالم على مرّ العصور وبخاصة بين القوى الكبرى، كانت حروبا من أجل تحقيق المصالح. فالتنافس والتنازع كانا من أجل الاستحواذ على مناطق النفوذ. وما يمكن ملاحظته أنه- حتى في ظل العلاقات التي تتسم بالصبغة التوافقية - كانت كل دولة تعمل جاهدة للاحتفاظ بمجالات

تعاونها من خلال الارتكاز على القوة[*]. فالدول القوية تعمل دائما على فرض سياساتها نتيجة هيمنتها على الدول الضعيفة.

وفي غياب عنصر القوة لا يمكن لأي دولة أن يكون دورها فعالا على المستوى الدولي، ولا يمكنها حماية مصالحها. ومن هذا المنطلق يتضح التناقض الوارد بين المصلحة القومية والقيم الأخلاقية. فلتحقيق المصالح لابد من تجاوز القيم الأخلاقية. إذا فتعظيم المصلحة يكون على حساب القيم الأخلاقية.

3. القوة ودورها في تحديد العلاقات بين الدول:

يفسر النهج الواقعي كذلك العمل السياسي بالنضال من أجل اكتساب القوة. ومن هذا المنظور "**فالقوة**" تتمثل في القدرة على الهيمنة على الغير. ويتقاطع هذا الطرح مع الفكرة التي صاغها "**ماكس فيبر** Max Weber" والتي مفادها: "**القدرة على فرض إرادة طرف على الغير**".

وحدد "**مورجان ثو**" القوة: "**بالانشغال الأول لأي دولة من أجل حماية كيانها ومصالحها**" فمهما تكن محددات السياسة الدولية ستبقى القوة هي بمثابة الهدف الأول من أجل المحافظة على هوية الدولة السياسية، الثقافية، ومصلحتها القومية على حساب دول أخرى.

ووفقا لهذا المفهوم؛ فالعلاقات بين الدول تخضع لعلاقات القوة ولعبة المصالح القومية الناجمة عن الطبيعة التنافسية في السياسة الخارجية لكل دولة.

ما "**والتز** Waltz" لا يفترض أن الدول هي كيانات عدائية تسعى بالضرورة إلى التوسع وتحقيق مصالحها الذاتية، بل يفترض أنها ترغب في المحافظة على كيانها. وهذا يعني أنها مضطرة أن تعتبر أن الدول الأخرى تشكل تهديدا محتملا لها[1].

---

[*] تتحدد عناصر القوة فيما يلي: الجغرافيا- السياسية، الموارد الطبيعية، الظروف المناخية، والشعب، وفعالية الاقتصاد، والبنى التحتية، ومستوى التطور في وسائل الاتصال، والجيش وقدراته التكنولوجية وقياداته، والعامل الإيديولوجي، والثقافي، والديني، والدبلوماسية وتأثيرها على المستوى الدولي والنظام السياسي.

[1] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي: الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص. 50.

كذلك طرح مفهوم "**الخيار العقلاني**" لميزان قوى، يفترض من خلاله أن الدول أنانية، تهتم بمصالحها الخاصة، وتحدد إستراتيجيتها بما يحقق لها أكبر قدر ممكن من الرفاه[1].

بحسب هذا الطرح يبرز النهج الواقعي التناقض بين مصالح الدول، كما تبرز كذلك المصالح السياسية والاقتصادية على حساب القيم الأخلاقية. كما أن إرساء مبادئ الديمقراطية في المجتمع الدولي من خلال اعتماد سياسة خارجية تقوم على أساس القيم الأخلاقية تتناقض والنظرة الواقعية. فالهدف الرئيس لكل دولة يتمثل في: حماية كيانها، وحماية أمنها، وزيادة قوتها.

إذاً، فالدول مهما تكن إيديولوجيتها، فهي مضطرة لاعتماد سياسة خارجية تقوم على أساس مبادئ النظرية الواقعية. وفي عالم يتسم بعلاقات القوة لا يمكن لأي دولة تعتمد في سياستها الخارجية على القيم الأخلاقية فقط، أن تؤدي دورا فعالا على المستوى الدولي.

ثانيا: النظرية الليبرالية ومفهومها للعلاقات الدولية

1. الليبرالية الكلاسيكية:

يرتكز النموذج الثاني في العلاقات بين الدول على فكرة "**التعاون**" القائم على أساس القانون الدولي والاعتماد المتبادل. فحسب النظرة الليبرالية فانه بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد المجتمع الدولي يقوم على مبدإ"**التنازع**" كما تقره النظرة الواقعية.

وتعود أسس المدرسة الليبرالية إلى فلسفة "**السلام**" التي جسدها الفيلسوف "**إيمونويل كانط 1795**" في كتاباته حول مشروع "**السلام الدائم**". إذ حدد الشروط الأساسية لتحقيق السلام: بوجود أنظمة جمهورية، وإنشاء فدرالية تضم دولا حرة ومنع الحروب بين أعضائها، وأخيرا إنشاء قانون عالمي.

كما أخذت العديد من النظريات من فلسفة "**كانط**" حيث كان يرى أنه كلما زاد التعاون في العلاقات الاقتصادية كلما تقلص النزاع وتلاشى استعمال عنصر القوة. وهي نفس الفكرة التي وردت في فكر "**آدم**

[1] نفس المرجع، ص.56.

سميث Adam Smith" الذي كان يرى أن حرية التجارة تمثل الوسيلة المؤدية إلى السلام في العلاقات الدولية.

كما أعطت النظرية الليبرالية نماذج سياسية لا يمكن تجاهلها: كالسلام من خلال إرساء قواعد الديمقراطية، والسلام عن طريق الاعتماد المتبادل، وأخيرا مكانة الأخلاق في العلاقات الدولية. ومثلت هذه المفاهيم أسس النظرية الليبرالية بالرغم من هيمنة الفكر الواقعي على العلاقات بين الدول.

1. العقل كعنصر محدد لتحليل طبيعة الإنسان:

تتراوح النظرة الليبرالية بين التفاؤل والتشاؤم، لكن في أغلب الحالات تكون متفائلة بشأن طبيعة الإنسان انطلاقا من الفكرة: أن الإنسان عندما يلجأ إلى تحكيم العقل فبإمكانه اعتماد سلوك التعاون مع الآخر.

كما ترى النظرة الليبرالية أن عقل الإنسان يمكن أن يتجاوز الخوف، وحب السلطة، وهكذا يتجاوز هذا الإنسان الذاتية الأنانية. وبعبارة أخرى تتجنب المجتمعات البشرية التوترات التي تؤدي إلى النزاعات والحروب في نهاية المطاف.

أما "**جون لوك** John Loocke" فكان يرى أن الحالة الطبيعية للأفراد هي حالة المساواة بين الجميع التي حددها القانون الطبيعي.

ويوضح "**مارتن وايت** Martin Wight" في تحليله لطبيعة الإنسان، أن العقلانيين لا هم متفائلين ولا هم متشائمين فيما يتعلق بطبيعة الإنسان. فبالنسبة لهم الإنسان لديه الرغبة في تحقيق مصالحه.

ولتحقيق المصالح يستعمل كل الوسائل والتي تتسبب في إحداث التوتر. ومن هنا يمكن القول أن الفكر الليبرالي يرتكز على مبادئ العقلانية.

2. دور الفرد والدولة والمنظمات غير الحكومية في الفكر الليبرالي:

بعكس التصور الواقعي، ففي التصور الليبرالي ليس للدولة الدور الرئيس في تنظيم الشؤون الدولية، فالتنظيم هو محصلة التعاون بين الدول عن طريق **عمل** المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، ولا يستثنى من هذا التنظيم مكانة ودور الفرد في المجتمع.

فالتعاون يؤدي إلى نوع من التعايش بين الأمم، على الرغم من أن أغلبية الدول تعتمد في علاقاتها مع الغير على علاقات القوة[1]. مثل هذه العلاقات لا تمنع من أن تتجاوب الدول على المستوى العالمي لإقامة سياسة دولية تقوم على مبدإ احترام سيادة كل دولة مهما كان حجمها.

وبعكس التصور الواقعي، الذي يقوم على أساس تعظيم المنافع أيضا، نجد الفكر الليبرالي يقوم على أساس تقاسم المنافع بين الشركاء على المستوى الدولي.

كما ارتبط مفهوم **"المصلحة"** في الفكر الليبرالي بمفهوم **"العدالة"**؛ بمعنى عند الرغبة في تحقيق المصلحة ألا تضر الدولة بمصالح دول أخرى. وتتقاطع هذه الفكرة مع فكرة **"مونتسكيو** Montesquieu" التي يرى فيها أن "مصلحة دولة ما أن لا تضر بمصالح دول أخرى".

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، برزت عدة مؤسسات ومنظمات دولية، والتي أسهمت إلى حد ما في تنظيم الشؤون الدولية. وارتبطت مثل هذه المؤسسات في تعاملاتها بالفكر العقلاني، مثل إنشاء الاتحاد الأوروبي، مكن الدول الأوروبية من انتهاج السلوك العقلاني حيث التعامل والتعاون على المستويين الاقتصادي والسياسي.

فقبل إنشاء هذا الاتحاد، كانت أوروبا معرضة للحروب بين القوى الكبرى: كألمانيا وفرنسا. فالتعاون الألماني والفرنسي في المجال الاقتصادي - في ظل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي

[1] محمد عصام لعروسي، العلاقات الدولية، شيئ من النظرية وآخر من التطبيق في "الحوار المتمدن"، العدد: 1766، 2006/12/16 ص.25.

أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية (1951) - تلاشت معه النزعة العدائية بين الدولتين. فتعظيم التعاون في المجال الاقتصادي تتقلص معه الرغبة في استعمال القوة، كما تم التعبير عنه في فلسفة " **كانط**".

وبحسب هذا الطرح، فاعتماد السلوك العقلاني في التعامل بين الأفراد، قد يؤدي بهم إلى حياة أفضل سواء كانت على المستوى الإقليمي أو الدولي.

3. احترام مبدأ السيادة والقانون الدولي كعنصرين أساسيين للمجتمع الدولي:

لتمكين المجتمع الدولي من تحقيق "**السلام**" وفقا للفكر الليبرالي العقلاني يشترط التعاون بين وحدات المجتمع الدولي. مثل هذا التعاون يكون قائما على أساس القانون الدولي وفقا لترتيبات وقوانين الهيئة الأممية. وكان مبدأ احترام السيادة الوطنية لأي دولة مهما كان حجمها، وقوتها، ومواردها في سلم الحقوق المعترف بها دوليا.

ويعتبر أول من تحدث عن نظرية "**السيادة**" هو "**جان بودان** Jean Baudin" في القرن السادس عشر. في تلك الفترة كانت تعيش فرنسا حالة من الفوضى، هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان الفاتيكان يعتمد سياسة اتسمت بالتدخل في شؤون العديد من الدول ومن بينها فرنسا؛ مما يعنى التعدي على سيادة الدول وعدم احترام القانون الدولي[1].

وأنشئت الهيئة الأممية في العام 1945م من أجل احترام سيادة الدول وتجسيد مبدأ احترام القانون الدولي، إذ حددت المقاصد في ميثاق هذه الهيئة، ونصت مادته الأولى على:

- إحلال السلم والأمن الدوليين.
- تطوير علاقات الإخاء بين الدول على أساس الاحترام لمبدأ المساواة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.
- تحقيق التعاون الدولي مع حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني مع تشجيع حقوق الإنسان.

(1) Ethier,OP.CIT.P.40.

وعلى الرغم من أن الدول وقعت عل ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن مسألة "**احترام السيادة**" بالنسبة لجميع الدول لا يزال مرتبط بثقلها وقوتها على الساحة الدولية انطلاقا من مفهوم: أن العلاقات بين الدول تحكمها "**علاقات القوة**".

وهكذا فاحترام السيادة والانصياع للقانون الدولي يبقى نسبيا، وغالبا ما يصطدم تطبيقه بالقيود التي تفرضها الدول الكبرى، والتي تحاول في أغلب الأحيان تمرير سياستها بهدف تحقيق مصالحها القومية؛ مما يعنى هيمنة القوى الكبرى على الدول الضعيفة. وهنا يبرز التناقض، فيقوم النظام الدولي على أساس مبدأ احترام سيادة كل دولة وليس التعدي على سيادة الدول الأخرى.

وهكذا نجد المفهوم الليبرالي للعلاقات الدولية يقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الدول نظرا للتطور الذي أفرزته الثورة الصناعية. والنتيجة الحتمية هي اعتماد السلوك العقلاني في عالم معقد يتطلب التعاون بين الدول لإحلال السلام العالمي وإزالة هواجس الحروب.

أما الاختلاف بين أنصار الواقعية وأنصار الليبرالية فيعود لنظرتهم لطبيعة الإنسان. فالنهج الواقعي ينطلق في تفسيره من أن الإنسان شرير بطبعه، وبالتالي يلجأ إلى استخدام القوة لتحقيق مصالحه. أما النهج الليبرالي فيرى الحل في تحكيم العقل من قبل الإنسان، أي أنه يتعمد سلوكا عقلانيا لأنّه يمكنه من العيش بسلام مع الآخر.

وما يتعلق بدور الدولة في مجال العلاقات الدولية، فالدولة ليس لها الدور المركزي، بحيث يؤخذ بالحسبان دور الفرد والمنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية للدولة.

2. المدرسة الليبرالية الجديدة ومفهومها للعلاقات الدولية:

انطلقت المدرسة الليبرالية الجديدة من الفرضية الأساسية للمدرسة الواقعية التي تعتبر أن الدول متناقضة المصالح ومتباينة التوجهات، والمصالح هي الفاعلة في المجتمع الدولي. وعلى الرغم من ذلك

توصل أصحاب هذه المدرسة إلى نتيجة مفادها، أنه بإمكان الدول تطوير علاقات التعاون فيما بينها حتى لو كانت التوجهات متباينة.

1. الإطار التحليلي للمدرسة الليبرالية الجديدة (اختيار السلوك العقلاني):

من المنظور التحليلي، اعتمد أنصار هذه المدرسة على منطق الاختيار العقلاني في اتخاذ القرار السياسي الخارجي. كما تم كذلك التركيز بالدرجة الأولى على منهجية نظرية المباريات من أجل التوفيق بين ظواهر الصراع والتعاون في إطار مرجعي واحد.

وانطلاقا من هذه النظرة فإن الهدف الذي يسعى أصحاب هذه النظرية لتحقيقه هو التقريب بين الدول المتناقضة المصالح والتوجهات ليس من أجل تجسيد القيم الأخلاقية التي تقوم على أساسها النظرية الليبرالية، وإنما من أجل تعظيم مصالح هذه الدول مجتمعة على الرغم من تباينها.

3. الآليات المعتمدة لتعظيم المصالح:

ترى كذلك هذه المدرسة أن آلية تحقيق المنافع المشتركة تتمثل في الترتيبات والمؤسسات ذات الطابع الجماعي التي تهدف إلى الوصول لتحقيق انجازات قد تعجز الدول عن تحقيقها بمفردها. وانطلاقا من هذا التصور فانّ سلوك الدول يعمل باتجاه التعاون على حساب سلوك التنازع والصراع[1].

وتقدم هذه النظرية عدة شواهد وأدلة على ما حققه التعاون في إطار المؤسسات والمنظمات ليس فقط على مستوى الدول الصديقة بل حتى على مستوى الدول المتناقضة المصالح، حيث انحصار ظواهر الصراع في مقابل بروز صور التعاون. وأحسن دليل على ذلك هي صور التعاون في المنطقة الأوروبية من خلال المؤسسة الأولى "جماعة الفحم والصلب 1951م"، ثم السوق الأوروبية المشتركة 1957م، وأخيرا الاتحاد الأوروبي 1992م.

(1) Ethier,op.cit.p.53.

ثالثا: الماركسية ومفهومها للعلاقات الدولية

1. الماركسية الكلاسيكية:

بعكس المفاهيم الواقعية، فالمفهوم الماركسي يعطي الأولوية للمستويين الاقتصـــادي والاجتمـــاعي على ما هو سياسي في تحليل العلاقات الدولية. كما ركزت الدراسات الماركسية على العلاقات "**شـــمال-جنوب**" لسببين:

- **أولا:** انبثقت هذه العلاقات عن السياسات الإمبريالية حيث لعب الرأسمال التجاري، والمالي، والصناعي دورا هاما.
- **ثانيا**: التأثير السلبي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية نتيجة هذه العلاقات الاستغلالية.

1. نظرة "ماركس Karl Marx" للعلاقات الدولية:

اتسمت السياسة الخارجية لأوروبا الشرقية بمفهوم عرف بـــ"**نظرية التبعية**" واستمرت هذه النظرة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي. وأعادت هذه النظرية النزاعات الدولية في المجالين: الاقتصادي والسياســـي إلى أساليب الإنتاج الرأسمالية الاستغلالية – الاحتكارية. كما ترى هذه النظرية إلى العلاقات الدولية كذلك من منطلق انتقال صراع الطبقات من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي.

ويعطي "**ماركس**" أهمية للعنصر الاقتصادي على العنصر السياسي في العلاقات الدولية. ويعتبـــر "**التنافس**" في الفكر الماركسي هو على مناطق النفوذ، مثل هذا التنافس يؤدي في النهاية إلى الحرب بـــين الدول.

حسب التفسير الماركسي، يقوم المجتمع الدولي على أساس صراع الطبقات. وبرزت هذه النظـــرة في كتابه تحت عنوان: المنشور الشيوعي "Le manifeste du parti communiste"، إذ بـــرزت فكـــرة وهي أن تاريخ المجتمع البشري هو تاريخ صراع الطبقات، بحيث يرتبط تطـــور المجتمعـــات بعلاقـــات الإنتاج وتناقضات الطبقات والتي تعود إلى علاقات الإنتاج.

كما يرى التحليل الماركسي كذلك أن أشكال الدول والأنظمة أفرزته تطور تقنيات وأساليب الإنتاج لتتشكل على غرارها الطبقات الاجتماعية. لهذا نجد التطور في أساليب الإنتاج أحدث انقسامات في المجتمعات البشرية.

وحسب التحليل الماركسي كذلك ينقسم المجتمع الرأسمالي إلى جزأين متناقضين: البرجوازية المالكة لرأس المال، وطبقة البروليتاريا البائعة لقوة عملها[1]. من جهة تشكلت طبقة مستغلة، ومن جهة أخرى طبقة مستغلة؛ الأمر الذي سيؤدي حتما إلى صراع الطبقتين حيث انتصار الطبقة الثانية على الأولى، مما يعنى حسب التحليل الماركسي بروز مجتمع يمتاز بغياب الطبقية ويقوم على أساس قيم عالمية بعد انتصار ثورة التغيير، ويتم ذلك على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** عن طريق توطيد النظام الاشتراكي الذي يتمتع الأفراد في ظله بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. وفي ظل هذا النظام يزول استغلال الإنسان للإنسان وتزول معه الطبقة المسيطرة، أما توزيع الحاجيات فيكون حسب عمل الأفراد.
- **المرحلة الثانية:** عند تحرير الطبقة المستغلة، يبرز المجتمع الشيوعي بحيث تزول الفوارق الاجتماعية، ويعرف المجتمع الوفرة، ويتجسد شعار **"لكل حسب احتياجاته".** لذلك تزول الدولة مع زوال الطبقية.

انطلاقا من هذا الطرح، يفهم أن التحليل الماركسي يعطى الأولوية للعنصر الاقتصادي على ما هو سياسي في تفسيره للعلاقات الدولية. كما يعتبر التنافس على مناطق النفوذ هو أساس الحروب بين الدول.

2. نظرة "لينين Lénine" **للعلاقات الدولية:**

انطلق **"لينين"** في مفهومه للعلاقات الدولية من أفكار**"ماركس"** وكان تحليله لأسباب النزاعات الدولية يعود لدراسته حول تطور الرأسمالية خلال التوسع الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر.

[1] أحمد ظاهر، أبجديات علم السياسة، مونتري: كليفورنيا، صيف 1993، ص. 217

كما أعطى مفهوما الإمبريالية في كتابه تحت عنوان **"الإمبريالية أعلى مرحلة للرأسمالية"**، باعتبارها النتيجة الحتمية لتطور رأس المال، والزيادة أو تراكم رؤوس الأموال هو مصدر التنافس والصراع على المستوى الدولي من أجل إيجاد أسواق جديدة وتصريف الفائض، وكذا إيجاد مناطق نفوذ جديدة للاستثمار وحماية تمويناتهم من المواد الأولية[1].

وحدد **" لينين"** ثلاث مراحل لتطور الرأسمالية:

- **الأولى**: تراكم الثروة.
- **الثانية**: تصريف السلع إلى أسواق خارجية.
- **الثالثة**: تصدير رأس المال (الاستثمارات).

وفي مثل هذه الحركية والتطور، تمر الرأسمالية إلى مرحلة الاحتكار نتيجة الدور المتزايد للبنوك على تنظيم الإنتاج، الأمر الذي يزيد من التنافس بين الدول لغزو الأسواق العالمية.

فالنزاعات بين القوى الإمبريالية في تحليل **"لينين"** يعود لتطور الرأسمالية وصراعها المتواصل من أجل البقاء والسيطرة، وذلك من خلال تصاعد التنافس من أجل اقتسام العالم.

وهكذا فان تقاسم مناطق النفوذ، والمصالح المشتركة بين القوى الإمبريالية يتم من خلال عنصر القوة، لذلك فان هذه العملية تحمل بوادر الحروب.

وأخيرا يمكن القول أن النظرة الماركسية –اللينينية، تركز على ما هو اقتصادي. كما أن العلاقات الدولية تقوم على أساس تناقضات الطبقات، لأن السياسة العالمية ما هي إلا تكملة للسياسة الوطنية.

وبالعودة للنظرية الماركسية- اللينينية، فالمصلحة الوطنية هي مصلحة الطبقة المسيطرة، لكن مصلحة الطبقة العاملة تضمنها الثورة العالمية التي تهدف إلى إقامة الدولة الاشتراكية .

(1) Philippe MOREAU DE FARGES, relations internationales : 2-questions mondiales, tome 2, 7è Edition, mars 2007, p.193

على الرغم من سيطرة النظرة الماركسية –اللينينية على السياسة الخارجية لعدة دول إلى الوقت الحالي، إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي قلص من اعتماد هذا الفكر في العديد من الدول الشيوعية (سابقا). وكذلك تطبيق هذه النظرة في المجتمعات الدولية كانت فاشلة لعدم تطابقها مع البيئة الداخلية ومع الواقع الموضوعي للعلاقات الدولية؛ وخير دليل على ذلك انهيار أو فشل العديد من الدول التي اعتمدت الإشتراكية كنموذج لنظامها السياسي والاقتصادي.

ويعيد البعض هذا الفشل للتوتر والحرب الباردة بين القوتين العظميين قبل انهيار الإتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من التنافس بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على أساس نظرتين مختلفتين للمجتمع الدولي -إذ أدى هذا الاختلاف إلى حرب باردة امتازت بتوازن الرعب- إلا أن هذه المرحلة اتسمت بفترة استقرار طويلة في العالم.

وما يمكن استخلاصه، أن المجتمع الدولي وعبر المراحل المتعاقبة عرف نمطين من العلاقات:

- **النمط الأول:** اتسم بمظاهر الحرب والصراع.
- **النمط الثاني:** اتسم بمظاهر الوفاق والتكامل والتعاون.

وهكذا فان صورة العلاقات الدولية تتوزع بين هذين النمطين، الأمر الذي انعكس على آراء المفكرين انطلاقا من نظرة "**مكيافلي**" و" **وهوبز**" للعلاقات بين الأفراد وبين الدول على أساس سيطرة مفهومي : الصراع، ومنطق القوة.

يعتبر "**مكيافلي**" القوة هي المعيار الأساسي الذي تسعى كل دولة إلى تحقيقها. وفسر السلوك السياسي انطلاقا من مفهوم القوة التي اعتبرها غاية في حد ذاتها، بينما اعتبر البعض من المفكرين أمثال "**جان جاك روسو** Jean Jacques Rousseau" "**التعاون بين الأفراد**" هو الأساس في السلوك السياسي. كما يؤكد "**مكيافلي**" على دور عنصر "**القوة**" وأهميتها في العمل السياسي.

أما "**هوبز**" فاعتبر أن طبيعة الإنسان تمتاز بالعدائية والأنانية، وأن المنافسة تدفع بالأفراد إلى الصراع ومحاولة امتلاك القوة، والقضاء على الآخر. وشبه حالة الفطرة بأنها حالة الكل ضد الكل.

فالحالة الطبيعية عند "**هوبز**" هي حالة حرب وصراع دائمين. وحتى يحافظ الأفراد على أمنهم واستقرارهم، تنازلوا عن حريتهم الخاصة بتفويض أقوامهم لإقامة سلطة مركزية قوية قادرة على حمايتهم، وحيث أن الناس عقلاء، فقد أبرموا عقدا بينهم على احترام هذه السلطة وتقديم الولاء لها. ويسمى المجتمع القائم على هذا العقد "**مجتمع المصلحة المشتركة**". وهو يرى انه حيثما كانت المصلحة يمكن اعتماد نماذج التعاون، والتقارب، والتكامل.

مثل هذه الأفكار أفرزت اتجاهين في التحليل السياسي:

- **الاتجاه الأول:** ويتمثل في المدرسة الواقعية، التي أيدت فكرة "**القوة**" و"**الصراع**" من أجل تحقيق المصلحة، ومن ثم التأثير والسيطرة. فالتحليل الواقعي يفسر العلاقات الدولية على أنها مسرح لصراع مستمر من أجل زيادة قوة الدولة ومن ثم تحقيق المصالح القومية بغض النظر عن الآثار التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.
- **الاتجاه الثاني:** ويتمثل في المدرسة الليبرالية، والتي تحاول أن تصور وجود نظام قائم على حكم القانون، ويخضع لسلطة التنظيم الدولي. كما تدعو إلى حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وتغليب مبدأ التعاون على مبدأ الصراع والحرب.

وقدمت كلتا المدرستين الأدلة والشواهد على حساب الأخرى؛ إلا أن الصراع الفكري أدى إلى بروز مدرسة جديدة في العلاقات الدولية تحاول أن تقرب بين النظريتين من خلال الانطلاق من فرضيات المدرسة الواقعية لإثبات نتائج المدرسة الليبرالية. وعرفت هذه المدرسة باسم "**المدرسة الليبرالية الجديدة**"، المنطلقة من فرضية المدرسة الواقعية التي تعتبر أن الدول المتضاربة المصالح،هي الوحدات الفاعلة في النظام الدولي، واعتبر منظرو وأنصار هذه النظرية أن هناك إمكانية لهذه الدول المتضاربة

المصالح والمتباينة التوجهات من تقوية علاقات التعاون فيما بينها للوصول الى نتيجة المدرسة الليبرالية والتي مفادها التوصل إلى تقوية علاقات التعاون بين هذه الدول.

أما المدرسة الماركسية-اللينينية، فنادى ماركس بتغيير العالم باستعمال القوة مادام الرأسمالي في حالة تنافس مستمر مع غيره. فالفكر الماركسي-اللينيني يقر بعدم إمكانية التعايش مع مثل هذه الأنظمة والتي أتت بالنزاعات: العنصرية، والقومية، والحركات الراديكالية التي تؤمن بتحقيق المصالح عن طريق القوة. ومن هنا يبدأ البحث عن مناطق النفوذ والسيطرة على العالم. فتحقيق المصالح من خلال تقسيم مناطق النفوذ والمستعمرات بين الدول الاستعمارية يتم من خلال اعتماد مبدأ القوة، فمثل هذه السياسة تؤدي إلى التوتر في العلاقات ومن ثم إلى اندلاع الحروب.

أما مفهوم المصلحة، فالمدرسة الماركسية –اللينينية لا تعترف بمصلحة الطبقة المسيطرة، بل مصلحة الطبقة العاملة والتي تضمنها الثورة العالمية، وكان لهذه النظرية آثار على السياسة الخارجية للعديد من دول الكتلة الاشتراكية. ومن هذه الآثار الحرب الباردة التي دامت خمسة وأربعون سنة، وهي الفترة التي اتسمت بتوازن الرعب.

2. الماركسية الجديدة:

ساند رواد المدرسة الماركسية الجديدة نظرة كل من ماركس وانجلز لتطوير الرأسمالية باعتبارها حاملة للعديد من التناقضات وعدم المساواة داخل المجتمعات الغربية، بينما اهتم البعض الآخر بعلاقات التبادل بين الدول الرأسمالية المتطورة (PD) والدول السائرة في طريق النمو (PED).

فحسب أفكار الراديكاليين أمثال: إيمانويل أرغي Emmanuel Arighi "، و"بيير جالي Pierre Jalee، وسمير أمين Samir Amin"، و"هاري ماغدوف Harry Maghdoff"، و"جيمس بتراس

James Petras"؛ فعولمة " **الرأسمالية - الإمبريالية**" ترسخ تبعية الدول السائرة في طريق النمو للدول المتقدمة[1].

ويعود سبب التبعية إلى عدم التكافؤ في المبادلات بين الشمال والجنوب، أي أن دول الجنوب تتحصل في إطار تبادلاتها التجارية مع دول الشمال على أقل سعر لموادها الأولية مقارنة بالسعر المرتفع الذي تشترى به السلع والمنتوجات المصنعة من العالم المتقدم. ويعود هذا التعامل غير المتكافئ إلى تلاعب الكارتيلات والشركات المعولمة بأسعار المنتوج المصنع على أساس أنها تسيطر على الأسواق العالمية[2].

كما يركز "**سمير أمين**" على فكرة وجود فوارق بين دول المركز والمحيط، وتوصل بذلك إلى فكرة مفادها أن الرأسمالية لا يمكن أن تسهم في تطوير المحيط؛ وبالتالي يبقى الحل في فك الارتباط بين دول المركز ودول المحيط.

رابعا: المفهوم الإسلامي للعلاقات الدولية

عرف نشر الإسلام كرسالة عالمية العديد من التفسيرات وذلك عبر التاريخ؛ سواء من قبل دعاته وعلمائه أو بحسب نظام الوحدات السياسية.

ومند مجيء الإسلام، ظهرت العديد من المحاولات لنشر هذا الدين على أساس أنه رسالة عالمية، وكان ذلك منذ العهد: العباسي، والعثماني، والصفوي في القرن السادس عشر، رغم أنه سبقت هذه العهود الفتوحات الإسلامية. "**فالتوسع**" في المفهوم الإسلامي للعلاقات الدولية هو بمثابة مبدأ أساسي لتحقيق وحدة المؤمنين عالميا.

(1) De Senarcles et Ariffin, op.cit. p.122.
(2)Ethier, op.cit.p.59

وفي عهد النبوة، لم يكن إعلان الحرب على نظام سياسي في دولة أخرى قائما، لكن اكتفى الرسول **(ص)** ببعث السفراء وإرسال الرسائل إلى حكام وملوك الدول، يحثهم فيها على اعتناق الإسلام. ووجهت هذه الرسائل إلى كل من : حاكم مصر، وإمبراطور الفرس، وملك الحبشة، وإمبراطور بيزنطة.

وحتى 1979، تاريخ انطلاق الثورة الإسلامية في إيران، لم تتجسد النظرة الإسلامية للعلاقات الدولية على أرض الواقع من حيث اعتماد المفاهيم الإسلامية في السياسة الخارجية للدول؛ وذلك منذ وفاة الرسول (ص) بسبب صراعات المسلمين على الحكم.

وبعد توطيد الحكومة الدينية في إيران، بحيث أن إيديولوجية الثورة الإسلامية لم تأت من فراغ ولا تكونت بفعل العوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على إيران فحسب، بل لها منطلقاتها التاريخية وأسسها الدينية في الفكر الشيعي، لذا تجسدت الإيديولوجية الإسلامية في السياسة الخارجية لإيران، وأعيد التصور الثنائي للمجتمع الدولي[1].

1 النظرة الإسلامية للمجتمع الدولي :

ترتكز نظرة الإسلام الأولى للمجتمع الدولي على الثنائية، حيث تقسّم العالم إلى دارين: دار الإسلام أين يطبق القانون الإلهي، ودار الحرب وتشمل الجزء المتبقي من العالم غير المسلم والذي يجب إخضاعه للقانون الإلهي.

1. دار الإسلام : نظريا، هي وحدة جغرافية، تشمل عدة دول إسلامية، حيث وحدة الأمة، والدين، والقانون، والإله الواحد، ودولة واحدة موجهة من قبل سلطة واحدة[2]. وفهم من خلال هذا الطرح أن كل المسلمين يشكلون أمة واحدة.

واعتبرت الهجرة الإسلامية تجاه العديد من القارات هي بمثابة عامل يزيد من التوسع وانتشار الإسلام في مثل هذه القارات.

---

(1) مهدي شحادة وجواد بشارة، إيران: **تحديات العقيدة والثورة**، ط 1، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، بيروت: لبنان، 1999، ص. 15.

(2) Ethier, OP.CIT, p . 64.

ودائما حسب هذا الطرح، فعلى الشعوب الإسلامية أن تتوحد في عالم واحد حتى تواجه العالم غير الإسلامي. مثل هذه الإيديولوجية واجهتها عدة عوائق يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أ. الاختلاف الموجود داخل العالم الإسلامي، والذي يكمن في الاختلاف المذهبي (سنة/ شيعة)، بالإضافة إلى الفرق العديدة المنبثقة عن الاثنين، فهناك فرق أخرى، مما يجعل التجانس والتجاوب فيما بينهم يصعب في بعض الأحيان.

ب. غياب الشرعية الديمقراطية لدى الأنظمة السياسية الحاكمة في أغلب الدول الإسلامية. ومادامت الدول الإسلامية لا تنصاع للشرعية الديمقراطية، فمشروع الإتحاد في كيان واحد هو بعيد المنال؛ أي أن هذا المشروع هو عبارة عن أمنية أكثر منه واقعا. على الرغم من أن الإسلام يقوم على أساس الدولة العالمية، وليس على فكرة التعايش لعدة دول متساوية وذات سيادة[2].

ج. تبعية أغلب الدول الإسلامية للغرب. ومثل هذه الحالة تعاد في أغلب الأحيان إلى عنصرين أساسين:

- أغلبية الدول الإسلامية كانت تحت سيطرة القوى الاستعمارية الأوروبية (فرنسا، وبريطانيا)، ومن ثم بروز ما يسمى بالدولة الوطنية في العالم العربي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.
- استحواذ الدول العربية والإسلامية على أكبر احتياطي للغاز والبترول في العالم، الأمر الذي يجعل من المنطقة منطقة حساسة وحيوية للاقتصاد العالمي، وتمتع هذه الدول بالاستقلال التام يعنى قلب موازين القوى في العالم.

---

(1) Mohammad- Reza DJALILI, *diplomatie islamique : stratégie internationale du khomeynisme* , puf, janvier 1989, p . 19.
(2) IBID, p. 21.

وبالعودة إلى ما يسمى بدار الإسلام، فيمكن القول أنه عالم يعاني من التجزئة ومن عدة مشاكل أخرى على المستوى: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.

2. دار الحرب: ويشمل هذا العالم الدول غير الإسلامية؛ بمعنى لا وجود لتطبيق للقوانين الإسلامية. ودار الحرب كما تطرق إليها الكاتب "**محمد رضا جليلي**" في كتابه "**الدبلوماسية الإسلامية**" هي ناتجة عن التطورات المنطقية لمفهوم الجهاد، بمعنى الحرب المقدسة من قبل المسلمين ضد الكفار. والجهاد هو لحماية الإسلام. أما العلاقات بين دار الإسلام ودار الحرب فتأخذ شكل انصياع الثانية للأولى. لكن هذا التصور أو الطرح أضحى بعيدا عن الواقع، لأن هناك مجالا للتعايش بين الاثنين انطلاقا من المفهوم المصلحي.

ومادام تحقيق عالم موحد لم يعد قائما، وبالتالي يبقى البحث عن إقامة نظام يقوم على أساس التعاون بين الدارين وترك المجال لتحكيم القانون الدولي.

2. الأمة الإسلامية بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية:

أدى النظام الإستعمارى إلى تغيير جذري في العالم الإسلامي الذي قسم بين القوى الاستعمارية بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية. ومن نتائج هذا التغيير بروز ما أصبح يعرف بالدولة الوطنية وإلغاء النظام السياسي القديم القائم على أساس سلطة وحكم الخليفة على مجموع الدول الإسلامية.

ومن بين التطورات التي مست الحياة السياسية في الدولة الإسلامية بعد التجزئة وقيام الدولة الوطنية هو الاندماج والقبول بالقيم الدولية الغربية والقانون الدولي الأوروبي ومن ثم الانصهار في المجتمع الدولي لما ضعفت هذه الدولة[1].

هذا الانصهار المختلف عن التصور الإسلامي المنبثق عن الشريعة الإسلامية أحدث تغييرات على النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية. وحسب الكاتب "**مجيد خدوري** Majid Khadduri" في كتابه "**النظرية الإسلامية في العلاقات الدولية**" حدد ثلاث تغيرات:

(1) IBID, p : 22

- **أولا**: اعتماد مبدأ العلاقات السلمية والذي يخلف مبدأ "**الجهاد**".
- **ثانيا**: القبول بفكرة فصل الدين عن الشؤون الخارجية.
- **وأخيرا**: الاعتراف الضمني بالسيادة الوطنية.

ولم يبق لمفهومي دار الإسلام ودار الحرب تأثيرا على الرأي العام العربي والإسلامي إلا على بعض الحركات الإسلامية. وبعد ذلك بدأ الحديث عن حضارتين مختلفتين لتبدأ العلاقة التنافرية أي بروز مجتمع دولي قائم على أساس تناقض وتعارض عالمين مختلفين. فكل عالم يريد إلغاء العالم الآخر. والنتيجة الحتمية هي تواجد مجتمع دولي غير متساوي؛ بمعنى لا وجود للمساواة بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي. وبالتالي فبالنسبة للمسلم الدفاع عن الدين يبرر أولوية العدالة على "**السلام**". فالأول يبحث عن العدالة، والثاني يبحث عن السلام.

وعلى أية حال، فالخصوصية التي أضافها الفكر الإسلامي هو البعد اللاحدودي وأممية الدين الإسلامي دون أن يكون للمصالح الوطنية مفهومها الكلاسيكي مكان، بل كان الحديث عن "**مصالح الأمة الإسلامية الواحدة**" أو"**تنفيذ الأوامر والشرائع الإلهية**"، أو "**تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية**".

وأخيرا، يمكن القول أن في الوقت الحالي لم تعد النظرية الإسلامية الكلاسيكية ذات أهمية في العلاقات الدولية إلا من وجهة النظر التاريخية، على الرغم من أن فكرة التضامن بين المسلمين، ووحدة الدين لا تزال قائمة في أذهان العديد من المسلمين (الحركات الأصولية الإسلامية بالدرجة الأولى). وهكذا، فالنظرة الكلاسيكية لم تنته نهائيا من الفكر الإسلامي، ولا غابت عن فكر بعض التيارات الإسلامية. وما يمكن استخلاصه، فالمقترب التقليدي وأهميته التاريخية له أهمية بالغة حيث يساعد في فهم بعض مظاهر العالم الإسلامي الحديث.

المبحث الثاني: إيران من الداخل:

إن التحديات التي تواجه الجمهورية الإسلامية من الداخل والخارج تعود للخيارات الإستراتيجية التي تتمسك بها هذه الجمهورية، وذلك على المستويين: أولهما الداخلي بحيث الحفاظ على نظام الحكم الإسلامي، وثانيهما الخارجي بحيث معاداة الغرب؛ الأمر الذي يجعل التجربة الإيرانية "تجربة صعبة".

أولا: تأثير البيئة الداخلية لإيران

شكل انتصار الثورة منذ أواخر السبعينات نقطة تحول في إيران؛ بحيث عرفت هذه الدولة مرحلة جديدة من التحديات. فنظام الجمهورية الإسلامية منذ الإطاحة بنظام الشاه إلى الوقت الحالي يرفض الاستبداد لذا غيّر من سياساته وتحالفاته. فبعدما كان منفذا للإستراتيجيات الغربية في المنطقة أصبح مركز استقطاب للقوى والتيارات المعادية للمشاريع والإستراتيجيات الغربية وبالخصوص الأمريكية؛ الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات مع الغرب وتحمل أعباء المواجهة معه. وعلى الرغم من أن الكثير يرى أن الحل في التصالح مع الخارج لإنقاذ الداخل إلا أن إيران لديها محددات ثابتة في سياستها الخارجية؛ على الرغم من أنها تعمل على التكيف لاستيعاب التغيرات النابعة من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

ومن المحددات الثابتة في السياسة الخارجية لإيران والمعتمدة في مواجهة التحديات هي الموازنة بين صيانة استقلال البلاد، ومواجهة التحديات والضغوطات الدولية. وتوضح قراءة تاريخ إيران في العقود الثلاثة الأخيرة أنه كان حافلا بالمواجهة والتناقض مع المحيط الدولي[1].

المتتبع لتاريخ إيران السياسي؛ يلاحظ أنه كان ومنذ عقود حافلا بالتدخلات الأجنبية لحماية مصالحها الحيوية . فمنذ العهد الصفوي ومرورا بالعهد القاجاري وما تلاه من أنظمة؛ نجد التسلط الغربي يهيمن على إيران، بحيث لم يكن هناك تعامل على أساس المصالح المشتركة بين إيران والغرب، بل بسط النفوذ الأجنبي في هذه الرقعة الجغرافية، والتمتع بالامتيازات بخاصة الروس والبريطانيين. واستمر هذا

[1] سيد حسين موسوى، الغرب وإيران: مواجهة بين السياسات، في " شؤون الأوسط" العدد،112، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت: لبنان، 2004 ص.5

النهج بتوسع النفوذ الروسي في الشمال، والنفوذ البريطاني في الجنوب وعلى المستويين: السياسي والاقتصادي؛ إلى أن أدى هذا الوضع إلى ظهور أفكار وتيارات معادية للتواجد الأجنبي. من بينهم رجال الدين ومختلف التيارات الموجودة في المجتمع الإيراني. واستمر هذا الوضع لعقود حتى قيام الثورة الإسلامية في 1979م. وكان دور هذه الحركات الثورية منذ الوهلة الأولى هو التخلص من النفوذ الأجنبي مع تدعيم البناء والتطوير والإصلاح في إيران[1]، ومن ثم المطالبة بالاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ونبذ التغريب. وما اندلاع الثورة الإسلامية في إيران إلا للتخلص من الامتيازات الاقتصادية التي كانت تحظى بها الدول الأجنبية في ظل نظام "محمد رضا شاه"، وتجاوز التبعية للغرب، والحفاظ على الاستقلال السياسي للبلاد.كان هذا على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الدولي، فمهدت البيئة الدولية بدورها لنجاح الثورة حين تخلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عن نظام الشاه، وحثت كلاّ من سفير الولايات المتحدة وبريطانيا لإقناع الشاه بمغادرة البلاد.

كما عرف تاريخ إيران كذلك عدة تحولات وحالات من المواجهة مع الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا. وعلى الرغم من أن إيران دفعت ثمنا باهظا في قطاعها الاقتصادي، إلا أنها استفادت من التجارب لتثبيت الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية. فإيران ليست بالدولة التي ترضخ بسهولة للعوامل الخارجية ولأي تأثيرات أخرى مهما كان مصدرها، ولا للنماذج المستوردة.

وعلى الرغم من التأخير الذي عرفته العملية الإصلاحية لبعث نمو الاقتصاد الإيراني وإصلاح الإدارة، إلا أن إيران بذلت جهودا معتبرة لإعادة تطبيع العلاقات مع العديد من دول العالم من أجل فتح مجال التعاون الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية[2].

(1) Xavier DEVILLEPIN, l'Iran entre espoir et réalités, rapport d'information de la commission des affaires étrangères, Mai 2000, encyclopédie de l'agora, AGORA.qc.ca/dossier Iran

(2) Claude LOREAU ou' en est l'Iran ? dans « *proche et Moyen-Orient* », juin 2002.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ شكل برنامج إيران النووي تحديا آخرا؛ واجهت من خلاله إيران العديد من الضغوطات الدولية.

إلا أن هذه الضغوطات لا تعود في الحقيقة لبرنامج إيران النووي بقدر ماهي معارضة لاكتساب مثل هذه التكنولوجيا من قبل نظام إسلامي ثاني في الإطار الإقليمي بعد باكستان، بل محاولة إضعاف النظام السياسي في إيران باعتباره نموذجا ثوريا معاديا ومناهضا للمصالح الغربية في المنطقة.

أنتج هذا الوضع إستراتيجيتين متناقضتين لطرفي الأزمة:

الطرف الغربي؛ يلوح بتشديد الخناق على إيران من خلال العقوبات، فيما حرص الطرف الإيراني على تأكيد عدم رضوخه للتهديدات الغربية، الأمريكية بالدرجة الأولى؛ ليفضي هذا الصراع المزدوج إلى نشوء حالة من صراع الإرادات بصورة أدت إلى وصول الحرب النفسية بين طرفي الأزمة إلى حالة من التعقيد والتصعيد[1].

1. الصراع بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي وملف حقوق الإنسان:

ينظر هذا الجزء من الدراسة في التحولات الداخلية لإيران. ففي الوقت الحالي تمر إيران على المستوى الداخلي بصراع محتدم بين كتلة المحافظين وكتلة الإصلاحيين. وبالإضافة إلى التحديات الداخلية تواجه إيران كذلك تحديات خارجية بشأن ملفها النووي. فتتهم إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بعدم احترام حقوق الإنسان والأقليات ابتداء من أحداث الأهواز وصولا إلى الانتخابات الرئاسية لعام 2009 م حيث أدت إلى مواجهات بين المعارضة والسلطة.

وقد تخدم مثل هذه الأحداث أطرافا خارجية مثل أحداث إقليم" خوزستان" بين سكان الأهواز والحكومة الإيرانية حيث صبت هذه الأحداث لصالح أطراف خارجية. ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان للنظام الإيراني.

(1) أحمد إبراهيم محمود، إيران والغرب...حرب نفسية وصراع إرادات، تم التصفح في 18/04/ 2006 http://www.arabgate.com .

وتضع الولايات المتحدة الأمريكية مسألة احترام حقوق الإنسان والأقليات شرطا أساسيا ضمن شروطها لتطبيع العلاقات مع إيران. ومثل هذه الأحداث تعطى مزيدا من المصداقية للاتهامات الأمريكية وتمكنها من حشد المزيد من التأييد الدولي ضد إيران بشأن ملف حقوق الإنسان وقضية البرنامج النووي. ويؤكد الطرف الإيراني أن أحداث الأهواز وأحداث ما بعد الانتخابات الرئاسية من قبل المعارضة، وأحداث الفاتح من مايو 2010م؛ تعد شأنا داخليا بالرغم من الانفلات الأمني، واتهام أطراف أجنبية لتحريك المعارضة الداخلية. فالولايات المتحدة في مواجهتها مع إيران تدرك صعوبة اللّجوء إلى المواجهة العسكرية لا سيما وأن ترتيب الأوضاع في العراق لم تنته بعد. أما الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع إيران تعتمد على تفجير مشكل الأقليات في الداخل.

وتسعى الولايات المتحدة من خلال هذه الإستراتيجية لتغيير النظام الحاكم من الداخل؛ وهو ما يعرف "**بإستراتيجية الثورة الشعبية**". وقد يكون ذلك من خلال دعم القوى الإقليمية المتناغمة مع السياسات الأمريكية لإضعاف إيران أمنيا بالإضافة إلى تكثيف الدعم العسكري لدول الجوار[1].

ولتغيير نظام الحكم في إيران، تسعى كذلك السياسة الأمريكية لتعزيز المعارضة من خلال تعبئة الرأي العام الإيراني، حيث التركيز على فئة الشباب وطلاب الجامعات، وكذلك تقديم المساعدات المالية للمعارضة في الخارج وتمكينها من الاتصال بالمعارضة في الداخل[2].

وقد تنجح السياسة الأمريكية في تحريك الداخل من خلال إثارة النزاعات العرقية من خلال الترويج أن أغلب الأقليات في إيران تعيش أوضاعا صعبة حيث التمييز العنصري أو المذهبي، علما أن هناك أقليات كردية، وعربية، وتركمانية، وأذرية، وبلوش، وأرمن...إلخ.

وبالرغم من أنه لا تخلو أية دولة من مشكل الأقليات المتواجدة بها إلا أن الوضع الإيراني يختلف نظرا للضغوطات الأمريكية والأوروبية الموجهة ضد إيران بسبب نظامها السياسي وبرنامجها النووي.

---

(1) Dix bonnes raisons pour ne pas faire la guerre,www.c.in.com.article.09/03/2010.

(2) نفس المرجع، ص.6.

ومن هذا المنطلق، فإن ملف حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة المتساوية لدى جميع العرقيات الإيرانية سيزداد سخونة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي تواجهها إيران في الوقت الحاضر، ويتوجب على الحكومة الإيرانية التفاعل مع كل هذه التطورات.

أ. على المستوى المحلي (الداخلي):

يتوجب على النظام الإيراني أن يستجيب للمطالب الداخلية، وبالدرجة الأولى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الإيراني بما في ذلك الأقليات. وتعتبر الأقليات بمثابة قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر في أي وقت، حيث تتسبب في إحداث عدة أزمات، منها زعزعة النظام الداخلي لإيران.

ب. على المستوى الإقليمي:

يتوجب كذلك على إيران أن تحسن علاقاتها مع محيطها الإقليمي وخصوصا دول الجوار. فالولايات المتحدة تحاول إقناع دول المنطقة أن هناك خطرا يهدد كيان هذه الدول، حيث سيصبح واقعا في حالة امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية. وبخاصة إذا استعملت هذه التكنولوجيا في تطوير السلاح النووي.

ج. على المستوى الدولي:

وأخيرا يتوجب على إيران التعامل بجدية مع ملف حقوق الإنسان والأقليات لتحسين صورتها أمام العالم الخارجي وإفشال السياسة الأمريكية القائمة على أساس التدخل في شؤون الدول الأخرى بحجة حماية حقوق الإنسان وإحلال أنظمة أكثر ديمقراطية.

وهكذا نجد؛ إيران أمام مواجهة تحديات داخلية وخارجية، مما يضطرها للعمل من أجل الحفاظ على مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية. إلا أن المتتبع للتاريخ السياسي الإيراني؛ يدرك أن ملامح الاتفاق بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي تتغلب على ملامح الخلاف لمّا يتعلق الأمر بقضايا السياسة الخارجية، خاصة مع الغرب وكذلك ما يتعلق بالمسألة النووية باعتبارها مطلبا وطنيا وشعبيا. أصبح الملف النووي الإيراني تنافسا بين منطق الحقوق الثابتة الذي تمثله إيران ومنطق التسييس الذي تمثله

الولايات المتحدة الأمريكية. فهناك إرادة سياسية تقوم على أساس التحدّي على الرغم من سيطرة تيار المحافظين على الساحة الإيرانية، فهناك درجة عالية من التوافق والتوحد عندما يتعلق الأمر بالقضايا المصيرية لإيران.إلا أن مثل هذا التوافق والتناغم لا يمنع من الاختلاف في الوسائل المعتمدة من كل طرف لتحقيق هذا الهدف.

2. صنع القرار في إيران:

لا يمكن فهم صنع القرار في إيران على أنه حكم فردي- أوتوقراطي يمارسه مرشد الثورة" **علي خامينئ**" -فقط انطلاقا من الاتهامات التي تواجهها بعض الأوساط- دون الرجوع إلى أية هيئة أو مجلس أو سلطة أخرى حتى في مجال العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت القطيعة وتشهد حاليا حالة من العداء والتوتر، ومن التلويح الأمريكي بتوجيه الضربة العسكرية ضد النظام الإسلامي.

ففي الواقع ثمة نظام معقد من المجالس التي تعمل في إيران وتؤثر في صناعة القرار. وغالبا ما يكون قرار المرشد هو محصلة التوازنات بين هذه المجالس أو تغليبا لوجهة نظر على الأخرى، من دون أن ينفي هذا الأمر الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها المرشد؛ والتي نص عليها دستور الجمهورية الإسلامية؛ بحيث ينصب رئيس الجمهورية، ويعين ويقيل الأمين العام لحرس الثورة.

ويتم تعيين المرشد من قبل مجلس الخبراء(*) بناء على اقتراح مجلس صيانة الدستور. ويكون المرشد مسئولا أمام هذا المجلس (مجلس الخبراء)، فهو يراقبه من خلال لجنة تحقيق في صلاحياته. غير أن مفهوم "**ولاية الفقيه**" حسب علماء الشيعة مثل "**نعمة الله صالحي النجف آبادي**"، من شأنه المساعدة على التوفيق بين مفاهيم الشريعة الإلهية والضبط الديني، وبين مفاهيم الأكثرية الشعبية والتمثيل الأكثري (تمثيل الأغلبية).

(*) يتألف مجلس الخبراء من أربعة وثمانين فقيها منتخبا بالاقتراع المباشر لولاية ثماني سنوات.

وإحدى ذرائعه كانت، أن هذا المفهوم ينطوي على "**عقد اجتماعي**" ضمني بين قضاة الشرع والأهالي[1] إلا أن منصب المرشد وإن كان يصطبغ بالصبغة الدينية إلا انه يتعايش مع مؤسسات أكثر ديمقراطية.

3. الملف النووي الإيراني:

أ. تنويع الطاقة والاكتفاء الذاتي:

تؤكد إيران أنّ تطوير الطاقة النووية هو من أجل توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود لكي تصبح مزودة بالوقود النووي مستقبلا. وتطوير مثل هذه الطاقة له طابع اقتصادي واستراتيجي في آن واحد.

وتبرر اهتمامها بتطوير التكنولوجيا النووية على أساس تنويع مصادرها للطاقة والحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيا المتطورة على غرار تكنولوجيات الدول المتقدمة[2]؛ وذلك من اجل خدمة المصالح القومية. كذلك بررت كسب التكنولوجيا النووية بالنمو السريع للسكان في إيران والاستهلاك المتزايد للنفط مما قلل من عوائد تصدير النفط. كما تصر القيادة الإيرانية كذلك على ان التكنولوجيا النووية ليست مجرد طاقة بل اكتفاء ذاتي؛ لذا تصر إيران على تجاوز الاعتماد على الدول الأخرى في مسألة التزود المستقبلي بالوقود، وتريد أن تكون من منتجي الوقود في السنوات القادمة[3]. ووصول إيران إلى مرتبة الدول المتقنة للتكنولوجيا النووية، يمنح إيران ثقلا على المستوى الدولي بعدما كانت حكرا على عدد قليل من الدول.

فبالنسبة لإيران فان تطوير البرنامج النووي هو بمثابة تطوير الإستراتيجية الطاقوية حيث لا يمكن الاعتماد بالدرجة الأولى على البترول والغاز.

وكانت الدول الغربية بما فيها فرنسا، وألمانيا تعتمد نفس التبرير عند بيع المفاعلات النووية أو نقل التكنولوجيا للدول النفطية مثل إيران التي تحتل المرتبة الخامسة في احتياطي البترول، والمرتبة الثانية

(1) تييري كوفيل، إيران: الثورة الخفية، ترجمة خليل أحمد خليل ط01، بيروت: لبنان، دار الفرابي، 2008،ص.131.

(2) Catherine Grandperrier:regards croisés sur un Iran nucléaire, l'Harmattan, 2011. P. 27.

(3) تشوبين شاهرام، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شحاد، ط01، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم 2007،ص.55.

بالنسبة للغاز. وعلى الرغم من أن هذه الذريعة أصبحت تنتقد في الوقت الحالي إلا أن هذا البعد ألـــذرائعي كان معتمدا من قبل فرنسا وألمانيا قبل الثورة؛ حيث ساعدت في بناء هذه المفاعلات في إيران[1].

ب. موقف التيارين الإصلاحي والمحافظ من السياسة النووية:

يتفق الطرفان على أن تكتسب إيران الطاقة النووية، لكن تأييد التيار الإصلاحي لهذه السياســـة، لا يعنى إبعاد إيران عن المجتمع الدولي. وإذا كانا الطرفان يتفقان على الحاجة لامتلاك التكنولوجيا النوويـــة، فإنهما يختلفان حول الوسيلة والتكلفة التي ينبغي دفعها من اجل تحقيق ذلك.

يسعى التيار الإصلاحي وراء امتلاك التكنولوجيا من أجل التوصل إلى التسوية وتطبيع العلاقـــات مع كل الدول، في حين يسعى التيار المحافظ لأن تمارس إيران دورا إقليميـــا يليـــق بمكانتهـــا. ويعتبـــر الطرفان أن الولايات المتحدة تمثل عقبة في طريق تحقيق هذا الهدف.

فالبراغماتيون يخشون عواقب عزلة إيران دوليا؛ فأبدوا استعدادهم لتعليق التخصيب والقبول بقيود البروتوكول الإضافي، من اجل الحفاظ على مظهر التعاون؛ وكون ذلك يهدف إلى الحفاظ علـــى مصـــالح وأمن إيران. لكن تغير هذا الموقف ابتداء من صائفة 2005، مع وصول الرئيس "**احمدي نجاد**" إلى الحكم حيث الحرص على مبادئ الثورة كالعدالة، والاستقلال، والاحترام المتبادل.

ونتيجة لذلك؛ فالانقسام الرئيس في سياسة إيران الخارجية؛ يقع بين من يسعى للتسوية مع الغـــرب من موقع القوة كرافسنجاني، وخاتمي، وروحاني، ومن يرغب في تحدي الغرب من خلال تبني قيم الثورة كأحمدي نجاد، ولاريجاني، وآية الله ناجي مصباحي يزدي.

فالأول يرى في قدرات إيران أوراق تفاوض. بينما يسعى الفريق الثـــاني لتحقيـــق الأهـــداف دون الاكتراث بالتكاليف والعواقب[2].

---

(1) Denis BAUCHARD , Clément THERME , L'Iran : une puissance énergétique(ré)émergente ,IFRI, (Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie), Septembre 2007,P.3.www.ifri.org

(2) شاهرام، مرجع سابق، ص.71.

ومن هنا يتضح أن القضية النووية خضعت منذ بدايتها إلى الوقت الحالي للقرارات السياسية مما أبعدها عن مظاهرها التقنية والشرعية. وكما تعود أسس هذا البرنامج إلى العلاقات الإستراتيجية الأمريكية- الإيرانية قبل الثورة؛ خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط هي ساحة للنزاعات لما تحتويه من موارد نفطية. ومن يسيطر على هذه الثروات بإمكانه الهيمنة على العالم[1]. فمنذ عهد "**محمد رضا شاه**" (1941-1979) والسياسة الأمريكية تعتمد على إيران للعب دور شرطي الخليج. وكانت في البداية سياسة لتطويق الإتحاد السوفيتي[2]. ثم دفعت بالشاه إلى تطوير إيران لجعلها دولة متقدمة وقوة مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط.

ولم يكن الغرب في تلك الفترة يكترث أن اكتساب إيران التكنولوجيا النووية قد يؤدي إلى تطويرها لأغراض عسكرية.

ويدخل الملف النووي الإيراني محطته الجديدة بعد ثلاث محطات من المواجهة بين إيران ودول الخمسة زائد واحد؛ أسفرت عن مجلس الأمن قرارات، فرضت من خلالها مجموعة من العقوبات على إيران. لكن الموقف الإيراني لم يتغير على الرغم من تهديدات "**باراك أوباما**".

ومنذ وضع ملف إيران النووي على سلم أولويات المجموعة الغربية، يبرز الموقف الغربي الذي يصر على عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني، وضرورة وضع حد لجميع أنشطته. في حين تؤكد إيران على سلمية برنامجها النووي، وتستند في ذلك على تقارير المفتشين الدوليين. وتتهم القيادة الإيرانية الطرف الإسرائيلي بإدارة لعبة الضغط الدولي على إيران لإبعاد أي قوة نووية إقليمية أخرى في المنطقة. وتؤثر سياسة إسرائيل في الخطاب الرسمي للدول الغربية حيال القضية النووية الإيرانية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما يوضح الطريقة التي تنتهجها القيادات الصينية والروسية والتي تتماشى أحيانا مع المواقف الأمريكية والأوروبية. ويمكن تفسيرها في إطار أولويات المصالح الثنائية أو

(1) Marc LAVERGNE, le golfe Arabo-persique : enjeu récurrent nouvel acteur du conflit. ?

(2) Hassan-yari-HOUSHANG , la perspective iranienne de la question nucléaire : mythe ou réalité ? dans «géostratégiques »,N° 18 PARIS DALLOZ. JANVIER 2008.P.51.

الدولية لكل من موسكو وبكين مع واشنطن، والمقايضات التي تحصل عادة بين الدول الكبرى لحل أزمات مثل الأزمة النووية الإيرانية[1].

وهكذا؛ فالإدارة الأمريكية لا تزال عازمة على المضي قدما في فرض المزيد من العقوبات المنفردة ومزيد من العزلة الدولية على إيران على الرغم من الأزمات المستعصية في العراق وأفغانستان.

ثانيا: الاقتصاد الإيراني في العقد الثالث

1. التجارة الخارجية لإيران:

عند الحديث عن تجارة إيران الخارجية في سنة 2004-2005م؛ يتضح أن صادرات هذا البلد وصلت إلى ما يعادل سبعة وثلاثون مليار دولار فاصل ثمانية. وكان النفط من إجمالي صادرات إيران يقدر بواحد وثلاثين مليار دولار؛ أي نسبة اثنين وثمانين بالمائة من العائدات من النقد الأجنبي.

أما صادرات إيران خارج قطاع النفط فبلغت نفس السنة بستة مليار دولار فاصل ثمانية.

وفي السنوات الأخيرة زاد السعر المرتفع للنفط من قدرات الاستيراد الإيراني ليرتفع إلى ما يعادل أربعا وثلاثين مليار دولار، وللمرة الأولى في تاريخ إيران؛ حيث أصبحت الأسواق الإيرانية تتمتع بأهمية بالغة مما أعطى لإيران مجالا للمساومة في المفاوضات الإقليمية والدولية[2].

أما عن شركاء إيران الخمس الأوائل، وفي السنوات الخمس (بين أعوام 2000-2005) حسب الترتيب فهم: اليابان، والصين، وإيطاليا، وكوريا، وهولندا.

---

(1) سيد حسين موسوي، مفتاح العلاقات الإيرانية- الأمريكية، " في شؤون الأوسط" العدد 135، ربيع 2010، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية، ص.7.

(2) Fereydoun KHAVAND, les relations économiques internationales de l'Iran, dans « géostratégiques » N° 10 , décembre 2005 ,PARIS , DALLOZ , p.183.

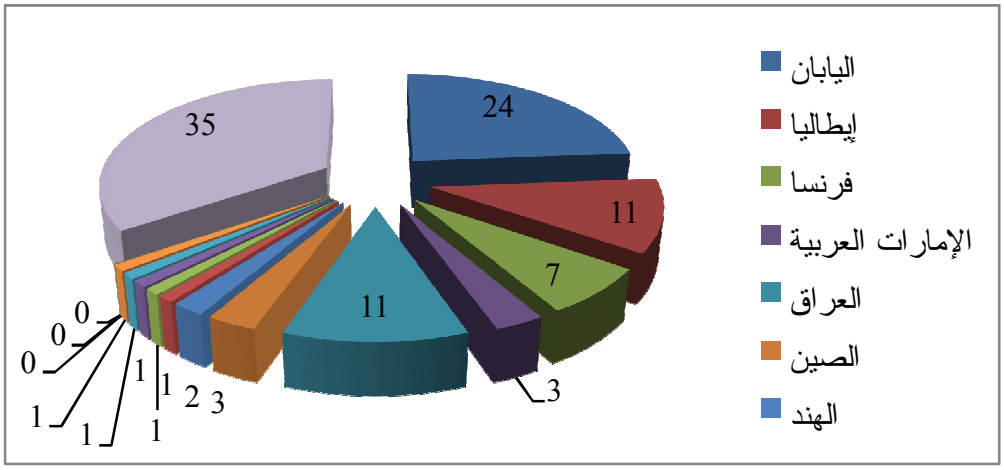

الشكل رقم 01: المتعاملون التجاريون الأساسيون مع إيران (نسبة الصادرات)

أما الدول الخمس الأولى المصدرة للسلع والخدمات لإيران: فهم: ألمانيا، وفرنسا، والصين، وإيطاليا، وسويسرا. كما أصبحت الصين كذلك من أكبر المتعاملين مع إيران في المجال التجاري ليزداد بذلك التعامل الآسيوي في مجال التجارة الخارجية مع إيران؛ بحيث قدرت نسبة النفط المصدرة باتجاه آسيا باثنين وستين بالمائة، واثنين وثلاثين بالمائة باتجاه القارة الأوروبية، وثمانية بالمائة باتجاه مناطق أخرى.

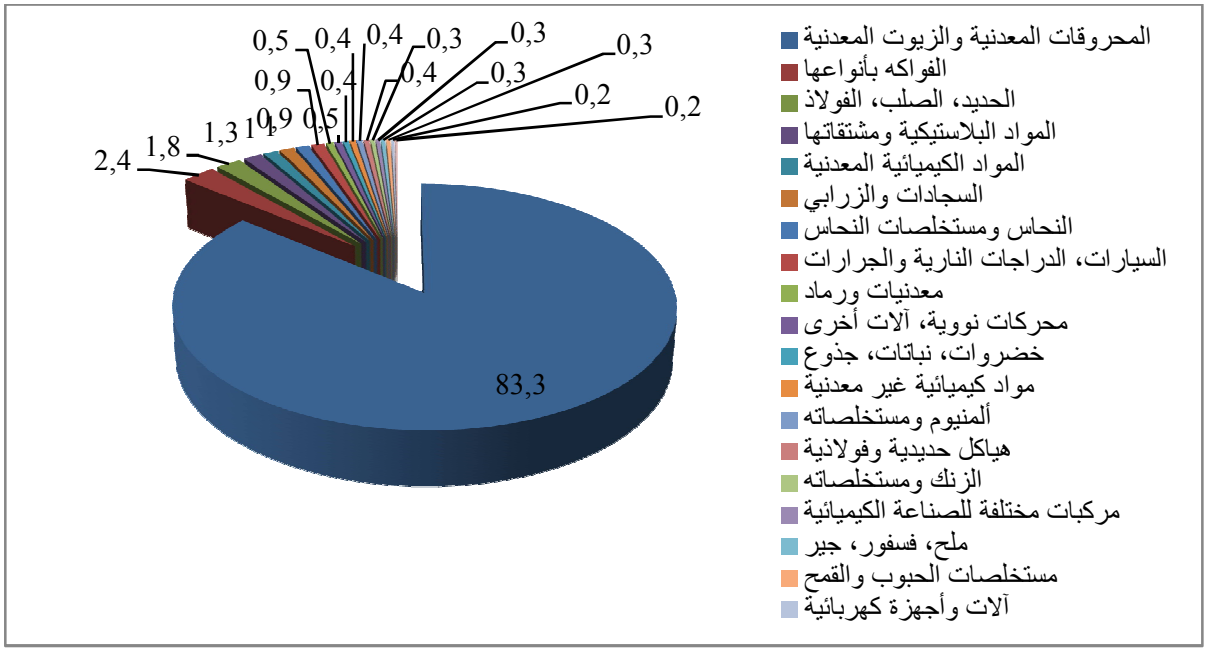

الشكل رقم 02: أهم المنتوجات الإيرانية المصدرة إلى الخارج[1]

[1] مصدر المؤشرات الإقتصادية: وزارة التجارة، البنك االمركزي الإيراني، بورصة طهران. مركز الإحصاء الإيراني.

2. الاستثمارات:

تعتبر الاستثمارات في الجمهورية الإسلامية ضئيلة بسبب التطويق العسكري والحظر الاقتصادي لعزل إيران دوليا. ويبقى قطاع النفط هو المصدر الأساسي لمداخيل إيران من النقد الأجنبي؛ مما يساعد الجمهورية الإسلامية على تجاوز أساليب التهميش والضغوطات على مستوى الاقتصاد العالمي؛ حيث بلغ مؤشر النمو الاقتصادي في هذا البلد في الفترة الممتدة من مارس 2004 م– مارس 2005م إلى ثلاثمائة وخمسين مليون دولار.

3. علاقات إيران الاقتصادية مع القوى الكبرى:

كانت للخيارات السياسية لجمهورية إيران الإسلامية تداعيات على علاقات إيران الاقتصادية، وعلى المستويين: الداخلي، والخارجي.

أ. القطيعة مع الولايات المتحدة:

أثرت القطيعة مع الولايات المتحدة على اقتصاديات هذه الجمهورية. فالصادرات من المنتوجات الإيرانية لا تدخل الأسواق الأمريكية، هذا من جهة. ويضاف من جهة ثانية غياب التكنولوجيا ورؤوس الأموال الأمريكية، والتي مست العديد من القطاعات كقطاع النفط والغاز، البتروكيماويات، والطيران المدني والعسكري...الخ.

فالسياسة التنافرية بين البلدين أثرت على توجهات النظام الإيراني الاقتصادية، حتى في محيطه الإقليمي، من خلال الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، والعوائق التي تضعها لعرقلة التعاون الإيراني مع دول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، أو من خلال عرقلة انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

ب. سياسة إيران الأوروبية:

عملت الدبلوماسية الإيرانية على التقارب مع دول الاتحاد الأوروبي بسبب عداء الولايات المتحدة لإيران من أجل كسر سياسة العقوبات الأمريكية والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الإيراني.

فعلى المستوى الاقتصادي؛ تمكنت إيران من توطيد علاقاتها التجارية مع أوروبا من أجل جلب النقد الأجنبي؛ على الرغم من أن مؤشر النمو في أوروبا يبقى محدودا.

فابتداء من التسعينيات طورت أوروبا علاقاتها السياسية مع إيران. من "الحوار النقدي" إلى "الحوار الشامل البناء"، كما أعطت نفسا جديدا للعلاقات بين الطرفين. لكن مثل هذا التطبيع والتطور في بعض المجالات يعود بالطبع إلى غياب منافسة النفوذ الأمريكي في هذا البلد. لذا استفادت الشركات الأوروبية لتطوير العلاقات، بخاصة في المجال التجاري لتكون المشاريع أكثر ربحا للشركات الأوروبية على الشركات المتواجدة الأخرى.

وبما أن العلاقات الإيرانية- الأوروبية ذات طابع تجاري- اقتصادي بالدرجة الأولى؛ فانّ إيران ترغب في إقامة اتفاق تعاون في كافة المجالات مع الاتحاد الأوروبي. لكن مثل هذه الدول تشترط أن يكون مثل هذا الاتفاق قائما على أساس مدى تطور السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي[1]، كما سيتم تفصيله في الفصول اللاحقة.

(1) IBID, p.185.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية لإيران

باتت المواد الأربع الواردة في الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية من أهم محددات السياسية الخارجية. وتوضح المواد الأربع 152، 153، 154 و155 كما سيأتي لاحقا، المفاهيم الأساسية لسياسة إيران الخارجية.

أولا: تأثير المفاهيم الإسلامية والقومية في سياسة إيران الخارجية

منذ الإطاحة بالنظام الشاهنشاهي في إيران وتوطيد نظام الجمهورية الإسلامية، أصبح أداء السياسة الخارجية يرتكز على المعايير الإسلامية، مما أضاف لها توجهات إيديولوجية جديدة ذات تأثيرات داخلية وخارجية. ويذهب "**بيزن إيزدي**" في تعريفه للدبلومسية على أساس أنها أسلوب أداء السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، حيث جاء في هذا التعريف ما يلي:" الدبلوماسية أو أسلوب عمل السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، عمل وفن توظيف لكافة الإمكانات المشروعة والمجازة لتأمين مصالح الأمة الإسلامية الواحدة في ميدان العلاقات الدولية"[1]. ومنذ مجيء "**الخميني**" الذي جمع بين السلطة الدينية والسياسة أصبح الهدف الأساسي في سياسة إيران الخارجية هو تحمل المسؤولية العالمية للثورة الإسلامية.

لكن في ظل نظام جديد يقوم على أفكار لا تعرف الحدود ولا القومية، فهل يجب العمل بتوطيده داخليا من أجل نمذجته في العالم، أم العكس؟

وطرحت هذه الرؤية الجدلية كذلك أثناء ثورة أكتوبر في1917 م إثر الإطاحة بروسيا القيصرية وإقامة النظام الاشتراكي. فالرؤية الأولى تبناها "**ستالين**" وأنصاره، حيث تبنى فكرة البناء الداخلي وتقوية الإتحاد السوفيتي لجعله نموذجا يحتذى به في العالم. أما الرؤية الثانية التي تبناها "**تروتسكي**" هو تحمل مسؤولية الثورة العالمية كما كان يؤمن بعالمية الشيوعية وفي ظل دولة واحدة.

(1) بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، القاهرة: الدار الثقافية، 2000، ص.50

أما فيما يخص سياسة إيران الخارجية، فقد كان هذا النمط الجدلي قائما حولها، حيث كان التفكير في إقامة الدولة الإسلامية في مرحلة أولى، ثم تصدير الثورة إلى كافة العالم في مرحلة ثانية، انطلاقا من أن الإسلام دين الأمة الإسلامية، ومن ثم تصبح للمجتمعات الإسلامية الأخرى حقوق وواجبات على عاتق هذه الدولة. فلقد خرق الإسلام حدود الدولة الواحدة والحدود الجغرافية في جميع أحكامه وقوانينه، ومن ثم فهو لا يهتم بتقسيم الأمة الإسلامية في إطار الحدود المتفق عليها دوليا، وبالتالي رعاية وحماية المسلم أينما كان. ومن هنا يبرز أساس فكرة الإسلام الذي لا يعرف الحدود بل هو رسالة عالمية[1]. ولقد تم التأكيد على هذه الفكرة في بداية عمر الثورة الإسلامية في إيران؛ على الرغم من اختلاف الآراء حول قضية تصدير الثورة وتلبية احتياجات الجمهورية الإسلامية.

ويلاحظ في الوقت الراهن أن المواقف الرسمية لجمهورية إيران الإسلامية تغيرت تبعا للمتغيرات التي يشهدها العالم، إذ أصبحت ملتزمة بأمورها المصيرية حيث مسيرة البناء، وكسر العزلة، وتجاوز الضغوطات المفروضة عليها من قبل الغرب.

1. تأثير الثقافة القومية في السلوك الخارجي لإيران:

تعتبر إيران واحدة من البلدان التي لا يمكن إنكار الثقافة القومية في حياتها السياسية على الرغم من أن الإمام "**الخميني**" كان ينظر للقومية على أساس أنها مناقضة للقيم الإسلامية. وأصبحت الخصوصية القومية أكثر تأثيرا على الإيرانيين بعد حرب الثماني سنوات التي فرضها العراق على إيران (1980م-1988م).

أما العوامل التي تعتبر بمثابة أسس سياسة إيران الخارجية فيمكن حصرها فيما يلي:

أ. الحرب بين الخير والشر: وهي معان متجذرة في الثقافة القديمة لإيران والتي انعكست في علاقات إيران الخارجية. كما تجسدت هذه الثقافة في الفكر الخميني، وما انتصار الثورة الإسلامية في إيران إلا انتصار "**قوة الخير على قوة الشر**". وتجسدت هذه الثقافة فيما بعد في الإيديولوجية الإسلامية في إيران

[1] دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، تم التصديق عليه في 1979م، وتم التصديق عليه بعد تعديل 1989م. ص. 10.

على أساس صراع بين ما يسمى بـ"**الاستكبار والاستضعاف**"، فالمعركة بين الخير والشر ترغم الفرد على أن يتخذ موقفا في عالم مضطرب لا يوجد فيه معنى للصمت والاستكانة[1].

فبالنسبة لإيران لا يمكن أن يقف موقف اللامبالاة إزاء ما يحدث في العالم المليء بعناصر الشر الذين يرغبون في القضاء على الخير. فالصراع بالنسبة للإيراني يمثل واجبا دينيا وإنسانيا. والأمر المثير للاهتمام هو أن الفرد الإيراني أيا كانت مهامه: عسكريا، أو دبلوماسيا، لم يكن بعد الثورة الإسلامية يهتم بنتيجة عمله وإنما بتكليفه الشرعي. أما المصالح القومية، أو المبادئ الدبلوماسية فقد كانت بمثابة مفاهيم ضعيفة لا معنى لها في النموذج الإيراني الإسلامي الجديد[2]. في مقدمة دستور الجمهورية الإسلامية وفي الفقرة التي تحمل عنوان "**أسلوب الحكم في الإسلام**" جاء مايلي:

"لا تبنى الحكومة –من وجهة نظر الإسلام- على الطبقية، أو على السلطة الفردية أو الجماعية، بل أنها تجسد الأهداف السياسية لشعب متحد في دينه وتفكيره، حيث يقوم بتنظيم نفسه حتى يستطيع من خلال التغيير الفكري والعقائدي أن يسلك طريقه نحو هدفه النهائي وهو الحركة إلى الله"

.....

" ومع الالتفات لمحتوى الثورة الإسلامية في إيران- التي كانت حركة تستهدف النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين- فإن الدستور يعد الظروف لاستمرارية الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصا بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية والشعبية حيث يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم، إن هذه

(1) أحمد نجيب زادة، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية، في " **شؤون الأوسط**"، العدد 144، مركز الدراسات الإستراتيجية، ربيع 2004،ص.55.

(2) نفس المرجع، ص. 56.

أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون،ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم"[1].

وهكذا فان من خلال ما ورد في مقدمة الدستور، تبرز النظرة لبعد عالمية الإسلام، فالحركة إلى الله باتباع تعاليمه، وبناء الأمة الإسلامية الواحدة، وإنقاذ الشعوب المحرومة، ومناصرة المستضعفين على المستكبرين؛ هي في نهاية المطاف بمثابة محددات السياسة الخارجية لإيران. وتكتسب هذه العناصر أهمية حيوية في فهم سياسة إيران الخارجية.

2. الاستدارة إلى المفاهيم المستقاة من الثقافة الإيرانية القديمة:

وجد الإيرانيون أنفسهم في بداية الثمانينات أمام حرب مفروضة، ولم يكن بإمكانهم تفاديها. هذه الحرب التي كانت سببا في إيقاظ الشعور القومي الإيراني، وبفعل هذه الحرب كذلك، بدأت المفاهيم والأدبيات القومية تبرز تدريجيا في المجتمع الإيراني. وما كان يتخذ بعدا ثقافيا واجتماعيا أصبح يتخذ بعدا سياسيا؛ الأمر الذي كان له تأثير على سياسة إيران الخارجية ليبرز فيما بعد ما يسمى بالنموذج البراغماتي مع مفهوم تحقيق " المصالح القومية".

تبلورت هذه المفاهيم بعد وفاة الإمام "**الخميني**"، وبالتحديد عندما أصبح "**هاشمي رافسنجاني**" رئيسا للبلاد وواصل النهج بعده الرئيس "**محمد خاتمي**". إلا أن الاهتمام بالشأن الداخلي والانفتاح على الخارج لا يعنى الخروج عن خط "**الخميني**"[2].

فالإيراني يعتبر أن التسامح من الملامح أو السمات الرئيسة في الثقافة القومية لإيران، ويبرز الكاتب "**احمد نجيب زادة**" هذا التوجه بقوله: **"ماداميت مبادئ وسلامة الأراضي الإيرانية غير منتهكة، فالتسامح أمر مسموح به".**

---

(1) جمهورية إيران الإسلامية، دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، (طهران: تم التصديق عليه أول مرة في عام 1979م) وتم التصديق عليه بعد التعديل في عام 1989م، ص.10.

(2) Philippe MOREAU DE FARGES, Relations Internationales : 1-questions régionales, tome1, 5è édition, Seuil, septembre 2003,p.143.

وتواصل هذا النهج مع الرئيس "**محمد خاتمي**"، حيث طرح المقترب التوافقي من خلال مفهوم "**حوار الحضارات**" كمعيار للعلاقات الدولية، واعتمد هذا المقترب في سياسة إيران الخارجية، باعتبار أن ثقافات الدول تمتاز بالسلوك الثنائي: العنف والتسامح، الخضوع والحزم، هذه المفاهيم التي يستخدم كل منها حسب الظروف؛ لذا امتازت سياسة إيران الخارجية في السنوات الأخيرة ببناء القوة والتحاور مع الآخر.

3. العدالة والمساواة كمبدأين أساسيين للوقوف مع المستضعفين:

تمثل العدالة كذلك إحدى قيم الثقافة الإيرانية. فالعدالة هي نقطة التوازن بين المجتمعات لإقامة الحق في المجتمع. فوحدة العالم الإسلامي ومساندة المسلمين هي من محددات السياسة الخارجية إيران. فالقمع والاضطهاد، وازدواجية المعايير في التعامل مع الدول من قبل القوى الكبرى؛ هو الذي يجعل إيران تقف ضد ما يوصف بالتركيبة الظالمة للنظام العالمي[1].

وبالعودة إلى المادة الرابعة والخمسين بعد المائة من الدستور، يمكن توضيح هذه الفكرة:

"تعتبر جمهورية إيران أن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية. وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم كافة؛ لذا فإن جمهورية إيران الإسلامية ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي بقعة من العالم، وذلك دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى"[2].

وما يمكن فهمه من خلال هذه المواد والتي تحدثت عن عالمية الإسلام، واللاحدودية واللاقومية، تم تكريسه في الدستور الإيراني من أجل إسعاد الإنسان في كل المجتمعات البشرية وجعل هذا المبدأ هدفا للسياسة الخارجية لإيران.

---

[1] نجيب زادة، مرجع سابق، ص.59

[2] جمهورية إيران الإسلامية، دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، (طهران 1979)، ص.80. المعدل في 1989.

4. الكرامة الوطنية:

من العناصر الأخرى التي أدرجت تدريجيا ضمن ثقافة إيران السياسية نتيجة الأحداث التاريخية والتي كانت في أغلبها مؤلمة، الكرامة الوطنية؛ حيث العودة إلى الخصوصية القومية والشعور بالاعتزاز بالهوية والتفرد. مثل هذا الشعور قد يؤدي إلى السلوك العدائي تجاه الدول التي هاجمت إيران في الماضي، ففي ظل الجمهورية الإسلامية ازداد الشعور بالاعتزاز في محاربة القوى الأجنبية المهيمنة. مثل هذا الاعتزاز يزيد من القدرة على الفعل والتأثير على الساحة الدولية، وخير دليل على ذلك هو عندما حوصرت السفارة الأمريكية وتم حجز الرهائن الأمريكيين لمدة 444 يوما. اعتبر حينها هذا الفعل عملا ثأريا مشرفا.

مثل هذا الشعور بالخصوصية القومية والهوية مكّن الشعب الإيراني من الحفاظ على الاستقلال الوطني على مدى التاريخ. هذا الاستقلال الذي كان أحد الأسباب التي دفعت بالإيرانيين إلى معارضة نظام الشاه والإطاحة به فيما بعد، على أساس أنه ارتكب خطأ لن يغفره له الشعب الإيراني عندما مكن الأجانب في إيران ومنحهم الامتيازات الاقتصادية على حساب الشعب الإيراني، يضاف إلى ذلك الإطاحة بحكومة "**محمد مصدق**" بمساعدة القوى الأجنبية وبالخصوص جهاز المخابرات الأمريكية[1].

وما يمكن استخلاصه؛ أن الإيديولوجية الإسلامية تقسم العالم إلى دارين : دار الإسلام ودار الكفر. أما مفهوم الأمة الإسلامية فهو يتعارض مع مفهوم الدولة "**الأمني**" في الفكر الغربي، ومع مفهوم "**الطبقية**" الماركسي. ويلتقي المفهوم الإسلامي مع المفهوم الماركسي إلا في نقطة واحدة وهي تقسيم العالم إلى عالمين متصارعين، على الرغم من أن هذا التقسيم لا يتطابق مع واقع العالم الحالي، لأن العالم الإسلامي في حد ذاته ينقسم إلى عدة دول، وكل دولة تضم العديد من الطوائف والعرقيات المتنافسة.

[1] نجيب زادة مرجع سابق، ص. 65.

من ناحية أخرى قد يتعايش المسلم مع غير المسلم بسلام مع ذلك الجزء من دار الكفر الذي ليس لديه نية في إيذاء المسلمين ولا المساس بقيمهم الإسلامية.

أما عن جمهورية إيران الإسلامية، فهي تقيم علاقات مع الشعوب الإسلامية وتحاول أن تحافظ على علاقاتها مع الأمة الإسلامية من خلال الدفاع عن حقوق المسلمين والوقوف في وجه القوى المتسلطة؛ كما نصت عليه المادة الثانية والخمسون بعد المائة من الدستور الإيراني:

"... الدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة،

وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة ".

كما ترفض الهيمنة وتحاول دعم المستضعفين من المسلمين أو غير المسلمين من خلال إنشاء جبهة عالمية للمستضعفين لمواجهة ما يسمى بالاستكبار العالمي. وهنا تتلاقى فكرة الجبهة العالمية مع النموذج الماركسي (دولة شيوعية عالمية واحدة في مواجهة الرأسمالية العالمية).

ولما هيمن خطاب مواجهة سياسة الاستكبار على سياسة إيران الخارجية. هذا الخطاب الذي جسد صورة البعد الثقافي للصراع بين الخير والشر، بينما كان العالم مقسم إلى قطبين، وكل قطب يعمل على استقطاب دول أخرى، إلا أن إيران رفعت شعار أصبح هو المسيطر في السياسة الخارجية للجمهورية وهو" **لا شرقية ولا غربية**"[1].

صمدت إيران لعدة عقود في مواجهة كل أنواع الضغوطات التي فرضتها البيئة الدولية لأن في النهاية سينتصر الخير على الشر حسب المفهوم الإسلامي. من خلال هذا الطرح، ولفهم السلوك الخارجي الإيراني لابد من فهم العوامل الثقافية والإيديولوجية لإيران، وما التغيير الذي حصل في السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة إلا عملية ترشيد وعقلنة المبادئ الثقافية والإيديولوجية لتحسين صورة إيران دوليا، وتخفيف الضغوطات المفروضة عليها من أجل تحقيق مصالحها الوطنية.

(1) Farhad KHOSROKHAVAR , La politique étrangère en Iran : de la révolution à l'axe du mal, dans « politique étrangère », janvier 2003, p.80.

ثانيا: السياسة الخارجية لإيران منذ انتصار الثورة إلى يومنا هذا

من المعلوم أن سياسة إيران اِلخارجية تقوم على أساس إيديولوجي ذي الأبعاد والطموحات العالمية، لكن إيران كانت ترفض التبعية والخضوع، وإقامة علاقة دبلوماسية يعنى تدعيم التقارب على أساس حسن التعامل بشكل متبادل.

ولفهم علاقة إيران بالخارج، وجب التطرق لكافة المراحل التاريخية التي مرت بها سياسة إيران الخارجية ابتداء من انتصار الثورة في أواخر السبعينات إلى الوقت الحاضر.

1. سياسة إيران الخارجية في عهد الإمام "الخميني" (المرحلة الانتقالية):

أولا: كان مبدأ الجمهورية الإسلامية في عهد الإمام " **الخميني" (لا شرقية ولا غربية)** وفق المبدأ الثاني والخمسين بعد المائة من دستور الجمهورية الإسلامية:

"تقوم السياسة الخارجية لإيران على أساس أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز للقوى المتسلطة، وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة"[1].

بمعنى رفض أي نوع من التسلط.

وسيطر هذا المبدأ طيلة فترة حكمه. وكان الهدف من إدراج هذا المبدأ في سياسة إيران الخارجية هو إعطاء صورة عن مدى استقلالية جمهورية إيران الإسلامية عن القوتين العظميين، وذلك على المستويين: السياسي والإيديولوجي، وكان على الشعب الإيراني أن يستمر في هذا النهج الذي رسمه الإمام **"الخميني"**.

مثل هذه السياسة أدت إلى عزل إيران دوليا، وعلى الرغم من أن نظام **"الخميني"** لم يكن يرغب في العزلة أو غلق الحدود لأن ذلك ليس بالسلوك العقلاني. كما سعى العديد من القادة الإيرانيين لمقاربة

[1] دستور الجمهورية الإسلامية في إيران في فصله العاشر المتعلق بالسياسة الخارجية، المادة الثانية والخمسون بعد المائة، تم التصديق عليه في 1979 والمعدل في 1989م، ص80.

أكثر واقعية لعلاقاتهم الدولية، وذلك لتفادي عزلة إيران على المسرح الدولي. وقد قرر حينها وزير خارجية الجمهورية الإيرانية "**علي أكبر ولايتي** Ali Akbar Velayati" اعتماد الجمهورية الإسلامية مفهوم" **لا شرقية ولا غربية** " بقوله: (الهدف الأساسي من شعار "**لا شرقية ولا غربية**" هو إبعاد الهيمنة الخارجية عن إيران، وليست القطيعة مع الدول الأخرى).

وواجه النظام الإيراني العديد من المشاكل والضغوطات بعد ذلك، الأمر الذي أدى برؤسائه فيما بعد إلى اعتماد سياسة الانفتاح على العالم الخارجي. وكانت البداية مع الرئيس "**هاشمي رافسنجاني**" ثم واصل هذه السياسة بعده الرئيس "**محمد خاتمي**". وكان الهدف من ذلك هو كسر الحظر المفروض على إيران، مادمنا في عالم تحكمه علاقات القوة فليس بالسلوك العقلاني أن تعتمد سياسة لا تتماشى مع المجتمع الدولي.

ثانيا: تصدير الثورة

وهو هدف ثان التزمت به الجمهورية الإسلامية. وجسد هذا الهدف في دستور الجمهورية حيث تم تبرير تصدير الثورة للعالم الإسلامي على أساس توحيد الأمة الإسلامية. وما جاء في الدستور يكون بمثابة تهيئة لإنجاح الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصا فيما يتعلق بتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية والشعبية لبناء الأمة الواحدة في العالم، ومواصلة الثورة لإنقاذ الشعوب المستضعفة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم[1].

أما الغرض من هذه السياسة، فيتمثل فيما يلي:

أ. الطابع الإسلامي للثورة، انطلاقا من أن الإسلام هو رسالة عالمية، وبالتالي تصدير هذه الثورة للدول الإسلامية ليقتدى بها كنموذج للتغيير في هذه الدول، ويتم بعد ذلك إقامة النظام الإسلامي.

(1) Izzi STEPHANIE et Soucachet BENEDICTE, La politique étrangère de l'Iran sous la République Islamique : de la puissance expansionniste à la puissance nucléaire, 20 avril 2006.

ب. على الرغم من أن فكرة تصدير الثورة ترسخت في أذهان الإيرانيين إلا أن الخلاف كان قائما بين مختلف القادة في الحكومة الإيرانية حول مفهوم تصدير الثورة. فالوزير الأول في الحكومة المؤقتة "**مهدي بازرخان** " (Mehdi Bazarkhan) كان يرفض كلمة " **تصدير**"، إذ كان يرى أن الثورة الإيرانية، إذا كانت نتائجها إيجابية ستكون نموذجا يحتذى به في العالم الإسلامي. أما وزير الخارجية " **يزدي** Yezdi" في تلك الفترة، فقد اعتبر مفهوم " **تصدير الثورة** " بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وعلى الرغم من معارضة هذه الفكرة من قبل رجال الحكومة المؤقتة، إلا أن قضية تصدير الثورة اعتبرت من بين المحددات الأساسية للسياسة الخارجية . ولتحقيق هذا الغرض تم:

1. دعم حركات التحرر الإسلامية .
2. تطوير الدعاية الإسلامية ورفع الشعارات الثورية
3. توسع مهام السفارات الإيرانية في الدول، وذلك عن طريق البعثات الدبلوماسية.
4. الوقوف إلى جانب الدول المستضعفة لحماية حقوقها.

كما اصطدمت قضية تصدير الثورة بعدة عوائق منها:

- الاختلاف المذهبي؛ فأغلبية الدول الإسلامية سنية، بينما إيران شيعية.
- معارضتها من قبل الدول العربية خوفا من زعزعة أنظمتها.
- المشاكل الداخلية في إيران بسبب الأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

أما على المستوى الدولي، فتدهورت العلاقة مع الدول الغربية، وبالخصوص مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فساد العلاقات الخوف، وعدم الثقة؛ بسبب معاداة إيران للغرب، واعتماد مفهوم تصدير الثورة؛ لان مثل هذه الأفكار اعتبرت توسعية.

ما يمكن استخلاصه من هذه الأفكار؛ أن الثورة الإسلامية غيّرت معالم السياسة الخارجية في إيران بعد 1979م، إذ اتسمت سياستها بإسلامية المفاهيم.

لكن بعد حرب الثماني سنوات التي شاركت فيها القوى الكبرى الغربية والدول العربية إلى جانب العراق أثبت للقادة الإيرانيين حقيقة المجتمع الدولي، حيث طغيان النهج الواقعي على العلاقات الدولية، وأن المقاربة الإيديولوجية وحدها لا تصمد أما التنافس الدولي.

لم تخرج إيران عن النهج الثوري لما بعد **"الخميني"** لكن اعتمدت سياسة أكثر براغماتية لتحقيق أهدافها. فاكتساب إيران للقوة، وإثبات وجودها على المستويين الإقليمي والدولي، وتحقيق مصالحها القومية؛ أصبحت من محددات السياسة الخارجية.

2. سياسة إيران الخارجية في عهد "هاشمي رافسنجاني" (1989-1997):

بعد وفاة الإمام **"الخميني"** ووصول الرئيس **هاشمي رافسنجاني** "Hachemi Rafsanjani"، عرفت السياسة الخارجية منحنى آخر، بحيث أصبحت محددة بالرهانات الداخلية نتيجة المطالب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المتزايدة لهذا الغرض، اتسمت سياسة **"رافسنجاني" بمفهومي**": إعادة البناء والانفتاح على الخارج".

ابتداء من العام 1989م؛ بدأت تبرز المقاربة الواقعية في سياسة إيران الخارجية، على الرغم من أن العقيدة الإسلامية - في ظل الجمهورية الأولى- مارست دورا أساسيا في سلوك إيران تجاه العالم الخارجي، بحيث قدمت الثورة الإيرانية خطابا إيديولوجيا جديدا اتسم بإسلامية المفاهيم. فكانت مفاهيم: الاستقلالية، والحكم الإسلامي، والبعد العالمي للثورة الإسلامية؛ هي بمثابة المحاور الإيديولوجية الأساسية للنظام الإسلامي في إيران والمؤثرة في السياسة الخارجية.

لكن مثل هذه المفاهيم أثرت على علاقات إيران الدولية وبدأت مخاوف المجتمع الدولي من تصدير النموذج الإيراني وخصوصا إلى دول الجوار، على الرغم من تصريحات الإمام **"الخميني"** آنذاك

بشأن تطوير علاقات إيران مع دول الجوار، وأن إيران تخلّت عن أداء دور شرطي الخليج الذي كان في العهد "الشاهنشاهي"، وأنها تلتزم بمبادئ حسن الجوار.

كما امتازت كذلك سياسة إيران الخارجية في عهد الجمهورية الثانية "**بالاعتدال**" كعامل للتخفيف من الضغوطات الخارجية، وبهذا يكون الرئيس "**هاشمي رافسنجاني**"، قد أحدث تحولات تدريجية في السياسة الخارجية دون المساس بالثوابت[1]. فخفف من تأثير العوامل التي تسببت في توتر العلاقات مع الخارج دون التراجع عن مفاهيم : الحفاظ على الاستقلال الوطني، والسيادة، ومعاداة الدول المحاربة.

وكان تركيز "**هاشمي رافسنجاني**" أثناء ولايته الأولى على سياسة "**الاعتدال**" بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها الداخل الإيراني. ومن بين هذه المشاكل:

أ. اعتماد إيران بالدرجة الأولى على عوائد النفط.

ب. نقص الاستثمارات الأجنبية.

ج. تراجع قطاع النفط بسبب تدمير المنشآت أثناء الحرب العراقية- الإيرانية، والتي دامت ثماني سنوات.

ولهذا السبب اتسمت سياسة "**رافسنجاني**" في مرحلتها الأولى بمفهوم " **إعادة البناء**" من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية لما لهذه الاستثمارات من دور حيوي على الحياة الاقتصادية في إيران.

فالوضع الداخلي كان يفرض على رئيس البلاد تحسين العلاقات مع الخارج والتقرب من بعض الدول الغربية والتخلي عما يسمى بالعنف الإيديولوجي[2]، وبدأت هذه المرحلة مع ولايته الثانية؛ حيث اتسمت سياسة إيران الخارجية بمفهوم "**الانفتاح**"، وبالخصوص على محيطها الإقليمي. وتبعا لهذه السياسات تكون إيران قد اعتمدت أبعاد جديدة في سياستها الخارجية. وهو ما يفسر حركيتها ونشاطاتها على المستويات: السياسية، والأمنية، والاقتصادية.

---

(1) KHOSROKHAVAR,OP.CIT.P.87.

(2) Mohamed –Reza DJALILI, Iran :Une puissance régionale empêtrée, dans « politique étrangère » N° 64,2ème trimestre, été 1994,p.180

- **فمن الشمال**: توجد موارد بحر قزوين، والتي تجعل من إيران محورا أساسيا للطاقة في العالم.
- **ومن الغرب:** نجد المحور التركي-الإسرائيلي الذي تشكل في أواخر التسعينات يهدد حدودها، وينافسها على مناطق الشمال حيث القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى.
- **ومن الشرق** : القضية الأفغانية بكل تداعياتها.

ويضاف إلى ذلك التواجد الأمريكي بقواعده العسكرية في كل من أفغانستان والعراق ودول الخليج الأخرى، بحيث أصبحت الولايات المتحدة بمثابة جار جديد لإيران[1].

وما نستخلصه من ذلك؛ أنّ البيئة الدولية والإقليمية تضغط على صانع القرار الإيراني في تشكيل خياراته وتحديد توجهاته، حيث أصبح التوجه في السياسة الخارجية أكثر براغماتية إذ طغت المصلحة الوطنية أكثر على المصلحة الإيديولوجية لكن في الحقيقة لم يغب العنصر الإيديولوجي تماما.

3. سياسة إيران الخارجية في عهد محمد خاتمي (1997-2005)

استمرت أهمية البعد الاقتصادي في عهد الجمهورية الثالثة، إذ تم التركيز على التجارة والتنمية. لكن مفهوم التنمية عند "**محمد خاتمي**" كان أشمل حيث تجاوز الأبعاد الاقتصادية السياسية ليشمل كذلك الأبعاد الثقافية؛ وذلك من أجل الحفاظ على جسور التعاون مع الدول التي يصعب تطوير العلاقة معها بالشكل الذي تطمح إليه إيران، وذلك من خلال طرح مفهوم جديد يتمثل في "**حوار الحضارات**"[2]**.** وفتح جسور الحوار مع الآخر حسب "**خاتمي**" ينطلق من الهوية الإسلامية التي يجب تقويتها وتكريسها[3]**.** وانطلاقا من هذه السياسة يكون الرئيس "**خاتمي**" قد خطا هو الآخر خطوة نحو النهج التوافقي.

---

(1) IBID - P.185.

(2) Didier BILLION, La politique extérieure iranienne et la sécurité régionale, « IRIS », 2001,www.iris.org, consulté le 10/02/2005.

(3) محمد خاتمي، الإسلام والعالم، تقديم محمد العوا، القاهرة: مصر، مكتبة الشروق الدولية، ماي 2007، ص.126.

اعتمد "**محمد خاتمي**" سياسة توافقية في علاقاته مع الآخر ليجعل إيران أقل عزلة سياسية واقتصادية مع الخارج. ولينهي بذلك عزلة إيران الإقليمية والدولية، أخذ بسياسة الاعتدال والحوار كمبدأين سياسيين في السياسة الخارجية لإيران، واعتماد سياسة أكثر واقعية وذلك بالتخلي- على المستوى الرسمي على الأقل- عن فكرة تصدير الثورة وإعادة العلاقات مع عدة دول، كدول الاتحاد الأوروبي، والدول العربية، وروسيا.

4. سياسة إيران الخارجية في عهد محمود أحمدي نجاد "Mahmoud Ahmadinejad" (من 2005- إلى يومنا هذا):

عرفت السياسة الخارجية لإيران في عهد الجمهورية الرابعة، وبالذات أثناء الولاية الأولى "**لأحمدي نجاد**" عدة تقلبات. فمن السياسة الرافضة للتنازل أو سياسة المساومة على الثوابت الإسلامية إلى سياسة الانفتاح على العالم وصولا إلى الإعلان عن إقامة علاقات طبيعية مع كل الدول، ثم العودة إلى اعتماد سياسة أكثر تشددا[1]. وتحديا للمجتمع الدولي من خلال تصريحاته بشان إسرائيل[2].

وعلى الرغم من أن الكثير من المحللين كانوا يرون غياب الاستمرارية في السياسة الخارجية فيما يتعلق بالإيديولوجية الإسلامية، إلا أن الواقع يبرز استمرارية الخط الخميني وان إيديولوجية الثورة الإسلامية لم تغب نهائيا عن سياسة إيران الخارجية. وخير دليل على ذلك محاولة إيران اكتساب التكنولوجيا النووية؛ وبالتالي فالنظام الإيراني لا يزال محافظا على ثوابت الثورة بحيث يسعى بأن تصبح إيران قوة إسلامية في الشرق الأوسط. مما زاد من الشكوك الغربية في برنامج إيران النووي لعدم تأثير الدبلوماسية المعتمدة من قبل (الترويكا الأوروبية) في وقف هذا البرنامج. وازداد القلق بشكل كبير مع وصول الرئيس "أحمدي نجاد" الذي يتحدث كثيرا عن تمهيد الطريق لعودة "الإمام الغائب المنقذ الذي

(1) Izzi STEPHANIE et Soucachet BENEDICTE, La politique étrangère de l'Iran sous la République Islamique : de la politique expansionniste à la puissance nucléaire, 20 avril 2006.
(2) Le moyen-orient à l'heure nucléaire, www. Senat.fr. consulté le 12/12/2005.

سيؤسس حكومة العدل العالمية"[*] والتخوف كان بسبب هذا التمهيد خاصة إذا كان عن طريق اكتساب الأسلحة النووية . فالفكر الشيعي "**الإمامي**" يركز على التوقعات الإيجابية التي تبعث على الحركة وتحفز على التقدم مستقبلا[1]. وقد أولى "**أحمدي نجاد**" بأسلوبه الثوري أهمية كبرى لإرساء القيم الإسلامية؛ لأنه يؤمن بضرورة توجيه الثورة نحو العالمية التي كانت ولاتزال الهدف الرئيس للثورة الإسلامية.

أما سياسته الداخلية فكانت ترتكز إلى إقامة إدارة عادلة يمكن من خلالها رفع المعاناة عن المواطنين من خلال تقليل النفقات غير الضرورية، وجلب الاستثمارات التي تتيح فرص العمل. ومثل هذه الإدارة قد تساعد على إقامة مجتمع إسلامي نموذجي، ومتقدم تمهيدا لإقامة الحكومة العالمية الإسلامية.

ويرى كذلك التطور فرض واجب لسبق التطورات العالمية بحيث يجب أن تكون سرعة الحركة موازية لسرعة التطورات، وتكون الإدارة ديناميكية تستفيد من آخر منجزات العالم المتقدم[2]. لهذا الغرض يتضح تمسك إيران بقضية تطوير برنامجها النووي. كما اهتم كذلك "**أحمدى نجاد**" بالجانب الاقتصادي باعتباره أحد أهم جوانب الإصلاح. كما رفع تحدي التعمير والتنمية، وإزالة الفوارق بين الطبقات.

من خلال ما تقدم، يتضح أن السلوك الخارجي لإيران مر بعدة مراحل، كل مرحلة تدل على الأولويات والمتغيرات في البيئة الداخلية لإيران وردود الأفعال على التطورات الإقليمية والدولية.

فتميزت المرحلة الأولى بمبدأ "**لا شرقية ولا غربية**" وبفكرة "**تصدير الثورة**" إلى الخارج، وهو الأمر الذي أثر على علاقات إيران الخارجية بسبب التخوف من فكرة تصدير النموذج الإيراني إلى دول أخرى، وبالخصوص إلى الدول الإسلامية. واعتمد الغرب في مواجهة هذا المد الثوري سياسة لحصار والعزلة للقضاء على هذا النظام. ومثلت هذه الفترة الجمهورية الأولى من عمر النظام الإسلامي.

---

[*] معتقد إيماني لدى الشيعة الإمامية

[1] سمير زكي البسيوني، السياسات الروحية وتأثيرها على عقلانية السياسة الإيرانية، في "مختارات إيرانية"، العدد 92، السنة السابعة، القاهرة:مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مارس 2008، ص.13.

[2] نفس المرجع، ص.56

وتميزت المرحلة الثانية بفكرة إعادة **"التكيّف"** في العلاقات الدولية، بمعنى التحول من السياسة العدائية- التنافرية إلى السياسة التوافقية- التقاربية. مع الحرص على اعتماد النموذج البراغماتي في السياسة الخارجية. وبدأت الجمهورية الثانية في عهد الرئيس"**هاشمي رافسنجاني**" والتي اتسمت بإعادة البناء السياسي والاقتصادي، وتعمير البلاد التي دمرتها حرب الثماني سنوات. وقد ساعدت الظروف الإقليمية والدولية الرئيس "**رافسنجاني**" على الانفتاح سياسيا واقتصاديا؛ لأن البيئة الداخلية والخارجية تتطلب ذلك؛ واعتبر بذلك أن النظام في إيران في عهده تجاوز " المثالية" وأصبح أكثر واقعية.

أما المرحلة الثالثة؛ فامتازت بمفهوم الإصلاح والاعتدال حيث طرح مفهوم "**حوار الحضارات**". ففي هذه المرحلة، بدأت سياسة إيران الخارجية تتطابق مع أولوياتها الاقتصادية. وهي السياسة التي بدأها الرئيس "**هاشمي رافسنجاني**" أثناء ولايتيه.

والتحول من العزلة إلى سياسة الانفتاح والاعتدال؛ أملته ضرورات الواقع الداخلي والضغوطات الإقليمية الدولية، مما أدى بالقادة الإيرانيين إلى اعتماد سياسة أكثر اعتدالا مع المحيط الخارجي.بحيث فتحت قنوات الحوار مع العالم الغربي الذي كان يمثل فيما مضى "**القوى الإستكبارية**" الذي قام النظام بمعاداتها.

واتسمت المرحلة الرابعة بمفهوم الاستقلال السياسي من خلال الاعتماد على الذات لاكتساب القوة. وخير دليل على ذلك محاولة إيران الحصول على التكنولوجية النووية.

ويرى العديد من المحللين أن عودة التيار المحافظ إلى الحكم قد أعاد سياسة إيران الخارجية إلى مرحلتها الأولى، والتي اتسمت بالعداء إلى كل ما هو غربي، وطغى عليها الخطاب الإسلامي الممزوج بالروح القومية لتثبيت الهوية المتعلقة بالماضي ومواكبة إنجازات العالم المتطور مستقبلا لتجاوز التبعية الأجنبية[1].

(1) Mohammad-Reza Djallili, Thierry Kellner : Histoire de l'IRAN contemporain « La découverte »,Paris, 2010,p. 107.

كما رأى الغرب في إعادة انتخاب **"أحمدي نجاد"** لعهدة ثانية في جوان 2009م، بمثابة تدمير تدريجي للعملية الدبلوماسية التي أنشأها وبصعوبة التيار الإصلاحي الذي كان يتزعمه الرئيس الأسبق **"محمد خاتمي".** كما كان يتوقع أن إيران ستتوصل لترسيخ مبادئ الديمقراطية. لكن بإعادة انتخاب **"أحمدي نجاد"** المدافع وبقوة عن برنامج إيران النووي، والمتشدد في لهجته تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل؛ زاد من مخاوف المجتمع الدولي - على الرغم من أنه يقبل بالتفاوض في بعض تصريحاته - لكن يرفض المساومة.

وبالعودة إلى المسألة النووية الإيرانية؛ فهي ليست بالجديدة ولم تبرز في عهد **"أحمدي نجاد"**، بل نجد فكرة اكتساب التكنولوجيا النووية ظهرت في عهد الشاه وبمبادرة أمريكية، ثم أعيد التفكير في هذا البرنامج في السنتين الأخيرتين من حكم **"محمد خاتمي".**

أما في عهد **"أحمدي نجاد"**، فأخذت المسألة منحنى آخر؛ اتسم بالانسداد في المفاوضات وتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن؛ بحيث أصبحت إيران تواجه المزيد من العقوبات الدولية، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الإيراني حسب المصادر الغربية. وعلى الرغم من ذلك فالنظام الإيراني لا يرغب في التخلي عن طموحاته النووية باعتبار أن المشروع النووي يتداخل مع ثوابت عقائدية، وإستراتيجية، وثورية للنظام، فضلا عن تداخله مع مشروعات أخرى سياسية واقتصادية. ولا لامالاءات المجتمع الدولي انطلاقا من المفهوم: **"أن السياسة الخارجية هي أفعال وردود أفعال".**

الفصل الثاني

علاقات إيران الدولية

(التوجه غربا)

تتمثل البيئة الدولية كما تم تحديدها في المقدمة في مجموع الدول، والمنظمات الدولية، والأحلاف، والتكتلات، والرأي العام العالمي؛ بحيث يتفاعل معها أي نظام سياسي تأثيرا وتأثرا. ومن هذا المنطلق فأهم معالم البيئة الدولية بالنسبة لجمهورية إيران تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لما لهذه الدول من قدرة وتأثير في القضايا الدولية وهيمنة على المنظمات الدولية الفاعلة على المسرح الدولي. أما عن الرأي العام العالمي فلا تحظى إيران بصورة إيجابية؛ وبالخصوص لدى الرأي العام العالمي الغربي نظرا للتهم الموجهة للنظام الإسلامي منذ انتصار الثورة بحكم انه ينتهك حقوق الإنسان ويساند الأنظمة والحركات المنبوذة. ونظرا للضغوطات التي فرضها الغرب على إيران منذ أكثر من ثلاثة عقود؛ تعزز لدى القادة الإيرانيين فكرة تآمر البيئة الدولية على جمهورية إيران الإسلامية.

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية-الأمريكية

لفهم السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية إزاء الآخر، يستدعي العودة إلى الثوابت والمتغيّرات في سياستها الخارجية.

وتؤكد الدراسات الأكاديمية أن السياسة الخارجية الأمريكية تأخذ مبادئها من أربع مدارس أمريكية، وأن صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لا ينظرون إلى العالم الخارجي من البعد الإيديولوجي، أو من خلال طبيعة المناهج الأكاديمية، لكن من خلال ممارسات بعض الشخصيات الذين ظهروا في تاريخ أمريكا، ومنهم: أليكساندر هاملتون، وودرو ويلسن، وتوماس جيفرسون، وتوماس جاكسون.

- ويطلق على أنصار التيار "الهاميلتوني" (النفعيون)؛ وينادي هذا التيار: بحكومة قوّية وقوات مسلّحة قادرة، وتبني نظرة واقعية لعلاقاتها الدولية،والسعي لتنمية المصالح القومية.
- يطلق على التيار الولسوني(المثاليون)؛ ويقال أن هذا التيار لا يهدف إلى تنمية المصالح الذاتية- الأنانية، بل إلى تحقيق السلام العالمي من خلال نشر مبادئ الديمقراطية في العالم.
- التيار الجيفرسوني (الانعزاليون)؛ يسعى إلى تقليل ارتباطات الولايات المتحدة الخارجية إلى الحد الأدنى.
- أما التيار الجاكسوني(المتشددون)؛ ويطلق عليهم كذلك صقور السياسة الخارجية. ويسعى هذا التيار إلى تحقيق المصالح القومية باستخدام القوّة.

والمتتبع للأحداث الدولية يلاحظ أنّ صانع القرار الأمريكي تعامل مع العديد من القضايا بالوسائل القهرية: آما عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية أو عن طريق التدخل العسكري المباشر، على الرغم من أنّ البعض يرى أنّ بعض رؤساء الولايات المتحدة جمعوا بين تيارين متناقضين في تعاملهم مع العديد من القضايا الدولية؛ فجمعوا بين" الولسونية"و"الجاكسونية"، فاعتمدوا بما سمّي بسياسة نشر الديمقراطية مع

اعتماد سياسة قهرية باستخدام القوّة في حل الأزمات. كما اعتمدت هذه السياسة التدخلية باسم نشر مبادئ الديمقراطية في العديد من المناطق ومن قبل العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ومن المنظور الغربي لا تكتمل الهيمنة الأمريكية على العالم –حتى بعد زوال الاتحاد السوفيتي- إلا بإزاحة أنظمة "منبوذة" مثل إيران؛ الأمر الذي يتطلب تغيير النظام حتى لو تطلب الأمر استخدام القوّة العسكرية. فالثورة الإسلامية في إيران شكّلت ضربة قاسية للتواجد الغربي في منطقة الشرق الأوسط وما تلاها من أحداث كقضية احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران، وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض العقوبات الإقتصادية والعزلة الدولية على الجمهورية الإسلامية ؛ مما أدى في نهاية المطاف إلى زيادة التوتر في علاقات إيران مع القطب الأمريكي- الأوروبي[1]، وبالخصوص أثناء الحرب العراقية- الإيرانية بسبب تزويد العراق بالدعم المالي والعسكري. ولم تعرف العلاقات الإيرانية- الغربية(القطب الأوروبي الغربي) انفراجا إلا مع بداية التسعينات.

كانت علاقة الولايات المتحدة بإيران وعلى مر السنين مميزة؛ باعتبار أن إيران هي بمثابة الشريك والحليف المفضل لمدة نصف قرن. وبعد الإطاحة بنظام الشاه وتخلي الإدارة الأمريكية عنه؛ كان يعتقد الكثير أن العلاقات الثنائية ستستمر تدريجيا' لكن بعد احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة بطهران توترت العلاقات بين الطرفين بحيث أدى هذا التوترإلى قطع العلاقات الدبلوماسية. ومنذ تلك الفترة والعلاقات الإيرانية- الأمريكية في حالة من الشد والجذب.

أولا: خلفية العلاقات الإيرانية- الأمريكية

بدأ التقارب الإيراني- الأمريكي في القرن التاسع عشر؛ إذ كانت العلاقات بين البلدين ذات صبغة تجارية. وأول اتفاق تجاري كان في 1850م بين الولايات المتحدة ودولة القاجار الإيرانية. وهو الاتفاق

[1] وليد عبد الحي، حسن نافعة وآخرون؛ آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق، عمان، 2002. ص. 147.

التي حاولت بريطانيا جاهدة لمنعه. ولما كانت إيران تحت الهيمنة البريطانية – الروسية؛ لم يكن للولايات المتحدة دور فعال في تاريخ إيران حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

يمكن الحديث عن العلاقات الإيرانية-الأمريكية في إطار الخمسين سنة الأخيرة؛ حيث اتسمت هذه الفترة بالحماية الأمريكية لمصالحها الاقتصادية والحيوية بحيث الحفاظ على مصادر تمويناتها الطاقوية، وحماية أمنها من خلال تطويق المد الشيوعي[2]. ولهذا الغرض تعاونت المخابرات الأمريكية مع نظام الشاه للإطاحة بحكومة "**محمد مصدّق**" بعد تأميم الشركة الإيرانية-البريطانية النفطية. كما فهمت إعادة الشاه إلى الحكم وحمايته من قبل أمريكا بسبب مصالح هذه الأخيرة في المنطقة. فمنذ 1953م قدمت الإدارة الأمريكية المساعدة العسكرية لنظام الشاه بحيث تم إنشاء أخطر شرطة سرية في إيران "**السافاك** SAVAK". وتم تبرير السياسة الأمريكية في تلك الفترة بمساعدة إيران لتكون دولة مستقرة سياسيا، دولة ذات نظام ديمقراطي، وتكون أكثر ليبرالية. لكن الإطاحة بحكومة "**مصدق**" زاد من كراهية وعداء الإيرانيين لأمريكا ولنظام الشاه.

وعلى الرغم من الإصلاحات التي اعتمدها الشاه في قطاع الزراعة والغابات والخوصصة للشركات العمومية، وإصلاح الإدارة، والقوانين الانتخابية فيما سمى بالثورة البيضاء لعام 1961 م. هذه الثورة لم تأت بنتائج مرضية باعتبار أن أمريكا كانت وراءها من خلال تأثيرها ونفوذها، خاصة بالنسبة للإصلاحات في مجال الزراعة والتي كانت مضرة بملاك الأراضي. ولما كانت هذه السياسة ذات آثار سلبية على ملاك الأراضي وعلى المؤسسات الدينية في نفس الوقت؛ باعتبار أن مداخيلها تأتى من ريع الأرض.

(1) Steven ECOVITCH, Etats- Unis- Iran: la longue quête de valeurs et d'intérêts communs, dans « *Géostratégiques* N°= 10, décembre 2005, p. 230.
(2) IBID, p: 232.

1. العلاقات الإيرانية – الأمريكية في فترة السبعينات:

بعد أزمة البترول لعام 1973 م؛ عرف الاقتصاد الإيراني بعض النمو نتيجة عائدات النفط. لكن هذه العائدات وجهت من قبل الشاه لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة؛ الأمر الذي اعتبره الإيراني بمثابة إعادة تحويل عائدات النفط لصالح الاقتصاد الأمريكي. فمثل هذه الثروة البترولية الضخمة وعدم استغلالها بطريقة سليمة لخدمة مصالح إيران القومية، بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصادية التي كانت تمنح لصالح الأجانب؛ كل هذه العوامل أدت إلى استياء الشعب الإيراني ومن ثم القيام بالثورة التي أطاحت بنظام الشاه في العام 1979م. وهو الأمر الذي لم تكن تتوقعه أمريكا.

وما عقّد الأمور، وزاد من التوتر في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، هو استقبال الشاه على الأراضي الأمريكية رغم مطالبة الحكومة الثورية في إيران بإعادة تسليمه. وكانت النتيجة الإستلاء على السفارة الأمريكية بطهران، وحجز موظفيها كرهائن في 1979/11/04. ومنذ هذه الفترة والعلاقات بين الطرفين تتسم بحالة من التنافر والعداء.

وبسبب ذلك، شهدت العلاقات الإيرانية- الأمريكية قطيعة إستراتيجية منذ 1979م. فقد انتقلت إيران من مربع احتواء النفوذ السوفيتي وتطويق المد الشيوعي جنوبا بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولة تناهض السياسات الأمريكية منذ انتصار الثورة. وبهذا التحول تكون الولايات المتحدة قد خسرت إيران كحليف، يتمتع بموقع استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، لما لهذا البلد من موارد طبيعية ضخمة.

وقد شهدت العقود الأربعة أي منذ مطلع الأربعينات إلى نهاية السبعينات تدخلا مباشرا للولايات المتحدة الأمريكية في شؤون إيران السياسية والاقتصادية وفي تسليح الجيش الإيراني وتدريبه، وفي حماية نظام الشاه، وإقامة الأحلاف، مثل حلف بغداد لعام 1952م الموجه ضد الاتحاد السوفيتي. كما عقدت إيران الاتفاقيات الأمنية مع واشنطن، وحصلت على المساعدات العسكرية منها، بحيث أصبحت إيران منذ

نهاية الخمسينات أهم قوة عسكرية في منطقة الخليج الإستراتيجية والغنية بالنفط[1]. ووصلت مشتريات إيران من الولايات المتحدة ما يعادل أربعة مليار دولار. وبسبب هذا الاعتماد التام على الولايات المتحدة عانت إيران فيما بعد من نقص قطع الغيار لمنشآتها ولطائراتها المدنية والعسكرية نتيجة الحظر الاقتصادي المفروض عليها.

2. العلاقات الإيرانية- الأمريكية في فترة الثمانينيات:

ساندت الولايات المتحدة العراق في حربه على إيران في بداية الثمانينات، بحيث قدمت له الدعم المادي والمعنوي؛ وعندما انقلبت موازين القوى لصالح إيران عملت الولايات المتحدة والدول الحليفة والغربية منها على ألا يبرز أحد الطرفين منتصرا في هذه الحرب. فطوال الحرب دعمت هذه الدول- باستثناء الولايات المتحدة- الطرفين المتحاربين عسكريا[2].

وكانت الإستراتيجية الأمريكية في حرب الثماني سنوات، هي إضعاف إيران والعراق معا حتى لا يبرز طرفا منتصرا ويشكل قوة إقليمية[3].

ومنذ ذلك الوقت والعداء الإيراني تجاه الولايات المتحدة يتنامى بسبب الدعم والمساندة للنظام العراقي. كما ميز حدث آخر للعلاقات الإيرانية- الأمريكية بعد الحرب هو إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية فوق مياه الخليج في جويلية 1988م مما زاد من حالة العداء. وفي عهد "**كلينتون**" أوشكت العلاقات أن تصل إلى حالة المواجهة باتهام النظام الإيراني بالضلوع في أحداث الخبر في 1996م بالمملكة العربية السعودية، حيث تم تفجير القاعدة العسكرية للقوات الأمريكية؛ إلا أن التحقيقات السعودية استبعدت أن يكون لإيران يد في هذه التفجيرات.

---

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، ط1، بيروت: لبنان، دار الساقي، ص.52.

(2) ECOVITCH,OP.CIT.P.235.

(3) Hall GARDNER , thèse sur l'Iran et l'électronucléaire, dans « *géostratégiques* » ,N°= 10,Paris , DALLOZ , décembre 2005,p 266

3. العلاقات الإيرانية- الأمريكية في التسعينيات:

بتداءّ من المرحلة الأخيرة من عقد التسعينات، شهدت إيران بروز التيار الإصلاحي الذي طرح رؤية جديدة لعلاقات إيران مع العالم بما فيها الولايات المتحدة تقوم على أساس الحوار بدلا من التصادم. وبعد تولي "**محمد خاتمي**" رئاسة الجمهورية الإسلامية في عام 1997، ظهرت بوادر لخفض التوتر الذي يطبع العلاقات بين طهران وواشنطن وتعزيز التفاهم الذي سيؤدي بالضرورة إلى الانفراج في العلاقات الإيرانية- الأمريكية؛ الأمر الذي يؤدي إلى الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج خصوصا[1].

واتسمت سياسة "**كلينتون**" الخارجية في هذه الفترة إزاء إيران بما يلي:

- تخلي إيران عن دعم الحركات الأصولية.
- التخلي كذلك عن معارضة عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط.
- وأخيرا التخلي عن تطوير أسلحة الدمار الشامل.

وفي العام 2000م، ولتطوير العلاقات بين الطرفين وإقامة حوار مع النظام الإيراني؛ قدمت وزيرة الخارجية الأمريكية "**مادلين أولبرايت** Madeleine Albright" اعتذارا رسميا عن التصرفات والمواقف الأمريكية السابقة في إيران، بحيث شاركت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال جهاز المخابرات في الإطاحة بحكومة "**محمد مصدّق**" في 1953؛ إلا أن هذا الاعتذار لم يغير في العلاقات بين البلدين ولم يلق الاستجابة من قبل السلطات الإيرانية لبدء مفاوضات حقيقية[2]. بل هيمن عنصر الشك وعدم الثقة والتحديات من الطرفين؛ خاصة بعد انتخاب "**جورج بوش** Georges Bush" بحيث تم تصنيف إيران ضمن دول محور الشر، مع فرض عقوبات اقتصادية أمريكية عليها، وتتمثل هذه العقوبات في قانون "**إلزا ILSA**" الذي يمنع الشركات من الاستثمار أكثر من أربعين مليون دولار سنويا.

---

(1) برويز إمام زادة فرد، النظام الدولي ومنطقة الخليج الفارسي: بين حقائق الماضي والحاضر وآفاق القران الحادي والعشرين، في " العلاقات الإيرانية الدولية"، معهد الدراسات السياسية والدولية، العدد الأول، السنة الأولى، سبتمبر 2002، ص.74.

(2) GARDNER, OP.CIT. P . 267.

وتجاوزت دول الإتحاد الأوروبي هذا القانون باعتباره غير مشروع. وبينما كان يتفاوض الأوروبيون مع النظام الإيراني، كان الرئيس "**جورج بوش**" يسعى لتغيير النظام وإرساء ما سماه بقواعد الديمقراطية في إيران عن طريق المعارضة[1].

وعلى الرغم من اعتماد سياسة الحوار والانفتاح على الخارج من قبل الرئيس "**خاتمي**" إلا أن الولايات المتحدة واصلت فرض العقوبات الاقتصادية كحظر تصدير البضائع والتكنولوجيا الأمريكية إلى إيران وحظر الاستثمار في هذا البلد من قبل الشركات الأمريكية وصولا إلى فرض قانون "**داماتو** Damatoo" 1996 الذي يمنع على أي دولة الاستثمار في إيران أكثر من 40 مليون دولار وإلا ستتعرض بدورها للعقوبات.

وتزامنت دعوة "**خاتمي**" إلى مقاربة جديدة للعلاقة مع الغرب وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية مع دعوات أمريكية ابتداء من 1998م، وذلك للمطالبة بإعادة النظر في سياسة الاحتواء المزدوج التي لم تعد تجدي نفعا من خلال تقرير تقدم به كل من "بريجنسكي"، و"برنت سكوكروفت"، و"ريتشارد مورفي". وأن تعتمد الولايات المتحدة سياسة تقوم على أساس مبدأ "**تبادل المصالح**" من خلال :

1. تغيير سياسة الولايات المتحدة ومشاركة وجهات نظر الدول الأوروبية واليابان.
2. المضي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وأي معارضة لهذا السلام من قبل دولة لا يعنى عزلها دوليا.
3. سعي إيران للحصول على التكنولوجيا النووية لا يعني معاقبتها بل يكون الرد بإخضاع منشآتها للتفتيش بالتعاون مع روسيا، والصين لمنع أي تطوير لبرنامج التسلح النووي .
4. السماح لشركات النفط الأمريكية بالعودة إلى إيران لأن شركات أخرى استفادت من عقود مغرية في غياب الشركات الأمريكية، كشركة "**توتال TOTAL**" الفرنسية التي استفادت

(1) ECOVITCH,OP.CIT.P.236.

من عقد عندما ألغت الحكومة الأمريكية عقد شركة النفط "**كونوكو CONOCCO**" الأمريكية بقيمة مليون دولار في 1995م.

واعتبرت هذه المرونة في الخطاب الأمريكي تجاه إيران بمثابة تمهيد لاتصالات دبلوماسية بين البلدين[1]. وكان الرد الإيراني بالمطالبة بإجراءات ملموسة من خلال تغيير سياستها العدائية تجاه إيران وان يكون الحوار على قدم المساواة، والاحترام المتبادل. وللمفارقة فإن التغيير في السياسة الأمريكية ليس بالأمر المعتاد، لان السلوك الأمريكي يقوم على أساس "**القوة**" وعلى الآخر الانصياع للسياسات الأمريكية، على الرغم من أن إدارة " **كلينتون**" حاولت إقامة حوار مع النظام الإيراني بعد انتخاب "**خاتمي**" في 1997م، واعتذار "**أولبرايت**" بشأن تورط الولايات المتحدة في الإطاحة بحكومة "**مصدّق**" إلا أنها لم تلق الاستجابة من قبل القيادة في إيران لبدء مفاوضات حقيقية[2].

طرحت كذلك في بداية الألفية الثالثة فترة تخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران من خلال السماح لها بدخول الأسواق الأمريكية بمنتوجاتها غير النفطية. لكن إيران كانت ترغب في تصدير المنتوجات النفطية كالغاز. وبقيت العلاقات بين البلدين تراوح مكانها دون الوصول إلى أفعال ملموسة.

وعلى الرغم من واقعية إيران التي أتى بها التيار الإصلاحي المتمثلة في التفكير في مصالح البلاد القومية، إلا أن الموقف الرسمي والمتشدد الذي يمثله مرشد الثورة يرفض إقامة علاقات مع الولايات المتحدة لما تقدم من مخاطر ثقافية. كما بقي الموقف الأمريكي الرسمي متشددا إزاء إيران وذلك بالإبقاء على العقوبات وإستراتيجية التطويق، وأي تقارب مع إيران يكون مشروطا. ومن هذه الشروط:

1. أن تتوقف إيران عن تطوير التكنولوجيا النووية والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش ومراقبة منشأتها النووية.

---

(1) عتريسي، مرجع سابق، ص. 57.

(2) GARDNER ,OP.CIT.P.267.

2. أن تكف إيران عن دعم حركات المقاومة التي تحارب إسرائيل (حزب الله) حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إذ صنفت هذه الحركات ضمن المنظمات الإرهابية.
3. أن تتخلى عن رفضها للتسوية السلمية في الشرق الأوسط.

والقبول بهذه الشروط يعني التخلي عن دورها الإقليمي وعن معارضة السياسة الأمريكية في المنطقة.

أما الشروط الإيرانية، فكانت تتمثل في:

1. عدم تدخل الولايات المتحدة في شؤون إيران الداخلية، وأن تمتنع عن محاولة الإطاحة بالنظام الإسلامي من خلال دعم المعارضة المتواجدة بالخارج.
2. الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية منذ سقوط نظام الشاه.
3. رفع الحظر المفروض على إيران.
4. الاعتراف بدور إيران الإقليمي.

وهكذا، فقد تمسك كل طرف بمطالبه؛ ولم تتقدم العلاقات الثنائية رغم أن كل طرف يبحث عن تحقيق مصالحه. فالولايات المتحدة لا يمكنها تجاهل موقع إيران الاستراتيجي باعتبار أن منطقة الشرق الأوسط ككل منطقة حيوية للمصالح الأمريكية والعالمية؛ مما يعطي لإيران دورا مهما ومؤثرا في تلك المصالح. ولا يمكن كذلك للولايات المتحدة أن تتجاهل مركز إيران الإقليمي في أي مشروع تريد تحقيقه سواء كان في آسيا الوسطى، أو أفغانستان، أو بحر قزوين، أو العراق، خاصة بعد فشل سياسة الاحتواء الأمريكية، وتسببت في تراجع مداخيل الشركات الأمريكية لصالح الشركات الأوروبية (الألمانية، والفرنسية، والإيطالية). كذلك لم تتمكن من منع أوروبا، وروسيا، والصين، من استمرار التعاون مع إيران سياسيا واقتصاديا.

وفي المقابل لم تستطع كذلك إيران تجاوز الضغوطات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة، والتهديد بتوجيه الضربة العسكرية مباشرة لمنشآت إيران أو عن طريق إسرائيل.

ويعود الضغط على إيران من أجل التخلي عن ملفها النووي إلى فترة التسعينات حيث بدأ التقارب الخليجي– الخليجي أي بتطوير إيران علاقاتها مع دول الجوار العربي واستدارة الدول العربية نحو إيران بعد موقفها إزاء اجتياح الكويت، لتبدأ الولايات المتحدة إثارة مخاوف هذه الدول من البرنامج النووي الإيراني بعدما هزم النظام العراقي ولم يعد يشكل تهديدا على دول الجوار[1].

ومن المفارقة، فإيران انطلقت في تلك الفترة في سياسة البناء والإعمار، والبحث عن المصالح المشتركة مع محيطها، ولم تعد المخاوف التي أثارتها الولايات المتحدة بعد لإقامة الجمهورية الإسلامية قائمة مثل "**تصدير الثورة**" ومن ثم "**القضية النووية**"

واتسمت فترة التسعينيات كذلك بإعادة العلاقات مع كل دول الخليج لتصل هذه العلاقات إلى مرحلة التعاون في المجالات السياسية والأمنية، والاقتصادية.

ونتيجة لذلك، فالمخاوف التي تثيرها الولايات المتحدة بشأن إيران هي مخاوف أمريكية-إسرائيلية. فالمخاوف الإسرائيلية تعود إلى تراجع قوة الردع لديها إذا ما امتلكت إيران القدرة النووية.

4. العلاقات الإيرانية – الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

أعطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م لواشنطن الذريعة لحرب مفتوحة على ما اصطلح عليه "**بالإرهاب**"؛ بحيث أصبح التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط أمرا واقعيا. ولتكون هذه الأحداث فرصة للولايات المتحدة للإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان مستفيدة من دعم الرأي العام العالمي. والسياسة الأمريكية تفترض الإطاحة بأكثر من نظام لتتمكن من إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط. وتحقق ذلك بعد احتلال العراق في ربيع 2003، حيث تم الإطاحة بنظام "**صدام حسين**". ولم تتوقع إيران أن تتخلص من النظامين اللذين شكلا تهديدا لأمنها القومي. لكن شكل التواجد العسكري

[1] عتريسي مرجع سابق، ص. 77

الأمريكي طوقا لإيران، فمن الشرق أفغانستان، ومن الغرب العراق، ومن الشمال جمهوريات آسيا الوسطى، ومن الجنوب دول الخليج. هكذا تكون إيران متموقعة في منطقة مخترقة من قبل الولايات المتحدة؛ الأمر الذي سيهدد بعزلة إيران، ويقلص فرصها للمناورة والمراوغة، ويضعف أمنها، واقتصادها، لأن رفع العقوبات عن إنتاج النفط العراقي سيساهم في زيادة إنتاجه، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الإيراني الذي يعاني أوضاعا صعبة لعدم قدرة إيران على تحديث منشآتها النفطية، ومن ثم تهميشها في الأسواق العالمية الدولية (حسب النظرة الغربية).

لكن ما حصل هو خلاف ما كان متوقعا، إذ ارتفعت أسعار النفط واستفادت منها إيران حتى نهاية علم 2005م. كما حققت نجاحات أخرى بإعلانها مواصلة تخصيب اليورانيوم متجاوزة بذلك العقوبات الدولية، كما نجحت كذلك في خلط الأوراق من خلال إغراءات مواردها الطبيعية، وعلاقاتها السياسية. فإيران التي تعتبر مراوغة سياسيا ما زالت مرغوبة اقتصاديا بسبب موقعها الجيواستراتيجي، ومواردها الطبيعية، وسكانها، ومساحته[1].

كما أثارت كذلك إستراتيجية الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد ما أصطلح عليه "**بالإرهاب**" بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والضغوطات والاتهامات المتواصلة التي وجهتها دول المنطقة باعتبارها داعمة للإرهاب بما في ذلك المملكة العربية السعودية، ثم فرض الإصلاحات من الخارج، والإطاحة بأنظمة من أجل إرساء ما سمي" بقواعد الديمقراطية" في هذه البلدان؛ الأمر الذي أصبح يمثل هواجس هذه الدول إزاء ما تنوي القيام به الولايات المتحدة.

كما استخدمت القضية النووية الإيرانية للتهويل، بحيث اعتبر التهديد الإيراني ليس موجها لأعداء إيران (إسرائيل)، فحسب، بل سيطال حتى أوروبا. وبما أن هذا الملف أصبح يمثل قضية محورية للغرب؛ اشتدت الضغوطات الأمريكية على إيران والتهديد بتوجيه الضربة العسكرية. كما ضغطت كذلك على حلفائها الغربيين(ألمانيا وفرنسا) لممارسة ضغوطات سياسية واقتصادية على إيران من أجل إرغامها

(1) صالح لافي المعايطة، كيف تدير إيران علاقاتها مع الدول الكبرى، في" الرأي الأردنية"، 2008/04/29، www.albainah.net

للتوقيع على البروتوكول الإضافي؛ الذي يتيح تفتيش المنشآت النووية في إيران مع التهديد بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن. كما ربط اليابان التعاون مع إيران في تطوير حقل " **آزاديغان**" النفطي بالتوقيع على البرتوكول الإضافي.

وأمام اتساع دائرة الضغوطات، توصلت إيران إلى خيار التوقيع المشروط، والشروط تتعلق بالتعاون الأوروبي مع إيران في مجال دورة الوقود النووي، وفي مجالات أخرى سياسية واقتصادية، وتجارية[1].

وكان عدم التوقيع على البروتوكول سيؤدي إلى زيادة عزلة إيران دوليا وإلى تصعيد الاتهامات ضدها. مثل هذه الأمور لا تخدم المصالح الإيرانية.

إذن، لمواجهة الأزمة تم اختيار التوقيع والتفاوض مع الأوروبيين لربح الوقت وتعطيل إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن. وازدادت الضغوطات الأمريكية في ظل المعادلة الإقليمية الجديدة بعد الاحتلال العراقي، وانطلاقا من أن هامش المناورة لدى الإيرانيين لم يعد قائما، وسيتم التعامل مع إيران مثل العراق، لكن إيران ليست كالعراق، فإعادة التجربة ستكلف الولايات المتحدة الكثير بالنظر إلى المخاطر التي ستنتجم عنها.

لكن ما يمكن ملاحظته أن إيران اتبعت سياسة مزدوجة في التعامل مع القضية المعقدة لإدراكها لطبيعة الظروف الدولية والإقليمية. فمن جهة أظهرت استعدادها لمواجهة أي ضربة عسكرية وبخاصة الإسرائيلية منها، وكان ذلك من خلال المناورات التي تقوم بها واستعراض صواريخها والتي تصل إلى العمق الإسرائيلي. ومن جهة أخرى اعتمدت سياسة أكثر مرونة، بحيث اعتمدت الأسلوب التفاوضي مع الأوروبيين مما يمكّن حل القضية في نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس خارجها. ومن خلال هذه السياسات تكون إيران قد أظهرت أنها تمتلك القوة الرادعة والقرار باستخدام تلك القوة، وفي الوقت نفسه

[1] أفرايم اسكولاى، إميلي لنداو، جيل فايلار وآخرون، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة احمد أبو هدبة، ط 1، بيروت : لبنان، الدار العربية للعلوم، 2006، ص. 55.

أظهرت استعدادها للتعامل مع الوكالة الدولية والدخول في تفاوض مع الأوروبيين، لتتراجع نوعا ما تهديدات إسرائيل بقصف منشآت إيران النووية، لكن دون انقطاع الحملات الإعلامية بخصوص التكنولوجيا النووية لإيران.

أما الولايات المتحدة، فاعتمدت سياسة الحظر الاقتصادي مع إبقاء خيار اللجوء إلى العمل العسكري في حال عدم انصياع إيران للقانون الدولي.

أما الطرف الأوروبي، واعتماده أسلوب التفاوض؛ فانه يبرز مدى الاختلاف مع واشنطن على كيفية إدارة هذا الملف. ففي حين تلوح الولايات المتحدة إلى الحل العسكري لوضع حد لبرنامج إيران النووي، تسعى الدول الأوروبية إلى تحقيق نفس الهدف عن طريق التفاوض والدبلوماسية[1].

أرادت الولايات المتحدة من خلال سياسة التهديد وفرض العقوبات تضييق هامش المناورة لدى القادة الإيرانيين، إلا أن القيادة الإيرانية نجحت في ظروف دولية وإقليمية ضاغطة من تخطي أزمة ملفها النووي بحيث توصلت إلى التخفيف من حدة التوتر مع المجتمع الدولي جراء التفاوض مع الأوروبيين، وأن تعزز تعاونها مع كل من روسيا، والصين، واليابان دون التخلي عن حقها في اكتساب التكنولوجيا النووية، وحقها في تخصيب اليورانيوم. وبدأ التخصيب في منشأة" **إصفاهان**" في 2005/08/08م على أساس أن لمقترحات الأوروبية لا تلبي حاجات إيران النووية، وأن دول الإتحاد لم تف بالتزاماتها اتجاه إيران . بحيث لم ترق المفاوضات إلى تعاون سياسي، وأمني، واقتصادي بين الطرفين وأفضت هذه المفاوضات إلى ميل الطرف الأوروبي إلى السياسة الأمريكية. فالتهميش والاهتمام المتزايد بالملف النووي الإيراني لا يمكن عزله عن طبيعة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة منذ انتصار الثورة إلى الوقت الحاضر، بحيث اتسمت العلاقات الثنائية بين البلدين بالعدائية، ليزيد هذا الملف من حدة التوتر. ولا

(1) Kaveh L. AFRASIABI. La surprise d'octobre dans les relations US- IRAN ; dans « *pourparlers de Genève* », 04 octobre 2009.http:// questions critiques. Free.fr i édito / asia times online/ Kaveh afrasiabi /pourparlers

تزال الأزمة مستمرة طالما استمرت إستراتيجية المصالح الأمريكية على حالها في حماية إسرائيل، وفي عزل واحتواء أدوار الدول الإقليمية المهمة مثل إيران.

واستطاعت إيران أن تتجاوز الضغوطات والتهديدات الدولية بإتباع عدة إستراتيجيات في علاقاتها مع القوى الكبرى. وبعض هذه الإستراتيجيات فرضتها التطورات المتسارعة، وبخاصة في المحيط الإقليمي لإيران؛ لذا اعتمدت إيران أكثر من إستراتيجية مع الدولة الواحدة بسبب المصالح والعلاقات المتشابكة.

- **أولا**: في الحرب المعلنة على كل أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة، تعتبر إيران أنها حققت مكاسب على أساس أنها تخلصت من تهديد عدوين لها. وتكون بذلك قد استغلت أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، من خلال اعتماد إستراتيجية استثمار الأخطاء في إدارة علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالورقة العراقية هي بمثابة مكسب لإيران بحيث جعلت القوى الكبرى تسعى إلى التفاوض مع إيران بشأن حل مشكلة العراق.
- **ثانيا**: وبما أن إيران لم تتبع محددا في إدارة علاقاتها مع هذه الدول، فالإستراتيجية الثانية التي اتبعتها هي المراوغة والمناورة وخلط الأوراق. فمن جهة تعتمد الأسلوب الدبلوماسي بحيث تتفاوض مع الترويكا الأوروبية بشان ملفها النووي، وتتحاور من أجل حل المعضلة الأمنية في أفغانستان والعراق على الرغم من الموقف المتشدد لأعلى سلطة في البلاد، ومن جهة أخرى تسعى إلى إكمال دورة الوقود النووي. كما أسهمت كذلك في تفويض قوة الولايات المتحدة من خلال تكريس الانقسام في التحالف الأمريكي- البريطاني – الفرنسي من خلال إغراءات مواردها الطبيعية، والتحالف الروسي- الصيني بحيث نجحت في تغيير

مواقف هذه الدول باتجاه الحل الدبلوماسي بدلا من الحل العسكري بسبب المصالح الاقتصادية المتشابكة.

- **ثالثا**: اتبعت إيران كذلك إستراتيجية التحالفات الاقتصادية بحيث تقربت من بعض الدول كروسيا، والصين لمواجهة القطب الغربي وبالخصوص الولايات المتحدة، لأن الطرف الأوروبي الغربي اعتمد أسلوب "**الحوار النقدي**" مع إيران، كما ارتبط باتفاقيات اقتصادية خاصة في قطاع الطاقة في غياب الشركات الأمريكية، متجاوزة بذلك الحظر الاقتصادي. ولما تكون هذه الدول مرتبطة باتفاقيات اقتصادية فهي مضطرة للدفاع عن مصالحها في إيران، وبالتالي تعارض توجيه الضربة العسكرية لأن ذلك يضر باقتصادها.

إذاً؛ حتى لو كانت إيران غير مرغوبة سياسيا بسبب نموذجها السياسي والإيديولوجي إلا أنها مرغوبة اقتصاديا. فدول الإتحاد الأوروبي، واليابان، والصين بحاجة إلى النفط والغاز الإيرانيين. كما لديهم مشاريع ضخمة مع إيران في قطاع الطاقة؛ لذلك تستخدم إيران الأداة الاقتصادية كورقة ضغط في علاقاتها مع هذه الدول لتقويض قوة الولايات المتحدة من خلال كسر الحظر المفروض عليها؛ الأمر الذي يكون بمثابة تحد للهيمنة الأمريكية.

5. العلاقات الإيرانية- الأمريكية خلال رئاسة " أحمدي محمود نجاد":

بعد وصول الرئيس "**احمدي نجاد**" إلى الحكم في أوت 2005م، بلغ التوتر ذروته بين إيران والولايات المتحدة منذ ثلاثين عاما. فمنذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على إثر احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة بطهران لمدة 444 يوما، وقضية الرهائن في لبنان، والعمليات التفجيرية ضد القوات الفرنسية والأمريكية، لم تقم علاقات دبلوماسية مباشرة في تبادل السفراء حتى الوقت الحاضر.

ومنذ تلك الفترة وواشنطن تلوح بتوجيه الضربة العسكرية لإيران على أساس أن هذه الدولة راعية للإرهاب الدولي منذ الثمانينات[1].

ففي حين تربط الولايات المتحدة تأييدها لإقامة الدولة الفلسطينية بإعطاء حق الوجود لإسرائيل، يصرح "**أحمدي نجاد**" في عدة مناسبات والبداية كانت في 2005/10/26م، بإزالة إسرائيل من الخريطة، ثم تلتها تصريحات أخرى تتعلق بالتشكيك في حقيقة المحرقة، ويقترح تحويل إسرائيل إلى أوروبا[2].

وحذرت الولايات المتحدة من عواقب هذه السياسة المعتمدة من قبل الرئيس الإيراني "**أحمدى نجاد**". واستمرت الانتقادات والاتهامات المتبادلة بين الطرفين إلى أن وصل " **باراك اوباما**" إلى الرئاسة في 06 نوفمبر 2008م، حيث كانت الرغبة من قبل السلطة الإيرانية في أن تتغير السياسة الأمريكية جذريا.

والمتتبع للأحداث يرى أن السياسة الخارجية لم تتغير رغم تعاقب الإدارات فهي تحافظ على هيمنتها العالمية حتى لو كانت تلاحقها الهزائم، وخير دليل على ذلك التكلفة التي واجهتها في حروبها الراهنة (أفغانستان، والعراق).

والتغيير بالنسبة للولايات المتحدة ليس بالأمر الهين نظرا لبروز قوى أخرى اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق العالمية كالصين، واليابان، والاتحاد الأوروبي. والأمر الأكثر أهمية هو حاجة الاقتصاد العالمي إلى النفط والغاز.

وتوضح الصورة الجيو سياسية ابتداء من العام 2006م عملية التحول السريع لوقوع الدول أسيرة قبضة الدول التي تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز، بحيث اتهم عمالقة الاقتصاد العالمي الدول التي تستحوذ على الطاقة باستغلال هذه السلعة الإستراتيجية لإحداث تأثيرات سياسية، وعلى رأسها روسيا

(1) DIDIER BILLION, l'Iran, plaque sensible des relations internationales, dans « la revue internationale et stratégiques, N°= 70, été 2008, PARIS ,DALLOZ, p : 67

(2) MOUNA NAIM, AHMADINEJAD : fils de la révolution, dans « *le Monde 2 », novembre-décembre 2007,p.55.*

عندما قطعت إمدادات الغاز عن أوكرانيا بسبب خلافات حول سعره[1]، واتهمت بأنها تستخدم مواردها الطاقوية كأداة إكراه وابتزاز، عندما هددت روسيا بتحويل إمداداتها النفطية إلى آسيا في حالة إعاقة الأنظمة الغربية خطط توسع شركة "**غاز بروم GAZPROM**" أو أي مجموعة روسية أخرى للطاقة. وسينتج هذا الخلل في السوق آثار سياسية كبيرة يزيد من قوة ونفوذ المالكة لاحتياطات النفط والغاز.

ثانيا: التحديات الإيرانية إزاء السياسة الأمريكية

يحتل التحدي الإيراني إزاء الولايات المتحدة جزءا من هذا الإطار الواسع للسياسات البترولية الجديدة في القرن الحادي والعشرين. وأضاف ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة عاملا آخرا مهما في سياسة التحدي النووي الجديدة التي تنتهجها إيران وهي تمثل أحد أكبر مصدري النفط في العالم.

وفي العام 2003، مورست ضغوطات دولية عدة على إيران لإخضاع منشآتها للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإرغامها لتوقيف عملية تخصيب اليورانيوم، لكن إصرار النظام الإيراني على اكتساب التكنولوجيا النووية كحق شرعي مثل تحديا للولايات المتحدة الأمريكية.

وتصادف وصول "**محمود أحمدي نجاد**" إلى الحكم مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فمن ثلاثة وثلاثين دولارا للبرميل في بداية عام 2004م إلى سبعين دولارا في صيف 2005م؛ الأمر الذي منح إيران القوة للتهديد باتخاذ إجراءات في مجال الطاقة خصوصا، أو غلق مضيق هرمز؛ تضر باقتصاديات الغرب. والتحدي من قبل إيران هو عدم الرضوخ للضغوطات الغربية.

وضعت احتياطات إيران من النفط والغاز ضغوطا متزايدة على نفوذ أمريكا الدولي وأصبحت محاولات الإدارة الأمريكية لعزل إيران من خلال منع وصول الاستثمارات الأجنبية إليها، وتشكيل جبهة موحدة لمواجهة طموحاتها النووية أكثر صعوبة بسبب إغراء مواردها الطاقوية. وتتعامل إيران مع عدة دول -لها ثقل على الساحة الدولية- إذ ازداد استهلاكها المحلي للنفط والغاز، وكان عليها تجاوز املاءات

[1] روجر هاورد، نفط إيران وحوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مروان سعد الدين، ط 1، بيروت : لبنان، الدار العربية للعلوم، 2007، ص: 08

الولايات المتحدة ومعارضتها في بعض الأحيان، ومنح الأولوية لعلاقتها مع إيران لتحقيق مصالحها القومية. وما التوتر بين الولايات المتحدة والحلفاء والمنافسين الدوليين على حد سواء إلا تحديا آخر لقوة أمريكا السياسية. وما هذا التوتر إلا تأثيرا نسبيا على نفوذ الولايات المتحدة ولا يقوض قوتها بصفة نهائية.

1. أهمية الموارد الطبيعية الإيرانية وتقويض قوة الولايات المتحدة:

ينبع التحدي الإيراني للهيمنة الأمريكية من ضخامة مواردها الطبيعية، إذ تشير التقديرات أن الاحتياطات المؤكدة من النفط تبلغ خمسة وتسعون مليار برميل على الأقل؛ مما يعني أنه لا توجد احتياطات تنافس احتياطات إيران سوى احتياطات المملكة العربية السعودية، والتي تقدر بمائتين وستين مليار برميل، وكندا التي تبلغ احتياطاتها بمائة وسبعين مليار برميل، وربما العراق حيث يعتقد أن احتياطاته تقدر بمائة وخمسة عشر مليار برميل. ويضاف إلى احتياطات إيران احتياطات أخرى غير مكتشفة في بحر قزوين، وكذلك حقل " **أزاديغان**" النفطي، والذي بإمكانه تزويد اليابان بما يزيد عن 6 % عن احتياجاته النفطية بعد تطوير هذا الحقل، وهناك حقلان آخران قرب "**غافنا**" يعتقد أنهما يحتويان على احتياطات من النفط تقدر بمائة مليون برميل؛ مما يعني زيادة طاقة إيران الإنتاجية لتبلغ سبعة ملايين برميل يوميا بحلول العام 2024م.

إلى جانب النفط، تستحوذ إيران كذلك على احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي. ويمثل الغاز الإيراني أهمية بالغة بالنسبة للعالم الخارجي بعد غاز روسيا. وتشير التقديرات إلى أن احتياطات الغاز الطبيعي لإيران يصل إلى حوالي تسع مائة وأربعين تريليون متر مكعب. وهي الثانية من حيث الحجم بعد احتياطات روسيا.

وتبلغ احتياطات حقل الغاز في "**بارس الجنوبي**" مابين مائتين وثمانين تريليون متر مكعب إلى خمسمائة تريليون متر مكعب؛ وهو أحد أكبر حقول الغاز والنفط الإيراني. واعتمدت إيران في تطويرها لهذا الحقل على المناقصات المحلية والدولية، ومثل هذه الاحتياطات قد تجذب الاستثمارات الأجنبية.

ولا يمكن تقييم موارد إيران الطبيعية ضمن معايير الحجم، بل يبرز عامل سهولة وصولها إلى الأسواق الأجنبية بنفس الأهمية وبخاصة الأسواق الأوروبية والآسيوية.

ويمثل الموقع الجغرافي لإيران أهم موقع لخدمة أسواق أخرى مثل تركيا والدول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي، والتي يمكن مد خط أنابيب النفط والغاز عبر أراضيهم ليصل إلى أماكن واسعة عبر أوروبا وآسيا. كما تمتلك أيضا موانئ متطورة في "**أسالويه**" وجزيرة "**كيش**" بحيث يحمل منهما النفط والغاز عبر ناقلات إلى مواقع أبعد مثل كوريا الجنوبية والصين. كما لإيران كذلك خطط لتزويد أسواق أخرى: كاليونان، وأرمينيا، والنمسا، والهند، والباكستان بموارد الطاقة. وتبقى تركيا من أهم المستوردين.

إذاً، ما يمثل تحدي إيران للهيمنة الأمريكية هي الموارد الطبيعية، والعداء وعدم الثقة. مثل هذه الأمور طبعت العلاقات الإيرانية- الأمريكية منذ الثورة الإسلامية لعام 1979م إلى يومنا هذا بالحالة التنافرية- التباعدية. وفي ضوء هذه العوامل، تتضح مسببات التوتر في العلاقات. واكتساب مثل هذه الموارد تزود النظام بمكاسب اقتصادية، ومالية، وقوة مساومة سياسية تستطيع التأثير على حلفاء الولايات المتحدة، وتقوية منافسيها. وحاجة الدول المتزايدة من موارد الطاقة يمنح إيران هامشا للمناورة والمساومة السياسية. وأي بلد يمتلك موارد الطاقة لا يشكل بالضرورة تهديدا سياسيا لبلد آخر، فبالنسبة لإيران، هناك تراكمات سابقة. فتحدي إيران للولايات المتحدة يعود إلى :

أ. موقعها الجيو استراتيجي وثروتها الضخمة.

ب. العداء، وعدم الثقة اللذّان تميزت بهما العلاقات لمدة ثلاثة عقود.

وهناك كذلك ثلاثة أساليب تقوض بها هذه المقاربة قوة الولايات المتحدة:

1. تضغط إيران على كثير من حلفاء الولايات المتحدة من خلال المساومة، وأهمهم الاتحاد الأوروبي، واليابان، وباكستان؛ علما أن هذه الدول بحاجة إلى النفط والغاز الإيرانيين. وحتى لو كان العداء تجاه إيران لدى هذه الدول فهو بدرجات متفاوتة، ولم يصل إلى درجة العداء الأمريكي أو الإسرائيلي. ولهذا فهم أحرار في التعامل اقتصاديا مع نظام ترفض الإدارة الأمريكية التعامل معه، وتحاول هذه الدول من جهتها بناء علاقات قوية مع إيران وإن كانت الولايات المتحدة لا ترغب في مثل هذه العلاقات[1].
2. في الوقت الذي تعمل فيه إيران على تقويض علاقات أكبر دولة مهيمنة عالميا مع حلفائها، تعمل أيضا فى تقوية علاقاتها مع منافسي أمريكا: كروسيا، والصين، والهند. وفي حالتي الصين والهند؛ يلاحظ أن علاقاتهما مع إيران تعود إلى الدور الذي يلعبه النفط والغاز الإيرانيين في نموهما الاقتصادي السريع، وبالخصوص الصين. فعلاقة الصين بإيران تعود إلى الحاجة الماسة لموارد الطاقة بعدما أصبح إنتاجها المحلي لا يفي باحتياجات البلد منذ منتصف التسعينات بسبب نموها الاقتصادي المتزايد بوتيرة سريعة.

   أما روسيا التي تعتبر من أكبر مصدري النفط والغاز في العالم؛ فهي تعتبر موارد إيران مهمة بطريقة غير مباشرة، لأنها تتيح فرصا ثمينة للشركات الروسية من خلال استغلال وتطوير الحقول النفطية في إيران، وفي المقابل تتيح لإيران كذلك فرصا لتطوير البنى التحتية وتحديث منشآت الطاقة.
3. وأخيرا تقوض موارد الطاقة الإيرانية كذلك نفوذ الولايات المتحدة ليس فقط على المستوى الدولي، بل حتى على المستوى الإقليمي، حيث زادت قوة إيران بعد الإطاحة بالنظام العراقي، جراء تصدير كميات كبيرة من نفطها، وأمنت مبيعاته مقادير كبيرة من العائدات؛

[1] نفس المرجع، ص.15.

سمحت للنظام الإيراني بدعم حجم وقوة نظامه الأمني، ومواصلة تطوير برنامجه النووي.

ووفقا لهذه المعايير يمثل النفط والغاز الإيرانيين تحديا كبير للولايات المتحدة.

إذا، لإيران إمكانية كبيرة لتكون لاعبا رئيسا في صناعة السياسة النفطية المستقبلية.

وعلى الرغم من أن بداية عام 2006؛ شهدت علاقات إيران مع العالم الخارجي توترا، حيث تقلص الدعم السياسي لإيران بسبب تصريحات "**احمدى نجاد**" العلنية بإزالة إسرائيل عن الخريطة، لكن مثل هذه الخلافات السياسية تستغلها إيران باستثمار مواردها الطبيعية كأسلوب لتجاوز هذه الخلافات من خلال إتاحة فرص الاستثمار في حقول لنفط الإيرانية مقابل تعاون هذه الدول إيجابيا إزاء القضايا السياسية الساخنة الحالية كقضية الملف النووي.

وبالعودة إلى العلاقات الإيرانية- الأمريكية؛ يلاحظ أن كلا الطرفين مقيد بحواجز نفسية تصعب معها إقامة علاقات تجارية. فبالنسبة للولايات المتحدة تصف النظام الإسلامي بالنظام الراعي للإرهاب، ولا يحترم حقوق الإنسان، ويرغب أن يكون قوة نووية في المنطقة، ويشكل حالة سياسية منبوذة؛ لا تستطيع الولايات المتحدة التعامل معه مالم يحدث تغيير في سياسة إيران الخارجية، وخطابها السياسي، ومواقفها.

وعلى الرغم من الحظر الاقتصادي المفروض على إيران، إلا أنه لم يمنع عمليا الفروع الخارجية للشركات الأمريكية من التعامل مع إيران، كما لم توقف كذلك القرارات المعتمدة بشأن إيران الشركات الأمريكية من تصدير السلع الإيرانية إلى أسواق أجنبية أخرى في العالم.

وكانت مثل هذه الثغرات تعني أن الشركات الأمريكية في منتصف التسعينات تشترى وتصدر كميات كبيرة من النفط الإيراني. وخلال العام 1994م؛ صدرت إيران يوميا ما يعادل 2.60 مليون برميل من النفط، تولت شركات أمريكية مثل "**اكسون** EXXON" -والتي كانت تمتلك عقود الشراء نقل ما يعادل 250.000 إلى 300.00 برميل يوميا من النفط الإيراني. واستمرت هذه الشركات في التعامل

تجاريا مع إيران مستغلة بذلك الثغرات القانونية[1]. لكن دعمت الإدارة الأمريكية فيما بعد قانون العقوبات على إيران بقانون "**داماتو**"، بحيث يفرض حظر شامل على تعامل الأمريكيين مع إيران، بما في ذلك الصفقات والعقود التي تبرمها فروع الشركات الأمريكية ما وراء البحار.

ومن المفارقة، أنه خلال العقود التي سبقت اندلاع الثورة الإسلامية، كانت الولايات المتحدة شديدة الاهتمام بالمحافظة على موارد إيران الطبيعية. وحاليا، حين تسعى الولايات المتحدة لتطبيق المزيد من العقوبات على إيران تسعى حكومات وشركات دول أخرى حليفة أو منافسة لعقد صفقات وعقود مع إيران خاصة في مجالي النفط والغاز.

وتبرر الولايات المتحدة موقفها العدائي من إيران بالأسباب التالية:

أ. القضية النووية الإيرانية.

أنهت الجمهورية الإسلامية في بداية الثمانينات البرنامج النووي الذي أقره نظام الشاه، وحاول "**شابور بختيار** Chapour Bakhtiar" إعادة إحيائه، أما العودة لتطوير الطاقة النووية فكانت مع مجيء الوزير الأول "**مير حسين موسوي** Mirhossein Mossavi" (1981م-1989م)، وكان ذلك لأسباب سياسية وإستراتيجية، ولاعتبارات أخرى إقليمية ودولية؛ والتي كانت بمثابة عناصر مبررة لإعادة تطوير البرنامج النووي في 1983م. وقد يعود القرار إلى الحرب التي فرضها العراق على إيران. هذه الحرب التي دعمتها الولايات المتحدة مع حلفائها الغربيين والعرب[2]. لذا لا يمكن تصور دولة مثل إيران يكون استقلالها الوطني مهددا من قبل جوارها الإقليمي ثم تقف مكتوفة الأيدي دون البحث عن الوسائل الرادعة[3].

---

(1) نفس المرجع، ص.27.

(2) François NICOULLAUD, pour sortir par le haut de la crise nucléaire iranienne, dans « le Monde », 17/09/2005

(3) Yann RICHARD, le nucléaire iranien en perspective, dans « *la revue internationale et stratégique* », Paris.été 2008, N°= 70, p . 116.

ولإعاقة مثل هذا البرنامج؛ سعت الولايات المتحدة للضغط على إيران بشتى الوسائل، فليس للتخلي عن طموحاتها النووية، بل أيضا لحرمان النظام الإيراني من الحصول على النقد الأجنبي لتمويل هذا البرنامج، حتى إذا كان الأمر يتطلب الضغط على الدول الحليفة لتقليص حجم تجارتها واستثماراتها مع إيران، وكان ذلك الضغط يتجسد في تطبيق قانون "**داماتو**".

ولهذا السبب؛ ففي الوقت الذي تصعّد فيه الولايات المتحدة من ضغوطها على الحلفاء لوقف التعامل مع إيران؛ تعمل حكومات هذه الدول على بناء علاقات اقتصادية مع طهران. فبالنسبة للدول الأوروبية، فلديها مصالح اقتصادية قوية. مثل هذه المصالح تسببت في المزيد من التصدعات السياسية، وعدم إمكانية تشكيل جبهة موحدة ضد البرنامج النووي الإيراني بحكم المصالح المتضاربة. وكانت الدول الأوروبية من خلال مبادرة الحوار تسعى للتوصل إلى التسوية الدبلوماسية بشأن ملف إيران النووي، بحيث دعت إلى تطبيق عقوبات دبلوماسية ضد النظام الإيراني المعلن على الاستمرار في تخصيب اليورانيوم. وهكذا فالاتحاد الأوروبي اعتمد النموذج التوفيقي في التعامل مع القضية بينما واشنطن اعتمدت الأسلوب المتشدد بالإشارة إلى إمكانية اعتماد الحل العسكري. وهكذا يبرز التباين في المواقف على ضفتي الأطلسي بين أعوام 2003م-2005م. واعتبر هذا الوضع الفرصة السانحة لإيران لإبرام أفضل الصفقات مع منافسي وحلفاء الولايات المتحدة لتزويدهم بالموارد النفطية في محاولة منها لكسر العزلة الدولية المفروضة عليها.

واشتدت الأزمة منذ صائفة 2005م نظرا لتصلب الموقف الإيراني، ورفضه الحوافز التي قدمتها دول الإتحاد الأوروبي، وتهديده باستئناف تخصيب اليورانيوم؛ ورغم ذلك كان الدبلوماسيون الأوروبيون أكثر رغبة من الأمريكيين في عدم تطبيق عقوبات فورية ضد إيران، وإنما يطالبون بإصدار قرار من الهيئة الأممية يطالبون فيها إيران بالإيقاف الفوري لعملية تخصيب اليورانيوم. إلا أن ذلك لم يمنع من إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن في 2006 بعد استئناف إيران برنامج التخصيب؛ الأمر الذي

أدى بموقف الترويكا الأوروبية إلى الاقتراب من الموقف الأمريكي، وإن كان الطرفان يختلفان حول الأساليب المعتمدة بشأن القضية مثل الخيار العسكري الذي تلوح به واشنطن[1]، والحوافز التي تقدمها الدول الأوروبية للمساومة مع إيران لإيقاف عملية التخصيب.

ب. اتهام إيران بدعم الإرهاب الدولي:

برز كذلك خلاف آخر جعل من النظام الإيراني قضية مثيرة للخلاف بين الدول والولايات المتحدة، بحيث صنفت إيران ضمن الدول المنبوذة، ثم ضمن دول محور الشر؛ باعتبارها أكبر دولة راعية للإرهاب، بسبب دعمها لحركات المقاومة، ورفضها لعميلة التسوية في الشرق الأوسط. وطبقت بشأنها ما سمي بسياسة "**الاحتواء المزدوج**"، ثم قانون "**إلزا**" على أساس متهمة بتدعيم الإرهاب في العالم.

وساعدت قوة اهتمام الولايات المتحدة -بقضية الإرهاب بخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وقضية البرنامج النووي- على شرح سعي واشنطن المتواصل لتغيير النظام في إيران خاصة بعد الإطاحة بالنظام العراقي، إلا أن تجربة العراق صعبة المنال في إيران، وبالتالي يمكن أن تكون عن طرق تدعيم المعارضة سواء المتواجدة بالداخل أو بالخارج لتمهيد الطريق لمثل هذه الخطوة.

وبنفس الأسلوب، كانت الولايات المتحدة تحاول كسب تأييد بهذا الشأن من قبل دول أخرى لتشكيل إجماع لإزالة هذا الخطر الذي يهدد العالم، إلا أن الدول الأخرى كانت بحاجة ماسة إلى موارد الطاقة الإيرانية أكثر من ذي قبل.

والمتتبع للأحداث يرى أن رغم واقعية إيران، ومرونتها السياسية خاصة في عهد "**هاشمي رافسنجاني**" و"**محمد خاتمي**" - بحيث كان خطابهما براغماتيا معتدلا-، فلن تترك واشنطن النظام الإسلامي يصل إلى اكتساب التكنولوجيا المتطورة. فما إن وطئت أقدام جيوشها أفغانستان حتى صنفت إيران ضمن دول محور الشر، وما أن أطيح بالنظام العراقي حتى زادت مخاوف المجتمع الدولي من برنامجها النووي، وأعلن عن توجيه ضربة عسكرية لمنشآتها النووية، أو بتغيير نظامها السياسي

(1) Adrian JOLMES , *géopolitique : Washington, menace l'Iran.* Www. Bethel-fr.com ;consulté le 13/08/2005.

الإسلامي. وفي المقابل أعلنت إيران عن استعدادها العسكري من خلال مناوراتها واستعراضاتها العسكرية على أساس أنها في حالة دائمة من التأهب العسكري لردع من يهدد أمنها القومي.

ومن الملاحظ أن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ستبقى ذات الصبغة التنافرية طالما أن إيران مستمرة في دعم الحركات الإسلامية، وفي رفض التسوية السلمية في الشرق الأوسط، والتمسك في حقها اكتساب التكنولوجيا النووية. وقد يستمر هذا التوتر في العلاقات لكن دون أن يفضي بالضرورة إلى مواجهة عسكرية[1].

ج. حقوق الإنسان ومحاولة دمقرطة الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط:

اعتمدت الولايات المتحدة مفهوما جديدا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو "**الشرق الأوسط الكبير**"، وكان الغرض هو إحلال الديمقراطية في منطقة واسعة بداية من المغرب غربا وصولا إلى باكستان شرقا؛ باعتبار أن دول هذه الرقعة الجغرافية تحكمها أنظمة أتوقراطية[2]. وكلما يكون نظام الحكم مطلقا تزداد فيه انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد احتلت الولايات المتحدة عدة دول بذريعة إرساء مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما فعلت في كل من أفغانستان والعراق، وتحاول منذ سنوات تغيير النظام في إيران بحجة أن سلوك هذا النظام ماضيا وحاضرا لا ينسجم ومبادئ الديمقراطية.

لكن في حقيقة الأمر هناك تباين وتناقض في المصالح والتوجهات الإيرانية –الأمريكية. فطالما أن هناك علاقات هيمنة وخضوع، فلا يمكن الحديث عن إحلال الديمقراطية في المنطقة، ولايمكن أن تتجسد على أرض الواقع. فالاحتفاظ بالإستراتيجية التقليدية القائمة على أساس الهيمنة للاستحواذ على منابع النفط من قبل الولايات المتحدة، بحجة محاربة الإرهاب؛ هو بمثابة تجديد لنظام الهيمنة الأمريكية[3].

---

(1) عتر يسي، مرجع سابق، ص.16.

(2) Alain DIEKHOFF, démocratie- mirage au moyen- orient. Dans « *alternatives internationales* »- juillet- Aout 2004. www. Ceri-sciences po.org

(3) Yassin-HAJ-SALEH, la démocratie dans la vision américaine du moyen- orient « *confluences méditerranée*, Paris , N°= 49 , printemps 2004, p. 6.

وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب في ترسيخ مبادئ الديمقراطية فعلا، فبإمكانها أن تتخلى

- **أولا**: عن ربط مصالحها البترولية والإستراتيجية بقضية الديمقراطية.
- **ثانيا**: التخلي عن دعم إسرائيل عسكريا، واقتصاديا ودبلوماسيا.

ويمكن حصر السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من بداية التسعينات في عنصرين:

- **الأول**: القدرة على الوصول إلى المصادر النفطية في المنطقة.
- **الثاني**: عدم السماح لأية قوة معادية الاستفادة من ثروات المنطقة.

كما أصبحت المصالح الأمريكية مهددة من قبل قوى إقليمية مثل إيران التي حاولت ابتداء من العام 1995م تعزيز وجودها في المنطقة، ومحاولة كسر الحصار المفروض عليها من خلال التعاون مع دول الجوار. وازداد التواجد الأمريكي في المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث تواجد قواعدها العسكرية في كل من أفغانستان، والخليج، وآسيا الوسطى. وبعد احتلال العراق في 2003 زاد شعور إيران بعدم الأمن لتزداد المخاطر في المنطقة[1]؛ حيث عمدت الإدارة الأمريكية إلى توسيع أهدافها الإستراتيجية التي تشمل إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط من خلال ما أطلق عليه بتغيير أنظمة المنطقة وتشجيع الإصلاح الديمقراطي فيها، لذا تحاول استبعاد إيران من الأنشطة السياسية الإقليمية من خلال فرض العقوبات. فالغرب عموما وأمريكا خصوصا لا تقبل بنظام حكم إسلامي يهدد مصالحها. لهذا الغرض تسعى أمريكا لتغيير طبيعة النظام في إيران.

2. الأهمية الإستراتيجية لمضيق "هرمز":

يعد مضيق "**هرمز**" أحد أهم الممرات في العالم، إذ يصل بين بحرين عالميين: بحر عمان والمحيط الهندي. ويمر عبر هذا المضيق أكثر من نصف إنتاج الخليج من النفط إلى الدول المستهلكة، والعالم الصناعي بصفة خاصة، وينقل عبره ما يعادل 17 مليون برميل يوميا، وتمر عبره 50 ناقلة نفط يوميا.

(1) Fréderic TELLIER, *nucléaire : la stratégie sereine de Téhéran* 14/04/2006, www. Liberation.fr

ولما لهذا المضيق من أهمية إستراتيجية أصبحت بمثابة نقطة حاسمة في الصراع الإيراني-الأمريكي، إذ أصبحت إيران ولأكثر من عقدين الهدف الأول في الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية؛ التي تقوم على أساس السيطرة الكلية على احتياطي النفط وتطويق الدول المنافسة لها، واحتواء العراق وإيران كقواعد خلفية للقوميات العربية والفارسية[1]. إلا أن احتمال الضربة العسكرية تبقى مستبعدة لما يشكله النفط من أهمية، ومروره عبر مضيق "**هرمز**"؛ بمثابة عاملين حاسمين في تطويق البديل العسكري الأمريكي. أما الإستراتيجية أو البديل الإيراني في حالة توجيه الضربة العسكرية ستلجأ إيران إلى غلق مضيق "**هرمز**"؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل نقل النفط عبر هذا المضيق؛ وبالمحصلة سيكون ارتفاع في أسعار النفط الذي يؤثر بالضرورة بدوره على اقتصاديات العالم. هذه القضية قد تحول دون توجيه الضربة العسكرية لإيران. ويكون بذلك مضيق "**هرمز**" ورقة مربحة في لعبة المناورات والمساومات السياسية .

ما يمكن استخلاصه من هذه المقاربة أن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ بدأ التركيز الأمريكي على نوع الأنظمة، وبالأخص على ما أسمته "**بالدول المنبوذة**"؛ مما أدى إلى تغيير سياستها المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية إلى نوع النظام أو هوية الدول الساعية لتطوير تكنولوجيا نووية. وأصبح الانتشار النووي ليس مشكلة أسلحة بالنسبة لأمريكا بل مشكلة أنظمة محددة؛ الأمر الذي أدى إلى تجاوز المؤسسات الدولية واللّجوء إلى خيار الحل المنفرد بين أعوم 2002-2005م.

مثلت طموحات إيران لاكتساب التكنولوجيا النووية تحديا للنظام الإقليمي والدولي، باعتبار أن إيران تشكل النظام الإسلامي الثوري المعادي لحضارة الغرب. وأمريكا لا ترغب أن يكون مثل هذا النظام في موقع مهيمن يهدد مصالحها. ومن هنا يفهم أن النظام هو جوهر المشكلة وليس فقط السياسات المعتمدة من قبل هذا النظام.

---

(1) Aymeric CHAUPRADE, Iran : une cible prioritaire de la politique américaine dans « *lettre sentinel* », N°= 6, juin 2003.

وانطلاقا من هذه المقاربة؛ روجت الولايات المتحدة لإرساء مبادئ الديمقراطية في إيران من خلال اعتماد سياسة لتطوير معارضة إيرانية من أجل تغيير النظام، لاسيما وأن الخيارات الأمريكية اتجاه إيران والقائمة على أساس فرض العقوبات للضغط على هذا البلد لم تجد نفعا.

كما اعتمدت كذلك العقوبات المنفردة منذ منتصف الثمانينيات وصولا إلى تطبيق قانون "**إلزا**" في العام 1996م الذي يمنع الاستثمار الأجنبي، والذي يزيد عن عشرين مليون دولار في السنة بقطاع الطاقة. كما هددت كذلك بفرض عقوبات على الشركات والدول مثل: الصين، وروسيا؛ والتي لها علاقات تجارية أو استثمارية مع إيران، خاصة في قطاع النفط.

وفي صائفة 2005م، هددت بمصادرة كل الملكيات المتواجدة في الولايات المتحدة والتابعة للشركات الأجنبية التي تحاول تقديم دعم مالي أو تكنولوجي لإيران في مجال الطاقة النووية. إلا أن مثل هذه التهديدات والضغوطات لم تمنع إيران من الاستمرار في تطوير البرنامج النووي معتمدة في ذلك على قدراتها الذاتية، ومشكّلة بذلك تحديا للغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا.

ومن هنا نستخلص أن سياسة الولايات المتحدة إزاء إيران امتازت بالعدائية، متجاوزة بذلك مسألة انعدام الثقة أو إرث الأحداث الماضية (السوابق التاريخية) مثل أزمة الرهائن، أو تفجيرات بيروت. فإيران في ثقافة الأمريكي دولة راعية للإرهاب، دولة مستبدة وغير شرعية؛ ولا يمكن للولايات المتحدة أن ترى في إيران الدولة التي تهيمن "**إقليميا**" على كل منطقة الشرق الأوسط. الشرق الأوسط، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة صياغته وفق مصالحها من خلال إضفاء ما يسمى بدمقرطة الأنظمة التي تشكله.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية- الأوروبية

تعود العلاقات بين إيران وأوروبا إلى التاريخ القديم الذي اتسم بالتبادلات الثقافية، والتجارية في ظل الإمبراطورية الفارسية، إذ كان هذا التاريخ ثريا. وعرفت العلاقات قبل الثورة الإسلامية انفتاحا واسعا في المجال التجاري مع العديد من الدول الأوروبية، بحيث ابرم محمد رضا شاه اتفاقا مع السوق الأوروبية المشتركة، وكان ذلك في عام 1963م، استمرت العلاقات التقاربية- التوافقية بين إيران ودول القارة الأوروبية إلى أن أعلنت الحرب على الجمهورية الإسلامية من قبل النظام العراقي؛ لتعرف العلاقات الإيرانية- الأوروبية حالة من التوتر بسبب الدعم المالي والعسكري الذي قدمته الدول الأوروبية للنظام العراقي بسبب التخوف من تصدير النموذج الإيراني إلى دول خليجية أخرى ؛ الأمر الذي يهدد المصالح الحيوية للغرب ككل .

ابتداء من تسعينات القرن الماضي، دفعت إيران بتطبيع العلاقات مع الدول الأوروبية. لكن ما ميز العلاقات الإيرانية- الأوروبية هي الصبغة الثنائية في التعاملات، في ظرف كانت إيران تبحث فيه عن إعادة بناء الاقتصاد من خلال تطوير بناها التحية ومنشآتها النفطية- باعتبار النفط مصدر عائدات النقد الأجنبي للجمهورية الإسلامية-، ومضاعفة مبادلاتها التجارية مع هذه الدول. وهكذا فالحاجة الماسة إلى التكنولوجية الحديثة لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني وتطوير قطاعي النفط والغاز هي التي أدت إلى تطوير العلاقات مع كل دولة أوروبية على حدة؛ لأنه يصعب التعميم، ويعود ذلك إلى التفاوت في طبيعة ومستوى العلاقات، لان القضية تتعلق بأولويات كل دولة أوروبية وبطموحاتها كذلك. وبالتالي - حتى عند تقييم العلاقات الإيرانية- الغربية عموما والعلاقات الإيرانية- الأوروبية خصوصا، والحكم عليها بأنها طبيعية أو تتسم بحالة من التوتر- لا يمكن أن تكون من خلال دولة واحدة.

أولا: خلفية العلاقات بين أوروبا وإيران

تولي أوروبا بصفة عامة. أهمية كبرى للعلاقات مع دولة إيران، وترتكز هذه الأهمية على عدة أبعاد تتمثل فيما يلي:

- **البعد الأول**: ويتمثل في الموقع الإستراتيجي، بحيث تتمتع إيران بموقع جغرافي هام، وموارد طبيعية، وقوة بشرية، مما يجعل موضعها مميزا في المنطقة.
- **البعد الثاني**: ثقل إيران الإقليمي وأهميته في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.
- **البعد الثالث**: توجهات الرئيسين السابقين "**هاشمي رافسنجاني، ومحمد خاتمي**"، والتي اتسمت بالاعتدال والانفتاح، كونها تهدف إلى تعزيز التعاون مع كل قوى المجتمع الدولي. الأمر الذي اعتبرته دول الإتحاد الأوروبي بمثابة الخطوة الإيجابية في سياسة إيران الخارجية.

ومن هذا نلاحظ أن العلاقات بين إيران والدول الأوروبية، عرفت حالة تنافرية- تباعدية ابتداء من الثورة الإسلامية التي امتازت بها إيران في العام 1979م، ثم العقوبات المفروضة على إيران من قبل الدول الأوروبية في العام 1989م، على خلفية الفتوى التي أصدرها الإمام "**الخميني**" في حق الكاتب البريطاني "**سلمان رشدي** Selman Rushdi"، مؤلف كتاب "**آيات شيطانية**"، وصولا إلى بداية التسعينات حيث تم رفع العقوبات بسبب موقف إيران الحيادي تجاه أزمة الخليج الثانية، لكن سرعان ما توترت العلاقات على إثر قضية "**ميكونوس** Myconos" في العام 1992م؛ حيث اغتيل أربعة أكراد في برلين، لتشكل هذه القضية حلقة من حلقات التوتر، وتطغى الصبغة التنافرية في العلاقات بين الطرفين، بحيث وجه الاتهام إلى مجلس الأمن الإيراني، ومجلس الأمن القومي اللذان يضمان بعض القادة الإيرانيين، ومن بينهم الرئيس "**هاشمي رافسنجاني**"، ويعدّ هذان المجلسان من قام بتخطيط وتنفيذ العملية[1].

[1] أشرف محمد كشك، العلاقات الإيرانية - الأوروبية: رؤية تحليلية، www.albainah.net. تم التصفح في: 2008/02/25.

1. التعاون الإيراني- الأوروبي:

مما لاشك فيه أن هناك مصالح مشتركة بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي من شأنها أن تدفع بهذه الدول إلى تجاوز خلافاتها مع إيران، وتحسين علاقاتها معها.

فبالنسبة لإيران، فهي تعاني من ثلاثة عقود من صعوبة النهوض باقتصادياتها، خاصة بعد الحظر الاقتصادي المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. مثل هذه العقوبات حفزت قادة إيران في بداية التسعينات للاستدارة باتجاه أوروبا الغربية لما لهذا التعاون مع دول الاتحاد من أهمية. واتخذت عدة إجراءات من الطرف الإيراني لتعزيز فرص الاستثمار الأجنبي.

كما اتخذ من الجانب الأوروبي ولأول مرة منذ قيام الثورة الإسلامية، خطوات لفتح قنوات اتصال دبلوماسية مع إيران، بحيث تسبب هذا التقارب في توتر العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وكانت تتم المفاوضات في البداية بين إيران وبعض الدول الأوروبية على المستوى الثنائي، وذلك منذ قيام الثورة الإسلامية. وابتداء من العام 1992م، تمت عدة جولات من المحادثات مع الطرف الإيراني.وكانت تهدف هذه المحادثات إلى تقديم المساعدة لإعادة البناء الاقتصادي في إيران. كما تم إبرام اتفاقية بين الطرفين للتجارة الحرة، لكن مثل هذه الجهود بقيت تراوح مكانها بسبب التوتر الذي يبرز من حين إلى لآخر، إلا أن ذلك لم ينه التواصل بحيث تلتها محادثات أخرى؛ اتسمت بالنشاط والهدوء بناء على المناخ الاقتصادي والسياسي السائد في تلك الفترة.

وعلى الرغم من أن إنكار الحكومات الأوروبية من أن تكون سياستها الحوارية مع إيران تحكمها المصالح الاقتصادية؛ إلا أن المتتبع للأحداث المتّسمة بالتوتر بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية يرى مدى طغيان العامل الاقتصادي على العلاقات بين الدول. وتمثل الموارد الطبيعية لإيران أهمية بالغة في سياسات الاتحاد الأوروبي. وخير دليل على ذلك مساعي دبلوماسية الدول الأوروبية الثلاث للتوصل إلى تسوية الملف النووي الإيراني بين عامي 2003م-2004م.

وتزامن ذلك مع مساعي الشركات النفطية: الهولندية **(شال** SHELL**)**، والبريطانية **(برتيش بتروليوم** BRITISH PETROLIUM)، للحصول على عقود لتطوير حقول النفط في منطقة الأهواز. أما الشركة الفرنسية **(توتال** TOTAL**)**، فكانت تعمل على تطوير عدة أجزاء من حقل غاز**(بارس الجنوبي** PERSE DU SUD**)** بتكلفة قدرت بملياري دولار[1].

كما تحصلت شركات أوروبية أخرى على عدة صفقات لتطوير قطاع النفط والغاز الإيرانيين مابين أعوام 2001م – 2006م.

ويضاف إلى ذلك شركات أخرى فرنسية، وإيطالية، وألمانية، بحيث تحصلت على عقود أخرى لتطوير قطاع البتروكيماويات الإيراني، إذ منحت في العام 2001 شركتين: إيطالية وألمانية عقدا لتطوير مصنع البتروكيماويات في **(بار- سار)** على ساحل قزوين. كما وقعت شركة النفط الإيرانية مع شركة إسبانية أخرى عقدا بقيمة مائة وأربعين يورو لبناء مصنع آخر للبتروكيماويات في (أصالوية) [2].

ومن خلال ما تقدم يتضح مدى هيمنة العنصر الاقتصادي على العلاقات بين الدول .

كما كانت كذلك الحكومات الأوروبية ترغب في توسيع العلاقات التجارية، والتعاون مع إيران في كافة المجالات، وذلك دون الحصول على تنازلات من قبل الطرف الإيراني فيما يتعلق - في البداية - بموضوعي: الإرهاب والانتشار النووي، الأمر الذي تسبب في توتر العلاقات بين ضفتي الأطلسي. وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع حكومات الاتحاد الأوروبي بتطبيق حظر اقتصادي مشترك على إيران. كما عمدت كذلك إلى عرقلة إعادة جدولة الديون الإيرانية في المصارف العالمية؛ مما اجبر الكثير من الحكومات على عقد اتفاقيات ثنائية مع طهران لحل المشكلة؛ واتخذت بذلك الحكومات، الفرنسية، والألمانية، والإيطالية، واليابانية خطوات منفصلة لإعادة جدولة خمسة عشر مليار دولار من الديون الإيرانية.

---

[1] هاورد، مرجع سابق، ص: 93.

[2] نفس المرجع، ص. 95 .

ونتيجة لذلك، أثار الحوار الأوروبي– الإيراني ضجة في الأوساط السياسية الأمريكية. وكانت المفوضية الأوروبية تسعى لإقامة علاقات تجارية مع إيران؛ الأمر الذي صعّد من الاحتجاجات الأمريكية، على أساس أن الحوافز التي تقدم لإيران يجب أن تكون مرتبطة بالتغيير في سلوكها إزاء المواضيع التي تثير التوتر في المجتمع الدولي. وكان ضغط الإدارة الأمريكية مؤثرا حتى يجعل من موضوعي: مكافحة الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل القضية المحورية في حوار الإتحاد الأوروبي مع إيران ابتداء من العام 2002م، وأن أية تطورات تجارية محتملة مع إيران يجب أن تكون بمعايير القانون الأمريكي (ILSA)[*].

2. رهانات الإتحاد الأوروبي:

قد تشكل هذه الرهانات بالنسبة للإتحاد الأوروبي مخاطرا وفرصا يجب استغلالها. بحيث تمثل منطقة الشرق الأوسط مصدر تموينات أوروبا من النفط والغاز؛ باعتبار أمن حقول هاتين السلعتين في بحر الشمال بدأ يتقلص نتيجة الاستغلال المكثف؛ مما يعني تبعية دول الاتحاد الأوروبي للدول غير الأوروبية من أجل حماية تمويناتها المستقبلية.

- فما يعادل خمسة وأربعين بالمائة من واردات نفط الاتحاد الأوروبي تأتي من كمنطقة الشرق الأوسط وستبقى في ازدياد حتى سنة 2030م، بحيث ستصل واردات الإتحاد من النفط إلى 90% موجهة للاستهلاك.
- وما يعادل40% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز مصدرها روسيا، و30% من الجزائر، و25% من النرويج.

وبسبب هذه الرهانات اعتمد الاتحاد الأوروبي مبدأ الحوار الشامل مع إيران من أجل تبادل وجهات النظر حول:

[*] قانون العقوبات المفروض على إيران وليبيا.

- المسائل العامة وتتضمن: قضية الإرهاب، وحقوق الإنسان، وعدم الانتشار(أسلحة الدمار الشامل).
- المسائل الإقليمية وتتضمن قضايا: العراق، والخليج، وآسيا الوسطى، وعملية السلام في الشرق الأوسط.
- مجالات التعاون وتتعلق بقضايا: المخدّرات، والطاقة، والتجارة، والاستثمارات، وقضية الهجرة؛ وإن كانت الهجرة الإيرانية باتجاه الدول الأوروبية ضئيلة في الوقت الراهن.
- إذا في ظل هذه الأوضاع الدولية والإقليمية المتغيرة صعودا وهبوطا بإمكان دول الاتحاد أن تتموقع إيجابيا من خلال استغلال الفرص المتاحة مع الدول غير الأوروبية كإيران.

أ. تحليل الأوضاع الدولية والإقليمية وموضع العلاقات الإيرانية- الأوروبية:

لمعرفة وضع علاقات الاتحاد الأوروبي مع إيران لابد من إلقاء الضوء على الأوضاع الدولية. وفي هذا السياق يمكن التطرق إلى عاملين أساسيين :

1. تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم في إطار ما سمي بسياسة القطب الواحد. ويعود ذلك إلى:

   أ. تفكك الإتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة بانتصار الغرب.

   ب. تشكل تحالف غربي على إثر أزمة الخليج الثانية واللّجوء للحل العسكري.

2. بروز ثلاث قوى جديدة أخرى: روسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان.

أ. روسيا: ترى روسيا أنها لا تزال تحتفظ بمركزها في المعادلات السياسية الدولية بالرغم من تقلص دورها على الساحة الدولية بسبب المشاكل الاقتصادية التي تواجهها. وتبرر وجودها على أساس أنها لاتزال تحتفظ بمكانتها العسكرية. وتعد القوة العسكرية عنصرا فعالا في توازنات القوى على الرغم من أهمية العنصر الاقتصادي في المعادلة

السياسية الدولية. كما تسعى روسيا كذلك إلى تحقيق التوازن في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

ب. **الإتحاد الأوروبي**: يمثل الاتحاد الأوروبي النموذج المنافس للولايات المتحدة الأمريكية. لذا فمن الطبيعي ألا يكتفي بالامتيازات الاقتصادية في عدة مناطق كمنطقة الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى والقوقاز؛ بل سيسعى للحصول على مكانة في المعادلات السياسية؛ وخير دليل على ذلك التفاوض مع إيران بشأن ملفها النووي، وكانت محاولة من الترويكا الأوروبية لتقليص التهديدات والمخاطر. واستجابت إيران لوقف تخصيب اليورانيوم طيلة فترة التفاوض، كما وافقت كذلك في بيان مشترك: فرنسي- بريطاني- ألماني مع إيران في العام 2003م على توقيع البروتوكول الإضافي الذي يسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المنشآت النووية الإيرانية[1].

ومما يمكن الإشارة إليه؛ أن الحوار الأوروبي مع إيران بدأ في العام 1995م، وأطلقت عليه عدة تسميات. فسمي بالحوار النقدي، ثم بالحوار البناء كحل وسط بين القطيعة الأمريكية مع إيران وبين استمرار الضغط على النظام الإسلامي. ومع مجيء الرئيس "**محمد خاتمي**" في العام 1997م، اتسع الحوار ليشمل قضايا جديدة قبل أن يتحول إلى حوار شامل في العام 1998م. هذه القضايا تتعلق بالمسائل التالية: الإرهاب، وقضية العراق، وعملية السلام في الشرق الأوسط، ومجلات التعاون، وقضية اللاجئين، والمخدّرات، والطاقة، والتجارة، والاستثمارات[2].

ج. **اليابان**: يسعى اليابان كذلك ألا يكون دوره في الساحة الدولية مقتصرا على المستوى الاقتصادي فحسب، بل سيعمل ليكون له دور وبشكل موسع في المعادلات السياسية.

---

(1) طلال عتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية :إشكاليات وبدائل، ط.1، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009، ص. 85.

(2) نفس المرجع، ص.96.

وأن يكون تواجده السياسي على الساحة الدولية أكثر فاعلية. والدليل على ذلك تصريح وزير خارجية اليابان الأسبق إذ صرّح: "إن عنصر ردود الأفعال الخارجية الانفعالية من جانب اليابان قد انتهى، ويجب أن تحصل اليابان على دور أكثر فاعلية وتنال مكانتها السياسية الدولية"[1].

إذاً يمكن القول أن مع بروز مثل هذه القوى، تشكل ما يسمى بالتجمع الغربي المنافس بخاصة ما تعلق بالاتحاد الأوروبي، واليابان.

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن مثل هذه الأقطاب الدولية تبحث عن المشاركة في المعادلات السياسية الدولية. هذه الأقطاب وإن كانت اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، واليابان إلا أنها ترغب في خلق توازن بين التميز الاقتصادي، وأداء دور سياسي في القضايا والمعادلات السياسية الدولية. وتتضح هذه المسألة من خلال رغبة كل من ألمانيا واليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، كذلك دور الترويكا الأوروبية في أداء دور المفاوض بشأن الملف النووي الإيراني.

ومن هنا يمكن فهم الموقف الإيراني بحيث استدارة هذه الدولة غربا من خلال محاولة استقطاب دول الغرب الأوروبي لإبرام اتفاقيات معها، على أساس أن إيران تقدم فرصا مغرية لما لها من موارد طبيعية؛ وذلك لمواجهة الضغوطات الأمريكية المتمثلة في قوانين الحظر الاقتصادي (سياسة الاحتواء المزدوج، قانون داماتو، وإلزا) بالإضافة إلى تصنيف إيران من قبل واشنطن ضمن دول محور الشر.

فإيران تمتلك الطاقة اللازمة لاقتصاديات هذه الأقطاب، وبالخصوص الاتحاد الأوروبي، فضلا عن موقعها الإستراتيجي في المنطقة، والذي يمنح الاتحاد الأوروبي مركزا اقتصاديا هاما إضافة إلى الدور السياسي الذي سيحظى به. كما ستمكن هذه العلاقات إيران من تحقيق مصالحها.

ففي غياب العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن لإيران أن تستفيد من التكنولوجيا المتقدمة في مجالي: النفط والغاز، والحصول على الاستثمارات. وسيؤدي مثل هذا الاستثمار الأوروبي

[1] محمد كشك، العلاقات الإيرانية- الأوروبية: رؤية تحليلية، ص. 5 .www.albainah.net.تم التصفح في 2008/02/25

إلى توافق الاستقرار الداخلي وتوطيد العلاقات الخارجية القائمة على أساس المصالح الاقتصادية. فالعلاقة وثيقة بين استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي واستقرار الأمن القومي الإيراني، وبالتالي تلبية حاجيات الداخل وتجاوز الحظر الأمريكي، إضافة للمكانة الإقليمية والدولية التي ستحظى بها.

ب أهمية الموارد الطبيعية الإيرانية ودورها في تشكيل سياسة الاتحاد الأوروبي:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط، والقوقاز وآسيا الوسطى، بأهمية خاصة لدى الأوساط السياسية الأوروبية؛ لهذا الغرض تسعى أوروبا للحصول على دور أكبر في المعادلات السياسية في هذه المنطقة. وتقوم الإستراتيجية الأوروبية على الحصول على القدرة والقوة الاقتصادية. وتمثل إيران المدخل الطبيعي لتمكين الاتحاد الأوروبي من هذا المركز. فإيران هي بمثابة البوابة الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وبإمكانها كذلك أن تلعب دورا إيجابيا في المعادلات السياسية في المنطقة، لا سيما وأن الدول الأوروبية تعارض تنامي النفوذ الروسي في المنطقة من جديد، كما تعارض روسيا وإيران بدورهما النفوذ الأمريكي- التركي في هذه المنطقة كذلك.

كما تمثل أيضا الموارد الطبيعية في إيران وبالأساس قطاع الطاقة أهمية بالغة لاقتصاديات الدول الأوروبية. وتعتبر إيران المنتج الثاني للغاز والبترول في الشرق الأوسط، والرابع عالميا بحيث تنتج أربعة فاصل واحد مليون برميل يوميا. أما عن احتياطها من الغاز الطبيعي، فهي تحتل المركز الثاني بعد روسيا، أي ما يعادل ستة عشرة بالمائة من الاحتياط العالمي. ومن خلال هذا المركز الذي تحتله إيران؛ تتضح أهمية الموارد الطبيعة والجغرافية السياسية لهذه البلاد[1].

وتقدر صادرات النفط الإيراني بمليوني وأربعة مائة ألف برميل يوميا أي ما يعادل مائة وعشرين مليون طن. خمسون بالمائة من هذه الصادرات توجه إلى الدول الصناعية في الشرق الأقصى، وبالخصوص الصين، وثلاثون بالمائة توجه إلى أوروبا. ويعتبر النفط المصدر الأساسي لاقتصاد إيران.

(1) André PERTUZIO, IRAN : énergie et géopolitique, dans « *géostratégiques* »,Paris, Dalloz, janvier 2008, p .210.

ويقدر عدد حقول النفط والغاز في إيران بثمانية وستين حقلا للإنتاج منتشرة في منطقة خوزاستان على ضفاف الخليج، ويقدر إنتاج ستة من هذه الحقول ما يعادل ستين بالمائة. وأهم الشركات الأجنبية التي تعمل في هذه الحقول هي أوروبية بالدرجة الأولى مثل "**توتال** TOTAL" الفرنسية التي تعمل لتطوير المرحلة الثانية والثالثة في **(بارس الجنوبي** Perse du sud **)** لمدّ خط أنابيب حيث تنتج حاليا ما يقدر بتسعة وعشرين مليار متر مكعب، و**(أجيب** AGIP**)** الإيطالية، **و(ريبسول** REPSOL**)** الإسبانية، و(**ستات أويل** STATOIL**)** النرويجية.

من خلال ما تقدم يتضح أن الدول الأوروبية شرعت في الاستثمار من أجل ضمان إمداداتها النفطية في قطاع النفط الإيراني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ولتجاوز العقوبات الأمريكية توجهت إيران نحو الغرب الأوروبي. وفي هذا الإطار تم عقد عدة اتفاقيات نفطية بين إيران والشركات الأوروبية على شكل مقايضة (contrats de rachat) كما يتضح في الجدول رقم (01).

الجدول رقم 01: الاتفاقيات النفطية بين إيران والشركات الأوروبية

الدول	الشركات	حقول النفط	قيمة الاستثمار (بمليون دولار)	السنة	المراحل
فرنسا	توتال	سري	610	1995	إنشاء المرحلتين A وE
فرنسا روسيا ماليزيا	كونسورسيوم (توتال- غازبروم- بتروناس)	بارس الجنوبي للغاز	2 مليار دولار	1997	إنشاء المرحلتين الثانية و الثالثة
فرنسا إيطاليا	ألفاأكيتان- آجيب	درود	540	1999	/
هولندا	شل	سروش وبيروز	799	1999	/
إيطاليا ماليزيا	أجيب وبتروناس	بارس الجنوبي	02 مليار دولار	2000	لإنشاء المرحلتين الرابعة والخامسة.
إيطاليا	اجيب	دارخوين	548	2001	/

بالإضافة إلى المحادثات التي أجريت مع شركات أوروبية أخرى بشأن إنشاء الحقل النفطي **(تشمي خوش)** كشركة **(سيبسا)** الإسبانية باستثمارات قدرت بمائتي وسبعين مليون دولار، كما تقرر كذلك في هذه الفترة عقد اتفاق مع شركة بريطانية قدرت قيمة الاستثمار بتسعمائة وخمسين مليون دولار. وكان هدف الحكومة الإيرانية من التعاقد مع هذه الشركات هو الوصول ابتداء من العام 2010 إلى إنتاج ما يقارب ثلاثمائة مليار متر مكعب، بحيث يتم تصدير الغاز إلى عدة دول من بينها الهند[1].

كذلك تمثل إيران الطريق الأمثل لنقل عبر أراضيها نفط بحر قزوين والمكاسب التي تحققها إذا ما فازت بهذه الصفقة. لكن نظرا للتطويق العسكري، والعزلة السياسية، والحظر الاقتصادي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حال دون تحقيق ذلك. كما عمدت الإدارة الأمريكية كذلك إلى إنشاء خط

(1) IBID, p. 213.

أنابيب الغاز لمنطقة آسيا الوسطى؛ يصل "**باكو - تبيلسي - بجيهان**" في تركيا، على الرغم من مكاسب هذا الخط غير مضمونة، بينما الطريق المباشر والطبيعي هو طريق إيران[1].

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية لإيران ومساهمتها في تشكيل سياسة الإتحاد الأوروبي؛ يمكن فهمها على أساس أن وفرة النفط والغاز ومبيعاتهما أثارت اهتمام الدول الأوروبية بهذه الرقعة الجغرافية، كما أتاح قطاع الطاقة فرصا تجارية أوسع في إيران؛ بحيث أصبحت قوة ضاغطة في دفع الحوار بين الطرفين.

وعبّر الدبلوماسيون الأوروبيون الذين اشتركوا في المفاوضات مع إيران؛ بأن التجارة والاستثمار لطالما كانا من ضمن مصالحهم الحيوية، وأن هدفهم الأساسي إيجاد جّو من التعاون الدولي، لكن المصالح الاقتصادية هي التي تتحكم في أي حوار. وأهم المدافعين عن الحوار كانت: فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا؛ هذه الدول تمتلك أكبر المصالح الاقتصادية في إيران[2].

أ. فرنسا، كانت الحكومة الفرنسية إحدى القوى الرئيسة خلف الحوار، فقد أعادت علاقتها الدبلوماسية مع طهران في أواخر 1988، وكان ذلك قبل ثلاث سنوات على إطلاق الحوار الأوروبي المتعدد الأطراف رسميا. وكانت إغراءات قطاع الطاقة في إيران أكبر مما هو متوقع. وبعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وإيران، سرعان ما جددت الشركة النفطية الفرنسية (توتال) علاقاتها التجارية مع إيران، وقامت بشراء النفط الخام منها بانتظام، وزودت إيران بوقود وزيوت للمحركات اللازمة للمنشات الاقتصادية؛ التي تعطلت بسبب حظر الشركات الأمريكية التي كانت تزود إيران بالمعدات والوقود والزيوت. على الرغم من أن الشركة الفرنسية لها نزاع مع إيران إثر مصادرة وتأميم موجوداتها في إتحاد النفط الإيراني أيام الشاه؛ وكان ذلك في السنوات التي تلت الثورة الإسلامية.

---

(1) IBID, P. 216.

(2) هاورد، مرجع سابق، ص.103.

ب. ألمانيا، تلعب ألمانيا دورا قياديا آخر في أوروبا بشأن الحوار مع إيران. وهو ما أدى إلى تنامي العلاقة الألمانية- الإيرانية. وكانت ألمانيا من الدول الأوروبية التي عملت على مواصلة الحوار السياسي مع طهران بعد عام 1979م، كما حافظت كذلك على العلاقات الثقافية، والأكاديمية مع إيران في الثمانينات.

لألمانيا كذلك حوافز اقتصادية قوية، لذا عملت على توطيد العلاقات مع حكومة طهران. وكانت صادرات ألمانيا من البضائع إلى إيران في بداية التسعينيات ما قيمته خمسة مليارات دولار، أي ما يقارب خمسون بالمائة من مجموع ما تصدره المجموعة الأوروبية والمقدر بعشرة فاصل سبعة مليار دولار. كما شكلت تجارة ألمانيا مع إيران خلال فترة التسعينيات مابين خمس وعشرين إلى خمسين بالمائة من الحجم الإجمالي للتجارة الأوروبية مع إيران.

وفي العام 2005، انتقدت ألمانيا السياسة الأمريكية الموجهة ضد إيران والتي تهدد باللّجوء إلى العمل العسكري إذا ما لم تتراجع إيران عن برنامجها النووي؛ باعتبار أن الخيار العسكري لا يجدي نفعا كما جاء على لسان مستشارها السابق (**غيرهارد شرويدر** Schroeder) في 2005/08/13 [1].

ج. إيطاليا، تعتبر إيطاليا أحد أهم شركاء إيران التجاريين؛ حيث اعتمدت بدورها موقفا مشابها لموقف الدول الأوروبية الأخرى المعارض للمواقف الأمريكية المتشددة. باستثناء الدانمارك التي ليست لها مصالح تجارية في الأسواق الإيرانية.

وفي السنوات الأخيرة، نشب خلاف على ضفتي الأطلسي حين كان يحضر لحرب العراق. فحكومات الإتحاد الأوروبي كانت تصّر على أن أي عمل عسكري ضد العراق ينبغي أن يسبقه تفويض من مجلس الأمن، إذ تأكد على لسان الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الإتحاد الأوروبي

[1] نفس المرجع، ص. 104

(خافيير سولانا Xavier Solena**)**؛ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو الحلول العسكرية، بينما دول الإتحاد الأوروبي تركز على حل النزاعات عبر قنوات الحوار[1].

وفي تلك الفترة لم تكن موارد إيران الطبيعية أحدثت شقاقا بين الأوروبيين والولايات المتحدة فحسب، بل أصبح الشرخ واضحا في السنوات الأخيرة حتى مع اليابان؛ وهو حليف - للولايات المتحدة- بحيث زاد من تطوير علاقاته مع إيران.

ثانيا: العلاقات الإيرانية–الأوروبية ابتداء من عهد الجمهورية الانتقالية (1979-1989) إلى عهد أحمدي نجاد

1. أثناء الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988م):

اتسمت هذه الفترة باندلاع الحرب بين العراق وإيران بعد سنة من انتصار الثورة في إيران. كما كانت العلاقات بين إيران وأوروبا ثنائية أثناء الحرب. ولم تأخذ الشكل الجماعي بعد، لغياب سياسة خارجية مشتركة لأعضاء الجماعة الأوروبية.- كما ينبغي التأكيد كذلك على حقيقة مهمّة، وهي أنه على الرغم من دمج المؤسسة الدبلوماسية والأمنية ضمن الإتحاد الأوروبي بموجب معاهدة **"ماستريخت"، (1992م)** حيث شهدت الدول الأوروبية أول تجربة لتوحيد السياسة الخارجية والأمن، وعلى الرغم كذلك من التقارب بين إيران والإتحاد الأوروبي-؛ إلا أن الدول الأوروبية لا تمثل كتلة واحدة متجانسة إزاء تعاملها مع إيران، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية لكل بلد على حدة، الأمر الذي استوجب دراسة العلاقات بصفة ثنائية بعد دراسة علاقات إيران مع أوروبا بصفة عامة. ففي حين تشهد العلاقات تقارب بين إيران وكل من فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا بحيث تم التوقيع على عدة صفقات تجارية، والتي مثلت تحدّيا واضحا لقانون" داماتو" الأمريكي، وفي المقابل تشهد العلاقات الإيرانية- البريطانية توترا واضحا ابتداء من العقدين الأخيرين، إلا أن التوتر لا يمنع من التقارب والحوار في ظل الإتحاد الأوروبي، باعتبار أن كل من فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا ،هي بمثابة اكبر دول الاتحاد الأوروبي.

---

[1] نفس المرجع، ص. 105

ولهذا الغرض سيتم التركيز في الدراسة على الدول ذات الوزن داخل المجموعة الأوروبية، والمتمثلة بالدرجة الأولى في: فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا. وتتعامل هذه الدول مع إيران كما تصرح به انطلاقا من المرتكزات المشتركة لدول الإتحاد. وتتمثل هذه المرتكزات في: حماية القيم المشتركة، وحماية المصالح الأساسية، وحماية أمن الدول الأعضاء في الاتحاد، وتنمية التعاون الدولي، والحفاظ على الآمن والسلم الدوليين[1].

2. في عهد الجمهورية الثانية(عهد الاعتدال والانفتاح 1989م-1997م):

بعد الحرب، عانت الجمهورية الإسلامية من عدة مشاكل: سياسية، واقتصادية، واجتماعية.

فمن الناحية السياسية، تم عزل إيران على الساحة الدولية بسبب التوجهات الإيديولوجية في سياستها الخارجية، بحيث أثرت هذه العزلة سلبيا على المستويين: الاقتصادي والاجتماعي.

ولحل هذه المشاكل، كان لابد من تغيير التوجه باعتماد النموذج التوفيقي في السياسة الخارجية وبخاصة مع أوروبا. ومن هذا المنطلق اعتمد الرئيس "**هاشمى رافسنجاني**" سياسة براغماتية لتجاوز الأوضاع المتدهورة في المجالين: السياسي والاقتصادي.

فعلى المستوى الاقتصادي، اهتم بإعادة البناء، والتنمية، والانفتاح على العالم. كما حاول كذلك التخفيف من اعتماد بلاده على عائدات النفط، وجعل الاقتصاد أكثر تماشيا مع ظروف البلاد.

أما على المستوى السياسي، فكان الهدف التوجه أكثر نحو الداخل، وانحصار السياسات التي أدت إلى الانشقاق في علاقتها مع العالم الخارجي، بحيث تجاوز مفهوم تصدير الثورة في السياسة الخارجية-على الأقل على المستوى الرسمي-، ومن ثم محاولة تطوير العلاقات مع أوروبا. كما تبلور في فترة حكمه ما عرف "**بالحوار النقدي**" بين إيران وأوروبا ابتداء من 1992م إلى 1997م. لكن تعثر هذا الحوار

(1) Kamal BAYRAMZADEH, *Les enjeux principaux des relations entre l' Iran et l'Europe de 1979 à 2003*, PARIS, L'harmattan, 2004, p. 79.

بعد الإعلان عن حكم يتعلق بقضية "**ميكونوس**" ببرلين حيث اتهم قادة من إيران في قضية اغتيال أربعة أكراد إيرانيين.

كما اتسمت فترة حكم "**رافسنجاني**" ببروز ثلاثة أحداث هامة كان لها الدور في بلورة سياسة إيران الخارجية.

- **الحدث الأول:** تمثل في اندلاع حرب الخليج الثانية في العام 1991م، والتي مهدت لعودة إيران إلى الساحة الدولية نتيجة اعتمادها الحياد في هذه الحرب، وبعد الحرب تبرز إيران كقوة إقليمية.
- **الحدث الثاني:** تمثل في انهيار الإتحاد السوفيتي مما غير الجغرافيا- السياسية لإيران لتصبح إيران مجاورة لخمس عشرة دولة. مثل هذا التغيير مكّن إيران من اكتساب أهمية إستراتيجية أكبر. وبسبب هذه التطورات الإقليمية والدولية أعيدت العلاقات بين إيران وأوروبا، باعتبار أن الفرص والمخاطر التي أتاحتها هذه التطورات تمس الطرفين.

فبالنسبة لأوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي؛ أصبحت تبحث عن الدور الذي يمكنها من أن تكون قوة فاعلة في عالم اتسم بهيمنة الولايات المتحدة دون منافس.

أما إيران فعمدت إلى استقطاب الدول الأوروبية للاستفادة من معرفتهم العلمية والتكنولوجية بعد هذه التغيرات الجيوسياسية، وكذلك جلب الاستثمار الأجنبي.

ويبحث الأوروبيون كذلك على تطوير علاقاتهم مع إيران بازدياد الأهمية الإستراتيجية لهذه الدولة خاصة موقعها الجديد في المنطقة. فإيران متاخمة للدول التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي. وتستحوذ هذه الدول على مخزونات كبيرة للنفط. وهي بمثابة تحديات القرن الحادي والعشرين[1]. وتمثل إيران كذلك الطريق الأقرب والآمن لإيصال نفط هذه الدول إلى أوروبا.

(1) IBID, P. 116.

- **الحدث الثالث**: يتمثل فيما سمي "**بالحوار النقدي**" الأوروبي- الإيراني في الفترة الممتدة بين أعوام 1992م-1997م، والمعارضة الأمريكية لهذا الحوار.

تميزت العلاقات الإيرانية الأوروبية بعد الثورة بالتوتر والأحداث الدبلوماسية، لكن بعد حرب العراق على إيران، اعتمد الإيرانيون سياسة أكثر انفتاحا على أوروبا كضرورة حتمية لإعادة البناء والتخفيف من حدة المطالب الداخلية، في الوقت التي كانت فيه الولايات المتحدة تعلن عن مقاطعة إيران. فالعلاقات الإيرانية–الأمريكية اتسمت بالصبغة التنافرية بسبب قضية الرهائن الذين احتجزوا في السفارة الأمريكية بطهران أيام الإطاحة بنظام الشاه. والنتيجة الحتمية لهذا العمل كانت عزل إيران على الساحة الدولية.

وفي هذا الوضع الذي اتسم بالتوترات كانت أوروبا تمثل الشريك الأفضل لإيران لتجاوز الضغوطات المفروضة عليها. من ناحية أخرى، حاولت أوروبا إحداث توازن للقوى بعد أن تفكك الإتحاد السوفيتي وأصبحت الولايات المتحدة قوة مهيمنة على العالم دون منافس. ولهذا الغرض عمدت كل من فرنسا وألمانيا لإعطاء نفس جديد لبناء أوروبا بموجب معاهدة " **ماستريخت**" بعد حرب الخليج الثانية.

مثلت إيران أحد الميادين الذي برزت فيه علاقات القوة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لما تمثله من أهمية بالنسبة لهذين الطرفين المتنافسين. فعلى الرغم من قطع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران منذ الثورة الإسلامية، إلا أن الولايات المتحدة لا ترغب في وجود علاقات بين إيران وأوروبا، لأن النفوذ الأوروبي في هذه المنطقة قد يحرم الولايات المتحدة من تحقيق مصالحها.

أما إيران، تحاول الاستفادة من هذا التنافس وهذا التباين في المواقف، لكون أوروبا ترغب في إقامة حوار مع إيران لكسر الاحتكار الأمريكي على التفاعلات الدولية، والولايات المتحدة الأمريكية تريد الهيمنة من خلال الضغوطات التي تمارسها على إيران.

أ. الحوار النقدي (المشروط):

ما ميز حقبة التسعينات؛ هو تبلور سياسة "**الحوار النقدي**" الأوروبي مع إيران لإعادة إدماج إيران في النظام الدولي وتشجيع سياسة الاعتدال التي اعتمدها الرئيس "**رافسنجاني**". وواكبت هذه السياسة التطورات الدولية الجديدة.

كان الهدف من إقامة هذا الحوار، هوا لضغط على إيران من جهة لحل المسائل التي تراها أوروبا ذات أهمية بالغة: كاحترام حقوق الإنسان، وتغيير سلوكها في التعامل مع الآخر. ومن جهة أخرى الإبقاء على العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران[1]. لما يمثله هذا البلد من أهمية نتيجة موقعه الإستراتيجي. فإيران تقع في منطقة حيوية، تستحوذ على أكبر مخزون للنفط الذي تحتاجه اقتصاديات الغرب وبخاصة أوروبا. لهذا الغرض تباينت المواقف الأوروبية والأمريكية.

أوروبا ترى أن العقوبات التي فرضت على إيران لم تعد مجدية بدليل أنها زادت من معاناة الشعوب التي تعرضت لسياسة الاحتواء أو قانون "**داماتو**" أو عقوبات "إلزا"، بل سعت أوروبا لاعتماد سياسات التهدئة وتنمية العلاقات التجارية والحرص على عدم تصعيد التوتر. والسياسة الأوروبية تتجاذب بين المجهودات الدبلوماسية والتهديدات بفرض العقوبات[2].

واعتماد سياسة "**الحوار النقدي**"؛ هي بمثابة خيار استراتيجي للطرفين تفرضه طبيعة المصالح المشتركة، علما أن إيران بحاجة ماسة للاستثمارات والتكنولوجيا لتحديث وتطوير صناعاتها، هذا على المستوى الاقتصادي. أما على المستوى العسكري، فبإمكان إيران الاستفادة من علاقاتها مع أوروبا لتطوير برامجها العسكرية[3].

---

(1) IBID, p, 135

(2) Pierre MOSCOVICI, Quelle Diplomatie européenne pour un Iran aux ambitions nucléaires, dans « *la revue internationale et stratégique »,Paris, Dalloz,* ETE 2008, p . 140.

(3) السيد عوض عثمان، مستقبل الحوار النقدي بين إيران والإتحاد الأوروبي، في " مختارات إيرانية"، العدد 53، ديسمبر 2004، ص.21.

أما أوروبا، فلا يمكنها تجاهل قوة إيران ولا دورها الإقليمي، ولا يمكن استبعادها من المعادلات السياسية الإقليمية. إيران تمثل إحدى الركائز الأساسية في إحلال الاستقرار في هذه المنطقة باعتبارها مركز ثقل سياسي واستراتيجي. وبحكم إيران دولة هامة في آسيا الوسطى، يمكنها لعب دور بارز في هذه المنطقة كذلك. لكن إيران ترفض توظيف مفهوم حقوق الإنسان والإرهاب لممارسة ضغط سياسي عليها.

لهذا الغرض اعتمدت أوروبا حوارا نقديا يرتكز على خمس أولويات لتطوير علاقتها مع إيران :

1. احترام حقوق الإنسان في إيران.
2. التخلي عن مساندة الإرهاب (الحركات الأصولية).
3. التخلي عن فتوى " **الخميني**" المتعلقة "**بسلمان رشدي**".
4. عدم معارضة عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط.
5. التخلي عن تطوير أسلحة الدمار الشامل.

ومن خلال ذلك يتضح أن أوروبا أوجدت حوارا مشروطا. من أهدافه التأثير على مستوى: السياسة الداخلية والخارجية لإيران.

1. **على مستوى السياسة الداخلية؛** تضغط أوروبا من أجل احترام حقوق الإنسان في إيران.
2. **على مستوى السياسة الخارجية؛** تريد أوروبا التخفيف من حدة العنصر الإيديولوجي على سياسة إيران الخارجية.

وفي السياق ذاته، اعتبرت إيران أن مفهوم حقوق الإنسان في الغرب ليس نفسه في الشرق. والمفاهيم الأوروبية لا تتطابق مع القيم الإسلامية. وبالتالي يجب مراعاة الخصوصية الثقافية، والعرقية، والاجتماعية لأية دولة[1].

لكن حتى لو اختلفت المقاربات حول هذا المفهوم، باختلاف الأعراق والأجناس، وبتنوع الثقافات، فلا يمكن المساس بالحريات الأساسية للإنسان لأن الناس ولدوا أحرارا ومتساوين في الحقوق.

(1) BAYRAMZADEH, OP.CIT.P.173.

وتعتبر دول الاتحاد أن إيران تبّرر انتهاكها لحقوق الإنسان بذريعة الخصوصية الثقافية والاجتماعية من اجل هيمنة طبقة سياسية معينة في البلاد.

أما النقطة الثانية التي كانت من بين أولويات أوروبا في حوارها مع إيران فهي تتعلق بالتخلي عن مساندة الحركات الإسلامية التي تعارض التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط.

تدين إيران الإرهاب، لكن لديها رؤية مختلفة مع الغرب حول حركات المقاومة. فالموقف الإيراني من حركات المقاومة (في لبنان وفي فلسطين) زاد من نفور أوروبا والولايات المتحدة تجاهها، كما زاد من عزلتها على الساحة الدولية.

أما ما يتعلق بنظام إيران التسلحي؛ فبعد الحرب مع العراق، بدأ القادة في دراسة أسباب ضعف قوتهم الدفاعية. ولتتمكن إيران من مواجهة التهديدات المستقبلية، كان من الضروري تطوير وتحديث أنظمتها العسكرية بإدخال التكنولوجيا الجديدة، وتحديث عتادها العسكري، واكتساب الأسلحة المتطورة.

ونظرا للحالة التنافرية التي تعرفها العلاقات الإيرانية- الأمريكية منذ الثورة؛ اتجهت إيران إلى دول أخرى مثل روسيا، والصين، وكوريا الشمالية، لتطوير قدراتها الدفاعية؛ علما أن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واشتداد الأزمة الاقتصادية؛ لم يعد السر العسكري قائما. فكانت الخدمات والخبرات لمن يدفع أكثر؛ وتكون بذلك إيران قد استفادت من خبرات الخبراء والعلماء الروس.

وتوضح دراسة "**لأنطوني جوردزمان** Antony Gordsman" **(خبير في الدراسات العسكرية الإستراتيجية)** تحت عنوان " **إيران: سلبيات سياسة الاحتواء المزدوج**"؛ أن مشتريات إيران من الأسلحة بين أعوام 1987- 1990 قدرت بما يلي:

- روسيا: مليار دولار.
- الصين: مليارين ونصف مليار دولار.
- أوروبا الغربية: خمس مائة مليون.

- كوريا الشمالية: أكثر من مليار ونصف المليار دولار.

أما بين أعوام 1991- 1994م:

- روسيا: ما يقارب مليارين ونصف المليار دولار دولار.
- الصين: مليار دولار.
- كوريا الشمالية: ثلاثمائة مليون دولار[1].

أما عن أسباب معارضة الولايات المتحدة لتطوير إيران نظامها العسكري فيعود لسببين:

- **السبب الأول**: التخوف من تهديد أمن إسرائيل. فإسرائيل هي بمثابة الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- **السبب الثاني**: التخوف من أن تصبح إيران قوة عسكرية إقليمية، مما يهدد الدول الحلفاء للولايات المتحدة، وبعبارة أخرى تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة.

أما التبرير الذي تقدمه إيران حول تطوير منظومتها الدفاعية يعود بالأساس إلى مسألة حماية أمنها القومي. وخير دليل تقدمه إيران حول التهديدات الخارجية: الحرب التي فرضت عليها من قبل النظام العراقي السابق، والذي دعمته الأنظمة الإقليمية والدولية ماديا وعسكريا.

ولما حاولت إيران اكتساب التكنولوجيا النووية للأغراض -العلمية والسلمية-، عارض الغرب مثل هذا القرار وعلى رأسه الولايات المتحدة من خلال فرض العقوبات لتتراجع إيران عن تطوير برنامجها النووي والانصياع للقانون الدولي.

أما العنصر الآخر الذي طرح في "**الحوار النقدي**"؛ فيتعلق بفتوى الإمام الخميني لعام 1989م، ضد الكاتب البريطاني "**سلمان رشدي**" حيث أدانت أوروبا هذا التصرف، وطلبت من الحكومات المتعاقبة في إيران، التراجع عن هذه الفتوى التي عرقلت تطوير العلاقات بين الطرفين. لكن يستمر التوتر ويتوقف الحوار في العام 1997، على إثر اغتيال عناصر من المعارضة الإيرانية في برلين في العام 1992م، بعد

(1) IBID, P :140

ما اتهمت محكمة ألمانية تورط قادة من إيران في عملية الاغتيال، ليتم فيما بعد سحب سفراء الدول الأوروبية ودام ذلك لمدة سبعة أشهر، لما عرف فيما بعد: "**بأزمة السفارات**".

جرى الحديث عن مساومة بين إيران ودول الإتحاد لحل هذه الأزمة بالطرق الدبلوماسية، والتي انتهت بعقد اتفاق في مجال الغاز بين الشركة الفرنسية " **توتال**" وشركة النفط الإيرانية. هذا الاتفاق الذي كان له دور كبير في المصالحة بين الإتحاد الأوروبي وإيران. لتنتهي أزمة السفارات بعد سبعة أشهر ليعود بذلك سفراء خمس عشرة دولة أوروبية[1]. ليصدر فيما بعد بيان يؤكد فيه على ضرورة التحول من الحوار النقدي إلى الحوار البناء الشامل مع إيران.

لكن المتتبع للأحداث يرى أن التطورات الإقليمية والدولية ضغطت على أوروبا للتراجع عن سياسة الحوار النقدي، والوقوف مع الولايات المتحدة؛ لأن المصالح الغربية تقتضي ذلك. فالشروط التي طرحتها الدول الأوروبية لم تتحقق في الشرق الأوسط، بحيث واصلت إيران دعمها لحركات المقاومة الإسلامية بحجة مساعدة الحركات التحررية، ولم يطرأ أي تغيير على ملف حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ذلك، فالحوار النقدي، والتوترات التي كانت تطرأ بين إيران والاتحاد الأوروبي لم تكن عائقا أمام التبادلات التجارية والاقتصادية بين طهران وكبرى دول الاتحاد. والتي كانت أهم شريك اقتصادي لإيران في تلك الفترة، ومن بين هذه الدول تبرز: فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا[2]. ويوضح الجدولان (02) و(03) حجم التبادلات التجارية بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة بين أعوام (1999م- 2002م).

(1) IBID, P.144.
(2) Mohamad- Reza DJALILI, l'illusion réformiste, PARIS, *presse des sciences politiques*, 2001,p.68

جدول رقم 02: واردات إيران من دول الإتحاد الأوروبي (بالمليون دولار)

السنة / الدولة	1999	2000	2001	2002
ألمانيا	1382.2	1504.2	1695.8	3480.1
فرنسا	685.4	617.4	9.23.3	1209.5
إيطاليا	901.4	856	979.7	1186.9
بريطانيا	439.1	509.5	661.6	690.6
بلجيكا	597.5	426.2	431.8	390.4
اسبانيا	341.3	342.9	316.6	262.6

جدول رقم 03: الصادرات الإيرانية باتجاه دول الإتحاد الأوروبي (بالمليون دولار)

السنة / الدولة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
ألمانيا	424	354.3	312.3	267.8
إيطاليا	180.1	191.4	198.6	149.4
اسبانيا	56.2	52.7	71.7	95.4
فرنسا	46	44.7	58.4	34.2
بريطانيا	31.9	37.1	34.4	25.2
بلجيكا	16.2	44.5	29.8	21.3

المصدر: الإحصاء السنوي للتجارة الخارجية الإيرانية

ب. الحوار البناء الشامل:

بدأت جلسات هذا الحوار ابتداء من العام 1998م بين إيران والإتحاد الأوروبي. وكانت تدور محاوره بين الطرفين حول موضوعات: الطاقة، والتجارة، والاستثمار، والزراعة، وحقوق الإنسان، وعملية التسوية في الشرق الأوسط، وسائر القضايا الإقليمية والدولية.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر طرأ تطور أساسي على علاقات إيران بالاتحاد الأوروبي بحيث اشترط استمرار الحوار مع إيران بشرط تحقيق إيران تقدم في بعض القضايا. وكان الإتحاد الأوروبي يرى أنه يمكن تغيير سياسة إيران عن طريق الحوار النقدي، بمعنى آخر، ربط الاتحاد الأوروبي التعاون التجاري مع إيران بالقضايا السياسية. هذا في حين أن الدول الأوروبية كانت تنتهج مع إيران -على المستوى الاقتصادي- سلوكا مغايرا للولايات المتحدة، بحيث تجاوزت الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة، وواصلت استثماراتها في قطاع النفط والغاز الإيرانيين. ولكن بعد الحادي عشر من سبتمبر تغيرت سياسة الإتحاد الأوروبي، بحيث أصدرت خمس عشرة دولة أوروبية بيانا في جوان 2003م أبلغت فيه إيران أن استمرار الحوار يتم وفق تقدم إيران في مجال احترام حقوق الإنسان، وحظر انتشار الأسلحة النووية، وتغيير سلوكها بشأن عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط . هذا التغيير في مواقف الاتحاد الأوروبي يتماشى والموقف الأمريكي في بعض الأحيان- وان كانت الدول الأوروبية تتجاوز المواقف الأمريكية بحكم مصالحها الحيوية.

لكن بعد معارضة بعض الدول الأوروبية للحرب الأمريكية على العراق، تغّير الموقف الأمريكي تجاه أوروبا خاصة فرنسا، وألمانيا، وروسيا، بحيث تم اقتراح مقاطعة فرنسا وألمانيا اقتصاديا. لكن الأمر الذي يمكن ملاحظته هو أنه على الرغم من وجود تباين في المواقف الأوروبية والأمريكية، لكن هذا لا يعني أن الأوروبيين على استعداد للتحالف ضد الولايات المتحدة الأمريكية. فالخلاف بين الطرفين ليس في السياسات بقدر ماهو خلاف حول آليات تنفيذ السياسات. ولا يمكن توقع دخول الإتحاد الأوروبي في

صدام مع الولايات المتحدة من أجل إيران. فالدول التي عارضت الحرب على العراق سعت فيما بعد لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتجنب العقوبات المالية والاقتصادية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى واصلت إيران رفضها للتسوية السلمية.

ثالثا: علاقات إيران الثنائية مع دول الإتحاد الأوروبي

نبغي التمييز بين دولة غربية وأخرى من خلال طبيعة علاقتها، وتطورها ،وتغيرها عن علاقات الدول الأخرى. فقد تكون علاقة إيران إستراتيجية ومميزة مع ايطاليا وتكون متوترة مع ألمانيا أو بريطانيا.

لهذا الغرض تمت دراسة العلاقات الإيرانية- الأوروبية في جزئها الثاني بصفة ثنائية لأنه لا يمكن التعميم في العلاقات الإيرانية-الغربية. فحالة التنافر والتباعد التي تتسم بها علاقات الولايات المتحدة مع إيران لا يعني أن علاقات الدول الأوروبية مع إيران شديدة التوتر. وفي المقابل لا يمكن اعتبارها توافقية- تقاربية مع كل دول الغرب إذا كانت كذلك مع فرنسا، أو سويسرا، أو النمسا.

إذاً كانت الحاجة الماسة إلى التكنولوجيا الحديثة وتطوير قطاعي: النفط والغاز، هي التي أدت إلى التقارب الإيراني مع كل دولة أوروبية على حدة، بالإضافة إلى احتياجات ومصالح كل دولة أوروبية.

أولا: العلاقات الإيرانية – الفرنسية

تعود العلاقات بين إيران وفرنسا إلى العصور الوسطى. هذه العلاقات التي اتسمت بالبعد السياسي والديني في ظل الحروب الصليبية، واستمرت هذه العلاقات إلى أن أخذت البعد التجاري في العهد الصفوي. واستمرت العلاقات بين الطرفين إلى أن عرفت إيران الهيمنة الروسية- البريطانية؛ على أساس أن إيران تقع في منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لهذه الدول[1]. في هذه الفترة تراجعت نوعا ما علاقات فرنسا مع إيران. وبقيت العلاقات الثقافية هي السائدة بين الطرفين. أما التمثيل الدبلوماسي كان

(1) Relations entre la France et l'Iran ,http://fr. www.wikipedia.com,27/03/2008.

ضئيلا جدا[1]. حتى التعاملات في المجال الاقتصادي فهي شبه منعدمة. وخير دليل على ذلك حصة الشركات الفرنسية في قطاع النفط كانت تقدر بستة بالمائة، وذلك بعد ثورة مصدق 1953م، حيث تم تأميم الشركة البترولية البريطانية – الإيرانية.

وعرفت فترة السبعينات تطورا في علاقة إيران بفرنسا، خاصة في مجال التكنولوجيا النووية حيث وقعت الشركة الفرنسية (**فرامتوم** FRAMATOME)، في العام 1975 م على اتفاق لبناء خمسة مفاعلات نووية، كما أشركت إيران في الشركة الفرنسية (**اليوروديف** EURODIF) والتي أنشئت من أجل تزويد إيران باليورانيوم المخصب، لكن ألغي هذا الاتفاق مع قيام الجمهورية الإسلامية؛ لتعرف العلاقات الإيرانية الفرنسية الحالة التنافرية- التباعدية. كما زاد التوتر بعدما استقبلت فرنسا العديد من اللاجئين وعناصر المعارضة الإيرانية على أراضيها، على الرغم من أن الإمام "**الخميني**" كان بلد المنفى له بعد العراق هي فرنسا حيث كان مكان إقامته بـــ :(le Château Nauphle).

1. العلاقات الإيرانية- الفرنسية أثناء حرب العراق 1980-1988م:

اصطبغت العلاقات الإيرانية – الفرنسية أثناء الحرب بالصبغة العدائية نتيجة تورط فرنسا في هذه الحرب بمساندتها ومساعدتها للنظام العراقي. فسياسة فرنسا آنذاك كانت موالية للعراق.

ويعود موقف فرنسا إلى الاعتبارات السياسية، والاقتصادية، والجيوسياسية التي تحدد سياستها الخارجية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط.

تمثل المصالح الاقتصادية المحدد الأساسي لسياسة فرنسا الخارجية، ولمّا كانت الدول العربية تمثل أهمية حيوية للاقتصاد الفرنسي؛ عمدت فرنسا إلى تقديم الدعم المالي واللّوجيستي للعراق في حربه ضد إيران؛ إذ تمثل المنطقة العربية إلى الوقت الحالي سوقا هامة لقطاع الأسلحة. أما القطاع الثاني الذي تتلاقى فيه العلاقات الفرنسية- العربية هو قطاع النفط. فالصناعات الفرنسية بحاجة لموارد الطاقة.

(1) Pierre LAFRANCE ; les relations Franco- iraniennes : histoire d'un espoir tenace; Dans « *géostratégiques* » , Paris, Dalloz, janvier ; 2008, p .38

وتستحوذ المنطقة العربية على أكبر خزان للنفط، وهو الأقرب لفرنسا بعد نفط دول جنوب حوض المتوسط.

أ. دور فرنسا في الحرب:

كان الموقف الرسمي الفرنسي من الحرب في مرحلتها الأولى هو الحياد . لكن في حقيقة الأمر اعتمدت فرنسا موقفا مدعما للنظام العراقي نظرا لمصالحها السياسية والاقتصادية في هذا البلد. قبل الحرب، كانت فرنسا تمثل أهم شريك غربي للعراق بسبب هذه المصالح الاقتصادية. وكان العراق بالنسبة لاقتصاديات العالم يمثل أهم خزان للنفط في تلك الفترة.

دخلت فرنسا الحرب بجانب العراق في المرحلة الثانية على إثر تصعيد القوات الإيرانية هجوماتها بحيث تم تحرير مدينة "**خورمشهر**". وبررت فرنسا دخولها الحرب إلى جانب العراق بسبب طموحات إيران التوسعية إقليميا، بالإضافة إلى احتمال خسارة استثماراتها في العراق. كما كان يمثل انتصار إيران على العراق تهديدا للمصالح الاقتصادية الفرنسية إذا ما أصبحت إيران قوة إقليمية مهيمنة على هذه الرقعة الجغرافية[1].

وسياسة فرنسا الموالية للعراق كانت بين أعوام 1981م-1984م، وهي الفترة التي عرفت فيها العلاقات الإيرانية – الفرنسية حالة من العداء والتباعد. واتسمت سياسة فرنسا الخارجية في عهد الوزير (**رولاند دوما** Roland Dumas) بين عامي 1984م-1986م، بالتطور النسبي للعلاقات مع إيران. فعلى الرغم من استمرار الدعم للعراق، حاولت فرنسا تطبيع علاقاتها مع إيران. وفسر وزير خارجية فرنسا بعد ذلك (**كلود شيسون** Claude Cheysson) أن الدعم والمساعدة التي كانت تقدم للعراق هو لمنعه من أن يطور أكثر علاقاته مع الاتحاد السوفيتي.

لبدء المفاوضات بين فرنسا وإيران، طرحت هذه الأخيرة عدة شروط لإعادة تطبيع العلاقات مع فرنسا.

(1) BAYRAMZADEH, OP.CIT.P.82.

أ. إنهاء تزويد العراق بالأسلحة.

ب. تسليم إيران عناصر المعارضة المتواجدة على الأراضي الفرنسية، وبالخصوص" **مسعود راجافي**"

ج. حل نزاع (**اليوروديف** Eurodif).

وعلى الرغم من مواصلة المفاوضات بين الطرفين، إلا أن فرنسا استمرت بتزويد العراق بالأسلحة وفق العقود المبرمة بين الطرفين.

انطلاقا من هذا الطرح؛ يفهم أن فرنسا لم تكن ترغب في إضعاف العراق بسبب سياسة إيران الخارجية التي تقوم على إسلامية المفاهيم. فتصدير الثورة للعالم الإسلامي ثم إقامة الحكومة الإسلامية العالمية قد تهدد المصالح الغربية في عدة مناطق. لذا سعت فرنسا جاهدة للحيلولة دون تحقيق هذا المشروع الذي قد يؤدي إلى تغيير في العلاقات الدولية[1].

ب. المعارضة الإيرانية في فرنسا وتأثيراتها على العلاقات بين البلدين:

انطلاقا من الموروث التاريخي لفرنسا، والمتمثل في حماية حقوق الإنسان؛ استقبلت فرنسا على أراضيها في الثمانينات العديد من عناصر المعارضة الإيرانية. ومن بين هؤلاء آخر رئيس حكومة إيران في عهد الشاه (**شابور بختيار** Chapour Bakhtiar). وبدأ النشاط السياسي لهؤلاء في فرنسا من قبل الحركة الوطنية للمقاومة الإيرانية. وكان هدف هذه الحركة هو الإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية عن طريق التدخل العسكري. وهو ما أدى إلى توتر في العلاقات الإيرانية – الفرنسية، أي بسبب استقبال فرنسا بعض العناصر مثل بني صدر وقائد منظمة مجاهدي خلق" **مسعود راجافي**"، إذ طالبت إيران بإعادتهما إلى إيران إذا كانت فرنسا ترغب في الحفاظ على علاقاتها مع إيران.

وقبل مغادرتهما البلاد أنشآ "**المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية**" من أجل الإطاحة بنظام الحكومة الإسلامية واستخلافه بهذا المجلس كحكومة مؤقتة رئيسها "**بني صدر**" والناطق الرسمي ورئيس حكومتها

(1) IBID , p.86.

"**مسعود راجافي**"[1]. من هذا المنطلق تفهم ردة فعل النظام الإيراني بخصوص هجرة عناصر المعارضة إلى فرنسا. وشملت حركة المعارضة عدة تيارات منها: جماعة مجاهدي خلق، والرئيس السابق" **بني صدر**"، وعناصر من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وشخصيات أخرى يسارية، وليبرالية، ولائكيه.

وتصاعدت نشاطات مجاهدي خلق في الداخل والخارج، خاصة في أوروبا. وللضغط على فرنسا من اجل تسليم قائد مجاهدي خلق، وحل مشكلة "**اليوروديف**"؛ لجأت إيران إلى حجز رهائن فرنسيين في لبنان، واتهمت لإيران بعدة تفجيرات في العاصمة الفرنسية، وكان ذلك في شهر ديسمبر من عام 1985م. ورفضت المطالب الثلاث الإيرانية في عهد الرئيس" فرانسوا **متيران** François Mitterand وجاء ذلك الرفض على لسان وزير خارجيته (Dumas).

وابتداء من العام 1986م، اعتمد الرئيس الفرنسي الجديد (جاك شيراك Jacques Chirac) سياسة خارجية تقوم على أساس التطبيع مع إيران. وكانت أول خطوة له هي طرد قائد مجاهدي خلق، إذ كانت وجهة هذا الأخير إلى العراق، أين بدأ نشاطه السياسي، وأنشأ ما سمي بجيش التحرير الوطني للإطاحة بنظام الحكم في إيران للمرة الثانية.

ج. النزاع حول " اليوروديف EURODIF":

كان حل الأزمة المتعلقة باليوروديف، هو أحد الشروط لتطوير العلاقات بين إيران وفرنسا. ففي العام 1974م قدم شاه إيران قرضا لفرنسا قدر بمليار دولار في إطار التعاون مع لجنة الطاقة النووية الفرنسية. فالمشروع يتعلق بإنشاء مصنع "**اليوروديف**" في فرنسا؛ وهي منشأة لتخصيب اليورانيوم، والتابعة للكونسورسيوم الأوروبي، بتعاون من فرنسا، وإيطاليا، واسبانيا، وبلجيكا لتزويد المفاعلات النووية باليورانيوم المخصب[2]. وتمثل أسهم إيران في هذه الشراكة عشرة بالمائة[3].

---

(1) IBID .P 87.

(2) Hassan-Yari-HOUCHANG ; la perspective de la question iranienne ; dans « *géostratégiques* »,Paris, Dalloz, décembre 2005,p. 54.

(3) Axel PONIATOWSKI , deux rendez- vous à préparer : quelles perspectives de sortie de crise ,dans « *la revue internationale et stratégique* » , N °=70 ,été 2008, p .129

وكان الشاه منذ الخمسينيات يطمح في أن تكتسب إيران الطاقة النووية لأغراض سلمية وعلمية. ووافقت الولايات المتحدة في العام 1957م على مساندة إيران لامتلاك مثل هذه التكنولوجيا للأغراض السلمية. وأبدت إيران حسن نيتها بحيث وقعت فيما بعد على معاهدة حظر الانتشار.

أما التعاون الفرنسي مع إيران في هذا المجال، بدأ في العام 1956م، وبدأت في تكوين العلماء والخبراء الإيرانيين في مجال الطاقة النووية. وازداد التعاون بين الطرفين بعد حرب 1973م حيث ارتفعت أسعار النفط، واستغل الشاه هذه الزيادة لتوظيف عائدات النفط في بناء المفاعلات النووية. ولتحقيق هذا المشروع الضخم ساهمت إيران في رأس مال الشركة "**اليوروديف**" بفرنسا بهدف تزويد مفاعلات إيران باليورانيوم المخصب.

واستمر التعاون الفرنسي- الإيراني في هذا المجال حتى بداية الثورة. فالإطاحة بالنظام السابق وما تلاها من أحداث، توقف التعاون في هذا المجال بين الطرفين، وبرزت أزمة " **اليوروديف**" كقضية محورية في العلاقات بين فرنسا وإيران. واضطرت فرنسا في أواخر الثمانينات (1986) لحل المشكلة. وكخطوة أولى تعهدت فرنسا بدفع جزء من الدين لإيران في مرحلة أولى، إذ دفعت فرنسا ثلاث مائة مليون دولار لإيران[1]. ليتم تسديد المبلغ الإجمالي بعدما أعيد انتخاب الرئيس الفرنسي **(ميتران** Mitterand**)**؛ وذلك بموجب اتفاق بين الطرفين في العام 1991م، ليصل بذلك الطرفين إلى حل هذه الأزمة.

وظل التعاون بين إيران والدول الأوروبية عموما، وفرنسا خصوصا في مجال الطاقة النووية غامضا حتى بعد تطبيع العلاقات مع هذه الدول، لأن شروط الاتفاق بين إيران وهذه الدول تبقى غامضة ولا يمكن معرفة مدى تعاون الأوروبيين أو فرنسا مع إيران في هذا المجال.

(1) BAYRAMZADEH , OP, CIT, P .90

د. العمليات الانتقامية ضد المصالح الفرنسية وتأثيرها على العلاقات بين الطرفين:

يعود سبب العمليات التي نفذت ضد المصالح الفرنسية إلى شيئين :

أ. حماية المعارضة الإيرانية المقيمة في فرنسا.

ب. دعم الحكومة الفرنسية للنظام العراقي ضد إيران.

مثل هذه العمليات صنفت ضمن العمل الإرهابي، واعتبر أول عمل إرهابي عندما حاول كوموندوس اغتيال آخر رئيس حكومة في ظل حكم الشاه وهو "**بختيار** Bakhtiar" في جويلية 1980م بفرنسا. وكان رد فعل إيران، أنه في حالة رفض فرنسا تسليم "**بختيار**" إلى إيران وإطلاق سراح المجموعة التي حاولت اغتياله، فستلجأ إيران إلى ضرب المصالح الفرنسية في كل منطقة الشرق الأوسط. واعتبرت تفجيرات بيروت وباريس جزءا من تنفيذ ما هددت به إيران.

وأخيرا، يمكن القول أن العلاقات الإيرانية – الفرنسية أثناء الحرب العراقية - الإيرانية اصطبغت بالصبغة التنافرية ؛ إذ عرفت فترات من التوتر والمشاكل الدبلوماسية.

وعرفت العلاقات بين الطرفين فيما بعد نوعا من الانفراج بعد تسديد دين " **اليوروديف**" من قبل فرنسا، وتم طرد بعض عناصر المعارضة الإيرانية من فرنسا، ونهاية حرب الثماني سنوات، لتعرف العلاقات الثنائية أزمة جديدة تمثلت في قضية الكاتب البريطاني" **سلمان رشدي**".

2. العلاقات الإيرانية – الفرنسية في ظل سياسة الاعتدال والانفتاح الإيرانية (1989-1997م):

ما ميز العلاقات الفرنسية-الإيرانية في الفترة الممتدة بين أعوام 1989-1997م أنها اتسمت بروح من التعاون رغم التوترات التي عرفتها العلاقات أثناء الحرب العراقية- الإيرانية. وبعد تحسين العلاقات بين فرنسا وإيران أواخر الثمانينات، ازداد حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية. ففرنسا لم تعتمد سياسة عدائية تجاه إيران بالشكل الذي اعتمدته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فالنفوذ الفرنسي في إيران كان محدودا لأن إيران لم تكن جزءاً من "**الإمبراطورية الفرنسية**" أي لم تكن جزءاً من المستعمرات

الفرنسية، ولم تعتمد سياسة استعمارية في إيران كما اعتمدتها بريطانيا والولايات المتحدة من أجل الحصول على الامتيازات التي كان يقدمها نظام الشاه[1]. لكن بالعودة إلى قضية "**سلمان رشدي**" لعام 1989م، يلاحظ أن العلاقة مع إيران عرفت القطيعة بعدما تم سحب السفير الفرنسي من إيران. ومثلت هذه القضية عنصرا جديدا في توتر العلاقات بين الطرفين. لكن سرعان ما تدارك الطرفان مصالحهما الحيوية، ليبدأ التعاون بينهما في المجال الاقتصادي والتجاري. فبتزايد العلاقات الاقتصادية تتقلص النزعة العدائية، وتصطبغ العلاقات بالصبغة التوافقية لتحقيق المصالح القومية لكل طرف.

أ. التعاون الإيراني- الفرنسي في المجال الاقتصادي:

عرفت العلاقات الإيرانية- الفرنسية تطورا هاما في المرحلة الأولى الممتدة بين أعوام 1989م-1997م، بحيث امتازت هذه المرحلة بتعاون الطرفين على الصعيدين الاقتصادي والتجاري. وشمل هذا التعاون عدة قطاعات منها: النفط، والبنى التحتية للصناعات الإيرانية، والزراعة...الخ. كما توسع حجم التجارة الخارجية لإيران بحيث تجاوزت مبيعات إيران من النفط لفرنسا مبيعات المملكة العربية السعودية. أما فرنسا فاحتلت المراكز الأولى من حيث صادراتها باتجاه إيران، إذ سيطرت وبقوة على الأسواق الإيرانية من خلال تواجد شركاتها في العديد من المجالات. مع إعادة العلاقات إلى حالتها الطبيعية، كانت فرنسا تحتل المركز التاسع عشر في المبادلات التجارية، لكن بعد مرور ثلاث سنوات احتلت المركز الثامن. وبعد سنة 1991م أصبحت فرنسا شريكا أساسيا لإيران بعد ألمانيا وإيطاليا، كما أدت كذلك فرنسا دورا مهما في تطوير النظام الصناعي والاقتصادي بحيث أن هذه المرحلة عرفت بمرحلة إعادة البناء وتحقيق التنمية في إيران.

(1) Gérard François DUMONT , la France et l'Iran ; les nations si lointaines et si proches , dans «*géostratégiques* » , N°= 10, Paris, Dalloz, décembre, 2005 ,p . 197.

ونتيجة لذلك، يمكن القول أنه وبالرغم من الأحداث السياسية السلبية التي عرفتها العلاقات بين البلدين، إلا أن المصالح الاقتصادية أسهمت في إحداث نوع من الاستقرار في العلاقات بحكم هذه المصالح المشتركة.

ولاستمرار العلاقات، تم التوقيع بين الطرفين على اتفاق في مجال النفط من قبل الشركة الفرنسية (**توتال** TOTAL) والحكومة الإيرانية في أواخر التسعينات (1997م). هذا الاتفاق كان من أجل تطوير قطاع الغاز في "**بارس الجنوبي**" حيث قدر المبلغ المستثمر في هذا المجال بملياري دولار، على الرغم من أن قانون "**داماتو**" الأمريكي يمنع مثل هذا الاستثمار من قبل الشركات الأجنبية في إيران.

ب. موقف فرنسا من عمليات الاغتيال الإيرانية (إرهاب الدولة):

تأزمت العلاقات بين فرنسا وإيران بسبب الاغتيالات التي مست عدة عناصر من المعارضة الإيرانية المقيمة في الدول الأوروبية. ووجهت الاتهامات إلى الحكومة الإيرانية بمحاولة اغتيال رئيس الحكومة الأخير في نظام الشاه في 1991م؛ هذا الحدث الذي أدى إلى تأزم العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، ومن بعده جاءت حادثة "**ميكونوس**" في 1992م[1].

وكان رد فعل الدول الأوروبية على هذه الأحداث سحب السفراء من طهران، عندما أعلنت محكمة ألمانية عن حكم يقر بتورط مسئولين كبار في الحكومة الإيرانية. ومست هذه الأزمة خمس عشرة دولة أوروبية من بينها فرنسا.

وعلى الرغم من حالة الشّد والجذب التي عرفتها العلاقات الإيرانية –الفرنسية إلا أن سياسة فرنسا الخارجية تجاه إيران تحكمها الاعتبارات الاقتصادية بالدرجة الأولى. لأن إيران تمثل أهمية استراتيجية لفرنسا من حيث الجغرافيا السياسية، والنفط، وسوقا واسعة للاستثمار.

(1) IBID.P.154.

إضافة إلى ذلك، كانت فرنسا ترغب في الوصول إلى مصادر الطاقة في آسيا الوسطى والقوقاز القريبة من إيران. ولإقامة علاقات مع هذه الدول تحتاج فرنسا إلى الاستقرار السياسي في هذه المنطقة. ويمكن لإيران أن تمارس هذا الدور.

ج. دور فرنسا في الحوار النقدي ومعارضتها لسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران:

كان لفرنسا دور هام للوصول إلى "**الحوار**" بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي، لما لفرنسا من نفوذ سياسي داخل الاتحاد، كما تتمتع مع ألمانيا بالدور الريادي في هذه المنظومة. ومارست الولايات المتحدة العديد من الضغوطات على الدول الأوروبية للتخلي عن هذا الحوار. كما رفضت أوروبا بدورها سياسة فرض العقوبات على إيران والتي لا تجدي نفعا، بحيث يتم كسر هذا الحظر من قبل إيران دائما.

اعتبرت فرنسا هذه العقوبات أحادية الجانب ولا تلزم فرنسا بتطبيقها. وبهذا تكون فرنسا قد رفضت الانصياع للمواقف والقرارات الأمريكية؛ والتي تطالب فيها الدول الأوروبية بعدم التعامل مع إيران في المجال الاقتصادي، باعتبار أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تطبق قوانينها الداخلية خارج حدودها.

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي وخصوصا فرنسا لم تتمكن من التأثير في سياسة إيران الداخلية والخارجية من خلال الحوار النقدي، بل امتازت العلاقات بين الطرفين بالتعامل والتعاون في الجانب الاقتصادي، ويعود ذلك للفرص التي تتيحها إيران والتي عملت دول الاتحاد على استغلالها؛ ليكون في نهاية المطاف تغليب العنصر الاقتصادي بحكم "المصلحة" على العنصر السياسي.

إذاً فترة حكم الرئيس "**هاشمي رافسنجاني**" لم تكن تخلو من التوتر والأزمات وكانت فرنسا ترى أن العلاقات الطبيعية بين البلدين تستند إلى:

أ. أن تكون سياسية إيران الخارجية أكثر شفافية.

ب. أن تقبل إيران بعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

3. العلاقات الإيرانية –الفرنسية في عهد " محمد خاتمي" واعتماده للنموذج التوفيقي (1997-2005م)

ارتكزت سياسة إيران الخارجية بعد انتخاب الرئيس "**محمد خاتمي**" على مفهومي الإصلاحات في الداخل والانفتاح على الخارج، مثل هذه السياسة الجديدة أتاحت لفرنسا تطوير علاقتها أكثر مع إيران. وكانت زيارة وزير الخارجية الفرنسي (**أوبير فدرين** Hubert Vedrine) لطهران هي من أجل إحياء عملية التفاوض حتى يكون الحوار شاملا وبناءً. وكانت هذه العلاقات بمثابة تحد لقانون "**داماتو**" الأمريكي مرة أخرى.

وعلى أساس أن إيران تمثل أهمية إستراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي، عمدت فرنسا لدعم الرئيس "**خاتمي**" أثناء عهدته الأولى والثانية. وكان الهدف من ذلك هو دعم التيار الإصلاحي حتى تتمكن إيران من إحداث إصلاحات داخلية؛ وهو الأمر الذي يسهل تعاملات وتبادلات دول الاتحاد مع إيران.

ولتجاوز العقبات التي عرفتها العلاقات الثنائية تواصلت التعاملات في عدة مجالات، إلا أن حادثة اعتقال ثلاثة عشر يهوديا إيرانيا بتهمة التجسس لصالح إسرائيل أحدثت أزمة في العلاقات، وأدانت فرنسا ومن ورائها دول الاتحاد الموقف الإيراني وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين، وقبل ذلك طالبت فرنسا بضمانات لاحترام حق الدفاع وأن يكون الحكم عادلا في محاكمة المتهمين، وهو الآمر الذي اعتبرته إيران تدخلا في شؤونها الداخلية.

إضافة إلى هذه القضية التي اعتبرتها فرنسا انتهاكا لحقوق الإنسان، حاولت ابتداء من العام 2000م في تقييم الوضع في إيران لمعرفة مدى تقدم إيران في الإصلاحات،- بعدما زادت حدّة التوتر بين التيارين الإصلاحي والمحافظ -، وتم التوصل إلى أن إيران تملك إمكانيات اقتصادية مشجعة للاستثمار. لكن إصلاح المؤسسات لا يزال بعيد المدى، نظرا لسيطرة المحافظين على مؤسسات الدولة؛ وبسبب ذلك لا يمكن لفرنسا أن تغامر وتستثمر في إيران على المدى البعيد[1].

(1) IBID , p . 248.

لكن مهما تكن الخلافات أو المصلحة المشتركة بين فرنسا وإيران، فستبقى إيران من أهم الشركاء لفرنسا للأسباب التالية:

- الموقع الإستراتيجي لإيران.
- إغراءات موارد الطاقة.
- تمتع إيران بمعدل سكان أغلبيته شباب لم يعايش الثورة وله رغبة في حياة أفضل من خلال إحداث التغيير.
- استحواذ إيران على أسواق واعدة في المنطقة.

وتحتل فرنسا المرتبة الخامسة في تعاملاتها وتبادلاتها التجارية بعد كل من ألمانيا، واليابان، وبريطانيا، وإيطاليا.

أ. التعاون في مجال النفط:

اتسمت فترة محمد "**خاتمي**" كذلك بالتعاون بين فرنسا وإيران. فرغم المشاكل التي أعاقت الاستثمارات في إيران إلا أن التعاون بين الطرفين عرف نموا معتبرا مقارنة بالفترات التي سبقت " **محمد خاتمي**". وفي الفترة التي فرض فيها الحصار الأمريكي على إيران، تم التوقيع على عقد بين إيران وفرنسا لاستغلال وتطوير حقل " **بارس الجنوبي**" والمتعلق بقطاع الغاز، مما أدى إلى توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا. فكان الهدف الأمريكي أن لا تتعامل فرنسا مع نظام راع للإرهاب، ويحاول اكتساب أسلحة الدمار الشامل، وينتهك حقوق الإنسان.

وبالعودة إلى واردات فرنسا من النفط الخام، فقدرت بـــ2.5 مليار فرنك فرنسي ليرتفع إلى 7.7 مليار في العام 2000م، وفي أواخر التسعينات تم التوقيع على ثاني اتفاق في قطاع النفط بين إيران والشركة الفرنسية (**ألف أكيتان** ELF Aquitaine)، والشركة الكندية (BOWVOL)، لتطوير حقل نفط

(بلال) وبلغت قيمة الاستثمار فيه ثلاث مائة مليون دولار، إذ كانت خمسة وثمانون بالمائة من الاستثمار هي فرنسية، وخمسة عشر بالمائة هي لكندا.

وهكذا تبقى إيران سوقا استراتيجيا للشركات الفرنسية وفي العديد من القطاعات، وقدرت حصة فرنسا بـــ5.4% في الأسواق الإيرانية لتحتل بذلك المركز الرابع بعد ألمانيا (11.8%)، وإيطاليا (7.8%)، وأخيرا اليابان (6.2%).

فبعدما كانت فرنسا تحتل المركز التاسع عشر في العام 1988م والمركز الثامن فيما بعد، أصبحت تحتل المركز الرابع رغم كل الاتهامات المنسوبة للنظام الإيراني.

أما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد صنفت إيران من قبل الولايات المتحدة ضمن دول محور الشر، الأمر الذي عارضته فرنسا ودول الإتحاد محافظة بذلك على دبلوماسيتها مع إيران. هذا الموقف لا يعنى بالضرورة تنازل فرنسا عن الضغط على إيران من أجل احترام حقوق الإنسان، والتخلي عن معارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط، والتراجع عن برنامجها النووي[1].

ب. المخاوف الأوروبية من برنامج إيران النووي ومن بينها فرنسا:

تزداد المخاوف الأوروبية بما فيها فرنسا مع زيادة الجهود التي تبذلها إيران كمحاولة منها لاكتساب التكنولوجيا النووية. ومع إصرار إيران وتمسكها بتطوير مثل هذا البرنامج والذي تقر بأنه لأغراض سلمية وعلمية، تزداد الضغوطات الدولية من خلال فرض العقوبات[2].

تمثل فرنسا إحدى دول العالم الأكثر اهتماما بالأزمة النووية الإيرانية بعد الولايات المتحدة. فهي عضو دائم في مجلس الأمن، وقوة نووية معترف بها، ولها دور كذلك في قضية أمن الشرق الأدنى (لبنان) والشرق الأوسط بصفة عامة، وهي حليف للولايات المتحدة الأمريكية، في حربها ضد الإرهاب وعضو في الحلف الأطلسي، وعضو فعال في الاتحاد الأوروبي؛ هذا الاتحاد الذي يرغب في منح إيران

(1) IBID , p 250.
(2) Alain BONNEL , Sébastien CZERNESKI et autres, enjeux géopolitiques de l'union européenne à l'égard de l'Iran « recherches et prospectives euro méditerranéennes, fondation méditerranéenne d'études stratégiques », juin 2007, p.33.

دور الشريك التجاري، وقوة اقتصادية لها مصالح في المنطقة، لهذه الأسباب تمثل فرنسا أحد أهم الفاعلين في الدور الدبلوماسي الذي يؤديه الاتحاد مع إيران في بداية العام 2003م[1]. أما عن سلة الحوافز التي قدمت لإيران بشأن ملفها النووي، بحيث كان لفرنسا الدور المحوري ضمن المجموعة التي تتفاوض مع إيران. ويمكن إدراج المباحثات كما يلي:

بدأت المباحثات بين الدول الأوروبية الثلاث وإيران عقب التوقيع على اتفاق باريس في 2004/11/15م، والذي جاء فيه:

- أن الدول الثلاث الأوروبية والإتحاد وإيران قد اتفقوا بشأن قيام إيران بتعليق عمليات تخصيب اليورانيوم".
- برنامج يخدم أهداف سلمية.
- ويقدم الاتفاق كذلك ضمانات بشأن التعاون التكنولوجي النووي والاقتصادي، وتعهدات أخرى حول القضايا الأمنية.

وفي 2005/05/25م، تم الاتفاق على عقد تعاون طويل الأجل مع إيران وفقا للاتفاق السابق. وتضمن هذا الاتفاق الاقتراحات الأوروبية :

أ. التأكيد على أهمية العلاقات من أجل بسط الثقة والتعاون بين الدول الثلاث والاتحاد الأوروبي وإيران من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين[2].

ب. الحرص على المادة الرابعة من معاهدة انتشار الأسلحة النووية وحقوق الاستفادة من الطاقة النووية لأغراض سلمية.

كما تضمن في المقابل كذلك:

تقديم ضمانات عينية لإيران مما يوفر تعاونا في كافة المجالات منها:

---

(1) Bruno TERTRAIS, *Iran : la prochaine guerre*, PARIS ,le cherche midi , 2007, p.88.

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة " إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، ط 1، بيروت: لبنان، دار الساقي، 2006، ص: 91

- التعاون في المجال الأمني والسياسي، بحيث يتعهد الطرفان باحترام الشرعية الدولية والابتعاد في العلاقات الدولية عن استخدام التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة أراضي أو استقلال أية دولة .
- أما عن التعاون الأمني، فالضمانات هي التزام الطرف الإيراني بما جاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
- عدم نشر التكنولوجيا النووية، بحيث تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- مكافحة ما يسمى بالإرهاب.
- مكافحة تهريب المخدّرات من خلال ترتيبات دولية، علما أن لإيران حدودا طويلة مع أفغانستان.
- تأييد الدول الثلاث (الترويكا الأوروبية)، وبالخصوص فرنسا حقوق إيران في تطوير البحوث والدراسات من أجل الحصول على التكنولوجيا النووية وفق المادة الرابعة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

والتعاون في هذه المجالات مع فرنسا أو أية دولة من دول الاتحاد يكون مشروطا بمدى تنفيذ إيران للالتزامات الدولية بما في ذلك قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

أما فيما يتعلق بالوقود اللازم للمفاعلات البحثية، تعترف كل من فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا رسميا بحق إيران في الحصول عليه، إذ تعهدت روسيا بدورها رسميا أن تزود إيران وبشكل دائم بالوقود النووي للمفاعلات التي أقامتها روسيا في إيران[2].

---

[1] نفس المرجع، ص.94.

[2] عتريسي، جيواستراتيجية الهضبة الإيرانية، مرجع سابق،ص.89.

لكن رغم كل هذه الوعود والالتزامات، يبقى عنصر الثقة محل نقاش. فإيران بحاجة إلى ضمانات بشأن توفير الوقود خلال السنوات القادمة. كما يحتاج الطرف الثاني إلى عنصر الثقة بشأن عدم استئناف إيران للأنشطة السرية فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم، وأن تتعهد كذلك بعدم الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، وأن يتم مراقبة مؤسسات إيران النووية وفق قوانين (IAEA).

ج. التعاون في المجال التكنولوجي والاقتصادي:

بحيث يتم:

- دعم الاستثمار وانتقال التكنولوجيا مع وفاء إيران بإلتزاماتها.
- تفعيل الحوار السياسي مع إيران في إطار الاتحاد الأوروبي.
- تفعيل التعاون في المجال التجاري[1].

واعتبر السلوك التعاوني الذي أيدته إيران جزءا استراتيجيا من إستراتجيتها الشاملة للحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه. وفق هذا التصور، تبذل إيران جهودا كبيرة لاستمرار المحادثات لكسب الوقت، الأمر الذي يتيح لها الاستمرار في تطوير برنامجها النووي[2].

4. العلاقات الإيرانية–الفرنسية من 2007 إلى يومنا هذا (عهد أحمدي نجاد):

شددت فرنسا من موقفها إزاء إيران خاصة بعد وصول الرئيس الفرنسي (**نيكولا ساركوزي** Nicolas Sarkozy) إلى الحكم في ماي 2007م. وقد يعود هذا الموقف إلى الإدارة الفرنسية التي تحاول الوصول إلى فرض عقوبات أوروبية منفردة أي خارج نطاق مجلس الأمن بسبب السياسة الخارجية المتشددة "**لأحمدي نجاد**".

ومن الملاحظ أن لفرنسا علاقات اقتصادية، وثقافية قديمة مع إيران، وأن عدة شركات فرنسية تعمل في قطاع الطاقة فيها. وتسعى مثل هذه الشركات دوما لتوسيع العلاقات الثنائية في قطاع الطاقة.

---

(1) عتريسي، مرجع سابق، ص. 96.

(2) جيل فايلار، إميلي لندا وآخرون، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة احمد أبو هدبة، ط 1، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم2006، ص.80.

أما سياسة الرئيس الفرنسي المتعلقة بفرض عقوبات على إيران من أجل منع انتشار الأسلحة النووية، قد تعرقل نشاطات الشركات الفرنسية المتواجدة بهذا البلد، وتضر بالمصالح القومية لفرنسا.

ثانيا :العلاقات الإيرانية- الألمانية

1. العلاقات الإيرانية- الألمانية أثناء حرب العراق على إيران:

عندما اندلعت الحرب العراقية- الإيرانية، أعلنت ألمانيا حيادها مثل بقية الدول الأوروبية، لتستمر العلاقات الطبيعية مع الطرفين المتنازعين، إضافة إلى ذلك حاولت ألمانيا أن تؤدي دور الوسيط لإنهاء الحرب بين العراق وإيران.

ولم تغير ألمانيا من دبلوماسيتها تجاه إيران، بل استمرت سياستها الخارجية في الشرق الأوسط؛ والتي تقوم على أساس الحفاظ على مصالحها من خلال إقامة علاقات ودية، بمعنى علاقات ترتكز إلى مفهوم المعاملة بالمثل.

أ. التعاون في المجال الاقتصادي:

تاريخيا كان لألمانيا الدور الكبير في تفعيل الاقتصاد الإيراني دون أن تكون دولة مستعمرة أو وصية، وإن كانت لها مستعمرات ومناطق نفوذ في أقاليم أخرى، وهو ما جعلها تختلف عن بريطانيا وفرنسا باعتبارهما قوتين استعماريتين. ويعود الوجود البريطاني في إيران منذ اكتشاف النفط في العام 1908، ومنذ ذلك الحين وهي تتمتع بالامتيازات الاقتصادية إلى أن استخلفتها الولايات المتحدة الأمريكية. أما فرنسا فكان لديها علاقات اقتصادية، وثقافية مع إيران، وبخاصة في فترة الشاه. وهكذا فالعلاقات الألمانية مع إيران هي بمثابة استمرار تاريخي للحضور الألماني في هذه الرقعة الجغرافية.

وكان تكاثف التواجد الأوروبي الغربي بالدرجة الأولى في عهد "**محمد رضا شاه**"، في تلك الفترة كانت ألمانيا منشغلة بتحديث البنى التحتية لإيران، كما شاركت في كافة المجالات الاقتصادية في هذا البلد. واستمرت علاقة ألمانيا مع إيران حتى في عهد الجمهورية الإسلامية بحيث احتلت المركز الأول في

المبادلات التجارية، لاسيما بين أعوام 1979م- 1983م. وازدادت صادرات ألمانيا باتجاه إيران في هذه الفترة بالذات إلى ما يعادل ثلاثة ملايير دولار.

ب. التعاون في مجال التكنولوجيا النووية:

أما عن التعاون في مجال التكنولوجيا النووية، تم اتفاق في العام 1974م لبناء مفاعلين نوويين في "**بوشهر**"، وكان ذلك بين منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وشركة **(كرافت وورك** Craft Work**)** الألمانية. والتزمت ألمانيا بموجب هذا الاتفاق على إنهاء هذين المفاعلين في العام 1981م[1].

بعد انتصار الثورة أعلن الطرف الألماني عن توقيف مؤقت للتعاون في مجال الطاقة النووية. لكن مع بداية الحرب رفضت الشركة الألمانية إتمام المشروع، على الرغم من محاولة السلطات الإيرانية إقناع الطرف الألماني إنهاء المشروع بعد ما انتهت الحرب[2].

وما نستخلصه من ذلك أن مع هذه الأحداث بدأت التقلبات والأزمات السياسة. وكلها متغيرات تفرضها عوامل متعددة. فسياسة إيران الخارجية اتسمت بالمفاهيم الإسلامية، ومرجعية النظام السياسي اتسم بالمفاهيم الثورية، بينما النظام السياسي الألماني ينتمي إلى فضاء الديمقراطيات الغربية[3].

ج. موقف ألمانيا من قضية حقوق الإنسان:

من جهة ثانية اتهمت إيران بانتهاك حقوق الإنسان بسبب اضطهاد المعارضة، وملاحقتها في الخارج مباشرة بعد الثورة، حيث تمت بعد ذلك عدة اغتيالات في حق عناصر من المعارضة. واتهم النظام الإيراني بالتورط في هذه القضية من قبل محاكم أوروبية، كقضية "**ميكونوس**" في برلين (1992م) بعد الحرب العراقية- الإيرانية، حيث فرضت عدة عقوبات من قبل المجموعة الأوروبية، وبخاصة ألمانيا كسحب السفراء، وسبقتها عقوبات قبل ذلك على إثر فتوى الإمام "**الخميني**" بخصوص الكاتب البريطاني.

---

(1) Hassan- Yari HOUCHANG, la perspective Iranienne de la question nucléaire dans « *politique étrangère*»janvier 2005, p. 35.

(2) BAYRAMZADEH, OP.CIT, p .95.

(3) السيد عوض عثمان، العلاقات الإيرانية – الألمانية: رؤية المدخلات والمخرجات ،في " مختارات إيرانية" العدد 9 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، أفريل 2001.

وعلى الرغم من ذلك، لم تتدهور العلاقات الإيرانية الألمانية أثناء الحرب، إذ اعتبرت ألمانيا أن البلد المعتدي هو العراق. وفي تعاملها مع هذه القضية اعتمدت سياسة متوازنة مع كل من العراق وإيران بإعلانها الحياد، مواصلة في تعاملاتها الاقتصادية مع الطرفين المتنازعين. إلا أنه-رغم إعلانها الحياد إزاء هذه الحرب- شاركت فيها من خلال بيع الأسلحة لكلا البلدين، إذ زودت ألمانيا في بداية الثمانينات البلدين بأسلحة كيماوية، مما أدى إلى نشوب خلافات بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

اعتبرت ألمانيا أن إيران هي بمثابة الشريك الأساسي لما من ألمانيا من مصالح اقتصادية في إيران. فحتى أثناء الحرب لم تفقد ألمانيا هذا المركز، وبقيت المتعامل المحوري لإيران في الغرب، نظرا للدعم الغربي الكامل للنظام العراقي.

كما قامت ألمانيا كذلك دور الوسيط في المفاوضات بخصوص إنهاء الحرب بين العراق وإيران. مثل هذه الوساطة أدت إلى قبول الطرفين المتنازعين بقرار الأمم المتحدة 598 الصادر في 1988م لوضع حد لهذه الحرب. وأثناء هذه الحرب كانت ألمانيا الدولة الغربية الوحيدة التي تمكنت من الإبقاء وبطريقة متواصلة على العلاقات مع الطرفين المتحاربين[1].

إذاً، لم تعرف العلاقات الإيرانية- الألمانية تقلبات أثناء الحرب. هذا الوضع مكن ألمانيا من توطيد مكانتها على مستوى الأسواق الإيرانية؛ بحيث أصبح لها المركز الأول والشريك الأفضل في إيران مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى.

2. العلاقات الإيرانية- الألمانية بين أعوام 1989م- 1997م:

لأسباب تاريخية، واقتصادية، وسياسية؛ حافظت ألمانيا على مكانتها الخاصة في إيران، باعتبارها تمثل أهم شريك لإيران على المستويين الاقتصادي والسياسي، إضافة لذلك لم يكن لألمانيا تاريخ استعماري في إيران، وأثناء الحرب العراقية- الإيرانية كانت– على المستوى الرسمي- محايدة، وإن كانت أطراف ألمانية تبيع الأسلحة للطرفين المتحاربين. وعلى الرغم من التوترات والتقلبات السياسية التي

(1) Hassan- Yari, OP. CIT, p. 56.

كانت من حين لآخر، إلا أن ألمانيا عرفت كيف تحافظ على علاقاتها الاقتصادية مع إيران لثلاثة عقود بعد الثورة.

أ. توتر في العلاقات الثنائية بسبب قضية الكاتب البريطاني وحادثة " ميكونوس":

في الفترة الممتدة بين أعوام 1989م-1997م، عرفت العلاقات الإيرانية- الألمانية بعض الأزمات الدبلوماسية بسبب قضية الكاتب البريطاني وقضية "**ميكونوس**"؛ أما على المستوى الاقتصادي فقد حافظت ألمانيا على مركزها الأول بين الدول المتعاملة اقتصاديا وتجاريا مع إيران.

وعلى الرغم من أن فتوى "**الخميني**" اعتبرت من قبل الدول الأوروبية بمثابة حرب على القيم الغربية، والقوانين الدولية، وميثاق الأمم المتحدة؛ لهذا أعلنت ألمانيا عن الرد باتخاذ إجراءات حاسمة ضد المصالح الإيرانية إذا ما نفذت فتوى الإمام "**الخميني**"، وعمدت إلى سحب سفيرها من طهران للتشاور، لكن لم تنه علاقاتها مع إيران واعتبرت ألمانيا آنذاك بالدولة الأوروبية الوحيدة في أوروبا التي احتفظت بالعلاقات الدبلوماسية مع إيران أثناء الثورة الإسلامية، والحرب العراقية- الإيرانية، وقضية الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران، وقضية الكاتب البريطاني. وتم سحب سفيرها في طهران بعدما أصدرت محكمة ألمانية حكما في عام (1997م) بتورط قادة إيرانيين في اغتيال الأكراد الأربعة في برلين. هذا الحكم الذي أدى إلى أزمة دبلوماسية بين إيران وألمانيا.كما أدت هذه القضية كذلك إلى توتر في العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي ككل. وما يقرب ألمانيا من إيران على غرار الدول الأوروبية الأخرى، هو الموقع الجيواستراتيجي، وامتلاكها أكبر احتياطي للنفط، وأكبر سوق للاستهلاك[1].

ب. إعادة تفاعل العلاقات الألمانية- الإيرانية من خلال دعم الاقتصاد الإيراني:

اتسمت فترة التسعينات بفكرة إعادة إعمار ما دمرته الحرب العراقية – الإيرانية والانفتاح على الخارج لجلب الاستثمارات الأجنبية. انطلاقا من هذه المقاربات تشكلت توجهات السياسة الخارجية لإيران مع الإتحاد الأوروبي وخصوصا ألمانيا.

(1) BAYRAMZADEH, OP.CIT, p .156

فالإدراك السياسي الإيراني أصبح يولي أهمية خاصة لإقامة علا قات جديدة مع ألمانيا لتشكل جسرا لإعادة استئناف العلاقات مع أوروبا في إطار جهود تبذلها إيران لتجاوز حالة العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولما تمثله ألمانيا من دعم لإيران من قبل الغرب. وبرز هذا الدور في قمة المجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في طوكيو عام 1993م، إذ عملت ألمانيا على كسر سياسة الاحتواء المفروضة على إيران في إطار الجهود الساعية للحد من تزايد وتبادل التجارة مع النظام الإسلامي. كما طالبت بإعادة جدولة ديون إيران مستحقة لعشرين دولة وتقدر قيمتها بعشرين مليار دولار وبشروط ميسرة. وحذت البنوك والمؤسسات المصرفية الألمانية حذو الحكومة التي وفرت برنامج ضمان للقروض، حيث توفر الحكومة الألمانية عشرة مليارات دولار للشركات الألمانية العاملة في إيران. وشجعت مثل هذه الخطوة الحكومات الأوروبية الأخرى بخاصة فرنسا، وإيطاليا، والسويد، والنرويج. لتتجاوز بذلك الضغوطات الأمريكية.

انتقدت الولايات المتحدة الموقف الألماني، واعترضت بريطانيا على سعي ألمانيا لتحسين العلاقات مع إيران في ظل موقفها لحقوق الإنسان.

ودائما على الصعيد الاقتصادي، تصل المبادلات التجارية بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي إلى نحو عشرة مليارات دولار، منها ثمانية واردات الدول الأعضاء، ويتصدرها النفط الإيراني،وبخاصة بعد سياسة الانفتاح، وتغطي هذه الواردات من النفط إحدى عشر بالمائة من احتياجات السوق الأوروبية، وكان ازدياد الاستثمار الأوروبي في إيران لتعويض ما تم فقدانه في أسواق الخليج بعدما استحوذت عليها الشركات الأمريكية بحكم التأثير السياسي والأمني. ومن ثم عدم رغبة المؤسسات التجارية الأوروبية ترك هذه الأسواق لشركات الصين، واليابان, وكوريا بحكم أن إيران دولة مهمة ومحور هام في آسيا الوسطى.

أما بالنسبة لألمانيا، فعملت على دعم الانفتاح، باعتبارها الشريك التجاري الأول، حيث بلغ معدل التبادل التجاري ما يعادل خمسة ملايير دولار، إذ تصدرت قائمة صادرات إيران لألمانيا المنسوجات

الصوفية، وفي المرتبة الثانية يأتي النفط على الرغم من استدارة ألمانيا نحو مصادر الطاقة في بحر الشمال، وروسيا وشمال إفريقيا[1]. وتمثل إيران المصدر العاشر للنفط بالنسبة لألمانيا. أما واردات إيران فتمثلت في آلات وأجهزة كهربائية ومواد كيماوية.

واستمرت المبادلات التجارية بين البلدين في الفترة الممتدة بين أعوام 1992م-1996م، حيث قدرت صادرات ألمانيا باتجاه إيران بما يعادل ستة ملايير دولار، على الرغم من التراجع النسبي في التعاون الاقتصادي ما بين عامي 1994 م-1995م، بسبب تراجع الاقتصاد الإيراني. وفي أواخر 1996م، ارتفعت صادرات ألمانيا بينما قدرت صادرات إيران باتجاه ألمانيا بأكثر من ثلاثة ملايير دولار. وباتت إيران تنافسها دول أخرى. فسوق السجاد عرف تراجعا لتحتل إيران المركز الثاني بعد الهند والصين والمغرب. أما المركز الأول الذي كانت تحتله في سوق الفستق، أصبحت الولايات المتحدة تنافسها عليه[2].

وعلى الرغم من كل الضغوطات الأمريكية تمكنت إيران من أن تحتفظ بعلاقاتها مع ألمانيا.

3. العلاقات الإيرانية – الألمانية بين أعوام 1997م-2005م:

بدراسة المراحل التي مرت بها العلاقات الإيرانية- الألمانية، يتضح أن العلاقات بين البلدين لم تعرف أزمات حادة مثل ما حدث مع الدول الغربية الأخرى، باستثناء قضية فتوى الإمام "الخميني" في حق الكاتب البريطاني، وحادثة " **ميكونوس**"؛ بحيث أدت هذه الأخيرة إلى أزمة دبلوماسية دون الوصول إلى قطيعة كاملة. فمنذ الثورة الإسلامية وألمانيا تمثل الشريك الأوروبي الهام من بين الدول الأوروبية الأخرى.

---

(1) IBID, P. 158.

(2) محمد نور الدين عبد المنعم، حرب الفستق بين أمريكا وإيران، في " مختارات إيرانية"، العدد 92، مارس 2008، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ص. 92.

أ. ألمانيا كأهم شريك لإيران لتحقيق المصالح المشتركة:

وعلى خلفية ما تقدم حرص الجانبان في عهد الرئيس "**محمد خاتمي**" على ضرورة التعاون على قاعدة المصالح المشتركة، بخاصة المصالح الاقتصادية، وتغليب السلوك العقلاني إزاء الموروثات السلبية التي أعاقت تطوير العلاقات، وتأسيس العلاقات على دعائم تصالحية تسمح بإقامة تعاون مشترك من أجل تنمية هذه العلاقات الاقتصادية.

وهكذا، فالعلاقات الثنائية خلال عقد التسعينات، اتسمت بسياسة التهدئة بحيث كان الحرص على تخفيف حدة التوتر من قبل الطرفين.

ب. تفعيل التعاون في المجال الاقتصادي للتخفيف من حدة التوتر:

لما لإيران من أهمية إستراتيجية نظرا لموقعها في منطقة حيوية (الخليج) ومتاخمتها لدول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تحتوى على أكبر مخزون للنفط؛ سعت الحكومة الألمانية لتخفيف حدة التوترات التي تحدث بين الحين والآخر لإعطاء نفس جديد للعلاقات الثنائية[1].

ولهذا السبب؛ كان حرص الطرفين على العلاقات الاقتصادية ذات البعد السياسي الإيجابي، بحيث تجسد هذا الحرص خلال لقاءات "**محمد خاتمي**" الأوروبية لإعطاء التعاون الاقتصادي دفعا جديدا، وإحياء اللجنة الاقتصادية الإيرانية- الألمانية خلال الزيارة التي قام بها إلى ألمانيا في العام 2000م، والتي جمدت مع بداية التسعينات. فبإمكان ألمانيا أن تلعب دورا محوريا في اقتصاد إيران، كما أن لألمانيا مصالح حيوية كذلك ضمن المجموعة الأوروبية المتسارعة لتحسين العلاقات من أجل الاستثمار. ومن خلال هذا التقارب للتخفيف من حدة التوتر في العلاقات بين الطرفين تكون بذلك ألمانيا باحثة عن أكبر حصة للاستثمار في ظل غياب المنافسة الأمريكية.

(1) BAYRAMZADEH, OP.CIT, p .256

وتشير التقديرات إلى أن صادرات ألمانيا باتجاه إيران نهاية شهر مارس 2000م حوالي ستة مائة واثنين مليون مارك، فيما بلغت وارداتها مائتين وتسعة وسبعين مليون مارك. أما إجمالي استثمارات ألمانيا في إيران فقد بلغ نحو تسعين مليار دولار.

4. العلاقات الإيرانية- الألمانية في عهد "أحمدي نجاد":

مما لاشك فيه أنه كلما تغير رئيس دولة تغير معه الجهاز التنفيذي، لتتغير معه الهيئة السياسية والاقتصادية. فبانتخاب الرئيس الإيراني "**محمود أحمدي نجاد**"؛ أصبح تسيير الشركات الصناعية بيد أشخاص ينتمون (إيديولوجيا) للتيار المحافظ. مما يعنى العودة إلى النهج الثوري الذي باشره بعد انتصار الثورة الإمام "**الخميني**".

وما يمكن ملاحظته أن الرئيس الحالي اعتمد سياسة تجاه دول الإتحاد الأوروبي تتقارب مع سياسة كل من الرئيسين "**هاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي**" بشأن العلاقات التجارية مع هذه الدول، وذلك من خلال استخدام ورقة التعامل والتعاون في عدة مجالات على حساب الولايات المتحدة، على الرغم من مواقفه المتعصبة إزاء عدة قضايا كقضية الملف النووي الإيراني، وإسرائيل (المحرقة اليهودية)، كما عمد كذلك إلى سياسة التفريق بين الدول الأوروبية من خلال تسييس المبادلات التجارية.

ومن المعلوم أن ألمانيا تمثل الشريك التجاري الثاني لإيران بعد الدولة العربية (الإمارات العربية المتحدة). وبالتالي فالهيئات الألمانية غير الرسمية ترى أن سياسة العقوبات المفروضة على إيران من قبل الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا لا تجدي نفعا، انطلاقا من أن السلطة السياسية ليس لها التأثير الفاعل على المؤسسات الاقتصادية والمالية.

ثالثا: العلاقات الإيرانية – البريطانية

عرف المجتمع الإيراني منذ الثورة تغيرات جذرية، بحيث أصبح التحديث والتنمية في سلم أولويات الحكومة الإيرانية. ومثل هذه التحولات تظهر في سياسة الانفتاح ودمقرطة النظام الإسلامي. فالاقتصاد الغربي المعولم، وضع الشعب الإيراني بين نظامين.

- **الأول**: في الداخل، ويتمثل في النظام الإسلامي الذي يتحكم في زمام الأمور.
- **الثاني**: في الخارج، ويتمثل في القوى الغربية التي تضغط على الشعب الإيراني لرفض نظام الجمهورية الإسلامية معتمدة في ذلك على التأثيرات الاقتصادية والثقافية.

ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة داخل البلاد نتيجة الحظر الاقتصادي المفروض على إيران، حاولت إيران إقامة علاقات طبيعية مع الغرب الأوروبي لكسر العزلة الدولية. لهذا الغرض لجأت إلى المحادثات والتفاوض مع الدول الأوروبية ومنها بريطانيا.

عند التطرق للعلاقات بين إيران وبريطانيا؛ يلاحظ أن بريطانيا –تاريخيا- مارست هيمنة تعتبر"**استعمارية**" ولعدة سنوات على إيران، خاصة عند اكتشاف النفط في العام 1908م، بحيث كانت تقتسم الامتيازات الاقتصادية مع روسيا، التي كانت تتمتع بنفوذ في الشمال، وبريطانيا في الجنوب. كما عرفت بريطانيا بتدخلها في الشؤون الداخلية لإيران.

كما أسهمت مع الولايات المتحدة الأمريكية في الإطاحة بحكومة "**محمد مصدق**" في خمسينات القرن الماضي. مثل هذه الحقائق التاريخية؛ أثرت سلبا على العلاقات بين الطرفين[1].

وبعد الإطاحة بنظام الشاه، إتخذت بريطانيا موقفا مواليا للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد احتجاز رهائن أمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران من قبل عناصر "**البسيج** BASSIJ "، وكان ذلك بعد انتصار الثورة.

(1) Nicolas HOPTON , la vision britannique de l'avenir de l'Iran dans « *géostratégiques* » Dalloz, Paris,N° 08, 2005 P . 111.

1. العلاقات الإيرانية – البريطانية أثناء حرب الخليج الأولى:

أما عن دور بريطانيا والسياسة التي اعتمدتها أثناء الحرب العراقية- الإيرانية ففي البداية أعلنت حيادها إزاء هذه الحرب كمثيلتها (فرنسا وألمانيا). ومع تطور مجريات الحرب؛ اتخذت بريطانيا موقفا داعما للنظام العراقي من خلال تقديم المساعدة المالية والعسكرية. ولما تم تحرير مدينة "**خورمشهر**" الإيرانية؛ أصبحت بريطانيا تميل مع مركز القوة، ومن ثم مساندة إيران في الحرب للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج إلا أن الدعم والمساعدات البريطانية للعراق كانت أقل بكثير من المساعدات التي قدمتها فرنسا لنفس الدولة.

أ. التعاون الإيراني- البريطاني في المجالين الاقتصادي والعسكري:

وبالعودة إلى التعاون الإيراني- البريطاني في المجال الاقتصادي وخصوصا العسكري أثناء الحرب أعتبر بمثابة استمرارية للعلاقات الثنائية التي كنت قائمة منذ العهد الشاهنشاهي. استفادت إيران من هذه العلاقة والتعاون مع بريطانيا في هذه الفترة بالذات والتي تعتبر حساسة بالنسبة للنظام الإيراني؛ بحيث زودت بريطانيا الحكومة الإيرانية بقطع الغيار والمعدات العسكرية، علما أن الأسلحة الثقيلة الإيرانية كانت من صنع أمريكي وبريطاني[1]. كما زودتها أثناء هذه الحرب كذلك بأسلحة واعتبرت بذلك بريطانيا كأول مورد للأسلحة إلى إيران، بينما كانت فرنسا والولايات المتحدة تقدم الدعم اللّوجيستي للعراق، على الرغم من أن إيران كانت في عهد الشاه تابعة للولايات المتحدة في المجال التسلحي. فكل الصفقات التسلحية كانت تبرم مع الشركات الأمريكية، وبعد قطع العلاقات بين الطرفين، أصبحت بريطانيا تزود إيران بقطع غيار الدبابات والطائرات، وبالأسلحة سواء عن طريق القنوات الرسمية أو غير الرسمية.

(1) BAYRAMZADEH, OP.CIT, p .98

ب. تفاقم الأزمة وتراجع مصالح الطرفين :

ومع زيادة الضغط الدولي على إيران، تم مقاطعة إيران وتوقفت صفقات بيع الأسلحة لهذا البلد. ومما زاد تأزم الوضع هو تراجع أسعار النفط، الأمر الذي صعب على إيران شراء الأسلحة من السوق السوداء، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تراجعت مبيعات بريطانيا؛ لأنها مثل الولايات المتحدة لم تكن ترغب في بروز قوة إقليمية كإيران تزعزع التوازن في المنطقة. ولأسباب تاريخية تتلاقى السياسة الخارجية البريطانية مع السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن المؤكد أن هذه الحرب خدمت كذلك المصالح البريطانية بحيث تضاعفت مداخيلها من صفقات الأسلحة التي بيعت للطرفين المتحاربين. وكان من نتائج هذه الحرب التواجد الأمريكي والبريطاني بقوتهما البحرية وبوارجهما الحربية في المنطقة بحجة حماية الملاحة الدولية في الخليج،؛ وبعبارة أخرى حماية مصالحهما الإستراتيجية وذلك رغم التنديدات الإيرانية بشان التواجد الأجنبي في المنطقة.

2. العلاقات الإيرانية – البريطانية بين أعوام 1989م- 1997م:

أ. قضية الكاتب البريطاني "سلمان رشدي"

اتسمت هذه الفترة بالتوتر في العلاقات بين الطرفين بسبب قضية الكاتب البريطاني "**سلمان رشدي**" مؤلف كتاب "**آيات شيطانية**"؛ بحيث اتخذت القضية بعدا دوليا على إثر فتوى الإمام "**الخميني**"، والتي طالب من خلالها مسلمي العالم بإهدار دم الكاتب البريطاني حتى لا تمس بعده القيم المقدسة للإسلام. كما طالب من الحكومة البريطانية عدم إصدار هذا الكتاب، وتغيير مواقفها السلبية من الإسلام. ولم يكن الرد بالإيجاب باعتبار أن حرية التعبير من أسس الديمقراطية في بريطانيا.

وكانت إيران ترى في عدم الاستجابة لمطلبها أن ذلك سيؤدي حتما إلى قطع العلاقات بين الدولتين، بينما نجد بريطانيا قد أعلنت عدم رغبتها في قطع العلاقات مع إيران من اجل الحفاظ على

مصالحها في المنطقة؛ على الرغم من أن هذه القضية طغت على علاقات البلدين هذه الفترة، كما كانت كذلك مؤثرة بين الحين والآخر على العلاقات السياسية والاقتصادية.

ب. تزايد الأهمية الإستراتيجية لإيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتي:

وتدخل سياسة بريطانيا تجاه إيران ضمن المقاربة الجيوسياسية نظرا للأهمية الإستراتيجية لهذا البلد، إذ تتقاسم بريطانيا مع الدول الأوروبية عدة قناعات حيال إيران، من بينها حقيقة أن إيران قوة إقليمية ومن الصعوبة تجاهل دورها الإقليمي فيما يتعلق بأمن واستقرار منطقة الخليج، والقوقاز وآسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، لما تتيحه هذه المنطقة من فرص لإيران وللدول الغربية.

وبما أن المنطقة جد حيوية، فالقوى الأجنبية متواجدة بها. وعلى غرار التواجد الأمريكي تتواجد كذلك القوات البريطانية. ومثل هذا التواجد يؤثر على العلاقات بين البلدين. وفي الجانب المقابل، ترى إيران أن أمن الخليج يقع على عاتق دول المنطقة، وتطالب بسحب القوات البريطانية والأمريكية من منطقة الخليج[1].

3. العلاقات الإيرانية- البريطانية بين أعوام 1997- 2005م:

أ. التوتر في العلاقات الدبلوماسية:

ما ميز العلاقات السياسية بين إيران وبريطانيا في هذه الفترة هي حالة الانفراج النسبي بعد وصول "**محمد خاتمي**" إلى الحكم. لأن المرحلة الممتدة بين أعوام 1989م-1988م غلب عليها نوع من التوتر والانتقادات بسبب قضية "**سلمان رشدي**"؛ وهو ما أدى بالطرفين إلى اعتماد الشق السياسي، الذي تمثل في سحب سفراء البلدين، ولم يعد سفير بريطانيا إلى طهران إلا عام 1999م. وهي الفترة التي عرفت فيها إيران دبلوماسية جديدة تقوم على أساس سياسة الانفتاح والحوار مع الآخر، بحيث لم تعد لدى حكومة إيران نية تنفيذ فتوى الإمام "**الخميني**" أو التشجيع على فعل ذلك؛ وهو الأمر الذي خفف من حدة التوتر بين الطرفين، وإن كانت هذه العلاقات بدأت تعرف انفراجا نسبيا ابتداء من العام 1991م على إثر

(1) BAYRAMZADEH, OP.CIT, p.161.

الجهود التي بذلتها إيران في إطلاق سراح الرهينة "**تيري وايت** Thierry Wight" الذي احتجز في لبنان قبل خمس سنوات. لكن سرعان ما انهار التوافق بسبب رفض إيران ترشيح "**دايفيد ردادي**" سفيرا لبريطانيا في طهران؛ مما أدى ببريطانيا إلى تخفيض تمثيلها الدبلوماسي في إيران. وبالعودة إلى اتفاقية فينا لعام 1961م المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية يتضح: ان" للدولة المستقبلة حق رفض أي مرشح دون إبداء أسباب الرفض"[*].وهو حق ثابت، ينبثق عن سيادة الدولة وأمنها.

وعلى الرغم من أن وبريطانيا أدت دور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالشؤون الإقليمية كقضية أفغانستان والعراق، باعتبار أن بريطانيا هي الحليف الأهم للولايات المتحدة بين الدول الأوروبية الأخرى لما للطرفين من علاقات تاريخية وسياسية. وإن كانت بريطانيا قد اختارت مسلك الحوار مع إيران في إطار الاتحاد الأوروبي، بينما الولايات المتحدة اعتمدت سياسة تصارعية بتصنيفها إيران ضمن دول "**محور الشر**". ويعود سبب التناقض بين الدول الانجلوساكسونية لمقاربتين مختلفتين حول إيران. وتتصدر الرهانات الإستراتيجية هاتين المقاربتين المختلفتين.

كذلك ماميز العلاقات الإيرانية – البريطانية هو اختلاف الرؤى والمدركات لعدة قضايا كعملية السلام في الشرق الأوسط، والاتفاقيات الدولية حول أسلحة الدمار الشامل، وحقوق الإنسان؛ لذا رأت الحكومة البريطانية الحوار مع إيران كضرورة حتمية.

ب. حقوق الإنسان:

بالنسبة لهذا الملف، حرصت بريطانيا في تعاملها مع إيران على التأكيد لبذل جهود أكثر في هذا المجال نظرا للانتهاكات التي يرصدها المجتمع الدولي من خلال التقارير التي تأتي من الجهات المختصة (كالتعذيب، والإعدام، وملاحقة عناصر المعارضة، والاغتيالات، وقضية الأقليات...) مثل هذه الأعمال أثرت على العلاقات بين الطرفين.

[*]في المادة الرابعة من اتفاقية فينا المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، تقر:" أن الدولة المرسلة تلتزم بالحصول على موافقة الدولة المستقبلة على المرشح لتولي رئاسة البعثة الدبلوماسية. وللدولة المستقبلة حق رفض ذلك دون إبداء أسباب الرفض".

وتواصل بريطانيا بذل الجهود وعلى كل المستويات مع السلطات الإيرانية للتخلي عن هذه التجاوزات بشأن حقوق الإنسان. وتقوم بريطانيا بهذا العمل بصفة ثنائية أو في إطار الاتحاد الأوروبي[1].

ج. المساعدات الإنسانية البريطانية في إيران:

مثل مشكلة اللاجئين رهانا حقيقيا لعدم الاستقرار في الجمهورية الإيرانية. وحسب تقرير الحكومة الإيرانية يقدر عدد اللاجئين في هذا البلد بحوالي مليون لاجئ. أغلبيتهم من الأفغانيين، والباقية من العراقيين. ابتداء من العام 2002م، اعتمدت بريطانيا في إطار المحافظة العليا اللاجئين التابعة للأمم المتحدة برنامجا للعودة الإرادية تحث من خلاله الأفغان على العودة إلى ديارهم. ليتقلص العدد إلى ثمان مائة ألف لاجئ. ويعمل هذا الجهاز مع السلطات الإيرانية لإيجاد حل لهؤلاء اللاجئين ويكون على المدى الطويل[2].

د. بريطانيا والملف النووي الإيراني:

عمدت بريطانيا مع فرنسا وألمانيا في إطار ما يسمى **"بترويكا الأوروبية"** إلى تشكيل حوار مع إيران لحثها على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) واتخاذ الإجراءات اللازمة الضامنة للمجتمع الدولي أن تطوير إيران للتكنولوجيا النووية هو لأغراض سلمية.

وبازدياد الضغوطات الدولية على إيران بشأن ملفها النووي؛ ضغطت بريطانيا ودول الإتحاد على إيران من أجل قبول هذه الأخيرة التوقيع على البروتوكول الإضافي. وكانت المطالب الأوروبية تتمثل في تعليق على عملية تخصيب اليورانيوم. كما اعتمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة قرارات تلزم إيران بتعليق نشاطات التخصيب. لكن بريطانيا أكدت على أنه لا يحق تجريد إيران من حق اكتساب برنامج سلمي لإنتاج الطاقة النووية. أما الضمانات البريطانية بهذا الشأن فربطت بمدى التعليق الدائم من قبل

(1) HOPTAN ,OP .CIT.P.112.
(2) IBID, P.114

الطرف الثاني لنشاطات التخصيب. ومن ثم إفساح المجال للتعاون في المجال النووي، والاقتصادي، والتكنولوجي بموجب اتفاق بين الترويكا الأوروبية وإيران.

4. العلاقات الإيرانية – البريطانية ابتداء من 2005 م إلى يومنا هذا:

تعتبر بريطانيا البلد الأوروبي الوحيد، الذي ليس له الرغبة في توسيع علاقاته الطاقوية مع إيران. ففي العام 2007م، انسحبت الشركة البترولية **(بريتش بتروليوم** British Petrolium) مع الشركة الهولندية (SHELL) من إيران. كما عطلت العمل بمشروع الغاز الطبيعي المسار الإيراني في ديسمبر من نفس السنة.

كما طالبت الحكومة البريطانية –وتطبيقا للحصار الاقتصادي المفروض على إيران- التنازل الشامل للاستثمارات من قبل الدول الأجنبية في المجال الطاقوى بإيران.

مثل هذا الموقف الحكومة البريطانية لم يكن بالخطوة المفاجئة نظرا للعلاقة الخاصة التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن الموقف الرسمي البريطاني يتوافق مع الموقف الرسمي الفرنسي حول إمكانية فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على إيران. لأن بريطانيا وفرنسا طرفان أساسيان في الإتحاد.

أما عن موقف الدول الأخرى مثل النمسا، وسويسرا، وإيطاليا، فهي دول أوروبية بحاجة إلى الموارد الطبيعية الإيرانية، كالغاز الطبيعي. وبالتالي فهي تحاول الحفاظ على العلاقة مع إيران لتحقيق مصالحها الحيوية.

رابعا: العلاقات الإيرانية- الإيطالية

1. التعاون في المجال التجاري

تحتل إيطاليا المركز الأول من حيث التبادلات التجارية مع إيران ضمن المجموعة الأوروبية. وقدرت تعاملاتها في نوفمبر 2004 م بـــ3.852 مليار يورو، على الرغم من أن صادرات كل من ألمانيا،

فرنسا، وبريطانيا تجاه إيران قد سجلت أكبر نشاط وأكثر ديناميكية في السنوات الأخيرة الخمس. حيث سجلت صادرات إيطاليا باتجاه إيران ما بين 6% إلى 8%[1].

وتقدم الأسواق الإيرانية فرصا معتبرة في العديد من المجالات كمجالات البنى التحتية، مثل قطاع المواصلات والاتصال، وأيضا المجالات الإستراتيجية كقطاع البترول والغاز، والبتروكيماويات، ومجال صناعة السيارات...الخ. كما تتيح الأسواق الإيرانية فرصا أخرى للشركات الإيطالية الصغيرة والمتوسطة في إطار نقل تكنولوجيا هذه الشركات الإيطالية للشركات المحلية (الإيرانية) في مجال صناعة الميكانيك، والنسيج، والرخام.

ومن الملاحظ أن إيطاليا ليست الوحيدة التي غزت الأسواق الإيرانية، بل نافستها في ذلك كل من ألمانيا وفرنسا بحيث كثفت من نشاطها السياسي ابتداء من سنة 2007م، مصحوبا بتكثيف معتبر في صادراتها باتجاه إيران.

ولحماية مصالحها الحيوية، لجأت إيطاليا إلى تكثيف زياراتها السياسية (الرسمية) لطهران للحصول على عقود تجارية. وتوجت هذه الزيارات بتحقيق نجاحات بحيث تحصلت من خلال الدبلوماسية المعتمدة في السنوات الأربع الأخيرة على عقود في العديد من القطاعات كقطاع النفط، والبتروكيماويات.

ونتيجة لذلك؛ فالتعاون في المجال الاقتصادي بين إيطاليا وإيران، مكّن إيطاليا من الحصول على عقود الاستثمار في ثلاثة قطاعات:

- **القطاع الأول؛** ويتعلق بقطاع المواصلات والاتصال، بحيث يعرف هذا القطاع تأخرا تكنولوجيا مقارنة بدول الجوار الإيراني؛ وهو ما أعطى فرصا للشركات الإيطالية من قبل إيران لتطوير هذا القطاع . ليتم التوقيع على بروتوكول اتفاق في مجال المواصلات عام 2004م، والذي يرمي إلى بناء الطرق، والطرق السريعة، والمطارات، والموانئ....الخ.

(1) Farian SABAH ; les échanges économiques entre l' Italie et l'Iran, dans « *géostratégiques* », Dalloz, Paris, N° 08, juillet 2008, p. 174.

- **القطاع الثاني**؛ ويتعلق بقطاع الزراعة الغذائية، منح هذا المجال فرصة أخرى للتعاون بين البلدين، بحيث دعمت من جهتها الدبلوماسية الإيطالية المؤسسات والشركات الإيطالية ومكنتها من إقامة علاقات مع الشركات الإيرانية من خلال انطلاق مشروع الدعم التقني في قطاع الصيد وتربية المائيات، وزراعة الفواكه، والبستنة.
- **القطاع الثالث**، وهو القطاع الذي يتيح فرصا معتبرة للشركات الإيطالية، وهو قطاع النفط، والمنتوجات البتروكيماوية، وإنتاج الطاقة الكهربائية.

وعلى الرغم من هذا التواجد الإيطالي المكثف والمؤكد في العديد من القطاعات الحيوية في إيران إلا أن إيطاليا تحاول تكثيف تعاملاتها مع إيران من خلال الاستثمارات لمواجهة المنافسة الحادة مع الدول الأوروبية والآسيوية المهتمة بموارد الطاقة الإيرانية[1].

2. التعاون في مجال الطاقة:

لإيطاليا كذلك نشاط هام في إيران يبرز من خلال مجال التعاون في القطاع الطاقوي. وقد أسهمت إيطاليا من خلال شركاتها المتواجدة في إيران في تطوير حقول النفط والغاز الإيرانية. وتساعد بدورها في مشروع (TAP) كشريك لشركة (EGL)،أما شركة (ENI)، فهي تعمل في قطاع البترول والغاز بخاصة لإنجاز المرحلة الرابعة والخامسة من تطوير خط أنابيب "**بارس الجنوبي**" . وأخيرا شركة (EDISON) المستوردة للغاز الإيراني والتي تشارك في في المرحلة الثانية عشر من مشروع "**بارس الجنوبي**" من خلال اتفاق وقع في ديسمبر 2007 م والحجم المستورد في المرحلة الأولى يقدر بأكثر من اثنين وأربعين مليون متر مكعب[2].

إذاً؛ من خلال ما تقدم، يبرز الانقسام بين دول الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحفاظ على مصادر الطاقة الأوروبية. فمن بين العشرة مشاريع للإتحاد في قطاع الطاقة فهناك مشروعي:(TAP) و(**نابوكو**

(1) IBID, P. 178.
(2) IBID, P. 179

NABUCCO) التركي اللّذان بإمكانهما إمداد دول الاتحاد بالغاز الإيراني. كما يمكن أن تكون إيران منطقة عبور لغاز بحر قزوين ولآسيا الوسطى باتجاه أوروبا.

ويعتبر الاهتمام بموارد الطاقة الإيرانية من قبل عدة دول الاتحاد الأوروبي من أجل تقليص الاعتماد على تموينات الغاز التي تأتي من روسيا[1].

وبالإضافة إلى علاقات الدول الأساسية في الاتحاد الأوروبي مع إيران: كفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا هناك كذلك دول أخرى كالنمسا تقيم علاقات طبيعية مع جمهورية إيران الإسلامية حتى في ظل الأزمة النووية.

خامسا: العلاقات الإيرانية- النمساوية

تمثل إيران احد أهم الشركاء التجاريين مع النمسا، باعتبار أن النمسا تقيم علاقات منذ فترة طويلة مع إيران خاصة في مجال الطاقة، لذا كان هذا البلد يرغب في احتفاظ أوروبا بعلاقاتها الإستراتيجية مع إيران، وأن تكون هذه العلاقة مستقلة عن الأهداف والسياسات الأمريكية تجاه إيران. كما عارض كذلك سياسة العقوبات الفرنسية المنفردة ضد إيران في العام 2007م. واقترح أن تكون العقوبات - إذا ما تقرر فرضها على إيران- في إطار الإتحاد الأوروبي، لكن مع ترك باب الحوار مفتوحا.

1. العلاقات الدبلوماسية:

على الرغم من العقوبات المفروضة على إيران من قبل المنظمة الأممية والإتحاد الأوروبي ضد إيران، إلا أن حجم التجارة بين النمسا وإيران بلغ ستمائة وخمسة وثلاثون فاصل خمسة وتسعون مليون يورو (635.95).

وفق تصريح السفير الإيراني بفيينا (Ebrahim Sheibani)، فالعقوبات الغربية لم تؤثر على العلاقات بين النمسا وجمهورية إيران الإسلامية، بل ازداد تطوير العلاقات وخاصة العلاقات الدبلوماسية

(1) PERTUZIO, OP, CIT. P.214

منها حيث كثفت الزيارات بين البلدين وعلى أعلى مستوى لتوطيد علاقات التقارب والتعاون في كافة المجالات.

2. العلاقات الاقتصادية:

لتطوير العلاقات الاقتصادية، ولاسيما في مجال الطاقة تم الاتفاق في 2005/06/25م بين نائب وزير الخارجية الإيرانية "**مهدي صفاري** Mehdi Safari" ونظيره النمساوي "جوهنز كيرل Johannes Kyrle" لفتح المجال للشركات النمساوية للمشاركة في عدة مشاريع ذات الطابع الاقتصادي والتقني في إيران.

ا. التعاون في مجال الطاقة:

وقع الطرفان الإيراني- النمساوي على اتفاق بين الشركة النفطية النمساوية (OMV) وشركة النفط الإيرانية (NIOC) في أفريل 2007م، لتطوير حقل غاز "**بارس الجنوبي**"، وقدرت الصفقة باثنين وعشرين مليار يورو، بالإضافة إلى بناء مصنع للغاز المميّع (GNL)، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تحث حلفاءها على عدم الاستثمار في إيران حتى تتوقف عن تطوير برنامجها النووي.

وواصلت الشركة (OMV) مشاريعها في قطاع الطاقة، بحيث أسندت لها عملية التنقيب والاستكشاف في حقول النفط الإيرانية.

وتعتبر هذه الشركة أكبر شركة نفطية في أوروبا الوسطى. وعلى الرغم من مشاركتها في عدة مشاريع في قطاع النفط الإيراني، إلا أن المشاركة النمساوية في قطاع الغاز يعتبر أول استثمار للنمسا في إيران.

ب. المشاركة في بناء خط غاز "نابوكو NABUCCO" :

يمثل خط غاز "**نابوكو**"، حجر الزاوية في السياسة الأمنية في قطاع الطاقة بالنسبة لأوروبا، هذا الخط يتربع على مساحة قدرها ثلاثة آلاف وثلاثمائة (3300) كيلومتر مربع، وتقدر قيمته بأربعة فاصل

ستة (4.6) مليار دولار؛ بحيث يتم تصدير غاز بحر قزوين وإيران للمجر عن طريق دول البلقان. فبناء مثل هذا الخط يضمن تموينات أوروبا من الطاقة لتقليص تبعيتها للغاز الروسي[1].

وتزود إيران أوروبا بما يعادل خمسة مليار متر مكعب سنويا، عبر خط أنابيب غاز "**نابوكو**" لإيصال إمدادات الغاز للنمسا عبر الأراضي التركية. أيضا ويكمل غاز إيران الطبيعي تموينات النمسا التي تأتي من أذربيجان وتركمنستان.

وتعود إدارة كونسورسيوم "**نابوكو**" للنمسا، باعتبار أن لديها إمكانات كبرى للتخزين مقارنة بدول أوروبا الأخرى. ويمر هذا الخط عبر الحدود الشرقية لتركيا مرورا بالبلقان باتجاه "**بومغارتن** Baumgarten" شرق فيينا. وشركات الدول التي تشكل هذا الكونسورسيوم بالإضافة إلى النمسا هي : "**بوتاس** BOTAS" (التركية)، و"**بولغارغاز** BULGARGAZ" (البلغارية)، و"**ترانس غاز** TRANSGAZ" (الرومانية)، و"**مول** MOL" (المجرية)، وشركة النفط "RWE" (الألمانية)، والتي التحقت بهذا الكونسورسيوم في 2009. وتعمل هذه الشركات مجتمعة في مشروع خط الغاز الإيراني الدولي.

سادسا: العلاقات الإيرانية -السويسرية

1. تاريخ العلاقات بين البلدين قبل الثورة الإسلامية:

تعود العلاقات الثنائية بين البلدين إلى مرحلة قديمة. وتبلورت العلاقات الدبلوماسية بين إيران وسويسرا ابتداء من العام 1917م، بحيث تم فتح "**ببرن**" سفارة لإيران، أما النشاط الدبلوماسي -السياسي السويسري في طهران فبدأ في 1933م عندما تم فتح السفارة السويسرية بطهران. وتوج هذا النشاط الدبلوماسي بتطوير

(1) Diana GREGOR, les relations entre l'Autriche et l'Iran dans « *perspectives actuelles au moyen- orient* », 07/08/2009.

علاقات التعاون من خلال بلورة علاقات تجارية جراء إبرام العديد من الاتفاقيات والتي أدت إلى توطيد العلاقات الثنائية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

2. العلاقات الثنائية في ظل الجمهورية الإسلامية:

على الرغم من الأحداث التي عرفتها إيران مع الدول الغربية بعد الثورة الإسلامية؛ فالعلاقات بين الجمهورية الإسلامية وسويسرا بقيت ثابتة وقوية. ولما تم توطيد الحكومة الدينية؛ اعترفت سويسرا بالجمهورية الإسلامية.

وما يمكن الإشارة إليه هو أنه في السنوات الأخيرة من الثورة قبلت سويسرا تمثيل المصالح الإيرانية في دول غرب أوروبا. ولا تزال سويسرا تقوم بهذا الدور في الوقت الحالي بسبب غياب العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبعض الدول، كمصر، والولايات المتحدة الأمريكية. فسويسرا تعد الطرف الثالث (الوسيط) الذي يمثل المصالح الإيرانية في مصر، كما يمثل المصالح الأمريكية في طهران (إيران)[1].

3. العلاقات الثنائية في ظل أزمة إيران النووية:

بينما يتزايد الضغط الدولي على إيران، بحيث تتعرض الجمهورية الإسلامية للمجموعة السادسة من العقوبات الدولية بسبب ملفها النووي وعدم انصياعها لقرارات المجتمع الدولي؛ تبقى سويسرا البلد الأوروبي الوحيد الأقل انصياعا لفرض وتطبيق قرارات العقوبات على الرغم من أن الشركات الفدرالية السويسرية النفطية العاملة في إيران تعرضت للعقوبات، حيث فرض عليها دفع غرامات مالية، مثل التي فرضت على القرض السويسري (Credit Suisse)، والبنك السويسري في ديسمبر 2009م. وقدرت الغرامة المالية المفروضة على القرض بخمس مائة وستة وثلاثين مليون دولار.

واستمرت العلاقات الثنائية بين الجمهورية الإسلامية وسويسرا، بحيث عرفت العلاقات الدبلوماسية حالة من الاستقرار التام إلى أن أعيد انتخاب الرئيس "**محمود أحمدي نجاد**" لعهدة ثانية في 12

(1) Suisse- Iran : relations bilatérales.www.swissinfo.com.consulté le 16/03/2010.

جوان 2009م؛ إذ عرفت البلاد على إثر هذه الانتخابات حالة من الاضطرابات والاحتجاجات من قبل المعارضة، فقد طالبت سويسرا على لسان وزيرة الخارجية " **ميشال كالمي-ري**-Michele Calmy Rey" عدم التعرض للمتظاهرين وعدم اللّجوء لاستخدام القوة لقمع الاحتجاجات السلمية، مع العمل على فتح قنوات التعبير. فسويسرا لا ترغب في ذهاب المعارضة الممثلة في التيار الإصلاحي- الانفتاحي. كما كانت ترغب كذلك في ترك باب الحوار مفتوحا مع طهران[1].

أما العلاقات الاقتصادية؛ فتمثل إيران أهم شريك تجاري لسويسرا في منطقة الشرق الأوسط. وباعتبار أن سويسرا لا تملك موارد الطاقة اللاّزمة لاقتصادياتها؛ لتقليص الاعتماد على روسيا -بالدرجة الأولى- كمصدر رئيس في التزود بالطاقة.

ووصل حجم المبادلات التجارية بين البلدين إلى ما يعادل سبع مائة وواحد وأربعين مليون فرنك في 2010م.

وقدرت صادرات سويسرا باتجاه إيران بما يعادل سبعمائة مليون فرنك من السلع. أما وارداتها من إيران فقدرت بما يعادل واحدا وأربعين مليون فرنك[2].

ويتضح من خلال هذه الأرقام، أنه على الرغم من أن الغرب يواصل فرض العقوبات الاقتصادية على إيران بشأن ملفها النووي، إلا أن التبادلات التجارية بين سويسرا وإيران متواصلة. وفي نفس الإطار تبحث سويسرا على الدور المحوري في إيجاد حل للملف النووي الإيراني من خلال تجسيد مبدأ الحوار مع إيران.

اعتبرت سويسرا في عام 2007م، الشريك الاقتصادي الرابع. وبدورها كانت تساند مشروع مد خط أنابيب الغاز(Pipeline Transadriatic Gazoduc) (TAP)، وفي سبتمبر 2007م، وقعت الشركة السويسرية "EGL" مع الشركة الإيرانية (NIGEC) اتفاقا قدر بمائة وخمسة وستين مليون فرنك

(1) Diane GREGOR, Suisse et Iran : resserrement des liens en dépit des réticences mondiales, dans « *réalités Europe* »,.www.réalités eu.org. consulté le 16/03/2010.
(2) Luca BETI et Julia SLATER, sanctions contre l' Iran : la suisse s'aligne.consulté le 13/02/2008.

سويسري إلى مائتين وسبعة وأربعين فرنك سويسري من أجل التموين من الغاز الإيراني، بحيث تزود سويسرا بأكثر من خمسة ملايير متر مكعب سنويا. ويكون مصدر هذا الغاز "**حقل بارس الجنوبي**".

إذاً؛ لدى الطرفين (الإيراني والأوروبي) رغبة في تطوير علاقاتهما من خلال تفعيل وزيادة التعاون في القطاع الاقتصادي. لكن مثل هذا التطور لبعث العلاقات لم يكن يخلو من العوائق التي كانت تحول دون تحقيق ما كان يرغب فيه الطرفان. ويعود ذلك إلى:

1. الضغط الأمريكي لإضعاف التعاون بين الطرفين:

كان الموقف الأمريكي معارضا لأي اتفاق أو تقارب بين إيران وأوروبا. فالسياسة الأمريكية منذ الإطاحة بنظام الشاه وهي تحاول عزل إيران دوليا. وقد برزت هذه السياسة جليا حتى أثناء حكم الرئيس "رافسنجاني" الذي اتسمت سياسته بالاعتدال وحتى أثناء "**الحوار النقدي**". وكان الهدف من هذه الضغوطات على إيران هو من أجل تخلي إيران عن دعمها لحركات المقاومة، ومعارضتها عملية التسوية في الشرق الأوسط، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وانتهاكها لحقوق الإنسان.

إلا أن الموقف الأمريكي بالنسبة للطرف الأوروبي قد لا يعني الكثير، وخير دليل على ذلك خروقات قانون " **داماتو**" الذي يفرض عقوبات على الشركات العاملة في إيران، وخاصة النفطية منها. ويعتبر الموقف الأوروبي إزاء السياسة الأمريكية بمثابة حماية لمصالحها الاقتصادية.

2. قضية حقوق الإنسان

من الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي في توجهاتها لتفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري مع إيران لم تطرح القضايا السياسية بين الطرفين، على الرغم من أن للطرفين رؤية مختلفة حول قضية حقوق الإنسان، إلا أن القضية بقيت تثار من قبل هذه الدول من حين إلى أخر؛ ليصبح الحوار بين الدول الأوروبية وإيران مشروطا بمدى تقدم هذه الأخيرة في مجال حقوق الإنسان. أما رد فعل السلطة الإيرانية فيستند إلى أن لكل شعب الحق في أن تكون له مفهومه الخاص لحقوق الإنسان انطلاقا من ثقافته

وتاريخه[1]. وهذا ما جاء في تصريح الرئيس "**محمد خاتمي**" أثناء زيارته لألمانيا في العام 2000م: "**ثمة دول تسعى بسبب قوتها الاقتصادية والسياسية تفرض تفسيرها الخاص لمفهوم حقوق الإنسان على جميع الأجناس البشرية الأخرى؛ وهذا الأمر يتناقض مع مفهوم حقوق الإنسان؛ كما يطالب به الغرب**".

3. قضية الملف النووي:

بالعودة للجهود التي بذلتها الدول الأوروبية، يمكن ملاحظة أن مثل هذه الجهود لم تكن من باب الصدفة، بل تعود للرهانات الأوروبية؛ إذ نجد كل من فرنسا وألمانيا تبحثان عن المصالحة مع الولايات المتحدة نظرا لموقفهما السلبي إزاء حرب الولايات المتحدة على العراق. فالتحاور مع إيران بشأن ملفها النووي يوضح مدى الأهمية التي تليها الدولتين لقضية انتشار أسلحة الدمار الشامل، وان هناك إمكانية لحل أزمة إيران النووية بالطرق السلمية دون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية[2].

وتعد المرة الأولى التي تتخذ فيها الدول الأوروبية الثلاث " الترويكا" زائد دول الإتحاد مجسدة في الدور الذي يمارسه (خافيير سولانا Xavier Solana) في 2004م مثل هذه المبادرة. وتعد المسألة النووية الإيرانية بمثابة اختيار لقدرة الإتحاد الأوروبي كفاعل أساسي في إدارة الصراعات الدولية.

وهكذا كانت أوروبا بين أعوام 2003م- 2005م؛ تبحث عن تعطيل البرنامج النووي الإيراني، بينما كانت إيران تحاول تعطيل إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن. كما اعتمدت كذلك سياسة الأمر الواقع والتقدم تدريجيا في مشروع برنامجها، مثل ما عملت الهند وكوريا الشمالية حيث واصلتا تطوير برنامجها النووي دون التخلي عن التفاوض[3]. واعتمد هذا الموقف نظرا لثقل إيران وما تمثله في سوق النفط وتأثيرها في العراق. وانطلاقا من هذه الأوراق التي بيد القادة الإيرانيين يمكن أن تمنع الغرب من الذهاب إلى أبعد من العقوبات في حل الأزمة[4].

---

(1) BAYRAMZADEH, OP .CIT, p .146.
(2) TERTRAIS, OP.CIT, P. 99.
(3) IBID,P. 106.
(4) عدنان حسين أبو ناصر، الملف النووي الإيراني.. من التأسيس إلى التسييس، دمشق: سوريا، ص.164

4. تواجد المعارضة الإيرانية على أراضي بعض الدول الأوروبية.

تظل قضية تواجد عناصر مجاهدي خلق في الأراضي الألمانية بمثابة أحد العوائق التي تعيق تطوير العلاقات بين ألمانيا وإيران، فقد طالبت إيران من ألمانيا تسليمها عناصر هذه المنظمة؛ لكن الرفض الألماني أدى نوعا ما إلى توتر العلاقات بين الطرفين. وهناك أيضا قضية الإصلاحات السياسية في إيران والتي طرحت في مؤتمر الخضر ببرلين عام 2001، بحيث تعرض هذا المؤتمر لأسس النظام السياسي كقضية "**ولاية الفقيه والحجاب**"؛ وهو الأمر الذي اعتبرته إيران تدخلا في شؤونها الداخلية.

وسيظل تطوير تطور العلاقات الإيرانية- الأوروبية مرهونا بأمرين:

- **الأول،** قدرة الطرفين على تجاوز خلافاتهما بشان قضايا : كالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي تمثل مطالب الغرب.
- **الثاني؛** التصدي لأي محاولة تسعى لزعزعة العلاقة بين الطرفين سواء كانت أمريكية أو إسرائيلية. ويسعى الطرفان دوما لتحجيم الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد سعى الطرفان دائما لإيجاد نقطة تلاق لتجاوز الخلافات التي تلقي بظلالها على العلاقات بين الحين والآخر.

وحاولت إيران من جانبها إتباع سياسة إزالة التوتر، وبناء الثقة بخاصة في عهد الرئيس السابق "**محمد خاتمي**"، حيث سنحت الظروف لحصول إيران على امتيازات سياسية، إذ فتح باب الحوار مع الغرب؛ الأمر الذي سيؤدي بالضرورة بطريقة منطقية إلى اتخاذ القرارات العقلانية؛ وهو ما سمح لها بكسر العزلة المفروضة عليها. ولدى إيران كذلك قدرة التحكم في التوازنات الإقليمية؛ وهو ما يحقق لإيران فرصا أفضل من خلال بناء الثقة وتوسيع التعاون مع الدول التي تتمتع بوزن كبير في التفاعلات الدولية.

أما الطرف الأوروبي، فيسعى إلى الحوار، لما يمثله هذا المفهوم من فرص لتأكيد وترسيخ مفهوم الثقة الدولية. وكانت البداية مع "**الحوار النقدي**" للوصول إلى "**الحوار البناء والشامل**"؛ كسياسة اعتمدت من قبل دول الإتحاد الأوروبي ابتداء من العام 1998م. فالاتصالات تعتبر حلقة الوصل بين التنافر والتباعد والتعاون والتقارب. إلا أن الخلافات العالقة والتي أخذت باهتمام كبير من الطرف الأوروبي هي قضية حقوق الإنسان، والملف النووي الإيراني، وفي هذا الشأن تسعى الدول الأوروبية إلى حصول إيران على تكنولوجيا نووية سلمية. وهي من بين التزامات الطرف الأوروبي إزاء إيران، إلا أن مثل هذه القضايا كانت تؤدي دائما إلى تحول سياسة الحوار البناء إلى سياسة الحوار الهجومي بل وإلى توقف الحوار أحيانا أخرى. لكن تبقى سياسة اللّجوء إلى الحوار بين أوروبا وإيران بمثابة تأكيد أوروبي على ترسيخ الثقة الدولية، بخاصة وأن إيران ترى في التوجه الأوروبي توجه تعاوني وليس تسلطي.

والميزة التي تتميز بها أوروبا على عكس الولايات المتحدة؛ أنها قد تنجح في الحصول على تنازلات من قبل الطرف الإيراني، والتي لا يمكن أن يحصل مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التوجهات الإيرانية والمتعلقة بمفهوم "**الكرامة الوطنية** و"**الاستقلال والسيادة**"، مقابل التعاون في العديد من المجالات مع دول الإتحاد الأوروبي. والرهان الأوروبي يتمثل في تخلي إيران عن نشاطاتها النووية مقابل أن تكون بمثابة الشريك الاقتصادي لدول هذا الإتحاد.

والنتيجة أن إيران أمام خيار أوروبي، إما التعاون من أجل إحداث تنمية في البلاد، إما الحفاظ على موقفها والبقاء في حالة العزلة الدولية والإبقاء على العقوبات المفروضة عليها سواء كانت العقوبات من قبل المجتمع الدولي أو انفرادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث

علاقات إيران الإقليمية

(التوجه نحو البيئة الاقليمية الشرقية)

تتمثل البيئة الإقليمية لإيران في الإقليم الجغرافي الذي تفاعلت معه عبر الزمن من خلال الروابط التاريخية، والاجتماعية، والثقافية.

بسبب العقوبات الغربية والعزلة الدولية التي تعرفها إيران منذ انتصار الثورة في سبعينات القرن الماضي إلى الوقت الحالي؛ استدارت إيران إلى الدول الكبرى لبيئتها الإقليمية مثل: روسيا، والصين، والهند، واليابان...إلخ، وإلى بيئتها المحاذية إقليميا مثل: تركيا؛ على أساس أنّ البيئة الإقليمية أكثر ملاءمة للسياسة الإيرانية. فمنها من تناهض السياسة الليبرالية الغربية الجديدة، ومنها من بحاجة للأموال، ومنها من بحاجة لموارد الطاقة. وانطلاقا من هذه السياسات والانشغالات طوّرت إيران علاقاتها مع هذه الدول، وأنشأت بذلك طرق المواصلات لمد خطوط أنابيب الغاز عبر والى هذه الدول. وكانت هذه السياسة أداة من أدوات توثيق العلاقات مع دول محيطها الإقليمي.

كانت الاستدارة نحو محيطها الشرقي إما للتحلل من الروابط مع الغرب - باعتبار أنّ إيران تأخذ بعنصر السوابق التاريخية-، ولها سابقة تاريخية، بحيث تخلى الغرب عن التزاماته إزاء إيران بعد الثورة بفرض الحظر الاقتصادي ودعم النظام العراقي أثناء حرب الثماني سنوات- ورغبة إيران في جذب الاستثمارات الأجنبية لإنعاش اقتصادياتها.

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية - الروسية (الجوار الجغرافي المحاذي شرقا)

لقد عرفت علاقة الولايات المتحدة بحلفائها العالميين شقاقا بسبب أهمية الموارد الطبيعية الإيرانية؛ باعتبار أن هؤلاء الحلفاء بحاجة لمثل هذه الموارد لتطوير اقتصادها. أما علاقتها بمنافسيها والممثلين بالخصوص في الدول الثلاث الكبرى: روسيا، والصين، والهند؛ وإن كانت الهند غير منافسة للولايات المتحدة بل علاقتها كانت عادية مع الولايات المتحدة. فلهذه الدول علاقات تجارية، وسياسية، وعسكرية مع إيران؛ إذ تتعامل مع إيران بالدرجة الأولى في مجال الطاقة، بحيث تستورد الصين والهند كميات كبيرة من النفط والغاز الإيرانيين.

ومن الملاحظ أن علاقات إيران الإقليمية طبيعية ولا تشكل أي تهديد لها، وإن لم تكن تتسم دائما بالتعاون مع دول (كتركيا، وروسيا، وباكستان) لأسباب تاريخية .

فبالنسبة لتركيا وباكستان؛ تمتلك إيران علاقات طبيعية مع كل من هاتين الدولتين في عصر العولمة الذي واكبته تحديات كبيرة تواجه اقتصاديات مثل هذه الدول؛ مما استوجب التقريب بين إيران ومحيطها الإقليمي بحيث تجاوز المعوّقات الإيديولوجية والسياسية لتقوية العلاقات الاقتصادية . وتنظر إيران إلى الصين والهند على أنهما دولتان تشكلان أساس نهضة آسيا، وتسعى من خلالهما للاستدارة نحو الشرق كجزء من إستراتيجيتها لتقليص اعتمادها الكلي على أوروبا والولايات المتحدة مثل ما كان قبل الثورة الإسلامية. ولذلك أصبحت علاقات إيران مع هاتين الدولتين في تطور مستمر، بخاصة في مجال الطاقة.

كما تسعى إيران أن تصبح قوة إقليمية، تشارك في المعادلات السياسية الإقليمية مستغلة بذلك قوة نفوذها في المنطقة. ومن هنا يمكن فهم البيئة الإستراتيجية لإيران التي لا تنتج حالة من انعدام الأمن - باستثناء إسرائيل والتي تعتبرها دولة غير شرعية-؛ هذه البيئة التي تدفع بالإيرانيين لاكتساب التكنولوجيا النووية بل ليكون لهم دور إقليمي ودولي.

أولا: المراحل التي مرت بها العلاقات الإيرانية-الروسية (من علاقات تنافرية إلى علاقات توافقية)

تحتل إيران مركزا هاما في الأوساط السياسية الروسية لما لهذه العلاقات من آفاق واعدة. كما أن لهذه العلاقات جذورا تاريخية وجغرافية، غير أن هذه العلاقات عرفت على مر التاريخ مراحل صعبة امتازت بالصبغة التنافرية. ففي العهد الشاهنشاهي، كانت إيران حليفا مفضلا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث استعملت الأراضي الإيرانية في احتواء الاتحاد السوفيتي من خلال نصب وسائل الرصد الراداري، وهو ما كان يسمح للمخابرات الأمريكية من مراقبة عمليات إطلاق الصواريخ في الأراضي السوفيتية.

ولفهم أوجه العلاقات الإيرانية- الروسية ماضيا وحاضرا، لابد من استعراض تاريخ هذه العلاقات، وبالخصوص تاريخها الحديث أي منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام 1979م مع الإشارة للمراحل التي سبقت الثورة.

1. **الخلفية التاريخية للعلاقات الإيرانية- الروسية:**

تعود العلاقات الدبلوماسية الإيرانية-الروسية إلى القرن السادس عشر، حين بعث الملك الصفوي "**إسماعيل ألصفوي**" مبعوثا إلى قيصر روسيا، وتركزت المحادثات بين البلدين حول التبادلات التجارية، في المجال (الاقتصادي- التجاري)، لتليها مفاوضات أخرى حول إمكان تشكيل وفاق يشمل ثلاثة أطراف أوروبا، وروسيا، وإيران.

أما عن العلاقات الإيرانية- الروسية في القرن الثامن عشر، فكانت تتمثل في الطموحات الروسية حول ثلاثة عناصر : تحرير الجاليات المسيحية الجورجية والأرمينية في منطقة القوقاز من سلطة الدول الإسلامية المجاورة، ثم استعمال الأراضي الإيرانية لتطوير التجارة مع الدول الآسيوية، وأخيرا جعل بحر قزوين بحيرة روسية[1].

(1) Simon BARRETT, relations entre la Russie et l`IRAN, perspectives actuelles au moyen- orient, dans « *réalité Europe* ».www.réalité-eu.org.p.1 consulté le 01/02 /2007.

وتميزت العلاقات الثنائية في القرن التاسع عشر بالعداء والتنافر المتزايد بسبب طموحات الطرفين للاستحواذ على أراضي منطقة القوقاز. أدت هذه الحالة التنافرية في النهاية إلى حربين بين البلدين بين أعوام 1813، 1814، و1826-1828. كما كانت إيران من جهتها تحاول التخلص من التهديد العسكري الروسي لإقليمها.

بعد هذه التدخلات العسكرية، عمدت روسيا لاحترام استقلال بلاد فارس لكن مع الاحتفاظ بنفوذها في هذا البلد. من جهة أخرى كانت بريطانيا ترغب في إنهاء النفوذ الروسي من بلاد فارس. فالتنافس الروسي البريطاني كان في المجال الاقتصادي وكانت النخب السياسية الإيرانية ترى في التدخل الأمريكي حلا لإضعاف النفوذ الروسي- البريطاني في البلاد.

ومع انهيار النظام القيصري في روسيا، حصلت القطيعة في العلاقات الإيرانية-الروسية. بعد الإطاحة بالنظام القيصري، اعتمد النظام السوفيتي الجديد سياسة جديدة اتجاه إيران من خلال إبرام اتفاق ينص على العلاقات الودية بين البلدين في العام 1921م. وجاء في هذا الاتفاق من الجانب السوفيتي:

أ. التنديد بالسياسات المشددة كسياسة التطويق التي فرضها النظام السابق على إيران.

ب. تضمنت إحدى مواد الاتحاد السماح للجانب السوفيتي بالتدخل عسكريا في إيران إذا ما استخدم التراب الإيراني من قبل قوى معادية للاتحاد السوفيتي.

وكانت السياسة السوفيتية تتحدد في:

أ. حماية أمنها من الجهة الجنوبية .

ب. أن يكون للعنصر الإيديولوجي دور مؤثر على الحزب ألماركسي الإيراني الذي أنشىء في عام 1921م.

وتواصل النفوذ السوفيتي حتى بعد التوقيع على اتفاق التفاهم الذي أبرم في 1921م ليحتل الجانب الشمالي من إيران من قبل الجيش الأحمر في العام 1941م. وابتداء من العام 1946م يبدأ الانسحاب

البريطاني تدريجيا من إيران تاركا المجال للتغلغل الأمريكي، ومن ثم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران مع محاولة إضعاف النفوذ السوفيتي في هذا البلد.

2. الثورة الإسلامية والعلاقات الإيرانية- السوفيتية (علاقات تحكمها المصالح):

أما تاريخ إيران الحديث، أي منذ قيام الثورة الإسلامية في العام 1979م، فقد استقبل الإتحاد السوفيتي هذه الثورة بحذر نظرا لكون رجال الدين شكلوا قوتها المحركة، وهو ما لم يكن يتماشى والإيديولوجية السوفيتية، إضافة إلى إبعاد الشيوعيين نهائيا عن المسرح السياسي الإيراني من قبل أنصار"**الخميني**" ابتداء من عام 1983م. غير أن مشاركة التيارات اليسارية الإيرانية في الثورة، ومناهضة إيران للسياسة الأمريكية في ظل الحرب الباردة؛ جعلت القادة السوفيت يتجاوزون السياسة العدائية للشيوعية من قبل الثوريين الإسلاميين في إيران[1].

ومع بداية الحرب العراقية – الإيرانية (1980م-1988 م)، كان الموقف الروسي متذبذبا بشأن الطرف الذي سيساعده الاتحاد السوفيتي، لتبقى العلاقات بين إيران والإتحاد السوفيتي تمتاز بصبغة تباعديه نتيجة الدعم العسكري للعراق وتزويده بالأسلحة في حربه ضد إيران.

أما أهم مرحلة في تاريخ العلاقات الإيرانية-الروسية فهي بعد تسلم "**غورباتشوف**" الحكم بحيث تم الإعلان في ظل حكمه عن إعادة البناء؛ ليصبح الإتحاد السوفيتي أهم مورد أسلحة لإيران؛ الأمر الذي سهل خروج إيران من عزلتها[2]. وتبدأ علامات التحسن تظهر بين البلدين، توجتها زيارة "**هاشمي رافسنجاني**" في عام 1989 للإتحاد السوفيتي، لتعلن بداية مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية. ونجم عن هذه الزيارة التوقيع على عدة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية، وكانت علاقة إيران بالإتحاد السوفيتي سابقا، وروسيا لاحقا براغماتية تفرضها مصالح إيران القومية والاقتصادية[3].

---

(1) ميشال يمين، العلاقات الروسية- الإيرانية (مشاكل وتطلعات)، في " شؤون الأوسط،" العدد 112، ربيع 2004، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية، ص. 70.

(2) BARETT, OP, CIT,P. 2

(3) فريد حاتم الشحف، العلاقات الإيرانية- الروسية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي، ومنطقة آسيا الوسطى، والقوقاز، ط1، دار الطليعة الجديدة، دمشق: سوريا 2005،ص.119

وعلى الرغم من المشاكل التي عرفتها العلاقات السوفيتية-الإيرانية في بداية الثمانينات إلا أن التقاطع في المصالح أدى إلى التقارب بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بالتوجه المعادي للسياسة الأمريكية. وبعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، وإنهاء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، تم التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون بين البلدين في العديد من المجالات، وبخاصة المجال العسكري. كما تم كذلك الإنفاق على إتمام بناء محطة "**بوشهر**" النووية، وشراء خمسة مفاعلات إضافية روسية بعد الانتهاء من محطة " **بوشهر**". كما وافقت روسيا -حاليا- على تدعيم برنامج إيران النووي[1]. معترفة بحق إيران في اكتساب التكنولوجية النووية للأغراض السلمية.

لهذا الغرض، اعتبرت فترة التسعينات أهم فترة؛ عرفت فيها العلاقات الإيرانية –الروسية تطورا ملموسا بحكم القواسم المشتركة والمصالح القومية لكلا البلدين. وعلى الرغم من هذا التطور في العلاقات، إلا أن قوى مناهضة لهذا التعاون داخل روسيا كانت ترى في إيران الجار الجنوبي العدو لروسيا، بينما كانت قوى أخرى تتحرك باتجاه التقارب لمواجهة مخاطر التطورات التي حدثت في المنطقة؛، ليغير الوضع لمصلحة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ابتداء من العام 1994م.

ثانيا: التعاون الإيراني-الروسي

1. انطلاقا من السياسة الإقليمية:

بعد التطور التاريخي للعلاقات بين البلدين، يمكن الحديث عن مجالات التعاون بين الطرفين لمعرفة طبيعة العلاقات بين موسكو-وطهران. هل هي علاقة شراكة أم وفاق؟ أم هي تكتيكية أم إستراتيجية؟

بدأ التقارب بين الطرفين في عهد الرئيس الإيراني "**هاشمي رافسنجاني**" وكان هذا التقارب يتمثل في المجالين: الدبلوماسي والتجاري، لكن مع زيادة التوتر في علاقات إيران مع الغرب، لجأت إيران إلى

(1) Hall GARDNER, thèse sur l`Iran et l`électronucléaire, dans « *géostratégiques* », Dalloz, Paris ,décembre 2005, p . 263.

روسيا باعتبارها حليفا مهما لإيران لعدة أسباب منها: تزويد إيران بالأسلحة ومساعدتها في تطوير التكنولوجيا النووية[1]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن إعادة توطيد العلاقات الثنائية بين إيران وروسيا إلى ثلاثة عوامل مرتبطة: أولا: بالسياسة الإقليمية، ثانيا: بالسياسة الدولية، وأخيرا بالاحتياجات الداخلية لكلا البلدين.

والعنصر الأول الذي أدى إلى توثيق العلاقات بين الطرفين هو في اختلافهما مع الولايات المتحدة الأمريكية ومعارضتهما للهيمنة التي تفرضها.

فبعد الحرب المعلنة على أفغانستان ومن ثم العراق، أصبحت إيران شريكا استراتيجيا لروسيا؛ لأن كلا الطرفين يسعى لمنع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي من النفوذ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. هذه المناهضة للغرب منحت إيران ثقلا في الحسابات الروسية، إلا أن هذا الثقل لا يعني لروسيا تشجيع إيران لامتلاك أسلحة نووية بل عمدت إلى بذل الجهود للتأثير على إيران من أجل التراجع عن طموحاتها النووية وبالخصوص العسكرية منها[2].

أما العنصر الثاني، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز ثماني دول مستقلة في منطقة القوقاز آسيا الوسطى، الأمر الذي أحدث تغييرا في الإطار الجيوسياسي للمنطقة، وقد أثرت هذه التغيرات بشكل كبير على السياسات الأمنية للدول المجاورة وعلى العلاقة مابين الدول كروسيا، وإيران[3]؛ وبالتالي فهي بمثابة المسائل الإستراتيجية الملحة في أولويات السياسة الخارجية الإيرانية والروسية.

وأصبحت بذلك إيران وروسيا أمام منافس جديد "**تركيا**"، والتي تحاول التأثير على دول آسيا الوسطى ذات العرق التركي. ونتيجة هذا التنافس شكلت روسيا وإيران جبهة مشتركة في مواجهة الطموحات التركية، فتركيا بالنسبة لإيران هي المنافس الإقليمي الوحيد في المنطقة.

---

(1) BAYRAMZADAH, OP,CIT, p: 188.
(2) BARRETT, OP,CIT, p: 05.
(3) فريد حاتم الشحف، مرجع سابق، ص.120.

وبما أن العلاقات تحكمها المصالح القومية، فإن روسيا كذلك تبحث عن تحقيق مصالحها القومية. ولتحقيق مصالحها المشتركة، اعتمد الطرفان التشارك الإستراتيجي لتقليص وإنهاء النفوذ الأمريكي في المنطقة، إضافة لتشاركهما وتعاونهما في كل من طاجيكستان، وآذاربيجان، وأفغانستان.

وعلى الرغم من هذا التقارب في المصالح إلا أن العلاقة يكتنفها بعض الخلاف في المجال الاقتصادي وبخاصة في كيفية تقسيم ثروات بحر قزوين. كذلك رفض روسيا لامتلاك إيران التكنولوجية النووية العسكرية، واتضح ذلك من خلال دعم عمل الترويكا الأوروبية لمنع إيران من تحقيق أهدافها. إذاً فالمقاربة الروسية تعتمد في علاقاتها على مقاربة المحصلة غير الصفرية لما للطرفين من مصالح مشتركة على الرغم من حالة الشد والجذب التي تكتنف العلاقات من حين لآخر.

أ. التعاون الإقليمي : انطلاقا من الوضع الجيو سياسي المحيط بإيران:

كان لانهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات آثار بالغة على العلاقات الإيرانية- الروسية؛ انطلاقا من أن العلاقات ستدخل عهدا جديدا وعلى الطرفين أن يتقاربا من أجل التعامل مع الأوضاع الجديدة في المنطقة. فالوضع الجديد أفرز دول جديدة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ووجدت الدولتان نفسهما في واقع سياسي جديد يتطلب منهما التقارب والتنسيق في عدة مسائل تخص مصالح البلدين الإستراتيجية أهمها:

أ. الوضع في القوقاز.

ب. الوضع القانوني لبحر قزوين.

ج. الحرب الأهلية الطاجيكية

د. توسيع حزب الناتو نحو الشرق[1].

تتمثل الإرادة الروسية في الحفاظ على نفوذها في هذه الدول التي هي بمثابة "**الخارج القريب**" لروسيا، بينما تكمن إرادة إيران في التصدي للنفوذ الأمريكي في المنطقة. والتقارب الروسي-الإيراني

[1] نفس المرجع،ص.121.

بشأن منطقة القوقاز هو نفسه بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى، فهي تشكل لهما منطقة تقع تاريخيا وجغرافيا واثنيًا وثقافيا على مقربة من البلدين، بالإضافة أن إيران وروسيا تعتبران من اكبر الدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين؛ والذي يعتبر ثالث مخزون نفطي بعد منطقة الخليج وبحر الشمال.

فعلى الصعيد الجيو- سياسي تمثل إيران بوابة وسط آسيا. فاستقرار إيران يعزز أمن واستقرار المنطقة ككل. وتتسم هذه المنطقة بنزاعات اثنيه وينتشر فيها التعصب القومي والديني، وخير دليل على ذلك النزاع الأرميني-الأذربيجاني حول إقليم ناغورني كاراباخ، والنزاع الجورجي الأبخازي، وقضية الشيشان، طاجيكستان، بحيث اتخذت إيران موقفا براغماتيا من هذه القضايا، يتلاقى هذا الموقف والسياسة الإقليمية الروسية[1]. أي إيجاد حلول لهذه النزاعات حتى لا يبقى في حوزة الولايات المتحدة والحلف الأطلسي حجة للتغلغل سياسيا وعسكريا في المنطقة. واعتبرت إيران قضية الشيشان بمثابة مسألة داخلية لروسيا ويمكن حلها بالطرق السلمية، وإن كانت عارضت استعمال القوة في الشيشان والتدخل عسكريا. فمثل هذا الموقف قد يساعد على التعاون الصناعي –العسكري، كذلك أيدت أرمينيا في نزاعها مع أذربيجان كما تعاونت مع روسيا كوسيط للتقرب بين طرفي النزاع في الحرب الأهلية في طاجيكستان في العام 1992م بين الشيوعيين الجدد والإسلاميين[2].

وعلى الرغم من التقارب الإيراني –الروسي في عدة مجالات بحيث التعاطي مع ما يجري من أحداث وتحولات على الساحة الدولية إلا أن هذا لا يمنع من أن تتأثر العلاقات صعودا وهبوطا؛ والدليل على ذلك الاختلاف الذي برز بين الطرفين حول مسألة تقسيم موارد بحر قزوين. فبعد اعتماد "**حق السيادة المشتركة للدول المشاطئة لهذا الحوض**" régime de condominium في عهد الاتحاد السوفيتي لاستغلال الموارد البحرية لبحر قزوين، وقعت روسيا اتفاقية ثنائية مع كازاخستان في العام 1998م، ومع أذاربيجان في العام 2001م. في حين تؤكد إيران على تقسيم موارد بحر قزوين تقسيما

(1) quel avenir pour les relations, russo- iraniennes, p.05. www.réalité-eu.org. Consulté le 18/01/2007.

(2) نفس المرجع، ص.128.

عادلا أي بنسبة عشرين بالمائة لكل دولة مشاطئة لهذا الحوض[1]، ولا تعترف بالاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها من قبل روسيا مع الدول المطلة على هذا البحر. لكن الخلاف بشأن مسألة بحر قزوين لم ينه التعاون الإيراني-الروسي، حيث انضمت إيران إلى العديد من المشاريع الروسية ابتداء من العام 2005م، كمشروع " **مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات**"، كما انضمت كذلك في نفس السنة لمنظمة التعاون الاقتصادي" **شانغاي**" كعضو ملاحظ. وهو ما يؤكد التقارب الإستراتيجي الإقليمي كطرفين فاعلين في المنطقة.

ب انطلاقا من السياسة الدولية:

تعتبر إيران وروسيا أقوى دولتين من الناحية الاقتصادية والعسكرية على ضفاف بحر قزوين. وثمة مصلحة مشتركة لكلا البلدين في تدعيم الأمن والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. كما تحرص الدولتان على الإبقاء على نفوذهما في منطقة قزوين التي أصبحت موضع تنافس دول أخرى، لذا فلإيران- كما لروسيا- مصلحة هي منع هيمنة دول أخرى من استعمال قوتها ونفوذها لتوتير العلاقات في منطقة محاذية لإيران.ويقرب كذلك بين إيران وروسيا سعيهما معا إلى منع ضم بلدان المنطقة إلى أحلاف معادية لهما، لأنها تمثل خطرا على أمنهما.

وكما أن المنطقة هي حيوية وذات أهمية لكل من إيران وروسيا في المستقبل المنظور، فهي تكتسب أهمية بالغة بالنسبة لمصالح الدول الأخرى وبخاصة الغربية. وينذر المستقبل بنضوب موارد الطاقة؛ الأمر الذي قد يؤدى إلى التناقضات في المصالح وزيادة حدة التوتر ذي الطابع العالمي، والنتيجة الحتمية هي زيادة الصراع من أجل السيطرة على مصادر الطاقة، ومن المنظور الواقعي لتحقيق المصالح القومية يفترض استخدام شتى الوسائل ومن بينها القوة العسكرية[2]. وتمثل منطقة قزوين من المناطق الواعدة لاستخراج النفط. والمناطق التي تحتوى على احتياطات من الثروات الطبيعية هي جد حساسة

---

(1) التقارب الروسي- الإيراني: الدوافع، الآفاق، والتداعيات، مركز زيد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص.15.

(2) يمين، مرجع سابق، ص.74

وحيوية لاقتصاديات الغرب، وستظل ميدانا للتنافس والمجابهة الحادة بين القوى الكبرى. ولقد بينت أحداث الشرق الأوسط ككل ومنطقة الخليج - بالخصوص حرب العراق 2003م-، على أن المنطقة المطلة على حوض قزوين غير مستبعدة من أن تكون مسرحا لصراعات بين دول كبرى. ولتأمين مصالحها القومية، ستلجأ هذه الدول إلى تطوير وتحديث قوتها العسكرية على أساس أنها الوسيلة الأنجع لتحقيق الأهداف المنشودة.

وبما أن الولايات المتحدة تتزعم النظام الدولي، فهي تعمل على توسيع رقعة تواجد الحلف الأطلسي باعتبار الوجه العسكري لهذا النظام. فزاد اهتمام هذا الحلف بمنطقة قزوين بعد تثبيت مناطق نفوذه في كل من منطقة البلقان، وتوسيعها من خلال زيادة عضوية دول أوروبا الشرقية، وجمهوريات البلطيق السوفيتية سابقا، والاستدارة مستقبلا تجاه منطقة قزوين[1].

فنفط بحر قزوين يكتسي أهمية كبرى في السياسة النفطية العالمية. كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها إلى إحداث توترات بين الدول المطلة على بحر قزوين كأذربيجان التي عمدت إلى الدفاع عن المصالح الأمريكية، حيث استولت على الجزء الأغنى من الحوض، واقترحت أن تكون حصة إيران من موارد هذا الحوض ب 13% مقارنة بالدول الأخرى. أما نظرة إيران لاستغلال واقتسام ثرواته فهي أن تكون للدول الخمس المشاطئة له وفقا للقانون الدولي.

وتغلغل الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في المنطقة يمثل خطرا عسكريا على إيران بالدرجة الأولى. فمن جهة نجد تركيا وحلفاءها المحتملين في المجال السوفيتي السابق، ومن جهة أخرى توجد القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج[2]. فتركيا هي الحليف كذلك المدافع عن المصالح الأمريكية في المنطقة خاصة في التسعينات كما تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق مصالحها حيث تقوم بتوسيع رقعة نفوذها وتشكيل نوع من التحالف فيما بين الشعوب الناطقة بالتركية، والذي سيكون تحت رعايتها.

---

(1) نفس المرجع، ص: 75.

(2) نفس المرجع، ص.77.

وتتقاطع المصالح الإيرانية- الروسية في منع تركيا من التغلغل والتوسع في جنوب القوقاز ومنعها من الوصول إلى بحر قزوين.

لهذا الغرض؛ ليس من مصلحة إيران ولا روسيا تواجد قوات أجنبية في المنطقة لما تمثله من أخطار على أمنهما. فالوضع في القوقاز وآسيا الوسطى يفترض توطيد العلاقات بين الدول الواقعة في هذه المنطقة من خلال توحيد الجهود إقليميا لمواجهة مخاطر عولمة القرن الحادي والعشرين. لهذا الغرض تتعاون إيران وروسيا لإحلال الأمن والاستقرار في وسط آسيا من خلال بوادر دبلوماسية واقتصادية.

أ. التعاون في مجال الطاقة:

يحرص الجانب الإيراني والروسي على تطوير علاقاتهما في السنوات الأخيرة. ويعتبر التعاون الإيراني- الروسي تعاونا متبادل المنافع وفي عدة مجالات، منها: الاقتصادية، والتجارية، والعلوم، والتكنولوجيا.

ويتمثل التعاون الاقتصادي والتجاري بين إيران وروسيا في مجال توليد الطاقة بالدرجة الأولى بحيث تم الاتفاق بين الطرفين على استكمال محطة "**بوشهر**" من قبل الشركات الروسية، ومن ثم التعاون في مجال صناعة التعدين والصناعة الكيميائية، وصناعتا النفط والغاز، وصولا إلى التعاون في مجال النقل[1].

وعلى الرغم من توافر كميات هائلة من النفط والغاز لدى روسيا، ويتم تصديرها إلى دول أخرى إلا أنها تتطلع للنفط والغاز الإيراني. لأن روسيا بحاجة للنقد الأجنبي، حيث عائدات الضرائب التي يمكن جنيها من شركاتها العاملة في تطوير البنى التحتية لقطاع الطاقة في إيران، وكذلك من المبادلات التجارية الواسعة في هذا البلد[2].

---

[1] يمين، نفس المرجع، ص.80

[2] نفس المرجع، ص.156.

وتمتلك كل من روسيا وإيران أكبر احتياطي الغاز في العالم. وتم اتفاق بين الدول المنتجة للغاز في جوان 2006م، -على هامش قمة منطقة التعاون "**شانغاي**"- تقاسم سوق الغاز، بحيث توجه تموينات روسيا من الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويتم تصدير الغاز الإيراني إلى كل من الهند وباكستان. كما تقدم الرئيس الإيراني باقتراح لنظيره الروسي يقوم على أساس تحديد سعر مشترك للغاز[1].

يندرج التعاون بين روسيا وإيران ضمن إستراتيجية روسية لمراقبة عرض قطاع الطاقة. ويكون الجانب الروسي الفاعل المسيطر على قطاع الغاز، ولا يمكن لروسيا أن تضحي بدورها المهيمن على الأسواق الأوروبية لفائدة إيران على الرغم من التنسيق المشترك للسياسات الطاقوية الروسية- الإيرانية. وليست من مصلحة روسيا كذلك أن يتطور قطاع الغاز الإيراني على المدى القصير وبسرعة؛ على أساس أن روسيا ستكون بمثابة المصدر الأساسي في مجال الغاز لدول الاتحاد الأوروبي. إلا أن هذا التوقع لا يمكن أن يتحقق في الوقت الراهن نظرا للأسباب السياسية بين روسيا ودول الاتحاد. والوصول إلى الأسواق الأوروبية قد يدخل إيران وروسيا في حالة تنافس على المدى البعيد.

ومن بين العقود التي تعمل الشركات الروسية للحصول عليها كذلك مشروع بناء خط الأنابيب، والذي يمر عبر دول (إيران، والهند، وباكستان)، ومن بين الشركات المهتمة بالاشتراك بهذا المشروع، شركة (**غاز بروم** GAZPROM). إضافة لاتفاقات أخرى في مجال الطاقة النووية من خلال إنجاز أربع محطات نووية وذلك بحلول العام 2010م، وأخريين في الأهواز، إذ تبلغ قيمة هذه الاتفاقيات مجتمعة ما يعادل 3.2 مليار دولار، انطلاقا من أن إيران لها الحق في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية.

أما ما يتعلق بخطوط الأنابيب التي يتم من خلالها نقل الخام عبر بحر قزوين؛ فتعتبر روسيا أن إيران هي بمثابة نقطة عبور مهمة لذا تمت الموافقة على عدة اتفاقيات مقايضة (Contrats De Rachat) يتم بموجبها نقل نفط بحر قزوين إلى إيران في مرحلة أولى، ثم تمريره إلى مصافي شمال العراق، ليتم فيما بعد تصديره من الموانئ الإيرانية المطلة على الخليج.

(1) Quel avenir pour les relations, russo- iraniennes. 6.www.réalité-eu.org. consulté le 08/01/2007.

تريد روسيا من خلال سعيها تصدير النفط والغاز الروسيين عبر إيران منع حصول بعض الدول على النفط والغاز الإيرانيين.

وعلى الرغم من أن مد هذا الخط فيه مصلحة لروسيا إلا أنها تتخوف من هذا الخط الجديد الذي يستطيع ربما نقل ما يقارب سبع مائة مليار متر مكعب سنويا من الغاز الإيراني إلى أوكرانيا ومن ثم إلى الأسواق الأوروبية عبر تركيا التي أعاقت حكوماتها السابقة مرارا تشغيل خط أنابيب الغاز" **تبريز- أنقرة**" والذي تم افتتاحه في العام 2002م، حيث يمثل هذا الخط كذلك مصدرا بديلا لأوكرانيا لإمدادها بالغاز، إذ كانت تقدر إمدادات أوكرانيا من الغاز الروسي بخمسة وسبعين بالمائة[1]. وإذا استفادت أوكرانيا من الغاز الإيراني، فستتضرر المصالح الروسية، لأن خسارة روسيا لا تكمن في عائدات النقد الأجنبي والعائدات الضريبية فحسب وإنما تراجع نفوذها السياسي في أوكرانيا الذي كانت تتمتع به بسبب احتكارها لإمدادات الطاقة.

ويوفر الخط الثاني الإيراني-الهندي إضافة للتقريب بين باكستان والهند فرصا جديدة أخرى على الرغم من ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية لمنع إنجاز هذا الخط. ولمّا كانت العلاقات الدولية تحكمها المصالح، فعلى صانعي السياسة أن يدركوا أن السجل الداخلي لأية دولة ليست له علاقة بالعالم الخارجي. والانتهاكات الإيرانية في حق الشعب الإيراني التي تتحدث عنها الولايات المتحدة لا تهم كل الدول، لذا لا تلقى سياسة الحظر الأمريكية صدى في العالم الخارجي. لكن وافقت روسيا إلى جانب الصين في عام 2006م على إحالة الملف النووي الإيراني- من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية -إلى مجلس الأمن بشرط ألا يتضمن القرار أي تهديد بفرض عقوبات فورية.

إذا يمكن استخلاص أن الاهتمام المتزايد بموارد إيران الطبيعية ساعد على الحد من شعور الإيرانيين بالعزلة عن العالم الخارجي. فاحتياطات النفط والغاز لم يساعدا على إزالة الإحساس بالعزلة

(1) نفس المرجع، ص.160.

فحسب، بل زادت إيران شعورا بالخصوصية القومية. وتؤدي هذه الخصوصية دورا هاما في القرارات السياسية التي تتخذ في إيران أكثر مما هو معروف في الغرب.

وقد يكون هذا العنصر (الخصوصية القومية) السبب الرئيس في سعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية.

وبالرغم من التوافق في العلاقات الإيرانية- الروسية، إلا أن روسيا تطور علاقاتها مع إيران بمنطق "**قومي**" كذلك، وإن كان مفهوم القومية أقل حدة منه عند الإيرانيين. الأمر الذي قلل من الاستثمارات في إيران، لكن تم تطوير العلاقات في المجالين السياسي والتجاري مع إيران، ويبقى الحضور الروسي الرئيس في مجال الطاقة. وهو بمثابة شراكة مع شركة (**توتال** TOTAL) الفرنسية في نطاق عقد القروض (Contrats de rachat) والذي يقدر بملياري دولار. ويتمثل هذا الاتفاق في العمل لإنجاز المرحلة الثانية والثالثة لمشروع" **بارس الجنوبي**" وتقدر حصة الشركة الروسية (**غاز بروم** GAZPROM). بما يعادل ثلاثين بالمائة لإتمام المشروع مع شركتي (**توتال** TOTAL) و(**بتروناس** PETRONAS) الإسبانية وهو بمثابة الاستثمار الروسي الفريد في مجال الطاقة الإيرانية[1].

وبدأت المشاريع مع حكم الرئيس الإيراني "**هاشمي رافسنجاني**" ثم تواصل تطوير قطاعي البترول والغاز مع شركات أخرى أروبية مع وصول الرئيس "**محمد خاتمي**" إلى الرئاسة، وإن كانت روسيا لا ترغب في إيصال غاز إيران إلى أوروبا بل إلى آسيا فقط.

واستمر الاهتمام الروسي بالمشاريع الإيرانية حيث مشاركة شركة (**غاز بروم** GAZPROM) في إنجاز خطوط أنابيب الغاز كخط (إيران- أرمينيا) وخط (إيران- باكستان- الهند).

واستمر الاهتمام الروسي بالموارد الطبيعية الإيرانية حتى في عهد "**أحمدي نجاد**" ففي عام 2007م، تم اقتراح مشروع تعاون في مجال الطاقة الكهربائية من قبل الرئيس "**فلاديمير بوتن** Vladimir

(1) Clément THERME, l`Iran exportateur de gaz: les relations gazières entre l`Iran et ses voisins : l`enjeu énergétique dans la relation russo- iranienne, p.17.www.ifri.org. consulté le 10/02/2006.

Poutine" هذا المشروع الذي يجمع ثلاث دول (إيران- أذاربيجان- روسيا). ورأى البراغماتيون في الطرف الإيراني، أن هذا المشروع يتعارض والمصالح القومية الروسية[1].

باعتبار أن القدرات التكنولوجية الأوروبية أحسن من القدرات التكنولوجية الروسية. كما ترى القوى الداخلية المعارضة لسياسة " **أحمدي نجاد**" فيما يتعلق بالشراكة الإيرانية –الروسية في قطاع الغاز غير فعالة مقارنة بالشراكة الأوروبية. أما الاعتماد على التكنولوجيا الروسية فيكون في حالة قرار الدول الأوروبية عدم مشاركتها في تطوير قطاع الغاز؛ أي في غياب التعاون الأوروبي مع إيران.

أما الموقف المؤيد للتعاون الإيراني- الروسي، فهو يعارض استمرارية التعاون في مجال الطاقة مع شركات الدول التي تتخذ مواقف عدائية تجاه إيران.

ج. التعاون في المجالات العسكرية، والنووية، والفضائية:

لقى التعاون الروسي- الإيراني في المجال النووي معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في بداية التسعينيات على أساس مبدإ منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إذ تمثل محطة "**بوشهر**" النووية إحدى الروابط الأساسية التي تربط إيران بروسيا. فبعدما ضيع الكريملن سيطرته على هذه المحطة في بداية التسعينات استفادت إيران من بيع العديد من التقنيين الروس لخدماتهم في المجال النووي، إلا أن السلطات الروسية تداركت الوضع بإيعاز من الولايات المتحدة، حيث ازدادت مخاوف الغرب من البرنامج النووي الإيراني[2]. لتعود روسيا لإكمال بناء المشروع، وبالرغم من أن الأعمال به لم تنته في الوقت المحدد (2003 م). ويعود هذا التأخير للضغط المفروض على إيران لإجبارها على التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) لتمكينها من تفتيش أبحاث إيران النووية السرية. إضافة إلى أن روسيا تتخوف من تطوير إيران لأسلحة نووية على المدى الطويل ولهذا السبب تتحفظ روسيا على تقدم برنامج إيران النووي. كما اتخذت إجراءات في التسعينات تتعلق بعدم المشاركة الروسية في صنع صواريخ

(1) IBID, p. 18
(2) TERTRAIS OP,CIT,p.29

إيرانية ولا تشارك في تطوير المشاريع النووية الإيرانية باستثناء استكمال مشروع "**بوشهر**" الذي تخلت عنه الشركة الألمانية (**سيمنس** SIEMENS) والتي بدأت العمل به في عام 1975م.

وكما تتفق روسيا مع الدول الغربية في محاربة الانتشار النووي، تختلف معها حول الوسائل المعتمدة لمنع إيران من اكتساب التكنولوجيا النووية لا سيما العسكرية منها. فكل من روسيا والصين تدافع عن سياسة الحوار والتفاوض حتى لو كانت بطيئة في تحقيق النتائج المنشودة، وهي تخلي إيران عن تخصيب اليورانيوم.

ولهذا الغرض تبحث روسيا عن حل للازمة النووية الإيرانية بحيث يكون لها الدور الفعال في القضايا الدولية. باعتبارها دولة كبرى وعضوا فاعلا في العلاقات الدولية[1].

وهي القضية التي تطرح دائما من قبل القادة الروس، وقد صرح الرئيس السابق " **فلادمير بوتين**" في الدورة الثالثة والأربعين لملتقى "**ميونيخ**" حول الأمن؛ على أساس أن يكون النظام الدولي متعدد الأقطاب، معتمدا على كفاءات وقدرات قادة الدول الكبرى كروسيا لحل النزاعات الدولية مع تفعيل دور الهيئة الأممية.

وإذا لم يتم حل الأزمة الإيرانية، فسيكون العالم معرضا لعدة أزمات مماثلة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى فقدان الاستقرار بسبب لجوء دول أخرى مثل إيران لاكتساب التكنولوجية النووية. لذا فمن الواجب محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولنفس الغرض صادقت روسيا على قرارات مجلس الأمن؛ لان مثل هذه القرارات ستؤهل إيران لإيجاد مخرج لهذه الأزمة[2].

وجاء اعتراض روسيا على برنامج إيران النووي للتخوف من أن تتوصل إيران لإنتاج أسلحة نووية. لذا تم دعوة إيران للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ابتداء من عام 2003م، إضافة للضغوطات الأمريكية والأوروبية لمنع روسيا من التعاون مع إيران في المجال النووي.

---

(1) BARETT, OP.CIT: p.3.
(2) IBID, p .4.

جاءت معارضة هذه الدول من التقارب الروسي- الإيراني على أساس أن روسيا تساهم في تطوير التكنولوجيا النووية لإيران. وفي هذا الإطار حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد حل لتتراجع روسيا عن مساعدة إيران، وفي المقابل تقدم الولايات الملحدة الأمريكية المساعدة المالية لروسيا. وعلى الرغم من هذه الضغوطات وقعت روسيا اتفاقا مع إيران يقدر بمليار دولار لإكمال مفاعل " **بوشهر**". كما واصلت كذلك تعاونها مع إيران في المجال التسلحي ابتداء من عام 2001م؛ بحيث تم التوقيع على عدة اتفاقات قدرت قيمتها بما يعادل اثنان إلى سبعة مليار دولار.

إذاً تواصل التعاون الروسي–الإيراني في المجال النووي بالرغم من المعارضة الغربية والتي تقوم على أساس منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. فروسيا لا ترغب في الإضرار بمصالحها الاقتصادية، وبالخصوص المجال النووي الإيراني. حيث تم إبرام اتفاق ابتداء من عام 1995م لإنهاء مفاعل " **بوشهر**" ومن ثم بيع مفاعلات نووية أخرى لإيران.

كما تعزز التعاون الإيراني- الروسي في مجال الأمن لمواجهة التحديات المشتركة وتدريب ضباط إيرانيين في المعاهد العسكرية الروسية. وما التعاون العسكري بين الطرفين إلا لمواجهة المخاطر الأمنية المشتركة وتقاسم المصالح المشتركة في العديد من المجالات[1].

وكما تمت الإشارة سابقا فإن العلاقات الثنائية بين روسيا وإيران ترتكز على المصالح المتبادلة، وان كانت بعض المشاكل تعترض تعاونهما في المجالين العسكري والأمني. فبالإضافة إلى الضغوطات الأمريكية والأوروبية لمنع روسيا من التعاون مع إيران في تطوير التكنولوجيا النووية، وعلى الرغم كذلك من أن روسيا اشترطت إرسال الوقود النووي إلى إيران مقابل توقيع إيران بروتوكول حول إعادة الوقود المستهلك إلى روسيا، وهو الشرط المنصوص عليه كذلك في البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية .

[1] يمين، مرجع سابق ص. 80.

أما فيما يتعلق بمجال التسلح، فبعد الحرب العراقية –الإيرانية (1980م-1988م)، أدى التنافر المتبادل - بين الولايات المتحدة وإيران- بالقادة الإيرانيين إلى البحث عن شركاء جدد من غير الغربيين، حيث اتسمت هذه الشراكة بالمبادلات التجارية في مجال الأسلحة مع بداية التسعينات من القرن الماضي، كما تم إبرام عدة صفقات للأسلحة الروسية مع إيران، إلا أنه في الفترة الممتدة بين أعوام 1995-2000، انقطع تزويد إيران بالأسلحة بسبب توقيع اتفاق" Gore- Tchernomyrdine "؛ والذي بموجبه تمنع روسيا من التعاون في المجالات الحساسة مع إيران. بحيث تمنع إمداد إيران بالأسلحة الثقيلة والتكنولوجية العسكرية النووية لمدة خمس سنوات. ومع نهاية عام 2000م واصلت روسيا تزويد إيران بالأسلحة (الدبابات، الأنظمة المضادة للصوراريخ، الطائرات الحربية، العتاد...) وفقا للاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

أما التعاون في مجال الفضاء، فيندرج التعاون في هذا المجال ضمن سياسة إيران المتعلقة بالتحكم في تكنولوجيا الفضاء. وتم هذا التعاون في هذا المجال ابتداء من العام 2003م. لأن اكتساب هذه التكنولوجيا يتمثل في تحقيق هدفين:

- **أولا**: انتشار القنوات الفضائية.
- **ثانيا**: الوقاية من الكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات..).

ويعارض كذلك بعض خبراء الغرب اكتساب إيران هذا البرنامج باعتباره يمثل خطرا إذا ما تم تحويله من قبل الإيرانيين إلى أغراض عسكرية[1].

فهناك من يعارض هذا التعاون من داخل روسيا بحجة أن حجم تبادلات روسيا مع إيران في المجالات الأخرى ضئيل حيث قدرت في العام 2002م بسبع مائة وتسعين مليون دولار، واحتلت روسيا بذلك المرتبة الثانية عشرة مقارنة بالتبادلات مع الدول الأوروبية، على أساس أن واردات إيران من الدول

(1) BARRETT,OP.CIT. P.06.

الأوروبية تتكون من المواد الغذائية، والمعدات الصناعية كصناعة استخراج النفط والغاز، ووسائل النقل كالسفن والقاطرات الحديدية. وبالتالي فحجم التبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي هي كما يلي:

- ألمانيا: يقدر حجم تبادلاتها التجارية مع إيران بثلاثة مليارات دولار سنويا.
- إيطاليا : يقدر حجم تبادلاتها التجارية مع إيران باثنين فاصل ستة مليار دولار.
- فرنسا: يقدر بمليار دولار فاصل ثمانية سنويا.

وعلى الرغم من أن حجم التبادلات التجارية الروسية مع إيران قاربت نهاية عام 2003م المليار وثلاثمائة مليون دولار، إلا أن هذه النتيجة اعتبرت لغير صالح روسيا. لكن التوجه الأساسي لا يزال هو تصدير الأسلحة إلى إيران بالرغم من أن هناك مشاريع مستقبلية كبيرة كبناء خط المواصلات شمال-جنوب[1].

ثالثا: المواقف الروسية تجاه إيران

تتضح السياسات المعتمدة من قبل روسيا تجاه إيران من خلال ثلاثة مواقف:

الموقف الأول : الحفاظ على الوضع الراهن

تحاول روسيا الإبقاء على قنوات الحوار من خلال اعتماد الآلية الدبلوماسية مع إيران لتجاوز الضغوطات الغربية، واقترحت حل الأزمة النووية عن طريق تزويد إيران بالوقود النووي. فالدبلوماسية الروسية ترغب في تطوير العنصر الدبلوماسي لتجاوز الحل المتمثل في الحظر الاقتصادي على إيران؛ لأن مثل هذا الحظر قد يؤثر سلبا على مصالح الشركات الروسية. فروسيا وقعت عدة اتفاقيات تجارية مع إيران، لذا فهي ترغب في مواصلة التعامل مع إيران وفقا لهذه الاتفاقيات دون المساس بعلاقاتها مع الدول الغربية[2].

---

(1) يمين، مرجع سابق، ص. 83.

(2) quel avenir pour les relations russo- iraniennes, p. 7.www.réalité-eu.org.consulté le18/01/2007.

الموقف الثاني: التغيير:

بفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية من قوى التحالف الغربي وتجاوز الفيتو الروسي؛ يعنى عزل روسيا. ومثل هذا السيناريو يمكّن توطيد العلاقات الروسية- الإيرانية لتصل في النهاية إلى شراكة حقيقية بين الطرفين.

أما احتمال الضربات العسكرية من الطرف الأمريكي أو الإسرائيلي للمنشآت النووية الإيرانية فقد يدعم التعاون الروسي- الإيراني. فالعمالة الروسية في هذه المنشآت تقدر بما بعادل ألف وخمس مائة تقني روسي؛ بمعنى حياة هؤلاء العمال معرضة للخطر إذا ما ضرب مفاعل "**بوشهر**". وسيبقي هذا السيناريو محتملا مع تشدد الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني. كذلك اللجوء إلى توجيه الضربة العسكرية لإيران ستشكل هزيمة لسياسة روسيا الخارجية على المستوى الإقليمي. فروسيا ترغب في أن تصبح لاعبا فعالا في المنطقة. وستكون كذلك هذه الضربات العسكرية بمثابة زعزعة لحدود روسيا الجنوبية وخاصة المناطق المنتجة لأكبر حصة من موارد الطاقة على المستوى العالمي[1]. وقد لا يحدث نتيجة مخاطره وتداعياته على الاستقرار الإقليمي.

الموقف الثالث: القطيعة

تتخوف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من أن تصبح إيران قوة إقليمية بدعم من روسيا. وترى الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات على الشركات الروسية التي تتعامل مع إيران بمثابة الحل للضغط على الساسة الروس للتخلي عن التعاون الروسي مع إيران. أما إسرائيل؛ فهي ترى أن الحل المناسب لها هو قطع العلاقات الروسية مع إيران. وبيّنت هذا الموقف أثناء زيارة "**إيهود أولمرت**" إلى موسكو في أكتوبر 2006م، وجاء الرد الروسي بمعارضة استخدام القوة ضد إيران.

وعمدت روسيا بدورها إلى سياسات المراوغة والمساومة، حيث استعملت القضية الإيرانية" كعملة تبادل" في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فدعم روسيا لفرض عقوبات على إيران يقابله الدعم

(1) IBID.P. 04

الأمريكي لانضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية، ثم دعم التعاون الجديد الروسي- الأمريكي. في مجال البرنامج النووي السلمي.

أما إيران والتي تمثل الطرف الثالث في اللعبة؛ فكانت ترى في علاقاتها مع روسيا والصين وسيلة لتجاوز العزلة التي فرضها عليها الغرب وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

وما يمكن استخلاصه مما تقدم، أن العلاقات الإيرانية- الروسية تندرج ضمن سياسة خارجية مفادها المعارضة المشتركة للتوسع الغربي في المنطقة، وبالخصوص توسع النفوذ الأمريكي والتركي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

وحاول الطرف الإيراني لإقناع روسيا لأن تكون إدارة الصراعات في المنطقة مشتركة بين إيران وروسيا للحد من التوسع الأمريكي- التركي. أما الطرف الروسي فكان يدرك أهمية العلاقات بين الطرفين سواء للاقتصاد الروسي، أو للتوازن الجيوستراتيجي الدولي بخاصة بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق حيث مسّت المصالح الروسية في هذا البلد. وحفاظا على مصالحها ستعمد روسيا إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة وعلى تخفيف حدة التوتر والتعصب في الموقف الأمريكي تجاه إيران، ومن جهة أخرى ستعمد إلى مطالبة إيران بالانصياع إلى مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيرا فالعلاقات الإيرانية – الروسية هي بمثابة تعاون يقوم على أساس تحقيق مصالح الطرفين- على المدى القصير -سواءً كانت اقتصادية- تجارية، أو طاقوية، أو أمنية. ولا يمكن فهم هذه العلاقة إلا إذا أخذ بعين الاعتبار تأثير " **العنصر الأمريكي**"؛ والذي يفسر التقلبات في السياسة الخارجية – الروسية تجاه إيران، كالتوقيع في العام 1995م على اتفاق (**تشارنوميردن-غور** Gore Tchernomyrdine).

وهكذا فإن العلاقة بين إيران وروسيا لا يمكن اعتبارها "**تحالفا**" نتيجة التأثير الأمريكي – الأوروبي على روسيا حتى لو كان محدودا. ويمكن اعتبار العلاقة ذات طابع استراتيجي نتيجة المصالح المشتركة بين الطرفين في القوقاز وآسيا الوسطى للحد من توسع النفوذ الأمريكي في المنطقة.

أما عن مستقبل العلاقات بين روسيا وإيران، فهو يتوقف كذلك على مدى قدرة روسيا في تخفيف حدة التوتر بين إيران والغرب، ومدى تأثيرها على خيارات السياسة الخارجية الإيرانية. وأخيرا يبقى مستقبل التعاون الإيراني- الروسي متوقفا على مدى حل الأزمة النووية الإيرانية. وللمفارقة فإن حتمية التوترات بين إيران والغرب حول هذا الملف، وعزلة إيران دوليا جراء العقوبات المفروضة من قبل الغرب ستكون: إما عن طريق بعث إيران بين ذراعي روسيا أو في حالة أخرى قد تكون تابعة للصين.

إذاً؛ ما يمكن قوله حول المقاربة الروسية؛ أنه منذ تفكك الإتحاد السوفيتي ،عرفت العلاقات الإيرانية –الروسية تحسنا. إذ تعاونت روسيا مع إيران في العديد من القضايا الإقليمية والدولية كطاجيكستان، وأفغانستان، وأرمينيا؛ بحيث تعتبر روسيا إيران فاعلا محوريا في قضايا الأمن الإقليمي. وتمثل روسيا منذ هذه الفترة مزود الأسلحة الرئيس لإيران إضافة إلى الدور الذي تؤديه لإكمال مفاعل" **بوشهر**" النووي.

كما حقق تعاون الطرفين بعدا استراتيجيا تمثل في معارضتهما للنفوذ الأجنبي في القوقاز والاقتراب من الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي.

واتسمت فترة الرئيس الروسي"**يلتسين**" بنمو علاقة الأسلحة والتكنولوجيا النووية بين الطرفين الإيراني والروسي لتجاوز الضغط الأمريكي. وعلى الرغم كذلك من أن الولايات المتحدة وروسيا اتفقتا في العام 1995م بموجب **(إتفاق تشيرنوميردن غور)** على تقليص مبيعات الأسلحة إلى إيران، إلا أنه شهد عصر الرئيس "**بوتين**" تطورا في العلاقات بين روسيا وإيران على أساس أن إيران تمثل أهمية إستراتيجية لروسيا؛ لهذا السبب تم في عام 2000 إلغاء اتفاق **(تشيرنوميردن -غور)** ومن ثم إعادة إحياء صفقة الأسلحة بين الطرفين.

أما من الناحية الاقتصادية؛ فروسيا مهتمة بالتعاون مع إيران بالرغم من الضغوطات التي تتلقاها من الأمريكيين والأوروبيين بسبب أنشطة إيران النووية، والتي اعتبرها الغرب ذات أبعاد عسكرية. على

الرغم من ذلك حاولت روسيا الموازنة بين حاجاتها الاقتصادية للحفاظ على علاقاتها المتنامية مع إيران وبين الحيلولة دون امتلاك إيران للأسلحة النووية. وهو ما جعل روسيا تقترب من المقاربة الأوروبية. واستمرت العلاقة بين الطرفين لتتوصل روسيا في النهاية وتحت الضغط الأمريكي إلى اتفاق تضمن بموجبه روسيا إعادة الوقود المستنفد في مفاعل" **بوشهر**". كما ربطت روسيا في بداية الأمر أيضا موعد إتمام مشروع " **بوشهر**" وإرسال الوقود إليه بالتوصل إلى نتيجة مرضية في المفاوضات مع الترويكا الأوروبية.

وقد مثل فشل الترويكا الأوروبية في التوصل إلى حل فرصة لروسيا من أجل أداء دور أكثر أهمية حيث الموازنة بين الاحتفاظ بإيران كحليف استراتيجي إقليمي، وبين أداء دور قيادي في التحالف الدولي. فمن جهة توافق على بيع إيران صواريخ دفاعية بقيمة مليار دولار، وتعارض فرض تنفيذ تخصيب اليورانيوم الإيراني داخل روسيا، حيث يشكل هذا الاقتراح مخرجا من الأزمة. لكن إيران ترغب في إنتاج دورة الوقود محليا. انطلاقا من "**مبدأ الاعتماد على الذات**".

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الباسيفيكية

تتمثل كذلك بيئة إيران الإقليمية في كل من الصين واليابان باعتبارهما يمثلان الجوار الجغرافي (البعيد أو القريب) الذي تفاعلت معه إيران تاريخيا؛ مما يعني أن بين هذه الدول صلات سياسية وحضارية وبشرية.

قد تكون طبيعة العلاقات بين إيران ودول آسيا- سواء الباسيفيكية أو الجنوبية- ذات الطابع الثنائي لما يتعلق الأمر بالمصالح الثنائية الحيوية، أو التعددي لما يتعلق الأمر بالمصالح الجماعية وذلك يمكن أن يكون في إطار تكتل: كمنظمة شنغهاي للتعاون التي تضم ستة دول منها روسيا والصين ودول أخرى تحمل صفة العضو الملاحظ: كإيران، والهند، وباكستان بالإضافة إلى دول آسيوية أخرى.

أولا: العلاقات الدبلوماسية الإيرانية- الصينية

اتبعت الصين خطوات الدول الأوروبية بحيث احتفظت بعلاقتها مع إيران، وواصلت تعاملاتها التجارية حتى بعد الثورة. وفي منتصف التسعينات تمكنت الصين من بناء علاقة وثيقة مع إيران، حيث إمدادات النفط والغاز الإيرانيين واللازمين للصناعة الصينية. مثل هذا المحور قد يهدد المصالح الأمريكية ويساعد في ظهور الصين كمنافس عالمي للولايات المتحدة في القوة والنفوذ[1].

1. العلاقات في عهد الشاه:

تاريخيا؛ كانت العلاقات بين إيران والصين مستقرة ومتواصلة، بخاصة في المجال الثقافي، باعتبارهما أقدم الإمبراطوريات الآسيوية. لتعرف العلاقات في خمسينات القرن الماضي نوعا من التراجع بسبب التحالف الإيديولوجي والسياسي بين الإتحاد السوفيتي والصين؛ والذي يتعارض مع المصالح القومية لإيران. وظلّ هذا الوضع يراوح مكانه حتى مرحلة الستينات، والتي كانت فيها المصالح الأمنية المشتركة في مواجهة الاتحاد السوفيتي تشجع على التقارب لكن العلاقات كانت غير مستقرة. واستمر الوضع كذلك حتى نهاية الثمانينات.

[1] هاورد، مرجع سابق، ص. 134.

وفي بداية عام 1965م، بدأت المحادثات بين إيران والصين من أجل إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. ويعود هذا التقارب بين البلدين إلى زيادة التهديد السوفيتي نظرا لتواجد قواته البحرية في المحيط الهندي. كما عملت الصين جاهدة على تفعيل دور إيران الإقليمي في مواجهة التهديد السوفيتي المتنامي. وتوصل الطرفان في عهد الشاه وبمبادرة أمريكية إلى إقامة علاقات دبلوماسية، وكان ذلك في عام 1971م؛ لتتطور هذه العلاقات على المستويات: التجارية، والثقافية، والتعليمية[1].

2. العلاقات الثنائية أثناء الثورة الإسلامية:

مع بداية الثورة، كانت الصين تساند نظام الشاه، بعد الإطاحة بهذا النظام تراجع الدور الصيني، كما كانت الحكومة الإسلامية في إيران متحفظة كذلك بشأن التعامل مع النظام الصيني. وبقي الوضع يراوح مكانه حتى أواخر السبعينات حيث بدأت العلاقات تعود إلى حالتها الطبيعية بين البلدين، لكن بعد احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية تأثرت العلاقات على أساس أن العداء الإيراني لما هو أمريكي يخدم الإتحاد السوفيتي بحيث سيزداد نفوذه وتأثيره الإقليمي.

وعلى الرغم من الوضع المتأزم؛ حافظت الصين على علاقتها مع الولايات المتحدة ومع إيران، لكن بقيت متخوفة من نتائج أية سياسة قد تعتمدها الولايات المتحدة من جهة، ومن أي تقارب يحدث بين النظام الإيراني والنظام السوفيتي من جهة أخرى. كما كانت الصين ترفض كذلك سياسة فرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران، ونددت بالمحاولة العسكرية الفاشلة التي اعتمدت من قبل واشنطن لتحرير الرهائن. من ناحية أخرى سمح التدخل السوفيتي في أفغانستان (1975م)، واندلاع الحرب العراقية- الإيرانية في العام (1980م) للعلاقات الإيرانية- الصينية بأن تأخذ منحى آخرفي التعامل والتعاون خاصة في المجال التسلحي.

(1) Thierry KELLNER, le dragon et le simorgh : les relations sino –iraniennes. Janvier 2008, www.ifri.org

3. العلاقات الإيرانية – الصينية ابتداء من الجمهورية الأولى:

في عهد الجمهورية الأولى تخلت الجمهورية الإسلامية عن علاقتها مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفق المبدأ (لا شرقية ولا غربية)؛ الأمر الذي ساعد على توطيد العلاقات بين الصين وإيران. ويعود ذلك إلى:

أ. عزلة إيران دوليا.

ب. الحرب المفروضة على إيران والمشاكل العسكرية التي واجهت الحكومة الإسلامية الجديدة.

ولهذا الغرض وجب على الحكومة الإيرانية البحث عن دعم خارجي، ولما كانت إيران بحاجة للمعدات العسكرية، اعتمدت في علاقتها النهج البراغماتي واتجهت نحو الصين. وتعتبر الصين ثاني بلد بعد روسيا (حاليا) في تصدير الأسلحة لإيران.

4. العلاقات الإيرانية- الصينية ابتداء من التسعينات إلى بداية القرن الحادي والعشرين:

في هذه الفترة، بدأ التخوف الصيني من النفوذ الإيراني، بخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ باعتبار أن لإيران طموحات إقليمية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

كما أن الصين في علاقاتها مع إيران لم تلتزم ببعض الالتزامات والتي تشمل تزويد جمهورية إيران بالمفاعلات النووية في عام 1992م؛ وإن كانت قد زودت إيران بمفاعل صغير للبحث وعدة مواد ومعدات، ثم أوقفت تعاونها مع إيران في أواسط التسعينات حتى تحتفظ بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]. مما أثر على العلاقات ولو بشكل نسبي. ونظرا للمصالح الحيوية المشتركة بين البلدين، كان على الطرفين التقارب أكثر في المجالين: الاقتصادي والطاقوى؛ لتكون بذلك إيران أهم مورد للنفط للصين[2].

(1) TERTRAIS, OP, CIT,P.29.
(2) KELLNER , OP, CIT,P .03.

ازدادت مخاوف الصين من الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية نظرا للتدخلات العسكرية للحلف الأطلسي في العديد من المناطق الحيوية. وللرد على طموحات الهيمنة الأمريكية وجهت هجوما دبلوماسيا لزعزعة تأثير النفوذ الأمريكي على الساحة الدولية. ولهذا الغرض جعلت من إيران حليفها الطبيعي من أجل التعاون لتقويض القوة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى لما تمثله هاتين المنطقتين من فرص بالنسبة لاقتصاديات الصين. وأتاح مثل هذا الانفتاح على إيران فرصا للطرف الصيني للمناورة دبلوماسيا، ومن ثم تحقيق مصالحها الاقتصادية. ويبقى لدى الطرفين الصيني والإيراني مخاوف مشتركة تجاه السياسة الأمريكية القائمة على أساس التدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم حقوق الإنسان، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى شمل التعاون الصيني الإيراني عدة قطاعات مثل: الطاقة، والعلوم، والتكنولوجيا، والزراعة، والاتصال والمواصلات، والبنوك...الخ. في جانفي 2001م تم التوقيع على اتفاقين:

- **الأول**: كان لتطوير النفط في منطقة (**كاشان KASHAN**) بين الشركة البترولية الصينية (**SINOPEC**) والشركة الإيرانية (**NIOC**).
- **أما الثاني** : فكان من أجل تحديث وتوسيع مصافي " **تبريز**" و"**طهران**".

5. العلاقات ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

على الرغم من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وإعلان الحرب على ما سمي بالإرهاب، وتصنيف إيران ابتداء من العام 2002م ضمن قائمة دول " **محور الشر**"، والحرب على العراق 2003م، وانتخاب رئيس الجمهورية الإسلامية "**أحمدي نجاد**"؛ أعطت مثل هذه التطورات دفعا جديدا للعلاقات الصينية- الأمريكية؛ إلا أن مثل هذه التطورات لم تؤثر بدرجة كبيرة على العلاقات الصينية-الإيرانية. لكن مثل هذه العوامل أدت إلى الحرص على المصالح الصينية في مجال الطاقة في إيران،

لتصبح الصين ثاني سوق للنفط الإيراني بعد اليابان[1]. مثل هذا التعاون في قطاع الطاقة أسهم في جلب النقد الأجنبي لإيران، بالإضافة للدعم الدبلوماسي الذي تقدمه الصين لإيران إزاء القضايا الدولية.

وفي المقابل طالبت إيران من الصين تطوير حقل النفط في (**يدفران** Yadavaran)، وهو اكبر حقل في إيران. والتزمت الصين بدورها من خلال شركتها الوطنية (SINOPEC) شراء الغاز الطبيعي الإيراني ولمدة 25 عاما بتكلفة تقدر بسبعين إلى مائة مليار دولار. وتعتبر أهم صفقة توقعها إيران منذ 1996م. وبموجب هذا الاتفاق تلتزم الشركة الإيرانية بتصديرها ما يعادل مائة وخمسين ألف برميل يوميا من النفط الخام إلى الصين.

وعلى الرغم من أن البرنامج لم يتحقق بعد، إلا أن الطرفين ملتزمين بتحقيقه رغم الضغوطات الدولية.

وتؤدي كذلك إمدادات الصين من النفط والغاز الإيرانيين دورا محوريا في زيادة نمو اقتصادياتها؛ بحيث تستطيع أن تشكل تحديا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية.

وتعود المخاوف الأمريكية إلى النمو السريع في اقتصاد الصين، إذ برزت في جويلية 2005م كرابع أكبر اقتصاد في العالم، مع حجم تجارة خارجية وصل إلى ثمانمائة وواحد وخمسين مليون دولار[2]. والخطر الصيني بالنسبة للولايات المتحدة ليس بسبب النمو الاقتصادي فحسب، بل لتداعياته الإستراتيجية نظرا للزيادة الفائقة في الإنفاق العسكري على الرغم من أن الصين لا تواجه تهديدا استراتيجيا بل زيادة الطلب على مصادر الطاقة، ومحاولة حماية هذه المصادر مستقبلا سيجعل الصين تطور علاقات إستراتيجية على طول المسارات البحرية الحيوية، والتي ينقل عبرها النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي مع نشر قواتها العسكرية.

---

(1) IBID,P. 04

(2) هاورد، مرجع سابق، ص.136.

وما يزعج الولايات المتحدة ليس تهديد مصالحها الاقتصادية فحسب، لا سيما عندما تقدمت الصين بعرض شراء شركة "**يونكل**" وهي من أكبر شركات النفط في الولايات المتحدة، بل تجاوزتها إلى مجلات إستراتيجية أوسع، حيث تقدمت باستثمارات في مد خطوط أنابيب الغاز التي تعبرأذربيجان، جورجيا، وتركيا، وهو الأمر الذي يزيد من نفوذها في المنطقة، على الرغم من أن الصفقة منعت من قبل الولايات المتحدة.

ومن الملاحظ أن الصين حتى لو لم تكن تشكل تهديدا طويل الأمد على المصالح الأمريكية إلا أن النفط الإيراني يبقى يشكل نوعا آخر من التحدي للولايات المتحدة حتى لو كان كذلك الاقتصاد الصيني ينمو بمعدل ثابت. فالشركات الصينية بحاجة لموارد إيران الطبيعية وبحاجة دائما لاستغلال الفرص التي تقدمها الأسواق الواسعة في إيران، على الرغم من أن إمدادات الصين من النفط تأتي من عدة مناطق إلا أن إمداداتها من إيران تمثل دورا مهما. فابتداء من 2006م؛ أصبحت إيران المورد الرئيسي للصين بالنفط إذ تزودها بحوالي 14 % من احتياجاتها النفطية أي أربع مائة وسبعة وأربعين ألف وثلاثة مائة ألف برميل يوميا[1]. وبالتالي فنفوذ موارد إيران الطبيعية يشكل تحديا للقوة الأمريكية بنفس الطريقة التي يقوض بها علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها. وهكذا بدلا من الانصياع لرغبات الولايات المتحدة أو التوصل إلى تسويات معها؛ تتجه كل من الصين وروسيا، والهند، بعقد صفقات مع إيران تحاول الولايات المتحدة منعها؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحالفات جديدة منافسة ومعادية لواشنطن.

وعلى غرار الشركات الأوروبية مثل (**توتال** TOTAL)، و(**شل** SHELL)، (**وريبسول** REPSOL) والتي تعمل في قطاع الطاقة الإيرانية، تمكنت الصين بدورها من بناء تحالف مع إيران؛ والذي يعتمد أساسا على حاجاتها المتزايدة من النفط، ومن ثم تطوير التبادل والتعاون في العديد من المجالات.

---

[1] نفس المرجع، ص.131.

والمتتبع للعلاقات الصينية- الأمريكية، يلاحظ أن المخاوف الأمريكية ليست بالجديدة، بل تعود إلى أواخر الأربعينات بحيث اعتبرت التغيير في الصين بمثابة تآمر شيوعي لتقويض العالم الحر[1]. وبرزت التوترات بين الطرفين أيضا بسبب الوضع القانوني لتايوان، والتي تعتبرها الصين "إقليما مرتدا" منذ انفصالها عنها بعد هزيمتها مع اليابان في عام 1895م، والدعم الأمريكي لهذا الإقليم تعتبره الصين تدخلا في الشؤون الداخلية.

ولا يزال الطلب الصيني على مصادر الطاقة يتزايد سنويا بمعدل خمسة عشر بالمائة، وقد يصل إلى خمسة وسبعين بالمائة بحلول عام 2020م. وكان لقوة هذا الطلب المتزايد تأثير بالغ الأهمية على الولايات المتحدة خصوصا والعالم عموما، لأن كميات النفط الإضافية التي أنتجتها دول الأوبيك تجد طريقها إلى منطقة الشرق الأقصى قبل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مما شكل ضغطا قويا على العرض، وساعد على زيادة ارتفاع الأسعار.

ففي وقت سابق كانت الصين مكتفية ذاتيا من نفط حقل "**داكينغ**" شمال شرق البلاد، والذي تم اكتشافه في أواخر خمسينات القرن العشرين. ولا يزال ينتج هذا الحقل ما يعادل تسع مائة ألف برميل يوميا. وكانت الصين من الدول المصدرة للنفط حتى الثمانينات؛ إلا أن الطلب في ازدياد ابتداء من التسعينيات ولم تعد الحقول المحلية تلبي حاجيات البلاد، ولنمو الصين المتزايد بسرعة؛ بدأت تتطلع إلى مصادر دول أجنبية وفي أماكن متفرقة مثل: الجزائر، وكندا، والغابون، وروسيا، الإكوادور، والسودان، وفنزويلا، ودول أخرى. لكن أقرب مصدر كان "**إيران**" وكانت اكبر نسبة لوارداتها تأتي من إيران. لهذا الغرض تشكل محور جديد: محور بكين- طهران. مثل هذا المحور يقلق الفواعل الدولية الأخرى ؛ باعتبار أن كل طرف يدعم ويساند الطرف الآخرللتموقع على المسرح الدولي كقطب حامل لقيم تختلف عن القيم التي يحملها القطب الغربي[2].

---

[1] نفس المرجع، ص.135.

[2] Vincent EIFFLING: Chine-Iran: vers une maturité pragmatique? Note d'analyse 7. Février 2010.

أما التعاون الصيني-الإيراني، في المجالات الاقتصادية الأخرى فاستثمرت الصين في عدة قطاعات كمصانع التعليب، والسكر، والورق، وقطاع التعدين...الخ. كما أصبحت الصين للإيراني بمثابة مصدر رئيس للبضائع المصنعة بما فيها التجهيزات المنزلية، والسيارات...الخ.

كما يمكن للصين كذلك أن تؤدي دورا مهما في النهوض بالاقتصاد الإيراني باعتبارها قوة إقليمية وعالمية. كما تستطيع كذلك تزويد إيران بالدعم العسكري المتطور الذي سيساعدها على صد أي هجوم عسكري أمريكي أو إسرائيلي محتمل على منشآتها النووية، وذلك بعد الدعم الدبلوماسي والاقتصادي.

كما يسعى الإيرانيون للحصول من حكومة بكين على الدعم للتحكم في تقنيات الفضاء والأقمار الصناعية والتي يمكن أن تستخدم في برامج إيران للصواريخ بعيدة المدى[1]. وهو ما أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن النفط يقع في قلب المحور الذي تشكل بين بكين وطهران إلا أن اهتمامات مشتركة أخرى ساعدت على تقويته. فمن الجهة الإيرانية هناك رغبة في أن تمثل الصين تحديا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية. كما أن للبلدين آراء حول قضايا سياسية خارجية كالوضع في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى. كما يطالب الطرفان بمجتمع دولي متعدد الأقطاب لتجاوز النفوذ الأمريكي العالمي. على الرغم من كل هذه الاهتمامات المشتركة إلا أن " النفط" يبقى العنصر المحوري في العلاقات الإيرانية-الصينية.

6. الملف النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات بين البلدين.

أما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني؛ فلم يكن الطرف الصيني إلا مطالبا باستئناف الحوار والمشاورات، والمفاوضات بين إيران والترويكا الأوروبية. وكانت الصين إلى جانب روسيا ترفض إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن. بعبارة أخرى هو عدم الانصياع للمطالب الأمريكية لما للصين وروسيا

[1] نفس المرجع، ص.135.

من تعاملات مشتركة مع إيران، لتدعم في النهاية العرض الروسي بالسماح لإيران بتخصيب اليورانيوم لكن يشترط القيام ببعض الأجزاء الحساسة فوق الأراضي الروسية.

وعلى الرغم من معارضة الصين إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في السنوات الأخيرة وتفضيل بقائه في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا أنه عندما تضغط الولايات المتحدة إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن، لا تعمل الصين على منع صدور قرار ضد إيران من خلال الفيتو، بل على التخفيف من شدة بنوده، والمتعلقة بالعقوبات المفروضة على إيران، كما حصل مع القرارين 1737م-1747م.

فسياسة الصين تجاه البرنامج النووي الإيراني تنطلق من حق إيران القانوني بالبحث والتطوير النووي للأغراض السلمية، وفي نفس الوقت تعارض أية دولة تساهم في الانتشار النووي بذريعة الاستخدام السلمي؛ لهذا الغرض تؤيد الحل السلمي لمسألة إيران النووية؛ والذي يعتمد الحوار والتعاون الدولي[1].

وبطبيعة الحال فالصين تعارض الاعتماد على التهديد العسكري ضد إيران والذي تلوح به في كل مرة الولايات المتحدة.

ولا يمكن أن يفهم الموقف الصيني ككل المواقف الأخرى من المسألة النووية إلا في ضوء المصالح الصينية في المنطقة. ويمكن تصنيف هذه المصالح كالآتي:

- إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة؛ بمعنى تأمين مصادر الطاقة بعدما أصبحت الصين ثاني اكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة، بحيث قدرت وارداتها النفطية عام 2004م بما يعادل 102 مليار طن؛ ومصدر نصف هذا الحجم كان من الشرق الأوسط.

[1] عتربسي، مرجع سابق، ص.109.

- زيادة أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين، لأنه يوفر لها دورا دبلوماسيا فعالا على أساس أنها دولة كبرى لها وزنها السياسي على المسرح الدولي باعتبارها عضوا في مجلس الأمن.

وكذلك على المستوى الدبلوماسي لا تستطيع "بكين" استخدام الفيتو ضد كل محاولة لفرض عقوبات اقتصادية على إيران، لكن قد تحاول فقط العمل على تخفيف هذه العقوبات. وحتى لو فرضت عقوبات اقتصادية بقرار من الأمم المتحدة أو بقرار خارج الهيئة الأممية؛ فالطلب الصيني المتزايد على الموارد الطبيعية الإيرانية سيقلل من شان هذه العقوبات.

ونتيجة لذلك تعاملت الصين مع المسألة النووية الإيرانية من منطلق براغماتي. فمن التحاور والتشاور، والتعاون والتفاوض، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومحاولة معارضة إحالة الملف إلى مجلس الأمن لعدة مرات، إلا أن الصين ابتداء من جانفي 2006م، انحازت إلى الدول الأربعة في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا لإحالة الملف إلى مجلس الآمن. إلا أنها حاولت التمسك بمفهوم التفاوض والتحاور مع الأطراف المعنية للحفاظ على علاقاتها مع إيران والغرب في نفس الوقت.

فالملف النووي الإيراني عكس تارة مصالح توافقية بين إيران والصين،وتارة أخرى عكس مصالح متناقضة. فمن جهة ساندت الصين إيران لتكثيف مجال المناورات وعرقلة المجموعة الدولية للحد من استخدام الوسائل القمعية-القهرية لحل الأزمة؛ الأمر الذي سمح لإيران كسب الوقت لإنهاء نشاطاتها النووية، ومكّن الصين من حماية مصالحها الطاقوية، وعلاقاتها الاقتصادية، والتجارية والسياسية مع إيران. كذلك منحها هذا الملف فرصة لبروزها كقوة فاعلة في المعادلات السياسية الدولية، وكطرف مفاوض لتجاوز حساسيات الولايات المتحدة وأوروبا. ومن جهة أخرى صوتت لصالح المجموعة الأوروبية مع مساندة مقترحات يتقدم بها الطرف الأوروبي حتى لا تكون في وضع حرج.

أما الطرف الإيراني فهو يعي أن الإرادة والنية الحسنة للصين تجاه إيران، هي محدودة بحكم المصالح. فالعلاقات تحكمها المصالح القومية بالدرجة الأولى.

وتستطيع إيران تطوير علاقاتها مع حلفاء الصين الاقتصاديين الإقليميين في منطقة تعاون" **شنغاي**"؛ التي تم إنشاؤها في عام 2001م، بهدف دفع المصالح المشتركة للدول الأعضاء والتي تضع كل من: الصين، وروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان في تكتل واحد. وكل هذه الدول ترغب في زيادة التعاون السياسي، والدبلوماسي، والاقتصادي، والتجاري، إضافة إلى إشراك إيران كعضو في المنظمة في جويلية 2005م؛ وهو الأمر الذي زاد من مخاوف الولايات المتحدة حيث اعتبرت المنظمة ككتلة مناهضة لها[1].

وإلى جانب الدعم الدبلوماسي والاقتصادي اللذين تقدمهما الصين لإيران، فهي تزودها بالدعم العسكري، وتساعدها في تطوير مفاعل بقوة 300 إلى 330 ميجاوات، وباعتها مئات الأطنان من فلورايد الهيدروجين المستخدم في تخصيب اليورانيوم[2].

ومن الملاحظ، أنه على الرغم من هذه التعاملات الصينية مع إيران في العديد من المجالات إلا أن تجارة الصين مع الولايات المتحدة كانت تفوق بكثير معاملاتها مع إيران، وفي السنوات العشر الأخيرة، ارتفعت صادرات الصين باتجاه الولايات المتحدة من حوالي 35 مليار دولار إلى 50 مليار دولار؛ وتكون بذلك الصين قد سيطرت على الأسواق العالمية وبخاصة بعد انفصال الصين عن الكتلة الشرقية؛ بحيث حاولت كل من واشنطن وأوروبا الغربية ملأ فراغ علاقاتها مع روسيا؛ لتصبح الصين بعد ذلك الطرف الأساسي في التجارة مع الغرب. وأصبحت الصين نموذجا يحذى به من قبل الدول التي ترغب

(1) KELLNER,OP,CIT,P.06.
(2) IBID, p.07

في الخروج من التبعية للغرب، لكن دون التخلي عن تعاملاتها مع هذا الغرب. فالصين كنظام شيوعي ارتبط اقتصادها باقتصاد الغرب[1].

وإيران بدورها تبحث عن نموذج تعتمده لتتجاوز به تبعيتها للطرف الخارجي انطلاقا من قدراتها وإمكاناتها المتنوعة سواء كانت مواردها الطبيعية أو موقعها الجيو استراتيجي. ولتجاوز الحظر الاقتصادي المفروض عليها من قبل الغرب ككل وبالخصوص الولايات المتحدة؛ فكان التوجه نحو محيطها الإقليمي حيث الحلفاء المعادون للولايات المتحدة. وبما أن لإيران الدور المحوري في المنطقة نظرا لموقعها الجيواستراتيجي، فلا يمكن لهذه الدول تجاهل مكانة إيران الإقليمية، والدولية؛ لما لهذه الدول من مصالح في المنطقة يجب حمايتها.

من ناحية أخرى؛ نجد الصين قلقة بشأن منطقة آسيا الوسطى حيث تزايد الإيديولوجيات الدينية والقوميات، ولهذا الغرض، تحاول الصين من ناحية أخرى توطيد علاقاتها مع روسيا، وتتعاون معها لإقامة تحالف من أجل حماية منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من النفوذ الأجنبي وبالخصوص الأمريكي.

كما تبحث كذلك على توطيد علاقاتها مع دول الخليج المصدر الأساسي لمواردها الطاقوية دون التخلي عن علاقاتها مع الولايات المتحدة؛ وبالتالي فإنها تعمل على الحفاظ على الأولويات انطلاقا من فكرة عولمة الاقتصاد كحتمية لا يمكن تجاوزها.

أما عن هيمنة الولايات المتحدة على العالم باعتبارها القوة العالمية الوحيدة؛ تسعى الدول المعارضة للهيمنة الأمريكية ومن بينهم الصين ليحل مكانها نظاما متعدد الأقطاب بحيث ستساعد القوة العسكرية الروسية في ذلك؛ وبإمكان روسيا كذلك الوقوف في وجه هيمنة قوة الولايات المتحدة.

أما الاتحاد الأوروبي؛ فبإمكانه كذلك أن يصبح قوة منافسة للولايات المتحدة إذا تمكن من الاستقلالية العسكرية والاقتصادية؛ وإن كانت قوته لا تضاهي القوة العسكرية الأمريكية.

---

(1) ALI RASTBEEN, l'évolution stratégique du *XXI* e siècle :la chine et l'Iran, dans « *géostratégiques* », n° 17,Dalloz, Paris septembre 2007, p. 19.

وأخيرا، اليابان، والذي يمثل ثاني قوة اقتصادية عالمية، قد يصبح أقوى منافس للقوة الأمريكية[1].

كما ترى إيران بدورها في الصين قوة صاعدة؛ تمثل الحليف الذي سيقف في وجه المحور المسيطر والمتمثل في الولايات المتحدة وإسرائيل في منطقة أرادتها إدارة "**بوش**" أن تكون بمثابة الشرق الأوسط الكبير كمبادرة جديدة للحفاظ على المصالح في المنطقة.

كما تجذب الصين اليوم نظرا للقدرات الفائقة التي تتمتع بها الدول التي تحاول أن تخرج من تبعية الغرب محاولة بذلك الاعتماد على الذات مثل إيران لتحقيق مصالحها القومية.

كما ترى "**بيكين**" في طهران الوسيلة الجيوسياسية الهامة في محاربة التأثير الأمريكي في المنطقة ككل، وبالخصوص في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا يتضح أن الصين تنافس الولايات المتحدة في المنطقة؛ وإن كان التنافس الصيني –الأمريكي غير معلن.

عمدت الصين على توثيق علاقتها مع إيران في السنوات الأخيرة من خلال تعطيل فرض العقوبات الاقتصادية على إيران من قبل مجلس الأمن بشأن ملفها النووي، كما تعاونت مع إيران كذلك من خلال بيع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لها. كما أسهمت كذلك في انضمام إيران إلى منظمة "**شانغاي**" كعضو مراقب، بحيث تكون هذه المنظمة آلية صينية – روسية في مواجهة الحضور الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى؛ علما أن الصين تحاول جاهدة للوصول إلى هذه المنطقة لما تحتويه من موارد الطاقة اللازمة لاقتصادياتها؛ وهو الأمر الذي سيخفض من وارداتها النفطية عبر البحر أي من منطقة الخليج. وتمثل منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من أفضل الطرق لتأمين احتياجاتها الطاقوية عبر الأراضي الإيرانية[2].

إلا أن هذه الاستدارة تجاه منطقة القوقاز وآسيا الوسطى لم يمنع الصين من البحث عن حلفاء جدد في منطقة الشرق الأوسط لاستكمال أهدافها الجيوسياسية-وإن كانت تحاول تخفيض وارداتها من منطقة

---

(1) IBID,P. 21.

(2) Dario CHRISTIANI, pour la chine , l'Iran est une clé d'accès au moyen- orient dans « *ASIA TIMES*» Iran resist-analyse 19/02/2007 www.Iran- résist.org

الخليج دون التخلي نهائيا عن هذه المصادر- حيث الوصول إلى أكبر احتياطي للنفط في العالم، وكذلك إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها وتكنولوجيتها ومنافسة الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية.

وتمثل إيران أفضل الحلفاء لتحقيق مثل هذه الأهداف؛ وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد للصين بإيران في السنوات الأخيرة من أجل تطوير العلاقات. وبروز إيران كقوة إقليمية في المنطقة، يكون لها الدور الفعال في التوازن الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط، كما أن لإيران كذلك القدرات للتأثير سلبا أو إيجابا نظرا لتبعية القوى الصناعية لسوق الطاقة في المنطقة. وتمتلك إيران وسيلة هامة للتأثير من خلال مركزها الهام سواء كان على مستوى إنتاج النفط أو من خلال سيطرتها على أهم مدخل طبيعي لمنطقة الخليج وهو " **مضيق هرمز**" الممر الحيوي لناقلات النفط الدولية[1].

كما تواصلت العلاقات الإيرانية- الصينية خارج نطاق النفط والغاز بحيث كان التركيز كذلك على العلاقات الاقتصادية الأخرى. فالصين لم تكن مهتمة فقط بتطوير مصادر احتياط النفط فحسب، بل كان المبتغى ترسيخ حضور شركاتها في الأسواق الإيرانية لتصريف منتجاتها وعرض خدماتها. واستفادت من المقاطعة الغربية لإيران لعرض خدماتها في كافة المجالات[2]. وتمثل الصين أحد الشركاء الأساسيين لإيران في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والعلمية، والتكنولوجية.

وفي الأخير يمكن القول أن إيران بحاجة لحليف قوي لتطوير اقتصادياتها، كما أنها بحاجة إلى تكنولوجيا مدنية وعسكرية متطورة. وتمثل الصين هذا الحليف الذي سيساعد في تطوير وتدعيم هذه المجالات.

أما الصين؛ فهي بحاجة إلى حلفاء جدد ومصادر مميزة لاحتياطات النفط. وتمثل إيران أهم حليف للتقارب نظرا لإغراءات موارد إيران الطبيعية والضرورية لطموحات الصين الاقتصادية. فالصين ترى في الشرق الإيراني محورا لإيصال سلعها باتجاه أوروبا، وآسيا الوسطى، وروسيا عن طريق الممرات

(1) Dario CHRISTIANI, l'Iran comme instrument géopolitique de pékin www. Iran-resist.org, consulté le 25/05/2007.
(2) Dario CHRISTIANI, Pourquoi la chine fait-elle de l'œil à L'Iran? www. Iran-resist.org. consulté le 02/09/2005.

البرية أو المائية لذا تعمل على تطوير البنى التحتية للمناطق الحيوية في إيران؛ إلا ان المصالح الصينية تصطدم كذلك بالمصالح الهندية في المنطقة. فالهند يرى كذلك في تطوير البنى التحتية للجهة الشرقية لإيران بمثابة فرص تجارية يجب استغلالها.

كما يمثل موقع إيران الإستراتيجي وثقلها الإقليمي في الوقت الحالي أهمية كبرى للصين، بحيث سيساعدها في التصدي للنفوذ والتأثير الأمريكي المتزايد على المستويين: الإقليمي والدولي. ومن هنا يمكن القول ان العلاقات الثنائية عرفت في السنوات الأخيرة توسيعا وتعمقا؛ ويعود ذلك إلى تطور الأحداث الدولية والإقليمية وبالخصوص الموقف الأمريكي إزاء البلدين.

وعلى الرغم من توطيد العلاقات وتوثيق الروابط بين البلدين، إلا أن ذلك لا يعني أن مصالحهما مشتركة على المدى البعيد، بل أن للطرفين مصالح مشتركة في المجالين: الاقتصادي والجيوسياسي على المدى القصيرلأن المصالح تارة تتقاطع وتارة أخرى تتضارب.

ثانيا: العلاقات الإيرانية- اليابانية

1. الخلفية التاريخية للعلاقات الإيرانية- اليابانية:

قديما لم تعرف العلاقات الإيرانية- اليابانية تطورا واسعا مثل العلاقات مع كل من الهند والصين نظرا للبعد الجغرافي بين البلدين. ففي البداية كانت العلاقات بين إيران واليابان علاقات غير مباشرة والمبادلات التجارية شبه منعدمة بين الطرفين، إلا أن ما كان يصل اليابان من إيران يتم عن طريق الصين، أو ما يصل إيران من منتوجات يابانية يتم عن طريق التجار الأوروبيين.

أما العلاقات الدبلوماسية بين إيران واليابان، فبدأت مع حكم رضا شاه (1925 م-1941م)، لكن بعد الإطاحة بنظامه ونفيه أثناء الحرب العالمية الثانية، وبرزت الهيمنة السوفيتية- البريطانية على إيران

تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان، وكان ذلك في أفريل 1942م، لتعاد العلاقات الثنائية ابتداء من العام 1953م، ومنذ تلك الفترة والعلاقات الإيرانية- اليابانية مستمرة[1].

وكان أهم مجال للتعاون الإيراني- الياباني هو في مجال الطاقة. وتمثل اليابان البلد الثالث عالميا في استهلاك النفط بعد الولايات المتحدة والصين. فاليابان لا يستحوذ على مصادر الطاقة، ويعتمد في تموينات صناعته على النفط المستورد.

ونظرا للموقع الجغرافي لإيران، وقوتها الإقليمية، وتقارب سياستها مع سياسة الولايات المتحدة وحلفائها في تلك الفترة؛ أصبحت إيران أحد أهم مصدري النفط لليابان. وأول اتفاق أبرم بين البلدين كان في العام 1953م. وفي أواخر الستينات أقام اليابان علاقات مباشرة مع نظام الشاه حيث التعاون مع إيران في مجال البيتروكيماويات، والبحث عن حقول النفط، واقترحت الشركة اليابانية (MITSUI) إقامة مركب للبتروكيماويات، وجاء هذا العرض في الوقت الذي كان يبحث فيه الشاه عن تحديث الصناعة الإيرانية، والاهتمام بإقامة شراكة إستراتيجية في هذا المجال نظرا لامتلاك اليابان قوة اقتصادية هائلة وتكنولوجيا متقدمة. وابتداء من العام 1973م، أقيمت شراكة (CONSORTIUM IJPC) بين الشركة اليابانية (MITSUI) والشركة الوطنية الإيرانية للبتروكيماويات "NIPC". كما قدرت قيمة الاستثمار باثنين مليار دولار؛ وهي قيمة معتبرة في تلك الفترة، واعتبر هذا الاستثمار كأهم استثمار ياباني في العالم؛ الأمر الذي زاد من أهمية العلاقات في قطاع الطاقة بين البلدين. وكان المشروع في حيز التنفيذ لمّا بدأت الثورة الإسلامية في إيران، إلا أن العلاقات بين الطرفين ظلت مستمرة.

1. العلاقات الإيرانية- اليابانية أثناء الثورة الإسلامية في إيران:

على المستوى السياسي، اعتمدت الحكومة اليابانية سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بسبب مخاوفها على أمنها الطاقوى، فالأزمة النفطية لعام 1973م لتزال راسخة في

(1) Thierry KELLNER, « le chrysanthème » et « la rose » : les relations nippo-iraniennes contemporaines ; « *perspectives* mom » , janvier 2008, www. Ifri.org.

أذهان اليابانيين. وعلى الرغم من التطورات التي حدثت في إيران حيث تغيير النظام الإمبراطوري واستبداله بنظام جمهوري إسلامي، والتذبذبات والتوترات في العلاقات مع طهران، إلا أن اليابان اتخذ مواقف مغايرة للمواقف الأمريكية. فهو لم يكن يرغب في عزل إيران دوليا، بل استمرار العلاقات مع النظام الجديد ضرورة حتمية لمساعدة الجمهورية الإسلامية ودمجها في المجتمع الدولي[1].

أبقى اليابان على روابطه السياسية مع النظام الإيراني بين أعوام 1980– 1990م رغم تخوفات المجتمع الدولي من النشاط الثوري للجمهورية الإسلامية، واتهام إيران بدعم الإرهاب الدولي، ومعارضتها للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة. فكل هذه الأمور لم تمنع السلطات اليابانية من مواصلة سياسة مستقلة عن القوى الكبرى رغم تحالفها وولائها للولايات المتحدة، على الرغم من أن اليابان اعتمد سياسة حذرة في تلك الفترة بحيث كانت الزيارات الرسمية لقادة البلدين محدودة. فالمصالح القومية لليابان تجعل من صانع القرار الياباني يرفض الانصياع للسياسة الأمريكية تجاه إيران. فعارض سياسة "**الاحتواء المزدوج**" التي اعتمدتها إدارة كلينتون في عام 1993 م ضد إيران والعراق، كما عارض كذلك قانون العقوبات" **إلزا** ILSA" المفروض ضد إيران وليبيا في عام 1996م.

وعلى إثر التطورات التي عرفتها إيران، وأزمة المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران، والتوتر في العلاقة مع الولايات المتحدة؛ تغير الوضع بالنسبة لليابان. فكان على اليابان أن يختار إما الحفاظ على علاقته مع الولايات المتحدة كحليف، أو الحفاظ على مصالحه الطاقوية في إيران. واستمرت علاقة اليابان بإيران خاصة في مجال الطاقة لما للبلدين من مصالح مشتركة على الرغم من الضغوطات والانتقادات الأمريكية. ولم تقطع علاقات اليابان الدبلوماسية مع إيران.

(1) IBID, p . 03.

2. العلاقات الإيرانية -اليابانية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية:

بدأ الوضع يتأزم وبدأت العلاقات الإيرانية – اليابانية تتوتر مع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية. فاليابان حاول الاحتفاظ بعلاقته مع الطرفين المتنازعين نظرا لاحتياجاته الطاقوية. ويمثل العراق وإيران المصدرين الأساسيين لتزويد اليابان بالنفط؛ لذا عمد اليابان للعب دور الوسيط لتمكين الطرفين للوصول إلى وضع حدّ لهذا النزاع عن طريق الجهود الدبلوماسية. فاستمرار الحرب يعني تهديد تموينات اليابان النفطية، وعرقلة إنشاء مشروع مركب البتروكيماويات في "**بندر شاهبور**"، والذي بدأ العمل به في عهد الشاه. ولهذا الغرض شارك اليابان في مفاوضات الأمم المتحدة لعام 1988م، بحيث تم التوصل إلى قرار 598 الذي يمكّن من وضع حد لهذه الحرب. لكن بسبب استمرار الحرب وتوجيه العراق للضربات الجوية للمنشآت الإيرانية ولعدة مرات، تضرر مركب البتروكيماويات؛ الأمر الذي أدى باليابان إلى التنازل عن إنهاء المشروع وتقديم التعويضات للطرف الإيراني. وعلى الرغم من هذه الأحداث التي قد تزيد من تعقيد الأوضاع في العلاقات بين الطرفين، إلا أن إيران واصلت صادراتها النفطية إلى اليابان.

3. العلاقات الإيرانية – اليابانية في عهد " هاشمي رافسنجاني":

ما ميز العلاقات الثنائية في فترة التسعينات هي المكانة التي كان يحتلها اليابان في المجال الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لإيران، إذ احتل اليابان المركز الأول في 1999م كشريك اقتصادي لإيران. كما اعتبر كذلك اليابان أهم سوق لصادرات إيران من النفط. واستمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين على الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة كانت ضئيلة. أما الشركات اليابانية فاستمرت في نشاطاتها في الفترة الممتدة بين أعوام 1979م- 1999م؛ لتستفيد بذلك

إيران من الاستثمارات اليابانية والتي قدرت بخمسمائة وتسعة وعشرين مليار دولار. مثل هذه الاستثمارات تعتبر مهمة نظرا للعزلة الدولية المفروضة على إيران[1].

إضافة لهذه السياسة الاقتصادية خاصة في قطاع الطاقة حاول اليابان مساعدة إيران من خلال اعتماد ما سمي بسياسة التحديث "ODA". ويسعى اليابان من خلالها إلى تطوير البنى التحتية لإيران وتحديث صناعتها. كما قدم كذلك اليابان قرضا لإيران عن طريق البنك الدولي الياباني للتعاون "JBIC" لإنشاء المرحلة الأولى من مشروع "محطة توليد الطاقة الكهربائية" على نهر "**كارون** KARUN"، وتكون بذلك إيران أهم مستفيد من المساعدة اليابانية في هذا المجال بعد الصين. وكان ذلك أثناء إدارة "**هاشمي رافسنجاني**" بحيث اتسمت سياسته بالانفتاح على الخارج من أجل جلب النقد الأجنبي وإعادة البناء. وابتداء من 1994م أعلن اليابان عن تجميد عملية تقديم قروض جديدة لإيران بسبب الضغوطات الأمريكية عليه.

أما على المستوى السياسي؛ فحاول اليابان تدريجيا تشجيع سياسة الحوار وعلى أعلى مستوى مع إيران- وكان ذلك في أواسط حقبة التسعينات- على غرار "**الحوار النقدي**" الذي أقامته دول الاتحاد الأوروبي. يمثل هذا الحوار فرصة سياسية ودبلوماسية تسمح لإيران تجاوز التأثير الأمريكي والخروج من عزلتها الدولية.

4. العلاقات الإيرانية- اليابانية في عهد "محمد خاتمي":

مثل انتخاب "**محمد خاتمي**" لرئاسة الجمهورية الإسلامية، فرصة جديدة لإيران لإعطاء نفس جديد للعلاقات الإيرانية- الغربية بصفة عامة، والعلاقات الإيرانية- اليابانية بصفة خاصة. ومادام الرئيس "**محمد خاتمي**" ينتمي إلى التيار "الإصلاحي"، فسياسته التي اتسمت بالانفتاح على الآخر والتحاور، ستتجاوز التشدد؛ الأمر الذي سيعطي دفعا جديدا لعلاقات إيران مع الغرب بما في ذلك اليابان الذي يحسب من قبل العديدعلى الغرب.

(1) KELLNER,P. 06.

وبرر اليابان سياسة الانفتاح على إيران في عهد خاتمي على أساس أن إيران تعرف حقبة سياسية جديدة، وان هناك جهودا معتبرة تبذل من أجل إرساء قواعد الديمقراطية في البلاد، على الرغم من المخاوف اليابانية المتزايدة من إمكانية تطوير إيران لأسلحة الدمار الشامل.

ومن الملاحظ أن العلاقات الثنائية تطورت وبوتيرة سريعة في المجالين السياسي والاقتصادي. فابتداء من جويلية 1998م، توسعت استثمارات وتجارة اليابان في إيران، ليتوطد التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وذهب اليابان إلى أبعد من ذلك في تعامله مع إيران لإبداء حسن نيته، وتوثيق عامل الثقة بين الطرفين، حيث اعتمد مع إيران طريقةلإعادة تسديد الديون المستحقة على إيران من قبل الشركات الخاصة اليابانية، إذ تدفع إيران خمسمائة مليون دولار كجزء من الدين الذي يقدر باثنين فاصل خمسة مليار دولار[1].

وبعد ما أعيد انتخاب الرئيس "**محمد خاتمي**" لعهدة ثانية؛ قدم اليابان مقترحا لإيران لإجراء حوار بين وزيري النفط بغرض السماح للشركات اليابانية من أجل المشاركة في تطوير قطاع النفط الإيراني، بخاصة بعدما رفضت المملكة العربية السعودية تجديد عقد التنقيب في منطقة "**خفجي**" النفطية للشركة اليابانية- العربية للنفط "JAOC". مثل هذا العرض يمثل فرصة اقتصادية لإيران إذ يفتح مجالات أخرى لتوسيع علاقاتها مع اليابان وخصوصا المجالات الإستراتيجية؛ إذ بدأت المفاوضات بشأن تطوير حقول النفط في أواخر عام 2000م.

أما على المستوى السياسي، فتكاثفت الزيارات الرسمية وعلى أعلى مستوى من الطرفين. واعتبرت زيارة "**محمد خاتمي**" لليابان في نوفمبر 2000م، -وهي أول زيارة لرئيس إيراني إلى اليابان منذ الخمسينات- ناجحة على المستوى الدبلوماسي. علما أن اليابان يمثل أهم حلفاء الولايات المتحدة، وعلى الرغم من ذلك يعلن عن إرادته في إقامة علاقات طبيعية مع نظام الجمهورية الإسلامية معارضا

(1) KELLNER, IBID, p. 07.

بذلك سياسة العزلة التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران. كما أعادت "**طوكيو**" تسهيلات القروض لتصبح إيران ابتداء من العام 2001 م من أهم المستفيدين من هذه التسهيلات اليابانية في الشرق الأوسط، إذ تحصلت على ما يعادل 2.8 مليار دولار من اليابان[1]. ولإنهاء المرحلة الثانية من مشروع مركب توليد الطاقة الكهربائية قدم اليابان قرضا آخرا بقيمة 65 مليون دولار لإيران كمساعدة ضمن برنامج التعاون من أجل التنمية.

وقد تلقت إيران كذلك في الفترة الممتدة ما بين أعوام 1994م – 2004م العديد من المساعدات في شكل قروض وهبات.

أما عن التعاون في قطاع النفط، فأبرمت إيران مع اليابان اتفاقا يسمح لليابان بتطوير حقل "**أزاديغان**" الواقع في منطقة خوزستان، والذي تم اكتشافه في عام 1999م، ونظرا لحاجة إيران للنقد الأجنبي، وافقت براغماتيا على حق الاستغلال مقابل قرض يقدر بمائتي مليون دولار. وكان الهدف من إشراك اليابان في تطوير هذا الحقل هو:

- **أولا**: اكتساب التكنولوجيا المتقدمة وجلب الاستثمارات، والتي ليست بحوزة الإيرانيين لاستغلال هذا الحقل.
- **ثانيا**: الحصول على مكاسب اقتصادية ومؤدية إلى مكاسب سياسية لتجاوز العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة، ومن ثم إمكان جلب دول أخرى للاستثمار في إيران من آسيا، وأوروبا؛ والذي سيكون بمثابة تحد للولايات المتحدة. كما مثل كذلك التقارب الياباني مساندة ودعم دبلوماسي لإيران في مواجهة العقوبات الأمريكية. بالإضافة إلى مشاركة اليابان مع دول أخرى في تطوير حقل "**بارس الجنوبي**" للغاز. وقد تضعف مثل هذه المشاريع سياسة العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.

(1) IBID, P. 08.

5. العلاقات الإيرانية- اليابانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

عرفت العلاقات الإيرانية- اليابانية بعض التوترات بسبب الوضع الدولي الذي زعزعته أحداث 11 سبتمبر. فلما صنفت إيران من قبل الإدارة الأمريكية ضمن دول "**محور الشر**" زادت مخاوف اليابان نظرا لمخاوفها في البداية من المشكلة النووية لكوريا الشمالية، كما اختلفت كذلك وجهات نظر اليابان وإيران بشأن الصراع العربي الإسرائيلي بعد زيارة وزير خارجية اليابان لطهران في 2002م؛ إلا أن إيران حاولت المحافظة على علاقتها مع اليابان. وتصنف سياسة إيران هذه ضمن سياسة شاملة من اجل التقارب مع الدول الآسيوية من أجل إقامة نظام متعدد الأقطاب ووضع حد للآثار السلبية الناجمة عن عداء الولايات المتحدة لإيران .

وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر تداعيات على العلاقات الإيرانية- اليابانية، على الرغم من أن إيران حاولت الحفاظ على روابطها مع هذا البلد من خلال تدعيم المفاوضات الثنائية بين عامي 2002م -2003م بشأن التعاون في حقل "**أزاديغان**". وبعد الحرب الأمريكية المعلنة على العراق في ربيع 2003م؛ انحاز اليابان للمواقف الأمريكية، علما أن واشنطن رمت بكل ثقلها على حليفها الياباني للحيلولة دون تحقيق مشروع "**أزاديغان**"، لأن مثل هذا الاتفاق مع الجمهورية الإسلامية يؤثر سلبا على العلاقات الثنائية بين واشنطن وطوكيو.

ومع تصاعد أزمة إيران النووية، أصبح اليابان أمام موقف صعب إذ ينبغي عليه الاختيار بين مصالحه الطاقوية وموقفه التقليدي إزاء عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أدى في نهاية المطاف بالسلطات اليابانية إلى إرجاء التوقيع على الاتفاق، إلا أن إيران لم ترد بعنف على الموقف الياباني. وللضغط على طوكيو اكتفت بالقول أن الشركات الصينية قد تخلف الشركات اليابانية[1].

(1) IBID, P..11

واتخذت إيران عدة خطوات لطمأنة المجتمع الدولي إزاء ملفها النووي، من خلال تعليق عملية التخصيب، والتوقيع على البروتوكول الإضافي، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ مما أدى إلى نوع من الانفراج، ورفع يد واشنطن الضاغطة على حليفها اليابان لتعود المفاوضات بشأن تطوير حقل " **أزاديغان**"، و على غرارذلك تم الاتفاق على المشروع بصفة نهائية في فبراير 2004م.

ويرى بعض الملاحظين أن التوصل إلى الاتفاق كان للأسباب التالية :

أ. التخفيف من الضغط على طوكيو بشأن إنجاز المشروع مقابل قرار السلطات اليابانية إرسال قوات إلى العراق؛ الأمر الذي نفته الإدارة الأمريكية.

ب. زيادة المكاسب النفطية بالنسبة للشركات الصينية، مما أخاف السلطات اليابانية من تفويت الفرصة على الشركات اليابانية.

وبعد التوقيع على المشروع من قبل الشركة "INPEX"، يصبح اليابان أهم شريك لإيران في هذا المجال. وتقدر احتياطات هذا الحقل بستة وعشرين مليار برميل، ويصل إنتاجه بعد التطوير إلى مائتين وستين ألف برميل يوميا.

وعلى الرغم من الضغوطات والانتقادات الأمريكية إلى أن إبرام الاتفاق بشأن هذا المشروع مثل نجاحا دبلوماسيا واقتصاديا للنظام الإيراني؛ مما سمح بتطوير العلاقات الثنائية وفتح المجال لشركات دول أخرى مثل الشركات الهندية والصينية لتحذو حذو اليابان.

6. العلاقات الإيرانية- اليابانية في عهد "أحمدي نجاد":

لما تغير المناخ السياسي في إيران مع بداية 2004م، حيث نجح التيار المحافظ في الانتخابات التشريعية؛ عرفت العلاقات الإيرانية- اليابانية بعض التوتر بسبب سلوك إيران إزاء برنامجها النووي، بالإضافة إلى تجاربها للصواريخ في صيف 2004م.

كما قامت الإدارة الأمريكية من جهتها بالضغط ثانية على طوكيو لتتخلى عن مشروع " **أزاديغان**" ويعتمد في تمويناته النفطية على دول أخرى قد تكون ليبيا.

فانتخاب الرئيس "**محمود أحمدي نجاد**" من التيار المحافظ اثر على العلاقات الثنائية وعلى التبريرات التي أوجدتها الحكومة اليابانية أثناء حكم "**محمد خاتمي**" والتي مفادها أن الجمهورية الإسلامية تسير نحو التحول الديمقراطي وأن علاقات اليابان مع إيران تسير وفق القانون الدولي. بعد وصول "**أحمدي نجاد**" إلى الحكم أخذت العلاقات الإيرانية- اليابانية منحى آخر. فالحوار بين إيران واليابان حول مسألة حقوق الإنسان لم يتم منذ اجتماع جوان 2004م إلى جوان 2007م، ثم تعيين وزير جديد للنفط مما أثر على المحادثات بشأن مواصلة العمل بحقل "**آزاديغان**"؛ يضاف إلى ذلك اعتماد النظام الجديد خطابا راديكاليا ومتشددا في السياسة الخارجية لإيران. إضافة إلى موقف إيران من عدم التراجع عن مواصلة تخصيب اليورانيوم في أوت 2005 م باعتباره حقا شرعيا، وصولا إلى التهديد بالانسحاب من البرتوكول الإضافي لعدم انتشار الأسلحة النووية بعد إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن في 2006م.

وبالإضافة إلى هذه الأحداث، وما نجم عنها من ضغوطات دولية، تأتي مواقف وتصريحات الرئيس "**أحمدي نجاد**" تجاه إسرائيل[1]؛ مما زاد من التوتر في العلاقات بين اليابان وإيران. مثل هذه المواقف جعلت الشركة اليابانية "INPEX" تعطل العمل بحقل "**أزاديغان**" بذريعة وجود ألغام باعتبار أن هذا الحقل يقع على الحدود العراقية. وتعطلت بذلك الأعمال بهذا المشروع بين أعوام 2004-2006.

ما يمكن ملاحظته أن اليابان في تلك الفترة اعتمد سياسة حذرة في تعاملاته مع إيران، بحيث قلصت عدة شركات يابانية استراد النفط الإيراني، ليصل حجم البترول المستورد من إيران إلى 11.34 % من واردات اليابان النفطية. وعلى الرغم من ذلك تبقى إيران المصدر الثالث للنفط بالنسبة لليابان بعد المملكة السعودية ب:29.7 %، والإمارات العربية ب:26.6 %.

(1) Gilles PARIS, Iran : aujourd'hui une puissance majeure, dans « *le monde 2* » (hors-série)- novembre 2007, p .54.

وتعود الأسباب الحقيقية لتراجع واردات اليابان من النفط الإيراني إلى ما يلي:

1. المخاوف الدولية بشأن ملف إيران النووي وما يحمله هذا البرنامج من تهديدات لاستقرار منطقة الشرق الأوسط. هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للغرب، ويمثل اليابان جزءا من هذا الغرب في نظر الغرب.
2. تعنت إدارة " **أحمدي نجاد**" بشأن الملف النووي، وتشبث اليابان بموقفه الداعم لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ بخاصة وأن اليابان اتبع سياسة معارضة برنامج كوريا الشمالية النووي وتجاربها النووية.
3. استمرار الضغوطات الأمريكية على اليابان.

كل هذه العوامل كانت تضغط على صانع القرار الياباني لاتخاذ قرار مراجعة الاتفاق الخاص بتطوير حقل " **أزاديغان**". كما استدار اليابان بسبب مخاوفه على أمنه الطاقوي إلى دول مجلس التعاون الخليجي كشريك جديد بحيث قدرت وارداته من هذه الدول بما يعادل 75%، كما توجهت أنظار اليابانيين إلى بترول العراق بعد الإطاحة بنظام " **صدام حسين**" رغم المخاطر الأمنية[1].

أما الطرف الإيراني؛ فرغم خسارته في هذا المشروع الذي تعطل لعدة مرات ولعدة سنوات إلا أن البحث عن شركاء جدد لتطوير الحقل قائم. فهناك احتمال تسليم المشروع للشركة الروسية "LUKOIL" والشركة الهندية "GROUPE ESSOR" أو يسلم المشروع للشركات الإيرانية. وفي النهاية تم فعلا الاتفاق مع الشركة اليابانية "NISOC" وهي فرع من الشركة الوطنية الإيرانية للنفط "NIOC".

أما على المستوى السياسي، فلم تتمكن طهران من تحسين العلاقة بصفة نهائية مع اليابان .فعلى الرغم من التوتر في العلاقات بينهما من حين لآخر، إلا أن كل من اليابان وإيران لم يكن يرغب في قطع العلاقات. كما لم يمنع هذا التوتر في العلاقات أن يتخذ اليابان خطوة لمساندة إيران في أفريل 2007م من

(1) Shirzad AZAD, comment le japon a perdu l'Iran à la chine ? dans « global politician », 11/11/2007. Www.global politician.com

أجل أن تكون عضوا ملاحظا في الجمعية الإقليمية لتعاون دول جنوب آسيا، بعكس الموقف الأمريكي الذي يحاول في كل مرة عزل إيران عن الساحة الدولية والإقليمية. وفي المقابل كان الموقف الياباني مطالبا إيران بالتخلي عن برنامجها النووي، والانصياع لقرارات مجلس الأمن القرار رقم 1737 الموافق ل: 23 ديسمبر 2006م، والقرار رقم 1747 الموافق ليوم 24 مارس 2007م.

وعلى الرغم من هذه العقوبات المفروضة على إيران؛ فقد احتفظ الطرفان بعلاقتهما على المستويين : السياسي والاقتصادي، وإن كان يشوبها بعض التوتر من حين لآخر بسبب تخوف اليابان من اكتساب التكنولوجيا النووية وبخاصة العسكرية منها.

ولهذا السبب، مثلت هذه الحقب الزمنية أهم المراحل التي مرت بها العلاقات الثنائية بين الدولتين، بحيث عرفت حالة الشد والجذب ككل العلاقات الدولية، إذ اتسمت علاقة البلدين بالصبغة التباعدية حينا والصبغة التقاربية- التعاونية حينا آخر، لما للطرفين من مصالح مشتركة في العديد من المجالات التي سيتم التطرق إليها.

2. أهم مجالات التعاون بين إيران واليابان:

ظل اليابان الحليف المثالي للولايات المتحدة الأمريكية نظرا للمساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، وفي المقابل سمح اليابان بإقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيه. كما أصبحت الولايات المتحدة منذ 1945م، المدافع عن اليابان من منافسيه أمثال كوريا الشمالية، والصين. واستمر الوضع على حاله إلى أن بدأت تتعرض العلاقة الثنائية للضغوطات في السنوات الأخيرة بسبب إغراءات موارد إيران الطبيعية. وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية المسلحة نوويا تمثل تهديدا حقيقيا لليابان، وأنها بحاجة إلى الحماية العسكرية الأمريكية إلا أن الحاجة إلى الطاقة تأتي في سلم أولويات اليابان نظرا لغياب مصادر حقيقية للنفط والغاز باليابان،لتطور بذلك العلاقة مع إيران.

أ. التعاون الإيراني- الياباني في قطاع الطاقة:

تحصلت الشركات اليابانية على عدة عقود لتطوير البنى التحتية في قطاع الطاقة. فاقتصاديات اليابان بحاجة إلى الطاقة، وموارد إيران الطاقوية مغرية.

وتمثل منطقة الشرق الأوسط عموما، وإيران خصوصا المصدر الرئيس للنفط المستورد من قبل اليابان، بحيث تزوده بما يعادل 90% من احتياجاته النفطية. ومثلت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المصدرين الرئيسيين لتزويد السوق اليابانية بالنفط؛ إلا أن هذين المصدرين أصبحا أقل أمنا مع بداية الألفية الثالثة. ففي العام 2000م، لم تتمكن شركة النفط اليابانية- العربية التي تتخذ من طوكيو مقرا لها من تجديد عقدها الذي يمتد إلى أربعين عاما لتطوير حقل "**خفجي**" النفطي على الجانب السعودي من المنطقة المحايدة بين المملكة والكويت، مما تسبب بأزمة للحكومة اليابانية التي كانت تعتبر ذلك الامتياز بمثابة المصدر الرئيس للتزود بالنفط الضروري للاقتصاد الياباني[1].

وفقدان الامتياز السعودي؛ أدى باليابانيين إلى البحث عن مصادر بديلة للنفط الخام، وكان أهمها إيران. وكانت الحكومة اليابانية في تلك الفترة تأمل في التوصل إلى التعاون مع الطرف الإيراني في قطاع الطاقة؛ ليبدأ بذلك فصل جديد من التعاون الإيراني- الياباني. واحتلت بذلك إيران خلال عامين المركز الثالث كأكبر مصدر للنفط لليابان بحيث زودته بما يعادل 576.000 برميل يوميا. كما أسهمت الشركات اليابانية بدورها في تطوير البنى التحتية لقطاع الطاقة في إيران، ووقعت على عدة عقود ابتداء من العام 2003م، بحيث تحصل اتحاد الشركات اليابانية على 20% من حصة شركة " **شل** SHELL" لتطوير حقول "**سوروش- نوروز**" مقابل مائتان وعشرين مليون دولار. وفي 2004م، وقعت شركة يابانية عقدا مع الشركة الوطنية للنفط الإيرانية، تقدر قيمته ب : 25 مليون دولار لتحديث مصفاة "**آراك**"، مما منح الشركة 49% من أسهم المشروع.

---

(1) هاورد، مرجع سابق ص.112

ب. التعاون في المجال التجاري:

استمرت هذه العلاقة في مجال التعاون التجاري؛ مما ساعد الشركات اليابانية في عقد عدة صفقات في قطاع الصناعات البتروكيماوية. وكانت الاستثمارات اليابانية غير محصورة في قطاع النفط فحسب؛ لذلك فإن الاستثمارات اليابانية لم تقع ضمن نطاق قانون العقوبات الأمريكية (**داماتو** و**إلزا**).

إلا أن التعاون الياباني- الإيراني أثار قلق الإدارة الأمريكية بعدما اكتشف حقل " **أزاديغان**" النفطي في العام 2002م، وتحصل اليابان على صفقة مغرية في هذا الحقل بحيث يتوقع مكاسب ضخمة منه. ويمتد هذا الحقل على مساحة 520 كلم^2، ويعتقد أن احتياطاته لا تقل عن 400.000 برميل يوميا واكتشاف مثل هذا الحقل أدى إلى اهتمام العديد من الشركات العالمية ومن بينها الأمريكية (إكسون- موبيل، وكونوكو). لكن العقوبات الأمريكية الاقتصادية حالت دون وصول مثل هذه الشركات الأمريكية للعمل في هذا الحقل.

وفاز اليابان بعقد لتطوير جزء من هذا الحقل مع شركات دول أخرى. كما دعمت شركة النفط الوطنية الإيرانية الشركات اليابانية لتطوير حقول النفط والغاز في مناطق أخرى من إيران مثل: "**أهواز- بانغستان، وبارس الجنوبي**" كما وافقت الحكومة اليابانية على دفع ثمن مشترياتها ثلاثة مليار دولار من النفط والغاز مقدما إلى إيران[1].

ويتم العمل بهذا المشروع على مرحلتين:

وتشمل **المرحلة الأولى** خلال السنوات الثلاث التالية زيادة قدرة الإنتاج بمائة وخمسين ألف برميل يوميا. أما **المرحلة الثانية** فيتم فيها رفع قدرة الإنتاج إلى مائتين وستين ألف برميل يوميا، إلى أن يصل الحقل إلى أعلى طاقته التشغيلية بعد أربعين شهرا.

كما يشترط العقد بناء مرافق إنتاج النفط والغاز، وحفر الآبار، ومد خطوط أنابيب النفط والغاز للتصدير إلى الخارج.

---

[1] نفس المرجع،ص: 115

وكان الهدف من إبرام اتفاق بشأن تطوير حقل "**أزاديغان**" النفطي هو تقوية العلاقات الاقتصادية بين إيران واليابان. أما عن معارضة الولايات المتحدة لمثل هذه المشاريع اليابانية أو غيرها مع إيران فهي حرمان الجمهورية الإسلامية من الحصول على النقد الأجنبي الذي يوظف لتمويل برامجها النووية. إلا أن المتتبع للأحداث يرى أن مثل هذه الاتفاقات ليس لتقويض القوة الأمريكية؛ لأن اليابان في 2004م حاول تهدئة المخاوف الدولية وخصوصا الأمريكية من طموحات إيران النووية. فإبرام مثل هذه الصفقات مع إيران هو لتأمين النفط اللازم لاقتصاد اليابان ؛ فالقضية بالنسبة لليابان قضية مصلحة قومية.

ولتجنب حدوث شرخ في العلاقات مع الولايات المتحدة، قام الطرف الياباني بإيقاف المفاوضات مع الطرف الإيراني في صائفة 2003 م نظرا لتصاعد حدة الخلاف النووي، وتأخر التوقيع على الاتفاق تفاديا للوقوع بين خياري الرضوخ للضغوطات الأمريكية من جهة ؛ والاستفادة من الامتيازات التي يقدمها الاتفاق من جهة أخرى[1].

كما أظهر الطرف الياباني محافظته على توازن مواقفه في هذه الأزمة السياسية، إذ حاول إظهار ولائه للولايات المتحدة والاحتفاظ في نفس الوقت باستثماراته في إيران على الرغم من تصويته في مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لصالح قرار يدين سلوك إيران، والمطالبة بالتعليق الكامل لعملية تخصيب اليورانيوم، والعودة إلى المفاوضات مع الترويكا الأوروبية؛ وكان الرد الإيراني على لسان "**علي لاريجاني**"، جاء فيه: "أن الدول التي لديها تعاملات اقتصادية مع إيران ، وخصوصا في مجال النفط، لم تدافع عن حقوق إيران" واعتبر أن الدفاع عن حق إيران القومي سوف يسهل مشاركة هذه الدول في الاقتصاد الإيراني. ويفهم من هذا القول أن بعض البلدان ستفقد عقودها النفطية بما في ذلك اليابان[2].

لكن اليابان كان ممانعا في التخلي عن مصالحه الاقتصادية في إيران، واعتبر الجانب الأمريكي بأن اليابان ممثلا في شركاته يقوم بعمل لا أخلاقي، وذلك بتوسيع تعاملاته مع إيران، والسعي وراء تحقيق

---

(1) نفس المرجع، ص. 120.

(2) نفس المرجع، ص.122 .

منافع تجارية على حساب الأمن القومي الأمريكي. كما اتهم إيران باستخدام النفط والغاز الطبيعي كسلاح للتأثير على الدول. وأن اليابان حريص على الاتفاق بشأن تطوير حقل "**أزاديغان**"، فأي تراجع لليابان سيمنح الصين -المنافسة الإستراتيجية لليابان- الفرصة التي لا يمكن الاستغناء عنها. أما الطرف الياباني فيرى أن إيران التي تمتلك نفوذا كبيرا في قطاع الطاقة لا يمكن أن تكون معزولة دوليا.

ج. **الموقف الياباني من الملف النووي الإيراني:**

في الفترة التي تصاعدت فيها حدة الأزمة بشأن طموحات إيران النووية خلال عام 2006م، كان اليابان يرغب في الحفاظ على علاقته مع إيران نظرا للامتيازات الاقتصادية التي تقدمها إيران. فاليابان بحاجة لموارد الطاقة الإيرانية وللاستثمار في الحقول النفطية، لذا تجاهل اليابان مطالب الولايات المتحدة بإيقاف العمل في حقل "**أزاديغان**" في الفترة التي كان سيتم فيها إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. كما كان يرغب كذلك في انصياع إيران لمطالب المجتمع الدولي، حيث يتم إيقاف كل نشاطات التخصيب لليورانيوم، لكن القضية المحورية لديه كانت في الحصول على إمدادات مستقرة من النفط الإيراني الضروري لاقتصادياته، لكن دون التخلي عن ولائه للولايات المتحدة الأمريكية ودعمها من خلال فرض عقوبات اقتصادية على إيران. تمثلت هذه العقوبات في تجميد أرصدة عدة شركات إيرانية ومنظمات وأشخاص لهم علاقة مباشرة بملف إيران النووي[1]. كذلك عمد اليابان إلى التخلي عن دعم إيران من خلال الاستثمارات والقروض التي كانت تقدم لتطوير الحقول النفطية وتحديث الصناعة الإيرانية[2].

و نتيجة لذلك حاول اليابان من خلال هذه السياسة الضغط على إيران مع ترك باب الحوار مفتوحا لحل الأزمة النووية.

(1) TAKASHI GIROKAWA . relations JAPON- IRAN. WWW.bloomberg.com/ news 2010
(2) nucléaire/ Iran : sanctions du JAPON. LE FIGARO 03/09/2010. WWW.LE FIGARO.fr

المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الجنوبية

كانت العلاقات بين الدول الثلاث إيران والهند وباكستان حبيسة المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. وعلى الرغم من أن العلاقات بين الأطراف الثلاث عرفت حالة من الشد والجذب إلا أن المصالح المشتركة من موروث حضاري-ثقافي ومصالح اقتصادية وإستراتيجية قربت بين هذه الدول الثلاث.

أولا: العلاقات الإيرانية-الهندية

لأسباب تاريخية، وثقافية، وجغرافية؛ ندرك أن الهند هو البلد الآسيوي الأقرب لإيران. وتعود العلاقات بين الطرفين لعدة عقود؛ بحيث استمرت العلاقات الثنائية حتى دخول النفوذ البريطاني إلى شبه القارة الهندية. ومع الهيمنة البريطانية تراجعت العلاقات بين هذين البلدين، ولم تتطور حتى حصل الهند على استقلاله في 1947م. ومنذ تلك الفترة عرفت علاقات البلدين حالة من الشد والجذب، لتتدهور في فترة الخمسينات بسبب العلاقات المميزة التي كانت قائمة بين إيران وباكستان، ومساندة هذا البلد في حروبه (1965م -1971م)، وتقارب إيران مع الغرب – بخاصة بعد انضمام إيران لحلف بغداد 1955م- ومن جهة تقارب الهند مع الإتحاد السوفيتي ومن ثم اعتماده سياسة عدم الانحياز؛ مما أثر على تدهورالعلاقات بين البلدين، لكن في أواسط السبعينات عرفت العلاقات بين البلدين نوعا من الانفراج لتمكين التقارب بين الطرفين.

بعد الثورة الإسلامية، والحرب العراقية- الإيرانية، ومواقف إيران المساندة للقضايا الإسلامية، بخاصة قضية "كشمير"؛ مثل هذه المواقف أثرت سلبا على العلاقات الإيرانية- الهندية لكن أصبحت العلاقات الثنائية مع بداية التسعينات- بعد تبادل الزيارات على أعلى مستوى[*]-، علاقات متميزة خاصة

[*] زيارة الوزير الاول الهندي لطهران في 1993 (NARASIMHA RAO)، وزيارة الرئيس الإيراني (هاشمي رافسنجاني) للهند في 1995.

وأن النظام الهندي اعتمد أسلوب التعاون والبناء في إطار سياسة التعايش مع الدول المحاذية (كباكستان والصين) باعتبارهما قوتين إقليميتين فاعلتين على المستويين: الإقليمي والدولي[1].

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تتزعم العالم، وبروز مدركات جديدة حول تهديدات الأمن في محيطهما الإقليمي؛ لذا عمل الطرفان لتوطيد العلاقات بينهما من أجل تحقيق المصالح المشتركة والتموقع إيجابيا في ظل العولمة. ويتطلب هذا التموقع أن لا تكون منغلقة في تحالفات محددة؛ علما أن الهند ضمن الدول الصاعدة، والتي تبحث عن الدور المؤثر في المعادلات الدولية. ولهذا الغرض استدارت دلهي لمنطقة الشرق الأوسط باعتبرها قلب العالم[2].

ابتداءً من الألفية الثالثة بدأ الحوار بين الطرفين حول القضايا الأمنية في المنطقة. وتوج هذا الحوار بالتوقيع – بعد زيارة الوزير الأول الهندي "Bahari Vajpayee" لعام 2001- على "**إعلان طهران**"، هذا الإعلان الذي يقر بالمصالح المشتركة للطرفين في الخليج، والمحيط الهندي، وآسيا الوسطى، وأفغانستان، من أجل إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة.

1. التعاون من أجل الشراكة الإستراتيجية (بعد أحداث 11 سبتمبر):

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بدأ الحديث عن الشراكة الإستراتيجية الإيرانية- الهندية حول القضايا الأمنية الإقليمية والدولية؛ مما أدى إلى التعاون بين الطرفين في محاربة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات الإستخباراتية .

أ. التعاون في المجال العسكري:

امتازت فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بتوقيع اتفاق بين إيران والهند؛ تتعهد من خلاله الهند fتمويل مشروع تحديث ميناء "**شاهبهار**" في بحر عمان لتصليح السفن الحربية، وتسهيل تنقل الخبراء والتقنيين في مجال السلاح والطيران لضمان صيانة العتاد العسكري الإيراني، وتزويد إيران

(1) Ali RASTBEEN , Inde- Iran : pour quelle coopération stratégique ? dans « géostratégiques » Dalloz, Paris, n° 19,Avril 2008 ,p.16

(2) Méllissa LEVAILLANT, la politique étrangère de l'Inde envers l'Iran entre « politique de résponsabilité et autonomie stratégique » (1993-2010) , l'Harmattan, Paris, 2012. P.9.

بالأسلحة وقطاع الغيار لإيران، بالإضافة إلى تكوين بعض الفرق العسكرية، وتحويل التكنولوجيا[1]. ويفهم من هذا التقارب؛ أن الهدف الإيراني هو التعاون في المجال الأمني، حيث نقل التكنولوجيا الحديثة لإيران دون أن يحدث هذا التعاون شرخا في علاقات إيران بباكستان؛ مما قد يؤدي إلى حالة تنافرية في العلاقات الثنائية.

كذلك بالنسبة للهند؛ فهي تحافظ على علاقتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، مع العلم أن الهند يقيم علاقات مميزة (إستراتيجية) مع إسرائيل بخاصة في المجال العسكري. والتقارب مع النظام الإسلامي في إيران المعادي لإسرائيل يؤثر سلبا على علاقات الطرفين. ويقع على عاتق الطرف الهندي الحفاظ على التوازن بين المصالح المتضاربة.

ب. التعاون في المجال الاقتصادي:

بالإضافة إلى تطوير العلاقات السياسية والأمنية، طور الطرفان علاقاتهما في المجال الاقتصادي، من خلال اعتماد سياسة تجارية بين البلدين ليكون التعاون الثنائي أكثر ديناميكية. وشمل هذا التعاون قطاعات: النفط، والمواصلات، ونقل البضائع، والصناعة، والزراعة، والخدمات. لهذا الغرض تم التوقيع بين الطرفين على عدة اتفاقيات تضم: التعاون التقني، والجمركي، والصناعي، والتجاري، بالإضافة إلى التعاون في مجال الطاقة الكهربائية، والعلوم، والبحث، وتكنولوجيا الإعلام، وأخيرا قطاع الطاقة. كما قدمت الحكومة الهندية قرضا لإيران لتحديث البنى التحتية؛ قدر هذا القرض بمائتي مليون دولار.

أما رغبة الطرف الإيراني، فهو تحقيق المكاسب الاقتصادية نظرا لموقعها الإستراتيجي الذي يتوسط آسيا الوسطى والمحيط الهندي؛ بحيث تصبح إيران منطقة عبور "للسلع والبضائع" من وباتجاه أسواق آسيا الوسطى، لما لهذا العبور من امتيازات اقتصادية.

(1) Mohammad Reza-DJALILI et Thierry KELLNER, IRAN : regard vers l'est: la politique asiatique de la république islamique(les rapports du grip), 2005,p.7.

كما تمثل إيران البوابة الطبيعية للهند من أجل تصريف البضائع الهندية لأسواق جمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان دون المرور بالأراضي الباكستانية.

كما تسمح هذه البوابة كذلك الوصول إلى أسواق روسيا وأوروبا. ولهذا الغرض، تم التوقيع على اتفاق ثلاثي بشأن عبور السلع عبر خط "**مومباي–بندرعباس–سراخ**" بين الهند، وإيران، وتركمنستان.

وكان الهدف من إقامة مثل هذا الاتفاق هو لتقليص تكلفة عبور البضائع بين الهند وآسيا الوسطى عبر إيران[1].

كما أبرمت كذلك اتفاقيات بين عامي 2000م -2002م بين إيران، والهند، وروسيا بغرض فتح ممر "شمال –جنوب" لنقل البضائع بين آسيا وأوروبا. هذا الممر يكون في نفس الوقت "بحري- بري" باعتباره أقصر ممر، مما يسهل عبور البضائع إلى آسيا الوسطى وأوروبا.

وأسهمت كذلك كل من دلهي، وطهران لتطوير ميناء "**شاهبهار**" حيث أقامت إيران منطقة تبادل حر. وابتداء من "**شاهبهار**" يمكن الوصول إلى آسيا الوسطى برا مرورا بشرق إيران باتجاه "مشهد" عبر "**زاهدان**". بالإضافة إلى هذه المشاريع، تم اقتراح إنشاء خط سكة حديد بقيمة خمسمائة مليون دولار بين هذا الميناء، ومدينة "**بام**"؛ الأمر الذي يكون فيه مكسب لإيران؛ حيث تمر في نفس الوقت البضائع إلى شمال إيران وآسيا الوسطى.

وتم الإنفاق كذالك بين الدول الثلاث: إيران، والهند، وأفغانستان، لإنشاء خط مباشر إلى أفغانستان لتجاوز الأراضي الباكستانية يسمح بنقل البضائع إلى هذا البلد من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تحد من التعامل مع هذا البلد.

وعلى الرغم من ذلك يبقى الهند بعيدا وراء أهم الشركاء التجاريين لإيران. وهم: دول الاتحاد الأوروبي، فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وإسبانيا، والسويد. ثم اليابان، والصين، وكوريا، وتركيا، وروسيا.

---

(1) IBID, P.9.

ج. التعاون في قطاع النفط والغاز:

تحتل العلاقات الثنائية في قطاعي النفط والغاز مركزا محوريا لما يقدم هذا القطاع من امتيازات اقتصادية للطرفين. فموارد إيران الطبيعية تسهم في زياد تطوير اقتصاديات الهند. وبسبب ضآلة موارد الطاقة في الهند، فاقتصاديات هذا البلد تتطلب استراد سبعين في المائة من النفط، لذا تم تطوير العلاقات مع طهران في هذا القطاع. كما تستفيد إيران من السوق الهندية من أجل جذب النقد الأجنبي وفي نفس الوقت تكثيف الشركاء. كما تسعى دلهي من خلال استثماراتها تطوير حقول نفطية جديدة في إيران، بحيث يكون لإيران إمكانية للوصول إلى التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال.

أما في قطاع الغاز، فتمثل إيران أهم مصدر للغاز - نظرا لموقعها الجغرافي- واستحواذها على خمسة عشر بالمائة من الاحتياطات العالمية، وأربعة وأربعين بالمائة بالنسبة لاحتياطات الشرق الأوسط.

فالهند بحاجة إلى أربعة وثلاثين مليار متر مكعب بحلول سنة 2010 م، وما يعادل ستة وأربعين مليار متر مكعب بحلول سنة 2000م، وما يعادل ستة وأربعين مليار متر مكعب في سنة 2015 م[1].

لهذا الغرض تمت عدة محادثات ابتداء من عام 1989م لإنشاء خط أنابيب الغاز الذي يربط ثلاث دول . وبعد التحسن الذي عرفته العلاقات الإيرانية –الباكستانية، والهندية- الباكستانية بعد الحادي عشر من سبتمبر أعيد إحياء مشروع بناء الخط الذي يربط إيران – باكستان- الهند على طول ألفين وسبع مائة كيلومتر (2700 كلم) بين حقل غاز"**بارس الجنوبي**" (جنوب إيران) والأراضي الهندية[2].

(1) IBID, P.11.

(2)

الشكل المتعلق ببناء مشروع: الخط الرابط بين إيران – باكستان- الهند

وقدرت تكلفة هذا المشروع بأربعة مليار دولار. وإنجاز مثل هذا المشروع يكون له تداعيات إيجابية على علاقات الدول الثلاث المنشئة له؛ بحيث سيحقق الآمن والاستقرار السياسي الإقليمي، وفق نظرية "**كانط**" التي ترى: "أنه بتزايد العلاقات الاقتصادية تتقلص الرغبة باللجوء إلى استعمال القوة" بالإضافة إلى المزايا الاقتصادية والسياسية التي ستحققها إيران إذا ما تم تنفيذ هذا المشروع؛ نظرا للمعارضة الأمريكية للمشروع، والضغط الذي تمارسه على الهند وباكستان. فأمريكا تعمل جاهدة لمنع السوق الدولية لتمويل ومشاركة الشركات الغربية ذات الخبرة في إنجاز هذا المشروع.

2. الموقف الهندي من الملف النووي الإيراني:

فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، كان الموقف الهندي مؤيدا لحصول إيران على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، على الرغم من أن الهند كقوة نووية إقليمية لا يمكن أن يقبل ببروز قوة نووية أخرى في المنطقة. ويعود ذلك إلى أهمية الحفاظ على العلاقات التوافقية بين البلدين. لكن مع تصاعد التوتر بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة؛ تم اعتماد موقف معتدل إزاء القضية، ومطالب النظام الإسلامي باحترام تعهداته أي احترام معاهدة منع الانتشار (TNP)، مع الرغبة في عدم تسييس القضية،

وأن تحل القضية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال الحوار. وهكذا فالهند ترغب في إيجاد الحل الدبلوماسي للأزمة.

وما يمكن استخلاصه، أنه بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصادية التي ستحققها إيران جراء إغراءات مواردها الطبيعية ستحقق لها مكاسب كذلك على المستوى السياسي. فبالتعاون في تحقيق المصالح المشتركة مع القوتين الصاعدتين الآسيويتين في قطاع النفط الإستراتيجي؛ الأمر الذي سيمكن إيران من تمتين علاقاتها الدبلوماسية، بحيث تضع الولايات المتحدة في موقف حرج لتطبيق عقوبات على الهند والصين بسبب تعاونهما في قطاعي: النفط والغاز الإيرانيين.

ثانيا: العلاقات الإيرانية- الباكستانية

1. خلفية العلاقات الإيرانية- الباكستانية

شكلت التطورات التي عرفها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي منعطفا حاسما لبعض الدول. فباكستان التي كانت لها علاقة طيبة مع إيران قوضت الجوانب التعاونية في العلاقات بين الطرفين لتزداد حدة الجوانب التنافسية بينهما. ففي عام 1993، حاولت باكستان إضعاف موقف إيران بصفتها ممر العبور الجنوبي لصادرات النفط بالنسبة لدول آسيا الوسطى.

وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل في القضاء على النفوذ الإيراني في أفغانستان بهدف جعل باكستان المنفذ الجنوبي الطبيعي لآسيا الوسطى.

حققت باكستان هذا الهدف في بداية الآمر من خلال تواجد "طالبان" ومحاولة تحويل أفغانستان إلى دولة معادية للشيعة ولإيران؛ لتجعل بذلك حدود إيران الشرقية مهددة أمنيا. وكانت هذه الحدود مستقرة نوعا ما إلى عهد قريب باستثناء قضية تدفق اللاجئين ومهربي المخدرات[1].

[1] هنتر، مرجع سابق، ص. 54.

2. فقدان باكستان الأهمية الإستراتيجية كحليف للولايات المتحدة:

لما تناقصت أهمية باكستان بالنسبة للولايات المتحدة؛ سعت باكستان إلى استعادة بعض هذا النفوذ الضائع من خلال تحولها إلى أداة تنفيذ للإستراتيجيات الأمريكية في المنطقة ومنها عزل إيران وتطويقها. إلا أن مثل هذه السياسة من قبل باكستان لا يمكن أن تؤدي إلى نزاع حقيقي بين إيران وباكستان، هذا من ناحية، من ناحية أخرى لا يمكن اعتبار العلاقات بين الطرفين في أحسن الأحوال بسبب الخلافات الطائفية، وبحكم الأحداث التي تحدث من حين لآخر خاصة في بداية التسعينات، حيث العنف الطائفي الذي أودى بحياة الآلاف من الشيعة الباكستانيين، والعديد من الدبلوماسيين العسكريين الإيرانيين[1]. وخير دليل على ذلك تفجير المركز الثقافي الإيراني في لاهور في 1997م، وتكرار قتل مواطنين إيرانيين خلال السنوات الماضية[2].

أدى التصدع في العلاقات الإيرانية- الباكستانية إلى آثار سلبية في البيئة الأمنية الإقليمية وفي ضوء التفوق العسكري الباكستاني- الهندي لامتلاكها السلاح النووي، بينما إيران تواجه معارضة غربية عموما وأمريكية خصوصا للحيلولة دون امتلاك إيران لمثل هذه التكنولوجيا. لكن تراجع العلاقات الباكستانية الأمريكية والتقارب الهندي- الأمريكي، بالإضافة إلى إغراءات موارد إيران الطبيعية دفعت بباكستان إلى العودة لانتهاج سياسة معتدلة اتجاه إيران.

3. تأثير موارد إيران الطبيعية على العلاقات الأمريكية- الباكستانية:

يستند اهتمام باكستان بالغاز الطبيعي الإيراني إلى الطلب المتزايد بسبب تزايد عدد سكان باكستان، واستحال معه عدم تمكن الحكومة الباكستانية الإيفاء المتزايد على النفط والغاز لنقص موارد البلاد الطاقوية. فباكستان منتجة متواضعة للنفط، وتستورد حاليا ما يعادل 80% من احتياجاتها[3].

---

(1) Mariam ABOUZAHAR, l'Iran se méfie de la coopération entre le Pakistan et les Etats-Unis dans « *caucaz Europnews*" 24/04/2006, www. *Caucaz.com.*

(2) هنتر،مرجع سابق،ص.55.

(3) هاورد، مرجع سابق، ص. 124.

ولباكستان كذلك احتياطات من الغاز الطبيعي يقدر بـــ23.4 تريليون متر مكعب، ويعمل باكستان على التنقيب والاستكشاف لوجود حقول جديدة لتزود طاقتها الإنتاجية. وأنتج حقل " **زمزمة**" في إقليم السند الذي تم اكتشافه في العام 1998، ما يعادل 89.9 مليار متر مكعب من العام 2004م، والذي يمثل 15% من مجمل غاز البلد. لكن مسئولي وزارة النفط يشعرون أن الإنتاج المحلي لا يفي بالطلب، وأن الطلب الباكستاني على الغاز في تزايد مستمر، بحيث ستصل حاجة باكستان من الغاز الطبيعي بحلول عام 2015م ما يعادل 1.4 مليار متر مكعب يوميا، وإلى 2.7 مليار متر مكعب يوميا خلال عام 2020م.

لهذا الغرض، فباكستان بحاجة لمصادر الغاز الأجنبية وبالخصوص الإيرانية. من هنا يبرز التوتر الأمريكي- الباكستاني. فمنذ بداية التسعينات، تصاعد التوتر بين الطرفين حول مشاريع باكستانية- إيرانية لبناء خطوط أنابيب لنقل كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الإيراني إلى باكستان.

وكان لباكستان عدة خيارات لكن صعبة التطبيق. فمد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركمنستان صعبا، باعتباره يمر فوق الأراضي الأفغانية والتي تشهد اضطرابات كبيرة، كما أن ديمومة مصادره ليست مؤكدة. فحجم الاحتياطي للغاز في حقل " **دولت أباد**" غير محدد.

وهناك خيار آخر لنقل الغاز من قطر، لكن إنشاء خط أنابيب تحت الماء سيكون باهض التكلفة بالإضافة إلى مخاطره التقنية العالية. أما آخر خيار لباكستان والأكثر واقعية هو إنشاء خط أنابيب يمتد من الأراضي الإيرانية ليصل إلى الهند عبر باكستان والذي تقدر تكلفته بأربعة مليار دولار.

وإلى جانب تزويد باكستان بالغاز الطبيعي الإيراني. وإذا تم إيصال هذا الخط إلى الهند وتزويد الأسواق الهندية بالغاز الإيراني، سيحمل هذا الخط فوائد أخرى لباكستان وإيران؛ بحيث يستفيد الطرفان من الامتيازات الاقتصادية. وتستفيد باكستان من رسوم عبور مهمة. كما سيمنح هذا الخط بدوره حافزا اقتصاديا لحكومتي باكستان والهند لعقد سلام دائم بينهما؛ مما يسمح من دون شك لكلا البلدين بتخفيف ميزانيتهما العسكرية بشكل معتبر.

أثار مشروع مد خط أنابيب الغاز الإيراني- الباكستاني توترا في العلاقات الباكستانية- الأمريكية باعتبار أن إقامة مثل هذه المشاريع ستعطي فرصة للنظام الإيراني لجلب النقد الأجنبي ويساعد على تمتين علاقاته السياسية مع بلد يعتبر حليفا استراتيجيا لأمريكا في المنطقة. ويتجاوز سياسة العزلة المفروضة على إيران[1]. وأمام إصرار الحكومة الباكستانية إنهاء مثل هذا المشروع الحيوي، طالبت الإدارة الأمريكية في عام 2005م تطبيق بنود قانون العقوبات الأمريكي" **إلزا**" ضد الشركات الباكستانية، ومن ثم قطع المساعدات الأمريكية التي كانت تقدم سنويا لباكستان والتي تبلغ سبع مائة مليون دولار.

إلا أن خط أنابيب الغاز الإيراني يقدم إمدادات الطاقة لا يمكن الاستغناء عنه، إضافة إلى امتيازات العبور إذا مر عبر أراضيها باتجاه الهند. وبالتالي فالتهديد الأمريكي لباكستان لم يكن له التأثير البالغ.

أعلنت الحكومة الباكستانية أنها لم تنتهك أو تتجاوز العقوبات الأمريكية مادامت لا تستثمر في تحديث البنى التحتية لقطاع الطاقة في إيران. ولم تمول مشروع خط أنابيب الغاز سوى في الجزء الذي يمر عبر أراضيها. وصرح بهذا الشأن رئيس الوزراء الباكستاني السابق "**برويز مشرف** Pervez Musharaf" في إحدى الصحف البريطانية في 16 ماي 2005م، قائلا: "أن الولايات المتحدة لا تستطيع إقناعه بالتخلي عن خططه لبناء خط أنابيب الغاز من إيران، وبالتالي فإنه سيستند إلى مصالح باكستان وليس إلى مخاوف الولايات المتحدة". كما أعلن كذلك في صحيفة "**فينانشل تايمز**": "لدينا نقص في الطاقة، والمصلحة تتطلب الحصول على الغاز بأسرع وقت، وإيران هي المصدر الأسرع، وبالتالي فباكستان سيمضي قدما بهذا المشروع بناء على مصلحته القومية"

وهكذا نخلص إلى أن إغراء موارد إيران الطبيعية لحلفاء الولايات المتحدة، كان له التأثير السياسي، بحيث أحدث شقاقا في علاقات الحلفاء مع الولايات المتحدة.

(1) Iran-Pakistan :tracé de relations complexes et questions sur jundallah dans « the middle East en français. 19/10/2009. Htt:// middle east en français blogspot.com

المبحث الرابع: العلاقات الإيرانية-التركية (الجوار الجغرافي المحاذي غربا)

تميزت العلاقات الإيرانية –التركية بالاستقرار الذي ارتبط بمفهوم المصالح المتبادلة من دون أن يؤثر تباين الطموحات، والأدوار، والتحالفات على هذا الاستقرار. فهما قوتان معتبرتان في المنطقة وبحاجة لعلاقات طبيعية لتحقيق مصالحهما المشتركة في المنطقة حتى لو كانت العلاقة تنافسية، أو يسودها الشك. فيعمل البلدان على ألا تصل العلاقة إلى حد التصارع.

وعلى الرغم كذلك من أن الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 م في مرحلتها الأولى الثورية مثلت تهديدا إيديولوجيا لتركيا، إلا أن حكومة تركيا من الأوائل التي اعترفت بالنظام الإسلامي في إيران، ورفضت توقيع العقوبات عليها على إثر أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية لعام 1980م كما لعبت تركيا أثناء الحرب العراقية–الإيرانية دورا حياديا، وتعاملت مع كلا الطرفين بوصفها الممر التجاري لهما إلى العالم الخارجي[1].

كما كان للعقوبات الاقتصادية على إيران بين عامي 1995 و1996م، جراء سياسة الاحتواء - والتي مست أساسا قطاعي النفط والغاز - أثر مهم في المسار المستقبلي للعلاقات الإيرانية- التركية.

أولا: خلفية العلاقات الإيرانية- التركية

من المعلوم أن للبلدين قضايا شائكة؛ وتعود هذه القضايا إلى الأبعاد التاريخية والثقافية والتي تلقي بضلالها على العلاقات الإيرانية-التركية. ويتعلق الأمر بمنطقة آسيا الوسطى، وبما للطرفين من مطالب عرقية فيها. كما يتهم كل طرف الطرف الآخر بمساندة حركات المعارضة في كلا البلدين[2]. ولهذا الغرض تأثرت العلاقات الإيرانية-التركية هبوطا وصعودا بسبب هذه القضايا.

---

(1) سردار يويراز، مقاربة العلاقات التركية- الإيرانية من منظار أوسع، في " شؤون الأوسط" العدد 135، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية، ربيع 2010، ص، 59.

(2) Bayram SINKAYA, les relations entre Ankara et Téhéran à l'épreuve du nucléaire, http : www.caucaz.com. Consulté le 21/06/2009.

1. تركيا:

يراود تركيا الشك بأن إيران تساند الأصولية الإسلامية في تركيا، كما تتهمها بدعم الانفصالية الكردية خلال التسعينات. هذان العاملان كانا وراء تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين. ورغم هاتين المسألتين، واختلاف النظامين، ووجود خلافات تاريخية، إلا أنه تم توطيد العلاقات بينهما[1].

2. إيران:

اتهمت إيران تركيا بفتح معسكرات تدريب لمنظمة مجاهدي خلق فوق التراب التركي، كما اتهمتها كذلك بدعم الحركات الانفصالية في إيران كالحركة الأذرية، ونشر أفكار خصوصية القومية التركية للأقلية الأذرية في إيران.

لم يتمكن النظام الإيراني حتى في عهد الرئيس السابق "**محمد خاتمي**" من أن يتجاوز حالة الشك المتبادل إزاء العديد من القضايا لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية.

ومنذ انهيار الإتحاد السوفيتي، وبروز دول مستقلة جديدة؛ ازداد إحياء فكرة "**الهوية**" لدى مختلف الأعراق في إيران وخصوصا عند الأذريين الإيرانيين ليبدأ معها الحديث عن هوية وثقافة هذه الأقليات العرقية؛ ومثل هذه المطالب قد تحدث مشكلة للقادة الإيرانيين، إذ كانت البداية مع العنصر الأذري بشأن التمييز الذي يمارس ضدهم، وإن لم تكن المطالب ذات الطابع الانفصالي، بل تبحث عن احترام الخصوصيات الثقافية والإثنية لكل منطقة بما أن إيران دولة متعددة الثقافات والإثنيات ولم تكن بالحدة التي كانت عليها مطالب الأذريين الأتراك، والتي كانت تطالب بتوحيد شطري أذربيجان[2].

أما عن التنافس بين الطرفين فكان على مناطق النفوذ في آسيا الوسطى. والفرص المتاحة لتركيا للسيطرة على هذه المنطقة هي أكثر منها لدى إيران. فتركيا بلدا حليفا للولايات المتحدة الأمريكية، وتلقى المساعدة والدعم منها للوصول إلى هذه المنطقة، بينما إيران تصعب عليها المهمة نظرا للعلاقات العدائية

---

(1) أوزدن زينب أوكتاف، مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية الإيرانية، في شؤون الأوسط، العدد 115 ،صيف 2004،ص.89.

(2) les relations entre la Turquie et l'Iran : anciens rivaux ou nouveaux meilleurs amis ? dans « réalité Europe » 09/07/2010 http:// www. Réalité-eu.org

مع الولايات المتحدة، كما لتركيا كذلك علاقات ثقافية مع بعض دول القوقاز وآسيا الوسطى مثل أذربيجان، وتركمنستان وأوزبكستان، وقيرغيزيستان.

بعد التفكك السوفيتي؛ حاولت تركيا أن تتزعم هذه الدول بحكم الانتماء العرقي والثقافي لتركيا. فمثل هذا التفكك كما قال "**هينتينغتون**" أعطى فرصة تاريخية لتركيا لاستعادة الهيمنة على الدول الست في هذه المنطقة بحكم الحضارة التركية (العثمانية)، التي تمتد من اليونان إلى الصين.

وبالعودة إلى دولة أذربيجان، فهي متاخمة لإيران ومرتبطة بها من خلال الروابط التاريخية والثقافية (المذهب واللغة). ويمثل الأذريون الأقلية الثانية في إيران من حيث العدد والذي يقدر بخمسة عشر مليون نسمة أي ما يعادل اثنين وعشرين بالمائة من سكان إيران. وعلى الرغم من هذا التجاور وهذا التقارب في العرق بين الدولتين؛ لم يكن لإيران دور حاسم في هذه الدولة بل أعطي هذا الدور لتركيا بعد الأزمة التي عرفتها طهران وباكو بشأن تقاسم موارد بحر قزوين. وكان التدخل التركي لمساندة أذربيجان.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية بين البلدين

ويبرز كذلك التنافس الإيراني– التركي في مجال الطاقة بحيث يسعى كل طرف للحصول على اتفاق من أجل إيصال بترول بحر قزوين إلى أوروبا. وتمثل الأراضي الإيرانية أفضل طريق، لكن استبعدت إيران عن المشروع لصالح تركيا ليصل عبر ميناء جيهان التركي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في مجال التعاون، فكانت العلاقات محدودة أثناء الحرب العراقية- الإيرانية بسبب انشغالات تركيا بتطوير اقتصادها.

وبالعودة إلى سياسات الحكومة التركية الحالية؛ فهي تعكس إلى حد كبير استمرار سياسات الحكومات التركية المتعاقبة (في الثمانينات والتسعينات) من حيث الاعتراف بقوة إيران الإقليمية، فتركيا كانت تنظر إلى إيران على أنها دولة قومية كبيرة ومهمة يجب إدارة العلاقة معها وليس مواجهتها أو قطع

العلاقة معها. وعرفت العلاقات بين الطرفين ابتداء من العام 1996م - بعد مجيء "حزب الرفاه" - نوعا من الانفراج أدى إلى إبرام اتفاق في مجال الغاز قدر بعشرين مليار دولار رغم المعارضة الأمريكية لهذا الاتفاق. ليبدأ تصدير الغاز الإيراني إلى الجانب التركي مع بداية العام 2001م.

كما برز كذلك الجانب التوافقي في العلاقات الإيرانية- التركية بسبب الحقيقة الجيوسياسية التي تبعث على تطوير المصالح المشتركة بين الطرفين. وتمثل القضية الكردية مشكلة حقيقية ين البلدين بسبب الميول الانفصالية لهذه الأقلية[1].

وتثير المطالب الانفصالية لهذه الأقلية مخاوف إيران وتركيا من رؤية تكرار نموذج كردستان العراق المتمتع بالحكم الذاتي في كل من تركيا وإيران؛ لهذا الغرض اعتمد الطرفان تشكيل جبهة مشتركة ضد كردستان العراق الذي تقوده الأحزاب الكردية منذ 1992م.

بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق في 2003م، زادت مخاوف تركيا من سيطرة الأكراد على أكبر مدن كردستان العراق وهي الموصل وكركوك. هذا بالنسبة للعلاقات على المستوى الإقليمي.

أما على المستوى الدولي؛ فكان للتقارب التركي – الإسرائيلي لعام 1996م أثر بالغ على العلاقات بين إيران وتركيا.

فالمخاوف الإيرانية من التحالف التركي- الإسرائيلي تعود إلى الدور التركي في التقارب بين إسرائيل وآذربيجان. هذا التحالف يفتح المجال لإسرائيل لتصل إلى منطقة القوقاز وخاصة آذربيجان بعد الزيارة التي قام بها الوزير الأول الإسرائيلي "**ناتنياهو Netanyaahu**" إلى باكو في أوت 1997م، إذ تمت المحادثات بشأن تزويد إسرائيل بالنفط من آذربيجان عبر خط أنابيب "**جيهان**" التركي. كما شملت المحادثات كذلك إمكان التعاون بين الأطراف الثلاثة لمواجهة الأصولية الإيرانية وسياستها لامتلاك

(1) Pierre VARIE . Turquie- Iran : un rapprochement controversé dans « courrier.» , 14/08/2008, www.courrier international.com

التكنولوجيا النووية. كما اعتبرت إيران التعاون والتقارب بين إسرائيل، وتركيا، وأذربيجان موجه ضد أمن ومصالح إيران القومية. كما أعلنت كذلك أنها لا ترغب في التواجد الإسرائيلي في المنطقة[1].

إلا أن مثل هذا التوتر لم يصل إلى حد قطع العلاقات، على الرغم من أن التحالف التركي – الإسرائيلي كان له أبعاد إستراتيجية -عسكرية.

ثالثا: التعاون الإيراني- التركي في القطاعات الحيوية

1. قطاع النفط:

تشكل مشكلات إيران الحالية في قطاع الطاقة ومشاكلها الاقتصادية بصفة عامة فرصا اقتصادية لتركيا. بالنظر إلى كون تركيا تستورد ما يعادل تسعين بالمائة من موارد طاقتها، وأن الطلب التركي على الطاقة في تزايد مستمر. وتمثل إيران الغنية بمواردها الطبيعية بمثابة شريك اقتصادي أساسي لتركيا؛ إذ جاء على لسان وزير خارجية "**أحمد داود أوغلو**" : "أن تركيا ذات الاقتصادي النامي والمحاطة بمصادر النفط، بحاجة إلى الطاقة الإيرانية كامتداد طبيعي لمصالحها القومية".

وتزود إيران تركيا بما يعادل عشرين مليون متر مكعب يوميا بموجب اتفاق دخل حير التنفيذ في 2004، وذلك من خلال مد خط أنابيب الغاز يربط بين **تبريز بأنقرة؛** لتصبح بذلك إيران ثاني مصدرالغاز لتركيا بعد روسيا.

كما حاولت تركيا كذلك أن تدخل إيران في احد أهم مشروعاتها للطاقة، وهو مشروع (نابوكو Nabucco)، ولقد وقعت اتفاقية لبناء خط أنابيب بين البلدين كجزء من هذا المشروع. كما منحت شركة بترولية تركية (TPAO) حق تطوير حقل غاز جنوب بارس مع الشركات الأوروبية الأخرى. ومثل هذه المشاريع تخدم المصالح المشتركة للبلدين. وستصبح تركيا محورا نفطيا في المنطقة باعتبارها "**البلد**

(1) Robert OLSON , les relations de la Turquie avec l'Iran, la Syrie, Israël, et la Russie (1991-2000), traduit par BOUZEKRI CHAKROUNI, publié par « centre GLORIA », 2005, p .94

الجسر" نظرا لمرور خط أنابيب الغاز عبر أراضيها ليصل الغاز الإيراني وغاز آسيا الوسطى إلى دول الاتحاد الأوروبي[1].

وخير دليل على ذلك الاتفاقية التي وقعت بين تركيا وسويسرا حول ننقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى سويسرا عبر تركيا في المستقبل. وهكذا فالعلاقات التوافقية بين إيران وتركيا تؤثر إيجابيا في امن الطاقة الأوروبي.

2. الاستثمارات التركية في إيران:

على الرغم من الحظر الاقتصادي الأمريكي المفروض على إيران، والقاضي بالدرجة الأولى بمنع الاستثمارات في إيران وخصوصا في قطاع الطاقة، بحيث لا يزيد حجم الاستثمار عن عشرين مليون دولار (طبقا لقانون داماتو)، إلا أن المصالح التركية تقضي بالاستثمار مباشرة في قطاع الطاقة داخل إيران، فهي تستثمر وتنقل الخبرات الثقيلة إليها؛ نظرا للمكاسب التي تحصل عليها تركيا في قطاع الطاقة الإيراني.

ولم ينحصر التعاون التركي- الإيراني في قطاع الطاقة فحسب، بل توسع إلى قطاعات أخرى ابتداء من عام 2009م كقطاع النقل، وإقامة مناطق صناعية مشتركة على حدود البلدين. كما يسعى الطرفان لزيادة حجم التبادلات التجارية والذي بلغ في العام 2008م عشرة مليارات دولار، كما تحاول كل من تركيا وإيران إزالة القيود والرسوم على النقل البري[2].

فالعلاقات التركية –الإيرانية هي علاقات إستراتيجية كما وصفها وزير الخارجية الإيراني السابق **"منوشهر متكي".**

---

(1) Clément THERME, l'Iran exportateur de gaz ? les relations gazières avec les pays voisins, ifri, Mars 2008, www.ifri.org

(2) بويراز، مرجع سابق،ص.66.

وجاء هذا التعاون التركي مع إيران على الرغم من التحذيرات الأمريكية معتبرة أن الاتفاقات التي أبرمت خرق لقانون "**داماتو**"، وأن السياسة المعتمدة من قبل تركيا هي بمثابة مساندة ودعم لدولة ترعى الإرهاب.

كما عمدت الولايات المتحدة للضغط على تركيا من أجل التعاون مع تركمنستان، وأذربيجان في مجال الطاقة بدلا من التعاون مع إيران. وتمثل هذه السياسة الأمريكية تطويقا لإيران في القطاعات الحيوية لإعاقة تطوير قطاع الغاز للجمهورية الإسلامية[1].

وحسب السياسة التي تعتمدها تركيا تجاه إيران تعدّ بمثابة إسهام لعودة انخراط إيران في الاقتصاد العالمي ودفع سلوكها إلى الاعتدال.

فالمبادرات الاقتصادية التركية- الإيرانية لا تخدم مصالح الدولتين التركية والإيرانية فحسب بل هي بمثابة حل للسلوك العدواني للبلدان الغربية في تعاملها مع إيران. وإذا كان لهذه المبادرات تأثير طفيف على الخطاب السياسي الإيراني المتشدد، إلا أنه سيؤدي بالضرورة إلى الاعتدال في السلوك.

3. برنامج إيران النووي:

أما عن موقف تركيا من الملف النووي الإيراني؛ فهي ترى أن حل القضية يقوم على أساس الاحترام المتبادل، وأن لإيران حق اكتساب التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. كما اقترحت استضافة المفاوضات الإيرانية- الغربية بشأن الملف النووي.

وامتازت الإستراتيجية التركية إزاء إيران وبرنامجها النووي بالإدارة السليمة بدلا من الطريقة الأمريكية التي تعتمد فرض العقوبات والتهديد بالمواجهة العسكرية. فنشأة البرنامج الإيراني النووي كان بمساعدة أمريكية في ظل نظام الشاه، وتوقفت الأعمال به أثناء الثورة الإسلامية، لتليها ألمانيا في السبعينات لإنشاء محطة " **بوشهر**" من قبل شركة "**سيمنز**"، وطورته الصين في الثمانينات ليصبح الروس

(1) THERME , OP.CIT.P.20

الشركاء الرئيسيين في برنامج إيران النووي، وذلك عندما وافقوا على إتمام محطة "**بوشهر**" ابتداء من العام 1995م.

رابعا: أهم المراحل التي مرت بها العلاقات الإيرانية–التركية

1. العلاقات الإيرانية –التركية من الثورة الإسلامية إلى حرب الخليج الثانية (1979م-1991م):

كانت هذه السنوات حاسمة بالنسبة لتركيا وإيران لتطوير علاقاتهما، إذ كانت الانفصالية الكردية والأصولية الإسلامية تمثل تهديدا مزدوجا على النظام العلماني والجيش في تركيا. واتبعت تركيا في علاقتها مع إيران سياسة تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

أ. التعايش مع إيران في ظل الثورة الإسلامية على الرغم من أن هذه الثورة أحدثت صدمة لتركيا، وأدى الاختلاف الإيديولوجي على شكوك كل طرف إزاء الآخر، كما اعتبرت تركيا أن النظام الثوري سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة[1].

ب. الحفاظ على الحياد في الحرب العراقية–الإيرانية التي اندلعت في سبتمبر 1980، والاستفادة من هذه الحرب لإقامة روابط اقتصادية واسعة مع إيران.

ج. كما حاولت كذلك أنقرة الاستفادة من هذه الحرب لمضاعفة تجارتها مع الطرفين المتحاربين بسبب تدهور اقتصادهما[2].

الأمر الذي يسهل على أنقرة اعتماد سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على عملية التصدير؛ على الرغم من أن التبادلات التجارية بين إيران وتركيا تقلصت في أواسط الثمانينات، لتحتل تركيا المركز التاسع بين شركاء إيران التجاريين في العام 1989. ومثلت صادرات إيران باتجاه تركيا ب: 4.5% من الصادرات الإجمالية.

---

(1) أوكتاف، مرجع سابق، ص.90.

(2) OLSON, O P.CIT.P. 23.

وبالعودة إلى هذه الحقبة الزمنية، يتضح أن العلاقات بين إيران وتركيا كانت متأثرة بالقضية المحورية وهي قصية الانفصالية الكردية، باعتبار أن إيران كانت تدعم حزب العمال الكردستاني. فالهدف التركي إذا:

1. معارضة المناورة من خلال ممارسة ورقة الأكراد، بحيث يتم تقديم الدعم لهم في شمال العراق، وسوريا، وإيران، وبعض العناصر المتواجدة في كل من لبنان، وأوروبا.
2. عدم تزوديهم بالأسلحة أو تركهم اتخاذ قواعد خلفية من شمال العراق وغرب إيران.
3. إقناع سوريا بعدم دعم حزب العمال الكردستاني.

أما أهداف إيران فيمكن حصرها فيما يلي:

- تخلي تركيا عن دعم العراق.
- تشجيع تركيا لدعم إيران بالمواد الضرورية في حربها.
- الاحتفاظ بالعلاقة مع تركيا لتجاوز العزلة المفروضة عليها وكسر الحظر الاقتصادي المفروض من الولايات المتحدة، وأوروبا، والأمم المتحدة.
- تخلي تركيا على مساندة القومية الآذرية الإيرانية.
- إقامة علاقات تعاون مع تركيا للاستفادة من امتيازات خطوط أنابيب الغاز الآتية من أذربيجان وآسيا الوسطى.
- أن تكون لها علاقات ناجحة مع تركيا في كل من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، والبلقان، وشرق المتوسط.

وهكذا ؛ فمخاوف الطرفان تعود للقضية الكردية، وتسعى كل من إيران وتركيا للعمل على ألا تؤثر هذه القضية على المصالح الجيوسياسية والجيواستراتيجية للبلدين.

2. العلاقات في فترة الرئيس " خاتمي":

امتازت فترة خاتمي بالانفتاح على الغرب، والتحديث والدمقراطة؛ الأمر الذي سيفتح صفحة جديدة في العلاقات التركية – الإيرانية. مثل هذه السياسة المعتمدة، تهدف إلى كسر الحظر المفروض على إيران والتغلب على عزلتها الدولية.

كما عرف حكمه كذلك توترات في العلاقات مع تركيا، بحيث واصلت تركيا اتهام إيران بدعم المتمردين والإسلاميين الأتراك، والتدخل في شؤونها الداخلية. في الوقت نفسه اشتكت إيران من أن تركيا تسمح بنشاطات" مجاهدي خلق" على الأراضي التركية. وأضاف التحالف التركي- الإسرائيلي مصدرا آخر من مصادر التوتر في العلاقات التركية- الإيرانية. وبخاصة بعد إجراء المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة في سماء تركيا؛ الأمر الذي سمح بإسرائيل بالوصول إلى الحدود الإيرانية.

كما أسهم التنافس على النفوذ في آسيا الوسطى ورغبة تركيا في أن تصبح محورا لشبكة نقل والمواصلات الأوروبية الآسيوية الجديدة وبخاصة نقل غاز آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا.

كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تقويض الجوانب التعاونية في العلاقات الإيرانية- التركية وزيادة حدة الجوانب التنافسية فيها؛ ففي منطقة آسيا الوسطى والقوقاز أصبحت تركيا ترى في التنافس مع إيران موقفا يشكل فيه فوز أحد الطرفين خسارة للطرف الآخر، بحيث تكون الحصيلة "**صفرا**"، لذلك حاولت تركيا بدعم أمريكي إضعاف موقف إيران بصفتها أفضل ممر لصادرات النفط بالنسبة لدول آسيا الوسطى؛ الأمر الذي زعزع التعاون الإيراني –التركي. لكن على الرغم من كل هذه التوترات لم تسمح الحكومات بأن تصل إلى أزمة حقيقية في علاقاتها حتى في أواخر التسعينات لما تم سحب السفراء بسبب أزمة "**سينيكان**".

فنظرا لانتهاء الحرب الباردة تقلصت الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى حلفائها الغربيين، لاسيما بعد تصريحات السيناتور "**روبرت دول** Robert Dole"، والتي مفادها أن الولايات المتحدة ستخفض من

مساعداتها لدول مثل تركيا[1]، لهذا الغرض، فعلى الرغم من التذبذبات التي عرفتها العلاقات ابتداء من العام 1997م إلا أن الطرفين حاولا الإبقاء على علاقاتهما، لتعود العلاقات بعودة السفراء ابتداء من العام 1998م. فتركيا لم تكن ترغب في أن تطغى هذه الأحداث على العلاقات الجيوسياسية والجيواستراتيجية مع إيران، ولا القضاء على علاقاتها مع الدول التي تمثل مصادر الطاقة لها، فنظرا للتطور السريع في صناعتها، ونمو سكانها المتزايد؛ يبقى ضمان الحفاظ على مصادر الطاقة في سلم أولويات تركيا، حتى لو كان يتطلب ذلك تقارب أو تعاون ذو طبيعة تنافسية.

كما يمتاز التعاون كذلك بين إيران وتركيا في قطاع الطاقة في بحر قزوين وآسيا الوسطى بالعودة على الطرفين بالمكاسب باعتباره يقلص من التواجد الروسي. فالتقليص من النفوذ الروسي في القوقاز وآسيا الوسطى يزيد من توثيق مواقع تركيا وإيران، على الرغم من أن المبادرة الأمريكية هي مد خط أنابيب الغاز من باكو إلى ميناء جيهان وتفويت الفرصة على إيران لما لهذا المشروع من امتيازات لإيران إذا تم مده عبر أراضيها، وعلى الرغم كذلك من سياسة "**الاحتواء المزدوج**" والتي أجبرت إيران على التعاون مع روسيا[2].

3. العلاقات الإيرانية–التركية بعد أحداث 11 سبتمبر:

بعد الحادي عشر من سبتمبر، وجدت إيران نفسها محاصرة من عدة مواقع، بحيث أصبحت تواجه مخاطر أمنية على حدودها من الشرق أفغانستان ومن الغرب العراق حيث التواجد الامريكي، هذا من جهة، من جهة ثانية الهند، وباكستان، وإسرائيل المسلحة نوويا، بالإضافة إلى تصنيف إيران ضمن دول "**محو الشر**" من قبل الإدارة الأمريكية. هذه الأوضاع جعلت من القيادة الإيرانية تسارع إلى حسم خياراتها لضمان أمنها بصفة عامة، لذا طورت علاقاتها مع تركيا سياسيا واقتصاديا. وواقعيا لم يعد في سياسة

---

(1) شرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، في" دراسات عالمية "، العدد 38، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.2001، ص.58.

(2) OLSON, OP.CI T,P .81.

تركيا تجاهل تطور علاقات إيران التجارية مع بلدان الاتحاد الأوروبي وما يعنيه ذلك من كسر عزلة إيران الدولية.

ولذلك طورت تركيا سياستها نحو إيران[1]، وبخاصة بعد الحرب المعلنة على العراق في 2003م، حيث بادرت الحكومة التركية إلى التقارب مع كل من إيران وسوريا اللتين كانتا مستهدفتين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هذا التقارب يشكل اعتراضا مشتركا على إقامة دولة كردية في شمال العراق، علما أن تركيا لديها تنوعات عرقية ودينية وللكثير منها نزعات استقلالية وطموحات قومية. والأخطر من ذلك هو ما يمكن أن يكونه هذا الوضع كمقدمة لتغييرات سياسية وجغرافية في بعض الدول كإيران، وتركيا، وسوريا بكل ما يعنيه ذلك من فتح باب الصراعات الحدودية، والعرقية، والمذهبية؛ لذا عملت تركيا جاهدة لتعزيز عوامل الثقة والتجاذب والتقليل من أثر التباعد.

وما نستخلصه من ذلك، أن العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا اتسمت بالتنافس نظرا لتموقعهما في رقعة جغرافية حيوية. تدرك تركيا أن إيران هي بوابة مهمة لمنطقة آسيا الوسطى الغنية بموارد الطاقة، ولديها 8.7% من احتياطات النفط العالمية، ولا يمكن لتركيا تجاهل مكانة إيران الإقليمية. بنفس النظرة كانت تنظر إيران لتركيا؛ باعتبارها دولة علمانية، تمتلك إمكانيات عسكرية حديثة نتيجة تحالفها مع الولايات المتحدة وإسرائيل؛ الأمر الذي يهدد امن إيران القومي.

وتبادلت تركيا العلمانية وإيران الإسلامية التهم بصفة متكررة. فقد اتهمت تركيا إيران بدعم حزب العمال الكردستاني، كما اتهمت إيران بدورها تركيا بإيواء منظمة مجاهدي خلق المحظورة. كما نددت إيران بالتحالف العسكري – الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل باعتباره يمثل تهديدا للأمن القومي الإيراني. ومع التطورات الإقليمية والدولية خاصة بعد الحرب على العراق التخوف من إنشاء دولة كردية في شمال العراق تم التقارب بين البلدين بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تمس البلدين.

---

[1] أوكتاف، مرجع سابق، ص. 92.

وعلى الرغم من حالة الشد والجذب إلا أن اتسام كل طرف بالنهج البراغماتي أعطى لعلاقة البلدين فرصا جديدة عادت على البلدين بنتائج إيجابية ليس في المجالات الاقتصادية والطاقوية فحسب بل حتى على المستويين السياسي والأمني.

فمن الناحية الاقتصادية لوحظ زيادة حجم التبادلات بين أعوام 2001-2011م (من مليار إلى ستة عشر مليار). كما عمل الطرفان كذلك على تطوير وتجديد طرق المواصلات لنقل السلع والبضائع ونقاط العبور عبر الحدود. بالإضافة إلى تطوير قطاع السياحة.

من الناحية الأمنية، اتسم التعاون بتبادل المعلومات وتنسيق الضربات العسكرية ضد مواقع عناصر حزب العمال الكردستاني.

أما ما يتعلق بالقضية النووية، فندت تركيا أن إيران تحاول اكتساب أسلحة نووية. وحاولت تركيا جاهدة للبحث عن الحلول السلمية لهذه القضية بالتعاون مع البرازيل. كما رفضت التصويت على العقوبات الإضافية وفق القرار الأممي رقم 1929 لجوان 2010. وهكذا تكون أنقرة قد أتاحت لجوارها المحاذي فرص لتخفيف عبء العقوبات الدولية[1].

إذا أصبحت تركيا بمثابة المتنفس لنظام الجمهورية الإسلامية؛ إذ ساعدتها على كسر العزلة الدوليةإلا أن أحداث ما اصطلح عليها بالربيع العربي وأزمة سوريا أثرت سلبا على العلاقات الثنائية.

وما يمكن استخلاصه من علاقات إيران بالبيئة الإقليمية سواء كانت البعيدة أو المحاذية، فهي أكثر مواتاة لإيران نظرا للتنافس الأمريكي-الروسي-الصيني في المنطقة. ويمثل هذا التنافس الإستراتيجي الغربي في منطقة أوروبا الشرقية، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تضييقا على المجالات الحيوية لروسيا بالدرجة الأولى وكذلك الصين نظرا لانضمام العديد من دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي، وإبرام

(1) Mohammad-Reza DJALILI, Thierry KELLNER ,L'Iran et laTurquie face au « printemps arabe » vers une autre rivaliré stratégique au Moyen-Orient ?éditions GRIP,2012.p.13.

وانضمام بعض دول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مع ولحلف الشمال الأطلسي. فمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى بمثابة إقليم يربط بين روسيا والصين وإيران من خلال:

أ. وجود شبكة أنابيب النفط والغاز أو وجود مشاريع لمدّ خطوط أنابيب الغاز.

ب. تمرير خطوط الغاز من إيران عبر باكستان إلى كل من الهند والصين.

ج. تمرير خطوط الغاز من إيران باتجاه تركيا أو من منطقة آسيا الوسطى عبر إيران باتجاه أوروبا.

لذا تم التقرب من إيران بحكم المصالح المشتركة. هذا التقارب الذي سيعطي لإيران هامشا للمناورة في ظل هذا التنافس؛ بحيث ستستغل إيران هذا الوضع لصالحها إمّا في إطار مجلس الأمن، إمّا الاستفادة من تعاون روسيا والصين في العديد من المجالات ومنها مجال التصنيع العسكري.

فالتواجد الغربي وبالخصوص الأمريكي في المنطقة، يكون بمثابة نقطة تلاقي بين كل من روسيا وإيران والصين للعمل على صدّ هذا النفوذ وتقويض دور الولايات المتحدة في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية- التركية عمل الطرفان على أن لا تؤدي التعقيدات والإختلافات في العديد من القضايا(الاختلافات الإيديولوجية والقضية الكردية) إلى انزلاقات تؤثر سلبا على العلاقات الثنائية؛ خاصة بعد مجئ احمد داوود أوغلو واعتماد سياسة خارجية تقوم على أساس تصفير المشاكل.

الفصل الرابع:

علاقات إيران بدول أمريكا الجنوبية

(التوجه جنوبا)

لقد نشطت حركة الدبلوماسية الإيرانية في السنوات الأخيرة باتجاه أغلب دول أمريكا الجنوبية؛ في إطار التعاون جنونب جنوب وعلى وجه الخصوص يمكن ذكر التعاون مع بعض الدول مثل: البرازيل، وفنزويلا، وبوليفيا، وكوبا، ونيكاراغوا..الخ. وعلى الرغم من الاختلافات الإيديولوجية التي يمتاز بها الطرفان إلاّ أن هناك مصالح مشتركة تجعل التقارب ممكنا. ولعل ما ميزّ هذه الحركة هي قدرة القادة الديناميكية للإيرانيين على مواصلة التقارب مع دول محورية مثل البرازيل، وفنزويلا، وبوليفيا، وسعي هذه الحركة الدبلوماسية إلى إيجاد وسائل جديدة تحفظ لها قدرتها على المبادرة، خاصة وان بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول أمريكا الجنوبية حقائق اقتصادية وسياسية؛ إذ حققت الجمهورية الإسلامية نتائج مرضية في علاقاتها وتعاملاتها مع هذه الدول على الرغم من الاختلافات الإيديولوجية والتباين في التوجهات، والدليل على ذلك التوجه الإيراني والتعامل مع الغرب الأوروبي الليبرالي، والصين، واليابان، وروسيا...الخ.

ويرجح أن مثل هذه السياسات المعتمدة من قبل النظام الإيراني باتجاه تطوير علاقات "**جنوب/جنوب**"؛ تمثل حلا إيجابيا للمواقف الصعبة التي تواجه النظام الإيراني بسبب تزايد الضغوطات التي تتعرض لها الإدارة في الجمهورية الإسلامية، سواءً من طرف المعارضة الإيرانية المتواجدة بالداخل منذ إعادة انتخاب الرئيس "**محمود أحمدي نجاد**" لعهدة ثانية في 12 جوان 2009م؛ حيث تطالب هذه المعارضة بالإصلاح الاقتصادي، والسياسي، وإطلاق الحريات أو من خلال السياسة الغربية الضاغطة لعزل إيران دوليا، بحيث فرض الحظر الاقتصادي أو التطويق العسكري، إذ تتواجد القوات الأمريكية في دول محاذية للجمهورية الإسلامية في أفغانستان من الشرق، وفي العراق من الغرب، وفي دول الخليج من الجنوب.

يعتبر عدم الاستقرار على الحدود الإيرانية مضرًا بمصالح البلد القومية، لهذا السبب أصبح صانع القرار في الجمهورية الإسلامية بعد حرب الثماني سنوات أكثر عقلانية في التعاطي مع الأحداث الإقليمية

والدولية من أجل إزالة حالة التوتر التي تشوب علاقاتها الدولية، ومن ثم محاولة بذل الجهود لترسيخ عنصر"**الثقة**" في التعامل مع الآخر. وللوصول إلى مقاصدها، اعتمد النظام الإيراني مبدأ " **الحوار**" كوسيلة لإرساء قواعد جديدة في التعامل الدولي، أهمها: أن تكون المشاركة الإيجابية سبيلا لتحقيق المصلحة المشتركة، وذلك من خلال تأمين المصالح الاقتصادية مستقبلا؛ على أساس أن هناك مجالات حيوية مشتركة سواءً فيما يتعلق بالاستثمار أو بالتجارة؛ هكذا تكون الجمهورية الإسلامية قد تجاوزت سياسة العزلة المفروضة عليها من قبل الغرب.

كما بدأت في السنوات الأخيرة عدة دول من أمريكا الجنوبية تبحث عن تأكيد استقلاليتها الدبلوماسية؛ بمعنى بدأت تتجاوز تبعيتها لأمريكا الشمالية، وذلك إما على أساس أن هذه الدول، تمكنت من توطيد استقرار اقتصادياتها وديمقراطيتها، إما أنها أتت مجدّدا بحكومات يسارية معادية للنظام الليبرالي. إذاً، لأسباب إيديولوجية- سياسية بدأت هذه الحكومات والتي في معظمها حكومات يسارية تبحث عن حلفاء جدد.

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية- الفنزويلية:

منذ وصول "**هوجو تشافيز** Hugo Chavez" إلى السلطة في 1999م، تنوعت مجالات التعاون مع نظام الجمهورية الإسلامية، بحيث لعب قطاع الطاقة دورا محوريا في تنمية مثل هذه العلاقات، لاسيما أن فنزويلا تتمتع بموقع متميزا في أمريكا اللاتينية باعتبارها بلدا يستحوذ على موارد الطاقة. في المقابل تمتلك الجمهورية الإسلامية كذلك موقعا استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط.

ويدخل التعاون بين البلدين في مجال الطاقة والتبادل التجاري بالدرجة الأولى. وتمثل مثل هذه العلاقات "**جنوب/ جنوب**".

وتاريخيا تقيم إيران علاقات وثيقة مع عدة دول في أمريكا اللاتينية منذ الثورة الإسلامية علم 1979م. كما ارتبطت الجمهورية الإسلامية بتوجهاتها الإيديولوجية المعادية "**للإمبريالية**" والمعروفة- بأنظمة "**الاستكبار**" بعلاقات مميزة مع عدة دول من هذه المنطقة ولاسيما كوبا في عهد " **فيدال كاسترو** Fidel Castro"؛ وهي العلاقة التي أصبحت متينة بعد انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي. واعتبرت حركة عدم الانحياز المظلة التي استطاعت من خلالها الدولتين توجيه معركتهما السياسية والإيديولوجية ضد القوى المهيمنة على الشعوب المستضعفة[1].

أولا: المواقف المشتركة

1. معاداة الإمبريالية:

كان لمعاداة الإمبريالية السبيل الذي مهد لنجاح إيران في عامة علاقات وطيدة مع دول أمريكا الوسطى والجنوبية لمعارضة سياسة "**الاستكبار**" وفق المنطق الإيراني والذي نص عليه دستور الجمهورية الإسلامية في مادته الرابعة والخمسين بعد المائة من الفصل العاشر التي مارستها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بحق شعوب تلك الدول، والسياسات الاستغلالية لثروات تلك البلدان، والتدخلات في شؤونها

(1) Mohammad- Reza- DJALILI et Clément THERME, l'Iran en Amérique Latine : la république islamique dans le pré-carré des Etats- Unis, dans « *Maghreb- Machrek* » ,N° 197, automne 2008, p.116.

الداخلية من خلال دعم الانقلابات العسكرية والإطاحة بأنظمة مناوئة لها. ومهدت مثل هذه الظروف إلى بروز تيار يساري جديد معادي للولايات المتحدة الأمريكية؛ مما مهد الطريق لإيران لتوطيد العلاقات مع تلك الدول وبالخصوص مع فنزويلا، إذ امتازت علاقتهما الثنائية بالتعاون المشترك على عدة أصعدة منها: ما هو إيديولوجي- سياسي، وما هو اقتصادي؛ وهذا في ضوء المواقف من الأصدقاء والأعداء المشتركين، والمصالح الاقتصادية المشتركة.

وتوطدت العلاقات وبصفة مميزة بين البلدين بعد وصول الرئيس الإيراني "**محمود أحمدي نجاد**" إلى السلطة؛ خاصة وأن بين الرئيس الإيراني والفنزويلي توافق على معارضة السياسات الأمريكية ومعاداة ما يصفانه بالقوى "**الإمبريالية**"[1].

2. معاداة الكيان الصهيوني:

وللطرفين كذلك موقف مشترك آخر في سياستهما الخارجية وهو عداؤهما للكيان الصهيوني، بحيث بدأت الجمهورية الإسلامية بتنفيذ البرنامج المسطر لتطوير علاقاتها مع عدة دول في العالم؛ مما أثار هواجس هذا الكيان، ووصفت تل أبيب سياسات إيران بـــ"الاختراقات الناجحة في أمريكا اللاتينية".

وفي نفس السياق يتحدث المحلل السياسي الإسرائيلي "**إيلي كرمون**" عن: "تمدد إيراني في الحديقة الخلفية لأمريكا"؛ لتبدأ بذلك المخاوف الأمريكية- الإسرائيلية من تغلغل النفوذ الإيراني ليشكل تغلغلا ثلاثيا إيراني- روسي- صيني في أمريكا اللاتينية باعتبارها الجوار القريب للولايات المتحدة، وروسيا والصين دولتان منافستان لها، وتغلغل نفوذهما يقوض القوة الأمريكية في المنطقة. وتوصلت إيران بدورها مع دول مثل فنزويلا، والإكوادور، وبوليفيا إلى تشكيل تحالف مناوئ للولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ فتحت فنزويلا أبواب هذه الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية في إيران، بحيث أقامت معها علاقات سياسية واقتصادية. ومن شأن هذه العلاقات أن تتوثق مع الإعلان عن إمكانية دخول إيران كعضو مراقب في تحالف أسسته كوبا مع فنزويلا يدعى "**البديل البوليفاري لشعوب الأمريكيتين**". وطرح هذا التحالف كبديل

(1) IBID.P.117

لمشروع حكومة" **بوش**" بإنشاء منطقة تجارة حرة في الأمريكيتين الذي أفشله زعماء أمريكا الجنوبية اليساريين.

ويقوم التحالف على أساس تبادل السلع والخبرات والخدمات بدلا من التبادل التجاري التقليدي ولتكون بذلك العلاقات الإيرانية- الفنزويلية بمثابة الرافعة لتقوية العلاقات "**جنوب- جنوب**" وتطويرها بين الكتل الإقليمية مثل أعضاء ألبا "**الاتحاد البوليفاري لشعوب الأمريكيتين**" وبلدان الشرق الأوسط، ومن ثم محاولة بناء قطب متعدد الأطراف من أجل التعاون المشترك. وتكون بذلك إيران قد تمكنت من بناء علاقات دولية مع عدة بلدان من العالم، بعيدة جغرافيا عن إيران لكسر الحصار المفروض عليها من قبل الدول الغربية بسبب مواقفها السياسية وإصرارها على مواصلة تطوير التكنولوجيا النووية.

3. المخاوف الأمريكية من التقارب الإيراني-الفنزويلي:

تمثل فنزويلا خامس بلد منتج للنفط في العالم، وتحاول بدورها في اعتماد سياسية تقوم على أساس تنويع أسواق الاستيراد والتقليل من الاعتماد على السوق الأمريكية. لهذا الغرض اهتمت فنزويلا بالأسواق الآسيوية كالصين بحيث تمثل سوقا لنفطها، ومصدرا استثماريا، وحليفا سياسيا. ويمثل هذا التقارب بالنسبة للإدارة الأمريكية عنصر استفزاز لها، بحيث يراود واشنطن الشك بخصوص توجهات ونيات ومخططات الصين وإيران في أمريكا اللاتينية عبر البوابة الفنزويلية.

كما تشكل كذلك تنمية وتطوير العلاقات بين إيران وفنزويلا أكثر المسائل إزعاجا للإدارة الأمريكية، بخاصة أن التعاون في قطاع الطاقة يتم على حساب الشركات الأمريكية التي حرمت من مشاريع الطاقة الإيرانية المغرية بسبب المقاطعة المفروضة على إيران منذ عقود[1].

[1] سيد عوض عثمان، المخاوف الأمريكية من التقارب الإيراني- الفنزيلي- الصيني، في " مختارات إيرانية"، العدد 66، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جانفي 2006.ص.16.

ثانيا: مجالات التعاون الإيراني- الفنزويلي

تأتي الزيارات المتبادلة على أعلى قمة في السلطة بين البلدين لإعطاء قفزة نوعية في العلاقات الإستراتيجية بين البلدين. وتوجت لقاءات الرئيس الفنزويلي مع نظيره الإيراني بتوقيع العديد من الاتفاقات لاسيما في قطاع الطاقة وإنشاء مذكرة تفاهم لرسم ملامح التحالف الإستراتيجي بين البلدين من 2010 إلى 2020.

وتوصل الطرفان كذلك إلى إنشاء البنك المشترك الإيراني – الفنزويلي الذي سيكلف بتمويل مشاريع تنمية مشتركة بين البلدين. بحيث تم الاتفاق على 74 مشروعا قيد التنفيذ. ومثل هذه الاتفاقيات والمشاريع تمت في عهد الرئيس "**أحمدي نجاد**".

1. التعاون في قطاع النفط:

يحتل النفط مكانة مركزية في العلاقات بين إيران وفنزويلا. وفي هذا السياق تم التوقيع على عدة اتفاقيات تخص قطاع النفط، والغاز، والبتروكيماويات.

ومن الملاحظ أن التطور في علاقة البلدين تأتي من المواقف المشتركة والحضور القوي في منظمة الدول المنتجة للنفط (**أوبيك**)، إذ أن النفط لعب دورا محوريا في التقريب بين البلدين. وموّلت البنوك الإيرانية التي بدأت تفتح في فنزويلا مشروعا استثماريا ضخما لاستكشاف احتياطات بترولية كبيرة واقعة في منطقة "**أورنكو**"؛ وتصل قيمة الاستثمارات الإيرانية في هذا المشروع ما يعادل أربع مليارات دولار.

وتزود فنزويلا بدورها إيران بالبنزين، باعتبار أن إيران لم تطور محطات تكرير النفط إما بسبب الحظر المفروض عليها، وإما لأن تكلفتها أكثر من قيمة استيرادها للبنزين. وخيار استيراد البنزين هو المحتمل، كما يمثل كذلك حافزا لبعض الدول التي تصدر مشتقات البترول لخرق العقوبات المفروضة على إيران بغية إبرام صفقات لتصدير مشتقات المحروقات الجمهورية الإسلامية مثل فنزويلا. وتأمل

إيران بدورها بعد فرض العقوبات الجديدة في جوان 2010م – علما أن العنصر الأشد تأثيرا في العقوبات هو التحرك نحو حظر الاستثمارات الجديدة بقطاع الطاقة- أن ترفع فنزويلا حجم صادراتها من البنزين لسد العجز الواقع في احتياجات الجمهورية الإسلامية. وتم ذلك بموجب اتفاق تزويد إيران بما يعادل 20 ألف برميل من البنزين الفنزويلي يوميا.

2. التعاون في المجال التجاري:

ساهمت زيادة حجم التبادلات التجارية بين الجمهورية الإسلامية وفنزويلا في دعم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إذ وصل حجم التبادل التجاري الإيراني مع فنزويلا ما بعادل 18 مليار دولار، وذلك في العام 2007م.

وتتمتع الجمهورية الإسلامية بإمكانات وطاقات في مختلف المجالات، لاسيما في القطاع الزراعي، إذ بمقدورها دعم عمليات التنمية في فنزويلا، وأبرم لهذا الغرض عدة اتفاقيات إذ خصص لتجسيدها عمليا ما يعادل سبع مائة مليون دولار في عدة قطاعات كالزراعة، والبناء، والطاقة، والبتروكيماويات.

ويعزز الرئيس الفنزويلي تقرب بلده من إيران إلى الآفاق الكثيرة التي يفتحه هذا البلد خاصة على المستوى التكنولوجي والعلمي باعتبار أن فنزويلا بحاجة للمساعدة من أجل تطوير صناعتها دون اللجوء إلى الشركات المتعددة الجنسيات بهدف تحقيق سيادتها الصناعية والغذائية والإنمائية.

وفي هذا السياق قررت إيران نقل التكنولوجيا إلى فنزويلا، بالإضافة إلى بناء مصانع للإسمنت، والسيارات، والجرارات، وتصنيع المواد الغذائية. وافتتاح مصنع الجرارات كان باستثمار مشترك. وتشارك إيران بـــ51% وباستثمار يبلغ ثلاث مائة وثلاثون مليون دولار، وتبلغ طاقته الإنتاجية خمسة آلاف جرار زراعي سنويا. ولإيران خبراء يملكون القدرات الكافية في مجال الصناعات المتطورة يمكن لفنزويلا الاستفادة منها.

كما ترعى كذلك إيران مشروع إسكان مخصص للعائلات الفقيرة الفنزويلية، وهو مشروع يقوم عليه أكثر من 420 مهندسا إيرانيا.

في المقابل تقف فنزويلا موقف الداعم سياسيا وإيديولوجيا في تحالفها الإستراتيجي مع إيران، وتبذل جهودا لكسر الحصار والعزلة المفروضة على إيران. وبفتح أبواب أمريكا اللاتينية من قبل فنزويلا تكون إيران قد عبرت المحيط الأطلسي.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية-البرازيلية

اتسمت العلاقات الإيرانية –البرازيلية في السنوات الأخيرة بتطوير علاقات دبلوماسية متينة من اجل تحقيق المصالح المشتركة. وتوج هذا التقارب بزيارة الرئيس الإيراني "**أحمدي نجاد**" إلى البرازيل. هذه الزيارة التي أثارت الكثير من الانتقادات الغربية ولاسيما الأمريكية منها. لكن طموحات كل من الجمهورية الإسلامية والبرازيل تجاوزت مثل هذه الانتقادات ودفعت بالبلدين إلى التقارب أكثر.

فالبرازيل تطمح أن تكون لها دور أساسي في العلاقات الدولية لذا تسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وليتسنى لها ذلك لابد أن يكون للبلد دور محوري من خلال المشاركة في القضايا الدولية كقضية الأمن الجماعي، وأزمة إيران النووية، وقضية الشرق الأوسط.

وفي السنوات الأخيرة عرفت العلاقات الإيرانية–البرازيلية تقاربا بشأن القضايا الاقتصادية، بحيث يسعى الطرفان لتنويع وتوسيع أسواقهما في إطار تطوير علاقات جنوب-جنوب الجديدة، بالإضافة إلى تطوير العلاقات على الصعيد الدبلوماسي من أجل تحقيق هدف مشترك، وهو الوصول إلى عالم متعدد الأقطاب.

أولا: العلاقات الدبلوماسية

توطدت العلاقات السياسية بين إيران والبرازيل أكثر في السنوات القليلة الماضية من أجل إعطاء دفع جديد للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري لما لهذين القطاعين من أهمية بالغة بالنسبة للبلدين. ولتوثيق العلاقات الثنائية أظهرت إيران حسن نيتها ودعت البرازيل للانضمام إلى "**أوبيك**"، وفي المقابل أعلنت البرازيل عن دعم إيران في برنامجها النووي على الرغم من الانتقادات الدولية المتصاعدة.

ولما كانت البرازيل وإيران تمثلان قوتين إقليميتين، لهما نماذج للتنمية متشابهة، ولهما طاقات وقدرات هائلة؛ فاستغل الطرفان ذلك من أجل توثيق العلاقات الثنائية وتطوير العلاقات الدبلوماسية أكثر لخدمة المصالح المشتركة للبلدين. كما حذرت البرازيل في 2009م على لسان مسئول في وزارة الخارجية

البرازيلية "**روبرتو جاغريب** Roberto Jaguarib" من العزلة السياسية المفروضة على إيران باعتبار أن علاقات إيران والبرازيل ذات أهمية إستراتيجية؛ بحيث تم تطوير العلاقات بين منطقتي أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط، ابتداء من القمة العربية –اللاتينية التي انعقدت في برازيليا من أجل إعادة إحياء علاقات جنوب/جنوب لتجاوز التبعية لدول الشمال؛ الأمر الذي قد يفرز قوى جديدة على الساحة الدولية[1]. فمثل هذا القطب يطالب بنظام دولي متعدد الأقطاب. كما أن مثل هذا المطلب هو بمثابة إستراتيجية دولية تتفق عليها عدة دول. كما تطالب بالتعددية التمثيلية، وبعبارة أخرى تكون المؤسسات الدولية مفتوحة على دول الجنوب كذلك ليكون لها الدور الفاعل على المستوى الدولي.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية بين البلدين

بدأت البرازيل وإيران بتوسيع علاقاتهما الاقتصادية الثنائية ابتداء من تسعينات القرن الماضي. فعلى الرغم من امتلاكهما لاحتياطات النفط والغاز الطبيعي الواسعة إلا أن تعاونهما كان مركزا في الأساس على السلع الغذائية، وعلى تطوير البنى التحتية المشتركة. ولم تتوسع هذه العلاقات بشكل أكبر لتشمل كذلك قطاع الطاقة إلا في سنة 2000م؛ أين حصل تطور معتبر في العلاقات الثنائية خاصة في قطاع الطاقة؛ إذ تم اتفاق في عام 2003م بين الشركة الوطنية الإيرانية للنفط (NIOC) والشركة البرازيلية "PETROBAS" من أجل الاستكشاف والتنقيب على مصادر الطاقة في المياه الإقليمية الإيرانية في منطقة الخليج. كما وقعت هذه الشركة كذلك على عقد ثاني مع إيران في 2004 للتنقيب عن النفط في بحر قزوين[2].

أما عن التعاون البرازيلي – الإيراني خارج قطاع الطاقة؛ فقد نجحت الشركات البرازيلية كذلك في إيجاد الوسيلة الناجعة لكسر الحظر الاقتصادي والتجاري المفروض على إيران، وذلك عن طريق التجارة التي تمر عبر موانئ دبي قبل أن تصل إلى إيران. وفي حقيقة الأمر تعتبر هذه التجارة غير

(1) Elodie BRUN, les relations entre l'Amérique du Sud et le moyen orient. L'Harmattan, PARIS, 2008,P.10.
(2) Bruno MUXAGATO, les relations Brésil- Iran et la question du nucléaire dans «*la chronique des Amériques* » N°= 2, avril 2010, www.amériques .uqam.ca

رابحة بالنسبة للبرازيل، بينما التبادل التجاري الثنائي بين إيران والبرازيل يحقق مكاسب أكبر للبرازيل، والمثال على ذلك أن هذا الأخير حقق أكثر من 1.2 مليار دولار في عام 2009م[1].

وتمثل إيران بالنسبة للبرازيل الشريك الأفضل في المناطق الجغرافية الجديدة؛ باعتبار أن الرئيس البرازيلي (**لولا داسيلفا** Lula Da Silva) حدد جغرافيا مناطق تجارية جديدة في السياسة التجارية للبرازيل، وذلك بهدف تنويع شركاء البرازيل.

وفي المقابل حاولت إيران كسر العزلة الدولية المفروضة عليها بشأن مواقفها السياسية وملفها النووي، من خلال الزيارات التي قام بها الرئيس الإيراني "**أحمدي نجاد**" في نوفمبر 2009م لمنطقة أمريكا الجنوبية من أجل توطيد العلاقات الدبلوماسية بين إيران ودول أمريكا الجنوبية.

وبتعزيز وتقوية العلاقات السياسية بين منطقتين جغرافيتين بعيدتين تتطور العلاقات الاقتصادية. ولتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة قررت حكومتا البلدين رفع حجم التبادلات التجارية الثنائية إلى خمسة وعشرون مليار دولار لدعم وتوثيق التعاون بين إيران والبرازيل، وبالخصوص في قطاعات الصناعة، والتجارة، والطاقة.

توضح معطيات صندوق النقد الدولي أن التعاملات التجارية بين إيران ودول أمريكا اللاتينية زادت بـــ209 % في شهر ديسمبر 2009م مقارنة بعام 2008م أي ما يعادل 2.9 مليار دولار. وتبقى البرازيل من أهم الشركاء التجاريين لإيران.

ثالثا: الموقف البرازيلي من قضية إيران النووية

من الواضح أن كل دولة تبحث عن الحفاظ على استقلاليتها وسيادتها، وتحاول أن تتموقع بين القوى الكبرى، وأن يكون لها دور في المعادلات السياسية الدولية، دون الرضوخ لهيمنة الدول الكبرى. ولتحقيق هذا الغرض لابد من إحداث تنمية بالاعتماد على الذات.

(1) Bruno MUXAGATO, les relations Brésil- Iran et la question du nucléaire dans « *la chronique des Amériques* » N°= 2, avril 2010, www.amériques .uqam.ca

وسعت البرازيل على مستوى سياستها الخارجية إلى تنويع الشركاء، والتقارب مع الدول الصاعدة والدول الأخرى التي هي في طريق النمو من خلال تطوير علاقات جنوب- جنوب. وإقامة مثل هذه العلاقات مع دول الجنوب لا يعني تخلي البرازيل عن شركائه التقليدين في الشمال كالولايات المتحدة الأمريكية. كما تبحث البرازيل عن الحوار مع الولايات المتحدة كقوة إقليمية كبرى. والهدف من هذه الإستراتيجية المعتمدة من خلال الحركية الدبلوماسية ستتمكن البرازيل من اكتساب القدرة والإمكانيات والوسائل التي تجعل منها قوة عالمية حقيقية معترف بها من قبل كل الدول[1].

وتتقارب إيران مع البرازيل في عدة عناصر منها:

- يمثل الطرفان قوتان إقليميتان كبيرتان.
- وصل الطرفان إلى مستوى من التكنولوجيا العالية.
- لدى الطرفين رغبة في تطوير برنامج نووي مستقل.

أما عن المواقف الدولية بشأن تطوير العلاقات الإيرانية –البرازيلية؛ فالمجتمع الدولي يتخوف من برنامج إيران النووي، ودعمها للحركات الأصولية المتهمة بالإرهاب، ومواقف الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد المتشددة إزاء إسرائيل.

وفي المقابل تعتبر البرازيل من "**الدول المسالمة**"، بحيث لا تسعى لاكتساب الأسلحة النووية، على الرغم من تطويرها لبرنامج سري منذ ثلاثين سنة. وعلى الرغم من اكتساب البرازيل للتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية إلا أن لديها رغبة في الاستحواذ على السوق العالمية للنووي، بحيث تمتلك معرفة تخصيب اليورانيوم، كما أن لديها القدرة والإمكانات لإنتاجه داخليا وذلك في سنة 2015م. والتقنية المعتمدة من قبل البرازيل لا تتطلب طاقة كبيرة، فهي أقل بـــ25% من التكنولوجيا الأمريكية والتكنولوجيا الفرنسية. وقد تصل البرازيل في السنوات القادمة إلى مستوى المنافس الحقيقي للدول

(1) Mohamed Tahar BEN SAADA, l'accord Irano –turco- Brésilien: un tournant dans les relations internationales,24 mai 2010.

المصدرة لليورانيوم المخصب. ومادام العالم يشهد تسابقا من أجل اكتساب التكنولوجيا النووية. فمثل هذا التسابق قد يكون في صالح البرازيل.

ومع زيادة الطلب على موارد الطاقة، بدأت الدول تفكر في أساليب جديدة لإنتاج الطاقة كالتكنولوجيا النووية. وابتداء من العام 2005م، شرعت عدة دول في إنشاء عدة محطات نووية. فأنشأت الهند ثماني محطات، وروسيا أربعا، والصين أربعا، والأرجنتين محطة واحدة، واليابان محطة واحدة؛ الأمر الذي زاد من رغبة البرازيل للمشاركة في سوق اليورانيوم المخصب بحجة التطوير الاقتصادي، والإستراتيجي مع احتمال الزيادة في الطلب الذي يعني في النهاية الزيادة في أسعار هذه السلعة الإستراتيجية؛ الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة مداخيل هذه الدول من النقد الأجنبي وإنعاش اقتصاديتها.

ويمثل الملف النووي الإيراني فرصة للبرازيل لتتموقع كقوة نووية تتحكم في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم إذا ما تخلت إيران عن تخصيب اليورانيوم محليا، بخاصة وأن المشكل الأساسي بين إيران والغرب يتعلق بقضية التخصيب. فالتخوف الغربي من أن تتوصل إيران إلى تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية يسمح لها بتطوير أسلحة نووية؛ لكن في الحقيقة ما يخيف القطب الغربي هو أن تصبح دولة نامية مثل إيران تنافس الأسواق الغربية في هذا المجال إذا ما تحكمت في التكنولوجيا النووية، وبخاصة بعد إصرار هذا البلد على تخصيب اليورانيوم بدرجة 20% في إحدى محطات الأبحاث الطبية.

كان أحد الحلول المقترحة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والذي اعتمد من قبل الدول (5+1)، هو أن تحصل إيران على اليورانيوم المخصب من دولة أجنبية[1]؛ وهو ما يسمح بالمراقبة الكلية لدورة الوقود النووي. أي يرسل احتياط إيران من اليورانيوم المخصب بدرجة 3.5% إلى روسيا، أو فرنسا لتتحصل على يورانيوم مخصب بدرجة عالية (لتحويله إلى وقود نووي). وقوبل هذا المقترح

(1) Nikolas KOZLOFF , Et l'Iran découvre l' Amérique Latine , dans « le Monde Diplomatique » décembre 2010, P.P .16-17.www.monde-diplomatique.fr/ décembre 2010.

بالرفض من قبل إيران، وفيما بعد قبلت بالمقترح البرازيلي لضرب القوى الغربية بعدما فرضت عقوبات جديدة على إيران لتشديد الخناق عليها.

وفي 2010م، يصبح الموقف الإيراني أكثر مرونة من أجل التوصل إلى حل بشأن عملية التخصيب يرضي جميع الأطراف المعنية بحيث اقترحت إيران على لسان وزير خارجيتها "**منوشهر متكي**": "بأن يتم تخصيب اليورانيوم في دول أخرى تكون: تركيا، أو البرازيل، أو اليابان"؛ مما يعني أن إيران قد تتخلى (وقتيا) عن تخصيب اليورانيوم محليا.

وتحاول البرازيل بدورها أن ترضي شركائها في الشمال بقبول المقترح الإيراني. حيث يمكن للتعاون البرازيلي – الإيراني أن يشكل حلا للملف النووي الإيراني؛ الأمر الذي سيسمح في النهاية للبرازيل أن يكون لها دور محوري في حل الأزمة. لهذا الغرض سعت إدارة الرئيس " **لولا داسيلفا"** لتوطيد العلاقة مع إيران ودعم برنامجها النووي السلمي رغم العزلة التي فرضها المجتمع الدولي على إيران. ويرتكز الموقف الرسمي البرازيلي على أن القرار يعود في النهاية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس لمجلس الأمن لحل القضية النووية الإيرانية.

بعبارة أخرى أن البرازيل لا تعترف بالعقوبات الأحادية التي يفرضها طرف معين، سواء كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. وتقترح أن تتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كحل أنجع لتفادي العقوبات اللامتناهية سواء كانت من قبل الدول أو مجلس الأمن.

كما يركز الطرف البرازيلي في قضية إيران النووية على مبدإ الحوار بين الأطراف المعنية بدلا من عزلة إيران دوليا. وقرار فرض عقوبات إضافية يؤدي في النهاية إلى تصلب الموقف الإيراني.

وبالمحصلة تكون البرازيل قد حققت هدفها المنشود كفاعل في المعادلات السياسية الدولية[1] من خلال:

- **أولا:** مشاركتها في مفاوضات مباشرة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط.

(1) Bruno MUXAGATO, les relations brésil/ Iran et la question du nucléaire , dans « politique étrangère » ,édition grip, février 2010, P.399.

- **ثانيا**: تزويد إيران باليورانيوم المخصب.

وتدافع البرازيل عن حق إيران في اكتساب التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية باعتباره حقا معترفا به في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار التي وقعت عليها كل من إيران والبرازيل. وتعتبر كذلك البرازيل مواقف القوى الغربية غير عادلة وليست لها مصداقية نظرا لازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الحساسة، إذ لا تولي الاهتمام بالقدرات النووية الإسرائيلية في منطقة تتسم بعدم الاستقرار.

وإذا توصل الغرب إلى تحطيم مشروع إيران النووي من خلال الضغوطات الدولية؛ فستلقى البرازيل نفس المصير مستقبلا. وبخاصة أن البرازيل- في السنوات السابقة- كانت تلقى نفس الانتقادات التي توجه حاليا لإيران من قبل القوى الغربية بشأن برنامجها النووي. والدفاع عن برنامج إيران النووي واقتراح الحلول الدبلوماسية لتجاوز التصعيد، فهي تدافع عن حقها كذلك في التطور صناعيا، وعسكريا بكل استقلالية انطلاقا من أن البرازيل كدولة صاعدة تحاول الاعتماد على الذات لتطوير الصناعة العسكرية، وبالخصوص في مجال القوة البحرية من خلال تطوير أولى غواصة بالدفع النووي.

وكان احد محددات الدبلوماسية البرازيلية تجاه إيران هو كسب حليف جديد في إطار التعاون جنوب/جنوب؛ لذا تمّ توطيد العلاقات مع إيران باعتبارها فرصة سانحة للحكومة البرازيلية لتخلف فنزويلا كأفضل شريك لإيران في أمريكا اللاتينية – من منطلق التفسير الواقعي- ؛ مما يسمح لهذه الحكومة بتحقيق هدفين:

أ. إخراج إيران من مدار فنزويلا.

ب. أن يكون للبرازيل دور هام في حل الأزمة النووية الإيرانية.

وإذا ما تحقق ذلك، تضمن البرازيل دور المهيمن الإقليمي على حساب فنزويلا؛ الأمر الذي يسمح أن يكون لها دور فعال في المعادلات السياسية الإقليمية والدولية باعتبارها عملاق أمريكا اللاتينية.

رابعا: المواقف الغربية من علاقات البرازيل بإيران

اتسعت الهوة بين البرازيل والولايات المتحدة بسبب معارضة البرازيل للعقوبات الأممية المفروضة على إيران؛ باعتبارها عضو غير دائم في مجلس الأمن منذ جانفي 2010م. ويمكن القول أن عدم التوافق في المواقف بين الطرفين ليس الأول من نوعه؛ بل فشل من قبل مشروع أمريكي لإقامة منطقة التجارة الحرة بين الأمريكيتين، بالإضافة إلى معارضة البرازيل لتواجد قواعد أمريكية في كولومبيا، كذلك معارضة هذا البلد إعادة تواجد الأسطول السادس في الأطلسي الجنوبي...الخ. وكانت هذه المعارضة بالاشتراك مع قوى يسارية جديدة. وشكلت هذه القوى مع شركاء جدد محور التعاون جنوب-جنوب؛ الأمر الذي قد يفقد مستقبلا البرازيل مساندة الولايات المتحدة في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

أما عن الشراكة الإستراتيجية مع فرنسا؛ والتي تمثل إحدى أقوى الدول في الاتحاد الأوروبي؛ فقد تتأثر هذه الشراكة إذا ما وقفت البرازيل إلى جانب إيران وساندت برنامجها النووي. ومما يمكن الإشارة إليه أن في السنوات الأخيرة تم توثيق العلاقات الاقتصادية بين كل من البرازيل وفرنسا. أما في إطار العلاقات الإستراتيجية، فزودت فرنسا البرازيل بحاملة للطائرات "FOCH"، كما زودتها كذلك بغواصات من نوع "SCORPENE". كما تتعاون فرنسا كذلك مع البرازيل لبناء أولى غواصة برازيلية نووية، بالإضافة إلى محاولتها نقل التكنولوجيا المتطورة إلى البرازيل. لكن مع استمرار البرازيل في دعمها لإيران من أجل اكتساب التكنولوجيا النووية وتخليها عن دعم الجهود الدبلوماسية الفرنسية للضغط على إيران للانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة؛ سيؤثر سلبا على علاقات البلدين مما يؤدي بفرنسا حتما إلى تغيير موقفها الداعم للبرازيل للحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وبالمحصلة يفهم أن البرازيل تعيش مرحلة حاسمة من تاريخها؛ فهي تعتبر بمثابة قوة إقليمية في أمريكا الجنوبية مما يؤهلها لتكون لاعبا فعالا في القضايا الدولية.

أما عن التقارب بين البرازيل وإيران، فيعود للمصالح المشتركة بين البلدين. فالبرازيل لا تريد أن ترتكب خطأ بعزلة إيران؛ لأن إيران تقع في قلب العالم، وتستحوذ على أكبر احتياطات الغاز والنفط في الشرق الأوسط وفي بحر قزوين، كما لديها كذلك صناعة في مرحلة التطور، وأسواق غير مستغلة، ومحيطها الإقليمي يتشكل من الدول الصاعدة مثل: الهند، والصين؛ مثل هذه الأمور تشكل فرصة سانحة للبرازيل للاستثمار والتبادلات الاقتصادية والتجارية.

وللطرفين الإيراني والبرازيلي كذلك قدرات وإمكانات للتعامل مع التطورات العالمية من خلال العمل المشترك في إطار التعاون جنوب- جنوب لتفعيل قطب سياسي- اقتصادي جديد من أجل إحداث التغيير في موازين القوى[1]. وعبّر عن هذا التعاون من أجل التغيير المرشد الأعلى للثورة أثناء لقائه بالرئيس البرازيلي حيث صرح: "أن السبيل الوحيد لتغيير الظروف غير العادلة الراهنة في العالم هو التعاون وتعزيز العلاقات بين الحكومات المستقلة." وذلك انطلاقا من مواقف الحكومة البرازيلية المستقلة إزاء القضايا العالمية بحيث وقفت وقفة المدافع عن حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية على الرغم من المزاعم الأمريكية بان إيران تطور برنامجا نوويا بهدف إنتاج الأسلحة النووية.

وكنتيجة لذلك يفهم أن مثل هذا التعاون يخدم مصالح البلدين دون أن يشكل تهديدات للدول الأخرى خاصة على المستوى الاقتصادي بحيث وصل حجم التبادلات التجارية بين إيران والبرازيل في عام 2009 ما يعادل 1.2 مليار دولار. وأصبحت بذلك إيران ممرا مناسبا للبرازيل حتى تكون لها موطئ قدم في أسواق الشرق الأوسط. كما تمثل البرازيل كذلك ممرا حيويا للمنتوجات الإيرانية في أسواق أمريكا الجنوبية، لذا تضاعف حجم الأعمال المشتركة بين البلدين، وتضاعفت الاستثمارات في إيران في عدة قطاعات. كما أسهم كذلك هذا التعاون في إيجاد فرص عمل في كلا البلدين بحيث تم استغلالها وتوسيعها.

(1) MUXAGATO, IBID,P.403.

المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية-البوليفية

تحاول بوليفيا مثل دول أمريكا الجنوبية الأخرى كفنزويلا، والبرازيل الاستفادة من تحقيق الاستقلالية في العديد من القطاعات. ولتحقيق هذا الغرض كان على مثل هذه الدول حماية سيادتها من خلال منع أطراف أخرى من التدخل في شؤونها الداخلية. وفي الحقيقة كانت دول الجنوب تعاني من الإملاءات السياسية وتأثيرات القوى الكبرى التي كانت تهيمن على مثل هذه المناطق.

في بداية التسعينات من القرن الماضي، بدأت دول أمريكا الجنوبية بما فيها بوليفيا تشهد تحولا بعد انهزام النظام الليبرالي المدعوم من قبل المؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وضعف الأنظمة التقليدية مما فتح المجال السياسي لعدة دول لتكون مناهضة لما أصطلح عليه بالإمبريالية العالمية[1].

كما برزت في الثلاثين سنة الأخيرة لدى شعوب هذه الدول إرادة للتغيير من أجل تحسين ظروفهما الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية[2]. ولتحقيق ذلك سعت مثل هذه الدول إلى تطوير علاقاتها مع دول صاعدة ودول سائرة في طريق النمو كإيران. وكان هدف التقارب الدبلوماسي الإيراني مع دول أمريكا الجنوبية هو فتح مجال التعاون في العديد من القطاعات الحيوية لكلا الطرفين في إطار التعاون جنوب-جنوب[3].

أولا: العلاقات الدبلوماسية- السياسية

طوّرت الجمهورية الإسلامية علاقتها الدبلوماسية مع بوليفيا في العقد الأخير، حيث ابتعدت كل من بوليفيا ودول أمريكا الجنوبية الأخرى عن الجهود الأمريكية التي كانت تعمل على عزل إيران عن الساحة الدولية.

(1) Amérique Latine , dans « Alternatives internationales »,N°36 , septembre 2007. http://www.alernatives internationales .fr
(2) Georges COUFFIGNAL, Amérique Latine : une ère nouvelle, dans « géopolitique », N° 96, février 2007.
(3) Alex KATEB,L'émergence d'une nouvelle diplomatie Sud- Sud, 22 avril 2010.

ويدعم النظام البوليفي الممثل في رئيسه "إيفومولاراس Evo Morales" النظام الإيراني في مواجهته لما يعرف بالقوى "**الإمبريالية**". ولما كانت شعوب البلدين تتسم بالنهج الثوري وتعارض السياسات والإستراتيجيات المعتمدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ أصبح النظامان الإيراني والبوليفي بمثابة حليفين طبيعيين؛ الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى الإسهام في تشكيل القطب المعارض للهيمنة الأمريكية بالدرجة الأولى؛ وذلك على المستويين الإقليمي والدولي.

ويحدث كل هذا على الرغم من أن عناصر من الإدارة التنفيذية تؤكد على أن التعاون بين البلدين لا يشكل تحالفا استراتيجيا، بل أن الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ترتكز على المجال التجاري لما للبلدين من مصالح مشتركة في هذا المجال.

ويؤكد السيناتور البوليفي "ماس غاستون كورينجو Mas Gaston Kornijo" من جهة أخرى بقوله: "إذا كانت أنظمة كل من بوليفيا، وفنزويلا، وإيران، لا تتقاسم نفس التوجهات الإيديولوجية – السياسية، إلا أن هناك أهدافا وغايات مشتركة يمكن من خلالها تجسيد مثل هذا التحالف الإستراتيجي. فهذه الدول مجتمعة تشكل قطبا معارضا للسياسات الأمريكية، كما تستحوذ دول هذا القطب على أكبر مخزون للموارد الطبيعية".

تستحوذ إيران وفنزويلا لوحدهما على أكبر حصة لاحتياطي النفط في العالم. كما تستحوذ بوليفيا بدورها على احتياطي ضخم للغاز والذي يقدر بـــ1.55 مليار متر مكعب. ويمثل ثاني احتياطي للغاز بعد فنزويلا في أمريكا اللاتينية[1].

مثل هذا التقارب وتشكيل قطب من قبل دول تستحوذ على موارد طاقوية ضخمة في العالم؛ سيسمح بالضرورة لما هو اقتصادي أن يتماشى مع ما هو سياسي، مع العلم كذلك أن هذه الدول الثلاث

(1) Bolivie- Iran : relations diplomatiques entre deux pays producteurs de pétrole, septembre 2007. http : //www.tarbucker.wordpress.com.

ترفض النظام الليبرالي الجديد برأسماليته المعولمة والعنف الذي تعتمده الولايات المتحدة في العديد من الدول جراء تدخلاتها لتحقيق مصالحها القومية.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية- التجارية بين إيران وبوليفيا

أما عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، فقد تم تطويرها من خلال إبرام عدة اتفاقيات وفي عدة قطاعات منها: قطاع التجارة، والصناعة، والزراعة، وقطاع الطاقة؛ مما يعبر في نهاية المطاف عن تقاسم المصالح المشتركة بين البلدين.

ففي المجال التجاري، وبالأخص في المجال العسكري أبرمت اتفاقية عسكرية بين البلدين، بحيث يتم بيع طائرات عسكرية إيرانية الصنع لبوليفيا.

أما قطاعا الصناعة، والزراعة؛ فقد تم الاتفاق بين الإدارتين الإيرانية والبوليفية، لإقامة مصانع مشتركة بهدف تطوير صناعة الآلات والعتاد الفلاحي، كما تم الإتفاق كذلك على إنشاء مصانع لإنتاج الحليب ومشتقاته[1].

وفي إطار التعاون الثنائي كذلك؛ قدمت الجمهورية الإسلامية "**هبة**" لبوليفيا لتطوير قطاع الصناعة، قدرت قيمتها بـــ1.1 مليار دولار.

كما تم التركيز على التعاون في مجال الطاقة. فبوليفيا تمتلك موارد طبيعية ضخمة كالنفط والغاز؛ مما أدى بإيران للتعاون مع بوليفيا في هذا القطاع من خلال مشاركتها في عملية التنقيب والتكرير في حقول النفط والغاز البوليفيين. كذلك لدى إيران وبوليفيا مشروع مشترك لإنشاء مفاعل نووي. باعتبار أن في جنوب بوليفيا حقولا لليورانيوم.

وكنتيجة لذلك، يمكن القول أن مع تقاطع المصالح الإيرانية-الأمريكية الجنوبية؛ تكون إيران قد طورت في السنوات الأخيرة علاقاتها الدبلوماسية-السياسية، والاقتصادية-التجارية، بالإضافة إلى تطوير التعاون في المجال الأمني مع كل من البرازيل، وبوليفيا، وفنزويلا كما طورت كذلك علاقاتها مع دول

(1) New Chapter in Iran- Bolivie relations, 7 septembre 2010.http://www.english.irib.ir/analysis/ Commentry.

التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا (ALBA) ؛ علما أن إيران عضو ملاحظ في هذا التحالف ابتداء من العام 2007.[1].

ولم يقتصر التقارب الإيراني على هذه الدول الثلاث فحسب، بل تم تطوير علاقات إيران بدول أخرى في المنطقة: كالإكوادور، وكوبا، ونيكاراغوا.

الإكوادور:

في 2008م، كثفت إيران جهودها في هذه المنطقة بحيث شمل التعاون المجالين: الاقتصادي والعسكري.

وعلى إثر هذا التطبيع في العلاقات الثنائية، تم فتح مكتب تجاري إيراني في كيوتو، ليليه فيما بعد فتح مقرا سفارتي البلدين بطهران وكيوتو لتمكين البلدين من التعاون في مجلات: الدفاع، والطاقة، والعلوم، والتكنولوجيا.

كوبا:

تم تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين، وتم على إثر هذا التطور في العلاقات التوصل إلى إبرام اتفاق تعاون اقتصادي لتسهيل وصول الصادرات الإيرانية إلى كوبا، وتمكين البلد من الخدمات التقنية الإيرانية. وفي العام 2008م، منحت إيران قرضا لكوبا قدر ب 270 مليار دولار كمساعدة لتطوير بعض الأنشطة الاقتصادية.

نيكاراغوا:

في العام 2007م، وظفت كل من إيران وفنزويلا مبالغ معتبرة، قدرت بثلاث مائة وخمسين مليون دولار لإنشاء مدينة شاطئية في "Monkey Point" على البحر الكاريبي.

(1) Iran-Bolivie, même combat? Dans « courrier international » 27 septembre 2009. www.courrier international.com

كما منحت إيران لنيكاراغوا في جويلية 2007م هبة، قدرت بمائتين وواحد وثلاثون مليون دولار من اجل المساهمة في إنشاء محطة لتوليد الكهرباء، كما قدمت إيران كذلك لهذا البلد قرضا إضافيا في صائفة 2008م لبناء قطاع استشفائي.

وأخيرا يمكن القول أنّ حركة الدبلوماسية الإيرانية في السنوات الأخيرة قد نشطت باتجاه دول أمريكا اللاتينية، وبخاصة مع الدول المحورية مثل: فنزويلا، والبرازيل، وأيضا بوليفيا؛ سواء كانت هذه الدول ذات التوجه الليبرالي كالبرازيل الذي أصبح العملاق الإقليمي، والذي له علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو مع الدول ذات التوجه اليساري كفنزويلا، وبوليفيا. ولعل أهم ما ميّز هذه الحركة هي قدرة قادة إيران الدينامكية على مواصلة التقارب، وسعيها إلى ابتكار وسائل جديدة تحفظ لها قدرتها على المبادرة؛ بحيث حققت نتائج ايجابية من خلال اتصالاتها وتوثيق علاقاتها بهذه الدول على الرغم من الاختلافات الإيديولوجية.

وهكذا تكون الجمهورية الإسلامية قد تواجدت في منطقة كانت تابعة للهيمنة الأمريكية، أي بعبارة أخرى أن إيران تواجدت في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية؛ الأمر الذي زاد من هواجس بعض الأنظمة الغربية.

ويرجح دور القادة الإيرانيين في توجههم هذا، على أساس أنّه يمثل حلا للمواقف الصعبة التي تواجه الإدارة الإيرانية، خصوصا مع ازدياد الضغوطات التي يتعرض لها النظام السياسي في إيران، سواء من جانب المعارضة الإيرانية في الداخل، أو السياسة الغربية الضاغطة سواء من حيث الحظر الاقتصادي، أو التواجد العسكري الأجنبي الغربي في دول محاذية لإيران. فعدم الاستقرار في الجوار الجغرافي لإيران سواء كان القريب أو البعيد فهو يضر بمصالحها القومية؛ لذا أصبح صانع القرار الإيراني أكثر عقلانية في التعاطي مع الأحداث لإزالة التوتر وتجسيد عنصر الثقة في علاقات إيران مع الآخر. لهذا الغرض اعتمدت إيران في تعاملاتها مع الآخر "مبدأ الحوار" كوسيلة لإيجاد قواعد جديدة في

التعامل الدولي؛ أهمها أن تكون المشاركة سبيلا لتحقيق المصلحة المشتركة من خلال تأمين المصالح الاقتصادية في المستقبل القريب والبعيد؛ باعتبار أنّ هناك مجالات حيوية مشتركة، سواء ما يتعلق بالاستثمار أو التجارة. لتكون بذلك قد كسرت الحظر المفروض عليها منذ سنوات، وتجاوزت سياسة العزلة الدولية.

وأخيرا يمكن القول أن السياسات الإقليمية والأمريكا-جنوبية التي اعتمدتها جمهورية إيران الإسلامية لكسر العزلة الدولية المفروضة عليها من قبل الغرب؛ اسهمت في تنشيط التعاون في العديد من المجالات سواء كانت سياسية-أمنية أو اقتصادية-تجارية مع الجوار الجغرافي الآسيوي ومع دول بعيدة جغرافيا. وترتبط هذه السياسات بحسابات المشهد الداخلي ؛ بحيث يضغط هذا الأخيرعلى صانع القرارلانتهاج النهج البراغماتي لتحقيق المصالح القومية في ظل المناخ السياسي الدولي الراهن.

وفي ظل هذه الأوضاع الدولية المتناقضة والمتصارعة تعاونت جمهورية إيران الإسلامية مع أنساق عقائدية مختلفة، ونظم سياسية واجتماعية وثقافية متنوعة ومتباينة؛ مما يعني في نهاية المطاف أن جمهورية إيران الإسلامية للوصول إلى الحقائق الاقتصادية تجاوزت في علاقاتها مع الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية الاختلافات الإيديولوجية.

الخاتمة

لقد شكل انتصار الثورة الإسلامية في إيران بعد الإطاحة بنظام الشاه نقطة تحول استراتيجي في مكانة إيران الإقليمية والدولية، وفي سياساتها، وتحالفاتها مع الآخرين؛ إذ تحولت إيران من دولة منفذة للسياسات الإستراتيجية الغربية وخصوصا الأمريكية، إلى دولة إقليمية تستقطب القوى والتيارات المناهضة للمشاريع والسياسات الأمريكية وحلفائها في المنطقة؛ نظرا لموقعها الاستراتيجي، ومواردها الطبيعية؛ الأمر الذي مكنها من أن تكون قوة إقليمية لها دور في المعادلات الإقليمية والدولية.

عملت الجمهورية الإسلامية في مرحلتها الأولى على الابتعاد عن نظام القطبية الثنائية وفق مبدأ "**لا شرقية ولا غربية**"؛ من أجل الحفاظ على استقلالها، ومن خلال اعتماد سياسة خارجية مؤسسة على أسس إيديولوجية. كانت هذه الدبلوماسية تتعارض مع النظام الدولي؛ باعتبارها تقوم على إسلامية المفاهيم للعلاقات الدولية. كمفهوم الثنائية التي تقسم العالم إلي قطبين متناقضين : دار الإسلام، ودار الحرب؛ مما أسهم في عزل إيران دوليا.

تطورت الأحداث باتجاه الحالة التصارعية – التصادمية في العلاقات بين الجمهورية الإسلامية والغرب ابتداء من احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران، وصولا إلى الحرب العراقية – الإيرانية التي دعمتها القوى الغربية خاصة الولايات الأمريكية وبريطانيا من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري؛ مما أدى بعلاقات إيران الدولية إلى حالة من التوتر، وبالعلاقات الإيرانية – الأمريكية إلى المحصلة "**صفر**".

أما عن ملف إيران النووي؛ فيمثل للإيرانيين قيّم وأهداف الثورة، حيث التأكيد على الاستقلال، والتصرف على أساس مصالح إيران القومية. فكانت حرب الثماني سنوات المفروضة على إيران في بداية حياة الجمهورية الإسلامية العامل الرئيس في تعديل مقاربة إيران لمسالة الأمن القومي. وبالتالي نبذ كل ما هو رضوخ للغير أو هيمنة من قبل الغير مع الاعتماد على الذات، من أجل الهيبة الإقليمية وردع العدو. وهذا ما يمثل عنصرا جوهريا في مواقف الجمهورية الإسلامية، وعاملا قوميا جامعا بين المحافظين

والإصلاحيين. واكتساب إيران للتكنولوجيا النووية سيمنحها الثقة لتحدي النفوذ الأمريكي وحلفائه في منطقة الشرق الأوسط.

في الحقيقة يعود التخوف الغربي إلى طبيعة النظام وسلوكه الرافض للهيمنة الغربية وليس من اكتساب إيران للتكنولوجيا النووية. ولو كان النظام الإيراني أقل عداءا تجاه الغرب، وأقل تصميما على بلورة نظام إقليمي مختلف، وأقل تفكيرا في نظام دولي متعدد الأطراف، مثل ما كان نظام الشاه؛ لما شكل هذا النظام مصدر قلق للغرب وأتباعه حتى لو كان يسعى لتطوير قدراته النووية.

كما أن الخلافات لا تقوم على أساس قواعد موثوقة، وإنما تقوم على أساس شائعات تغذيها قوى المصالح الأنانية مستغلة بذلك الظروف والأوضاع الإقليمية والدولية، ليأخذ هذا الصراع أبعادا أخرى تجاه الطرف الآخر المختلف معه إيديولوجيا، وسياسيا في الأساس. وإثارة مثل هذه الخلافات قد تؤدي إلى تفويت الفرص على إيران للتطور في عدة مجالات.

وعملت إيران على مد جسور الثقة مع محيطها الإقليمي والدولي متجاوزة بذلك الأبعاد الدينية والعقائدية التي تطغى على سياستها الخارجية دون إنهائها وكان هذا مع الجمهورية الثانية والثالثة. إلا أن الولايات المتحدة الامريكية جعلت من المشروع النووي الإيراني لحظة احتدام حضاري -وفق رؤية صموئيل هينتينغتون- خصوصا بعد انتقال السلطة للرئيس "**محمود أحمدي نجاد**"، بحيث اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة عودة للنهج الثوري المؤسس على المبادئ الإسلامية، وأن أي مواجهة يمكن أن تتدخل فيها الأبعاد الثقافية والدينية، وهو ما يمكن اعتباره بالفعل لحظة صراع حضارات. لكن يمكن فهم قضية صراع الحضارات من منظور مغاير بحيث صراع دولة تعتبر نامية مع دول متقدمة تكنولوجيا, فمنذ أكثر من ثلاثة عقود وإيران تبحث عن النهوض والتنمية دون التخلي عن خصوصيتها القومية. فإيران استجابت للتحديات التي واجهتها منذ حكم الشاه الذي امتاز بالهيمنة الأجنبية، مرورا بحرب الثماني سنوات والتي تحالف فيها الغرب مع النظام العراقي من خلال دعمه عسكريا، وصولا إلى

التطويق والتواجد الغربي على حدودها والحظر الاقتصادي المفروض عليها منذ الثورة. كل هذه التحديات مهدّت لنهوض هذا البلد من خلال التطوير والتحديث وتنمية قدرات الفرد دون تخلي المجتمع الإيراني عن ثقافته وقوميته؛ مما يعني التقدم مع الاحتفاظ بهويتها .

لكن ما يمكن ملاحظته أن السياسة الأمريكية الجديدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أخذت منعطفا تاريخيا آخر ينذر بصدام الحضارات التي تحدث عنها صاموئيل هينتينغتون، كما أعطت كذلك المصداقية لنظرية صراع الحضارات الغربية التي تؤكد ضرورة المواجهة والتصدي للخطر الإسلامي؛ خاصة الإسلام السياسي (الثوري) والذي تحمله إيران؛ باعتباره القطب العالمي الأبرز في مواجهة أمريكا وقطبها الغربي. فهواجس القطب الغربي تعود للإسلام السياسي الذي تتبناه إيران بالإضافة إلى تدعيم حركات المقاومة، التي تهدد أمن إسرائيل وقلب موازين القوى في المنطقة.

لهذا السبب، عند الحديث عن الصراع الحضاري لا يمكن تجاهل المصالح الإستراتيجية التي تشكل خلفية المبادرات السياسية – العسكرية الأمريكية. ويبقى الموقف الأمريكي تجاه إيران أسير هذا المنطق.

ما يمكن استنتاجه؛ هو أن تطور العلاقات الإيرانية – الغربية (عموما) والغرب الأوروبي (خصوصا) مرهونا بأمرين:

- **الأول:** قدرة الطرفين على تجاوز خلافاتهم بشان القضايا العالقة مثل قضية الديموقراطية، وقضية حقوق الإنسان، والقضية النووية؛ والتي تمثل أساس مطالب الغرب.
- **الثاني**: التصدي لآية محاولة تسعى لزعزعة العلاقة بين إيران ودول الغرب الأوروبي (دول الاتحاد الأوروبي).

وقد سعى الطرفان (إيران والغرب الأوروبي) لإيجاد نقطة تلاق لتجاوز الخلافات التي تنشا بين الحين والآخر، والتي تلقي بظلالها على علاقات الطرفين.

وترتكز المقاربة الأوروبية إلى اتجاه التعاطي من خلال الدبلوماسية لجعل إيران أكثر تقبلا لاحترام معاهدة عدم الانتشار. ففي الوقت الذي تفضل فيه أوروبا اللجوء إلى المفاوضات مع النظام الإيراني، مع إقحامه في لعبة العوائق القانونية، تفضل الولايات المتحدة الأمريكية فرض التطويق العسكري والحظر الاقتصادي.

ويمكن القول أن الدبلوماسية الأوروبية حققت بعض النجاحات؛ بحيث عطلت نوعا ما المشروع النووي الإيراني، من خلال جعل إيران تحترم واجبات البروتوكول الإضافي لمّا وقعت عليه. كما تمكنت إيران كذلك من تحقيق تحالف دولي ضمت إليه دول صاعدة ودول في طريق النمو؛إذ كانت أنظار الإيرانيين تتطلع إليها، مثل الصين، والبرازيل؛ لتذليل العقبات فيما يخص الموقف الأمريكي؛ لكن الموقف الإيراني المتشدد حال دون تحقيق ذلك، حيث لجأ المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات جديدة على إيران؛ على الرغم من أن الطريقة التي عولجت بها قضية إيران النووية في بداية الأمر، كانت في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية "**كمؤسسة دولية** "؛ جعلتها أكثر قبولا من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

كما تبنت الترويكا الأوروبية من جهتها مقاربة متأنية في المفاوضات من خلال "**الحوار النقدي**"، ثم "**الحوار البناء**"، ووصولا إلى "**الحوار الشامل**"؛ والهدف المنشود من خلال اعتماد مثل هذه السياسات كان من أجل الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف المعنية . ويثبت مدى نجاح الإستراتيجية الدبلوماسية الأوروبية.

اعتمدت في مبادرتها هذه، على محاولة بناء الثقة، لكن مع سياسة حاسمة ومتشددة حيال القضايا العالقة. وتعتبر لعبة الدبلوماسية بمثابة تكتيكات تخدم السياسة الواقعية – الكلاسيكية.

أما المقاربة الإيرانية؛ فكانت تقوم على سياسة القدرة على اكتساب التكنولوجيا النووية وتخصيب اليورانيوم محليا، من خلال الاعتماد على النفس، لحماية أمنها القومي ضد أي تهديد خارجي، إذ كانت

حرب الثماني سنوات المفروضة على إيران والحظر الاقتصادي بمثابة الدافع والمنطلق في البحث عن تطوير قدراتها وإمكاناتها من خلال الاعتماد على الذات.

هكذا فالمقاربة الإيرانية تقوم على سياسة المضي قدما في تطوير التكنولوجيا والتي تسمح لها بان تكون عنصرا فاعلا في المعادلات السياسية الإقليمية والدولية، وليس الهروب إلى الأمام أو العودة إلى الوراء. وبالتالي الدفاع عن برنامجها النووي، ومواجهة الضغوطات والعقوبات التي بدأت الولايات المتحدة بتنفيذها ضد إيران ابتداء من العام 2006 م من خلال مجلس الأمن؛ على الرغم من أن الطرف الإيراني اعتمد سياسة أكثر واقعية – براغماتية لإزالة حالة التوتر التي تسود علاقاته الدولية، ومن ثم بناء عنصر الثقة للحصول على الامتيازات السياسية والاقتصادية من خلال تطبيع علاقاته الدولية بالتوجه غربا، من خلال فتح قنوات الحوار مع دول الاتحاد الأوروبي، وتطوير علاقاته الإقليمية بالتوجه شرقا من أجل خدمة المصالح المشتركة. وفي الأخير الاستدارة إلى دول أمريكا الجنوبية لتوسيع مجالات التعاون –خصوصا مع الدول التي تتمتع بوزن في المعادلات السياسية – بشرط أن تنتهج إيران السلوك العقلاني في سياستها الخارجية لكسر العزلة الدولية المفروضة عليها. وبالتالي تقوم العلاقات على أساس المصالح المشتركة وليس على أساس نقاط الخلاف.

أما عن السيناريوهات المحتملة فيمكن رصدها في عنصرين:

1. سيناريو المواجهة:

قد يؤدي التوتر الحاد بشان الملف النووي الإيراني إلى المواجهة مع الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة وفق إداراتها المتعاقبة خاصة المحافظة منها؛ والتي تلوح دائما بتوجيه الضربة العسكرية لإيران. وتعود القضية إلى مشكلة التباين في طبيعة النظام السياسي، وآلية صنع القرار لدى الطرفين، مرورا بالمسائل الإقليمية : كالأمن في منطقة الخليج، وموارد منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، والمسالة العراقية،

والمسالة الأفغانية، والصراع العربي–الإسرائيلي، وصولا إلى القضايا الدولية : كمناهضة النظام الدولي الحالي من قبل إيران، وموقف الطرفين من قضية الإرهاب الدولي، والملف النووي.

ويمكن حصر الملامح العامة لهذا السيناريو فيما يلي :

أ. **البيئة الدولية:**

بحيث يمكن الوقوف عند مواقف الدول إزاء العديد من القضايا؛ إذ ينبثق موقفها من ظروفها الداخلية وانشغالاتها الخارجية كأوروبا، والصين، وروسيا. مثل هذه الدول قد تعتمد موقفا غير ممانعا للنظام الدولي في الوقت الراهن- على الرغم من رغبتها في إقامة نظام متعدد الأقطاب- بسبب هذه الظروف والانشغالات.

وفي المقابل يوجد نظام الجمهورية الإسلامية الممانع لنظام الأحادية؛ بحيث يقوم بتوسيع وتوثيق علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية الممانعة لهذا النظام كالصين، وروسيا، وفنزويلا (مستقبلا).

مثل هذه المعارضة قد تدفع بالولايات المتحدة للتحرك والمواجهة؛ بحيث تواصل تطبيق سياسة الضغط على إيران عبر حلفائها الأوروبيين، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن؛ لإرغام إيران للانصياع لمتطلبات المجتمع الدولي بغرض تراجع هذا النظام عن تطوير برنامجه النووي بغية الحفاظ على استقرار المنطقة والاستقرار الدولي؛ مما يعني المحافظة على التفوق الاستراتيجي لإسرائيل إقليميا على بقية دول منطقة الشرق الأوسط لتوفير الحماية لها.

- وبالمحصلة يكون مستبعدا رفع الحظر التجاري والاستثماري على إيران؛ بهدف عرقلة مساعي نظام الجمهورية الإسلامية الهادفة إلى تحقيق تنمية سياسية واقتصادية شاملة في البلاد. وفي غياب مثل هذه السياسة التنموية الشاملة تتدهور الأوضاع الاجتماعية؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة النظام ومن ثم الإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية؛ لكن قد

يحدث العكس بحيث يكون المشهد الداخلي مغايرا تماما لما ينتظره الغرب من خلال التفاف الشعب الإيراني حول قادته.

- كما يستبعد كذلك أن تؤدي هذه السياسة العدائية الضاغطة إلى تحولات في السياسة الخارجية لإيران، خاصة بعد وصول "**أحمدي نجاد**" إلى الحكم ولمن سيأتي بعده.
- وأخيرا من المستبعد كذلك أن ترضخ إيران للإرادة الأمريكية أو الأوروبية، التي تفرضها الأولى أو المبادرات غير العادلة التي تقدمها الثانية لتتراجع إيران عن محاولة اكتساب التكنولوجيات المتطورة وعن عملية تخصيب اليورانيوم؛ والتي تعتبرها إيران حقا شرعيا بموجب معاهدة حظر الانتشار.

أما عن احتمالات انعكاسات الضربات –من قبل الولايات المتحدة المنفردة أو من خلال تحالف دولي- إذا ما وجهت لإيران، فستكون:

- خطيرة مهما تكن شرعيتها لو استمر نظام الجمهورية الإسلامية في تجاهله لمطالب المجتمع الدولي؛ وبخاصة إذا أعطي للعمل العسكري صفة الشرعية من قبل مجلس الأمن؛ من منطلق أن سياسة إيران وتوجهاتها هي بمثابة تهديد للأمن والسلم الدوليين. وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى الإخلال بالتوازن في منطقة الشرق الأوسط.
- وقد تعمد إيران إلى الرّد على الفعل من خلال توجيه ضربات ضد القوات الأمريكية المرابطة في منطقة الخليج، كما تعمد كذلك إلى ضرب المصالح الاقتصادية الأمريكية في كل من منطقة الشرق الأوسط ومنطقة أسيا الوسطى.
- قد تؤدي الضربات العسكرية إلى جمع الصف الإيراني من خلال التفاف الشعب الإيراني حول قادته؛ مما يؤدي إلى توطيد حكم النظام القائم بينما الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في تغيير النظام.

ب. البيئة الإقليمية:

من غير المتوقع أن تخرج كل القوات الأمريكية من المنطقة على المدى القريب. وإيران تتموقع في منطقة أصبحت بحكم التطورات الإقليمية مخترقة من قبل التحالف الغربي؛ وبالتالي فهي مطوقة من عدة جبهات؛ لهذا الغرض كذلك طورت علاقاتها مع قوى إقليمية بحكم الجوار الجغرافي القريب أو البعيد.

- ففي محيطها الشمالي؛ تتواجد القواعد العسكرية الأمريكية والمرابطة في منطقة أسيا الوسطى.
- في محيطها الغربي تتواجد القوات الأمريكية في العراق.
- في محيطها الشرقي؛ تتواجد القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان.
- أما محيطها الجنوبي؛ فهو بمثابة القواعد الخلفية للقوات الأمريكية بحيث تتواجد قواعدها العسكرية.

وبما أن إيران تتموقع في منطقة مخترقة من قبل الغرب، وأصبح للولايات المتحدة حدود مع إيران؛ الأمر الذي يعني مواصلة الغرب لتطويق إيران جغرافيا وعسكريا؛ مما يمثل في النهاية تهديدا للأمن القومي الإيراني.

وأخيرا؛ فرغم التطويق العسكري والحظر الاقتصادي، فمن غير المتوقع أن تقبل إيران بالتسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، ولن تتخلى عن دعمها لحركات المقاومة كما يطالب به الغرب؛ لأن دعم ما اصطلح عليه بالقوى "**المستضعفة**" يمثل جزءا أساسيا من شرعية ومشروعية النظام الإسلامي الحاكم. مما يعني في النهاية الرفض الضمني للاعتراف بإسرائيل.

وتجسد هذا الرفض الضمني في ظل حكومة "**محمود أحمدي نجاد**" من خلال اعتماده اللّهجة المتشددة في تصريحاته إزاء إسرائيل. لهذا الغرض يبقى الغرب يواصل تقديم الدعم اللامحدود لإسرائيل.

ج. البيئة الداخلية:

بالنسبة للنظام الغربي، وبالخصوص الولايات المتحدة؛ فسيبقى التعصب والعداء متواصل إزاء إيران. ويتضح ذلك من خلال الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة منذ انتصار الثورة، وذلك من خلال التطويق العسكري والحظر الاقتصادي.

أما إيران؛ فقد تحافظ على خطابها السياسي الثوري المعادي للرأسمالية الغربية، خاصة في ظل عودة التيار المحافظ إلى الحكم في جوان 2005، والأكثر التزاما بمبادئ الثورة المستقاة من القيم الإسلامية؛ والمطالب بالحفاظ على استقلال البلاد، والسيادة من خلال الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتطور العلمي والتكنولوجي، واكتساب التكنولوجيا الحديثة المتطورة، وأساسا التكنولوجيا النووية.

وقد تتسبب هذه الطموحات الإيرانية في المواجهة مع أكبر قوة في العالم إذا ما تمكنت من حشد تحالف دولي؛ بسبب تطوير برنامج نووي تراه الولايات المتحدة ودول غربية أخرى ذات أبعاد عسكرية.

2. سيناريو التقارب:

تظهر بوادر التقارب عندما يحدث تراجع في حدة الصراع، وكان ذلك في عهد التيار الإصلاحي "**عهد محمد خاتمي**"، ليعود التوتر في علاقات إيران الدولية في "عهد **أحمدي نجاد**"؛ لتمضي التفاعلات بين الطرفين في سلسلة متكررة من الصعود والهبوط بين توتر ينذر بانفجار الموقف وهدوء أقرب إلى التهدئة، وإعادة الحسابات عبر عنصر التفاوض والحوار مع الطرف الأوروبي بالدرجة الأولى إذا ما أعيد النظر في الصفقة الأوروبية المطروحة على إيران، بحيث يقدم الغرب حوافز اقتصادية جديدة، واعترافا ضمنيا بدورها السياسي والأمني الإقليمي.

ولإيران خياران:

- إما المضي قدما في سعيها لامتلاك التكنولوجيا والقدرات النووية بكل ما يحمله هذا الخيار من فرص ومخاطر.
- إما الاكتفاء بالإمكانات الاقتصادية الأوروبية والاستقرار السياسي، وإنهاء حالة العزلة المفروضة عليها أكثر من ثلاثة عقود.

إذاً هنالك؛ طبيعة مزدوجة للتفاعلات في العلاقات الإيرانية- الغربية وفق التوقع السياسي في المدى القريب؛ بحيث تبقى حالة اللاحسم الحالة المسيطرة في هذه العلاقات؛ بمعنى استمرارية حالة الشد والجذب بين الطرفين. فلا تكون بالحالة المتفجرة ولا الهادئة تماما، ويبقى عامل: التطويق العسكري، والحظر الاقتصادي، وإثارة الفتن الداخلية من خلال دعم المعارضة الإيرانية؛ الهدف الأمريكي لإضعاف النظام ثم تغييره، لكن الطرف الأوروبي يصبو إلى تغيير سلوك النظام من خلال الدبلوماسية لإعادة عنصر الثقة.

أما التوقع السياسي المستقبلي؛ فهو احتمال إيران لتصعيد الأزمة من خلال تحدّيها للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها؛ مما يفقد إيران الدعم والمساندة السياسية بعد تغيير بعض الدول لمواقفها؛ مما يؤدي إلى احتمالين آخرين هما:

- إما أن تنصاع إيران لقرارات المجتمع الدولي، وللقانون الدولي.وهو احتمال ضعيف.
- وإما أن تنجح الولايات المتحدة في تشكيل تحالف دولي لتوجيه الضربة العسكرية،

والهدف المتوخى يكون: الحرس الثوري بمنشآته العسكرية أو المنشآت النووية؛ إلا أن الضربة العسكرية قد تحدث هزة في كل منطقة الشرق الأوسط؛ إذ يؤدي ذلك إلى تعطيل إمدادات الطاقة اللازمة لاقتصاديات الغرب جرّاء غلق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية-كما تلوح به إيران دائما-، كذلك استهداف القوات الغربية المتواجدة في المنطقة، بالإضافة إلى تنشيط حرب العصابات لضرب المصالح الغربية سواء داخل هذه الدول أو خارجها. ولهذه الدول سابقة تاريخية بحيث ضربت قواعد قوات كل من

الولايات المتحدة وفرنسا في لبنان في ثمانينات القرن الماضي، بالإضافة إلى القدرات الدفاعية الإيرانية التي هي في حالة تطور متسارع.

وخلاصة القول، أنه من الصعب تكرار ما جرى في العراق وأفغانستان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الأحداث هي بمثابة سابقة تاريخية بالنسبة للقرار الأمريكي.

ومع هذه الاحتمالات والتوقعات، تبقى الأزمة معلقة على الكيفية التي سيتم بها تعامل الطرف الغربي، وخصوصا الطرف الغربي الأوروبي مع إيران في إيجاد الحلول الوسط التي ترضي جميع الأطراف؛ بحيث تتغير مسارات السياسات الإيرانية عن طريق تطوير العلاقات وإقامة التعاون على أساس المصالح المشتركة.

الملاحق

ملحق (1)

المرشد الأعلى	الكثافة السكانية
علي خامنئ	71.3 مليون نسمة
رئيس الجمهورية	الديانة
محمود احمدي نجاد	الإسلام الشيعي 90% الإسلام السني 10%
المساحة	الناتج الوطني الإجمالي
1648.200 كلم^2	374,17مليار دولار 7, 4965دولار/ الفرد
العاصمة	
طهران	

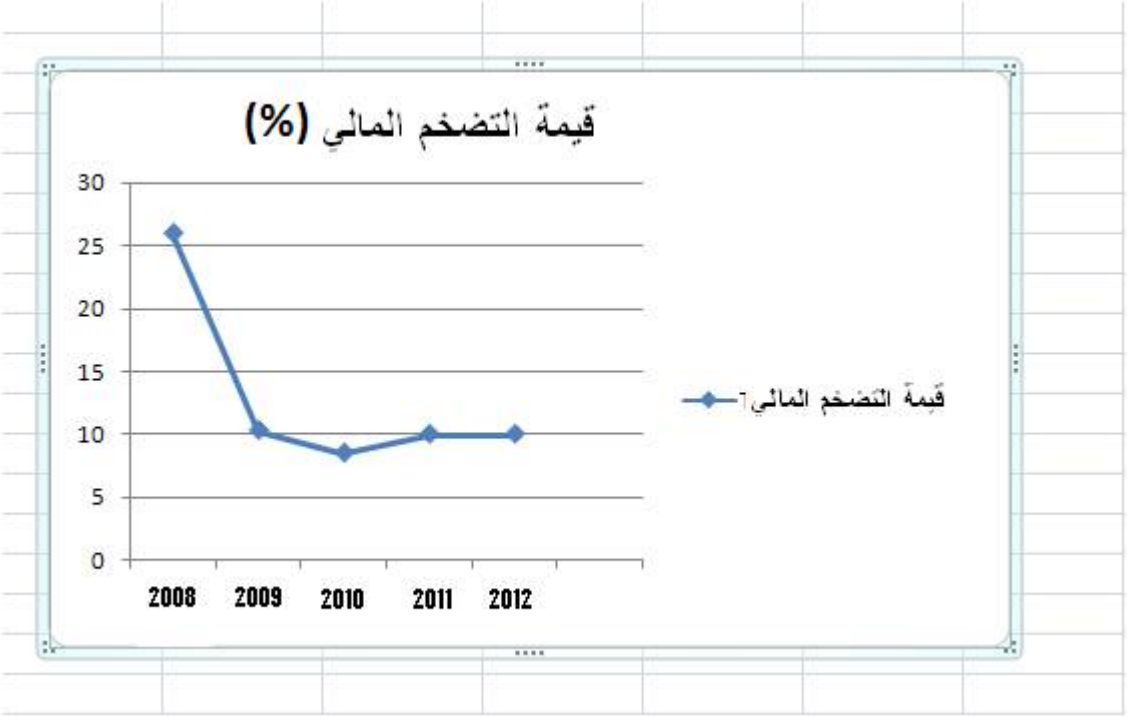
قيمة التضخم المالي (%)
30
25
20
15
10
5
0
2008
2009
2010
2011
2012
قيمة التضخم المالي

المنتوج المحلي الخام / الفرد بالدولار الامريكي
5200
5000
4800
4600
4400
4200
4000
2008
2009
2010
2011
2012
المنتوج المحلي الخام

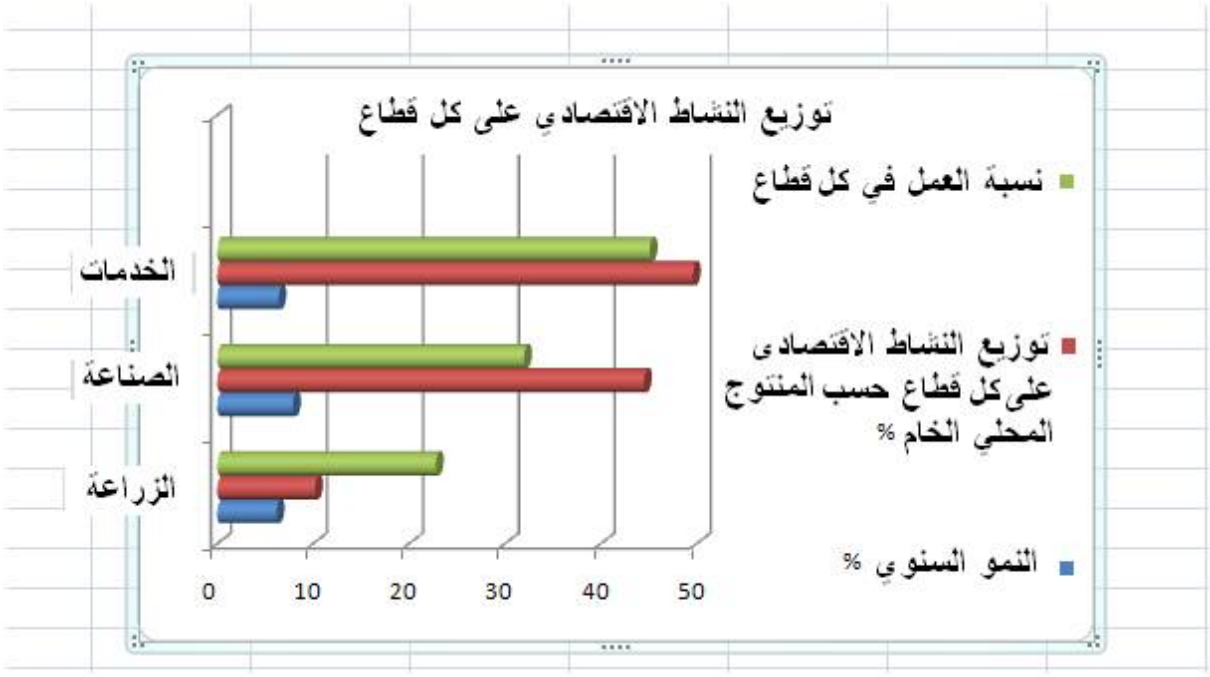
توزيع النشاط الاقتصادي على كل قطاع
الخدمات
الصناعة
الزراعة
0
10
20
30
40
50
نسبة العمل في كل قطاع
توزيع النشاط الاقتصادى على كل قطاع حسب المنتوج المحلي الخام %
النمو السنوي %

ميزانية التعاملات التجارية الحالية حسب المنتوج المحلي الخام %
8
7
6
5
4
3
2
1
0
2008
2009
2010
2011
2012
ميزانية التعاملات التجارية

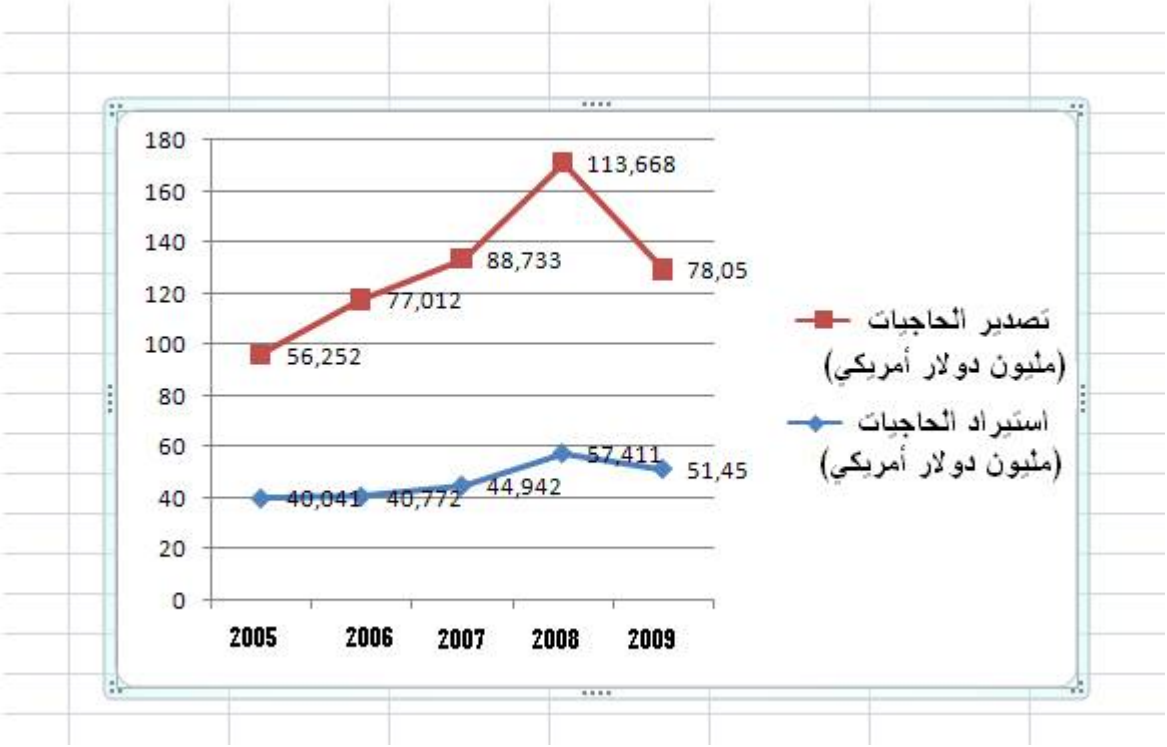
180
160
140
120
100
80
60
40
20
0
2005
2006
2007
2008
2009
113,668
88,733
78,05
77,012
56,252
57,411
51,45
44,942
40,041
40,772
تصدير الحاجيات
(مليون دولار أمريكي)
استيراد الحاجيات
(مليون دولار أمريكي)

2005
2006
2007
2008
7,285
6,79
5,544
4,912
17,076
14,76
11,407
10,407
تصدير الخدمات:
استيراد الخدمات:
(مليون دولار أمريكي)

مقاييس مـــالية :

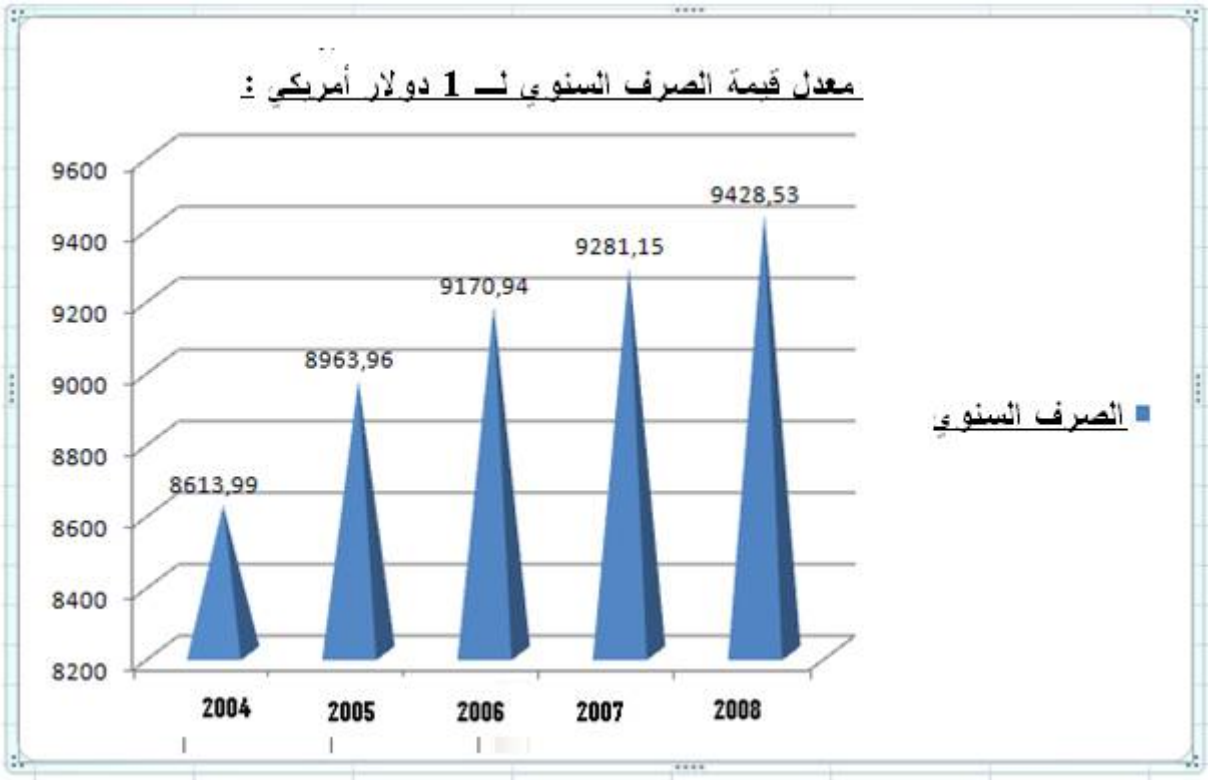

الملحق رقم (2)

I. العقوبات الأمريكية المنفردة:

احتجاز أرصدة إيران في البنوك الأمريكية بعد انتصار الثورة في 1979، وجاء ذلك على إثر احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران.

- 1984، تصنف إيران كدولة راعية للإرهاب.
- 1986، حظر تصدير العتاد الحربي الأمريكي لإيران.
- 1987، تم حظر استزاد السلع الإيرانية بمرسوم رئاسي.
- 1990، اعتمدت إدارة " **بيل كلينتون**" سياسة الاحتواء المزدوج.
- 1992، إصدار الحد من انتشار الأسلحة باتجاه إيران والعراق، والتشدد في قيود التصدير منعا لتجهيز إيران تكنولوجي؛ ليبدأ تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج.
- 1995، تمنع شركة " **كونوكو**" الأمريكية من توقيع اتفاقية مع شركة النفط الإيرانية بشأن حقل "**سيري**"؛ وفق المرسوم الرئاسي الذي تم بموجبه حظر الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني، ليتم في نفس السنة إصدار مرسوم رئاسي آخر ألغى كل أنواع التجارة والاستثمار، وكل تعامل بين إيران وأمريكا.
- 1996، تم إصدار قانون " **داماتو**"؛ فرضت واشنطن من خلاله عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إيران بأكثر من 40 مليون دولار.
- 2001، تصنفت إيران ضمن دول " **محور الشر**". فبالإضافة إلى العقوبات، أصبحت إيران مهددة بالتعرض للتدخل العسكري، باعتبارها تدعم الإرهاب.

بعد تأزم الوضع أكثر بين الطرفين على إثر ملف إيران النووي، ذهبت الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق العقوبات لتدخل هذه الأخيرة مرحلة جديدة.

II. القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن العقوبات ضد إيران:

- القرار رقم 1737 (23 ديسمبر 2006)، والذي يمنح إيران ستين يوما لتعليق أنشطتها النووية. كما منع القرار الدول الأعضاء في مجلس الأمن من بيع ونقل التكنولوجيا النووية وأنظمة الصواريخ الباليستية إليها .
- القرار رقم 1747 (مارس 2007)، يضيف مجلس الأمن إجراءات تهدف إلى مزيد من عزل إيران على المستوى التسلحي، ومنعها كذلك من تصدير السلاح، التشدد والحزم في بيعها السلاح،؛ وعلى مستوى العلاقات المالية للحكومة الإيرانية مع الحكومات الأخرى والمؤسسات المالية الدولية.
- القرار رقم 1803 (3 مارس 2008)، يقر:
- حظر سفر المسئولين المشاركين في برامج نووية، وتفتيش الشاحنات القادمة من وإلى إيران في حال الاشتباه بنقلها مواد محظورة.
- دعوة الدول إلى التزام اليقظة قبل الدخول في اتفاقيات جديدة بتمويل عام لتبادل تجاري مع إيران، بما في ذلك تقديم القروض.
- دعوة الدول إل التزام اليقظة فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات المالية القائمة على أراضيها مع مصاريف لاسيما " مصرفي...." و" **صادرات**" وفروعها في الخارج. وشملت العقوبات أثنى عشر مسؤولا إيرانيا وإحدى عشر مؤسسة.

الأشخاص:

- أمير مؤيد علوي؛ مدير تجمع وهندسة أجهزة الطرد المركزي.
- محمد دفاعي .اشتياني؛ مسؤول مكتب التنقيب والمناجم.
- هالة باختيار؛ تعمل في إنتاج المغنزيوم المركز بنسبة 9.99 %.

- محمد إسلامي؛ مدير معهد الصناعات الدفاعية للتدريب والبحث .
- سيد حسين حسيني؛ مسؤول مكتب شؤون التنقيب والمناجم ومشارك في مفاعل الأبحاث بالمياه الثقيلة في مصنع أراك.
- جود كريمي ثابت؛ ريس شركة نوفين للطاقة قد شملتها العقوبات بموجب 1947 القرار الصادر في مارس 2007.
- حميد رضا.مهاجراني؛ يعمل في إدارة الإنتاج في مصنع تحويل اليورانيوم في أصفاهان.
- الجنرال رضا نقدي؛ المساعد السابق لرئيس هيئة أركان القوات المسلحة المكلف بالشؤون اللّوجيستية والأبحاث الصناعية، والمسؤول عن الهيئة المشاركة في الجهود للالتفاف على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 1937 و1947.
- هوشنغ نويوي؛ يعمل في إدارة مجمع تخصيب اليورانيوم في ناطنز
- عباس رشيدي؛ يشارك في أنشطة تخصيب اليورانيوم في ناطنز.
- قاسم سليماني؛ رئيس عمليات استخراج اليورانيوم في منجم اليورانيوم في ساغند.

المؤسسات:

شركة ابزار.برش أوه؛ ضالعة في إنتاج عناصر تدخل في تركيب أجهزة الطرد المركزي.

شركة بارزقاني تجارت توانمد ساكال وشركات سيستم ساكال،

شركة صنام انداستريال فاكتوريز أوف بريسيجن، جابر بن حيان، مختبر مشارك في أنشطة دورة الوقود النووي، صناعات جوزا، صناعات خرسان المعدنية- إنتاج عناصر تدخل في تركيب أجهزة الطرد المركزي، مصانع بيزو للبطاريات- إنتاج وحدات إنتاج الطاقة للجيش الإيراني، ومنها أنظمة صاروخية، مصنع بيشان للطاقة (بايونيز)- تسهم في بناء مصنع تحويل اليورانيوم في اصفاهان، شركة صايفتي أكوييمنت، شركة توماس- تسهم في أنشطة متعلقة بتخصيب اليورانيوم.

القرار رقم 129 (جوان 2010).

- لا يمكن لإيران الاستثمار في الخارج خاصة في مجالات تتعلق بنشاطات حساسة مثل تخصيب اليورانيوم.
- تفتيش السفن الإيرانية غفي أعالي البحار.
- عدم بيع إيران السلاح الثقيل مثل الدبابات.

وشملت كذلك العقوبات أشخاص ومؤسسات مالية.

- تجميد الأرصدة.
- منع سفر الأشخاص الذين لهم علاقة ببرنامج إيران النووي إلى الخارج. والاسم الوحيد المذكور في الملاحق هو: جواد رحيقي (Javad Rahiki) مدير مركز التكنولوجيا النووية بأصفاهان. وسيضاف إلى هذه القائمة أربعين شخصا واثنان وعشرين بنكا؛ يعتبرون شركاء في النشاطات النووية لإيران (15 شريكا في جهاز الحرس الثوري، و3 يعملون في شركة الملاحة الإيرانية (IRISL).

ملحق رقم (3)

2003

- 12 سبتمبر 2003: قرار من مجلس حكام الوكالة الدولية في فيينا حول اتفاق الضمانات بين إيران والوكالة .
- 2 أكتوبر 2003: زيارة بعثة المفتشين الدوليين طهران، على رأسهم "**محمد البراد عي**"
- 16 أكتوبر 2003: لقاء في طهران بين "**محمد لبرادعي**" مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وممثل إيران في هذه الوكالة "**على أكبر صالحي**".
- 21 أكتوبر 2003: زيارة مشتركة إلى إيران لوزراء خارجية فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا بهدف حث إيران على التعاون بشأن ملفها النووي مع المجتمع الدولي.
- 18 ديسمبر 2003: إيران توقع البروتوكول الإضافي الذي يسمح للمفتشين الدوليين دخول منشآت إيران النووية.

2004

- 15 نوفمبر 2004: اتفاق "باريس" بين إيران الترويكا الأوروبية، بالإضافة إلى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية، تم الاتفاق بموجبه على التفاوض مع إيران. وتشمل هذه المفاوضات التعاون حول قضايا سياسية أمنية، وتكنولوجية ونووية.
- 29 نوفمبر 2004: تبنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرار تعليق أنشطة إيران النووية. أعد هذا القرار كل من فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا.

2005

- 23 مارس 2005: اجتماع لجنة من الترويكا الأوروبية وإصدار بيان بالتفاهم مع إيران.
- 8 جوان2005: بعثة تفتيش من الوكالة الدولية إلى منشأة " ناطنز" في إيران.
- 8 أوت2005: استئناف تخصيب اليورانيوم في محطة " أصفاهان"، يؤدي إلى تعليق التفاوض مع ممثلي الترويكا الأوروبية.
- 11 أوت 2005: مجلس حكام الوكالة يتبنى في فيينا، قرار قدمته الترويكا الأوروبية يدعو إيران إلى تعليق أنشطتها النووية كافة.

- 15 سبتمبر 2005: لقاء على هامش قمة الأمم المتحدة، بين الرئيس الإيراني "**محمود احمدى نجاد**" ووزراء خارجية الترويكا، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية" خافيي رسولانا" برعاية أمين عام الأمم المتحدة " **كوفي أنان**". وهو اللقاء الأول منذ توقف المفاوضات بعد استئناف إيران تخصيب اليورانيوم في منتصف أوت 2005.

2006

- 12 جانفي2006: اجتماع الترويكا الأوروبية في برلين لبحث الملف النووي الإيراني، واتفاق على نقل الملف من الوكالة الدولية إلى مجلس الأمن.
- 30-31 جانفي 2006: اجتماع في لندن لوزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا، تم الإتفاق في إطار الوكالة الدولية لنقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن.
- 5 فيفري 2006: إيران تقرر خفض تعاونها مع الوكالة الدولية، واستئناف أنشطة التخصيب في منشأة " **ناطنز**".
- 27 فيفري 2006: تقرير الوكالة الدولية إلى مجلس الأمن يتحدث عن غياب الشفافية عن طبيعة برنامج إيران النووي بعد ثلاث سنوات من التفتيش المكثف، وهذا مبحث قلق، ويثير احتمالات لأنشطة في المجال النووي العسكري.
- 3 مارس 2006: اجتماع وزراء خارجية الترويكا و" **خافيير سولانا**" مع " **علي لاريجاني**".
- 29 مارس 2006: إعلان من مجلس الأمن، يدعو إيران إلى الامتثال في غضون 30 يوما لطلب مجلس حكام الوكالة.
- 11 أفريل 2006: الرئيس الإيراني " **أحمدى نجاد**" يعلن عن توصل بلده إلى اليورانيوم المخصب بنسبة 3,5 بالمائة.
- 1 جوان 2006: اجتماع وزراء خارجية الترويكا في فيينا، واتفاق على عرض تفاوض جديد مع إيران مشروط بتعليق الأنشطة الحساسة.

- 12 جويلية 2006: اجتماع وزراء خارجية الترويكا في باريس، واتفاق على العودة إلى مجلس الأمن لتبني قرار يلزم إيران بالتعليق الذي طلبته الوكالة. وفي حال رفض إيران الامتثال، ستعمل الدول على تبنى إجراءات على قاعدة البند 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- 31 جويلية 2006: تصويت على القرار 1696 لمجلس الأمن، يلزم إيران وقف أنشطتها كافة المتعلق بالتخصيب، بما في ذلك الأبحاث حول هذا الموضوع. وإذا لم تمتثل، سيعمل المجلس على تطبيق إجراءات وفق البند 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- 31 أوت 2006: تقرير للوكالة الدولية بشأن عدم تعاون إيران بشكل مرض مع الوكالة الدولية. وأث3ارت الوكالة قضية التخصيب العالي لليورانيوم في إيران.
- 9-10 سبتمبر 2006: لقاء" **خافيير سولانا**" " **بعلي لاريجاني**" أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي.
- 6 أكتوبر 2006: اجتماع وزراء خارجية الترويكا مع نظرائهم الأمريكي، والصيني، والروسي في لندن، لإجراء المشاورات المناسبة لتبنى إجراءات وفق البند 41 من الفصل السابع ضد إيران.
- 23 نوفمبر 2006: مجلس حكام الوكالة يقرر بالإجماع رفض المشروع الذي تقدمت به إيران للتعاون بشان إنتاج الماء الثقيل في مفاعل " **أراك**".
- 23 ديسمبر 2006: تبنى قرار 1737.

2007

- 22 فيفري 2007: تقرير مدير عام الوكالة الدولية ينفى فيه التزام إيران بنود إقرار 1737؛ أي تعليق أنشطة التخصيب، ومشاريعها بإنتاجه الماء الثقيل. وهي لا تتعاون بشكل كاف مع الوكالة، ولا تتقدم الشفافية الضرورية.
- 24 مارس 2007: مجلس الأمن يتبنى بالإجماع القرار 1747.
- 30 مارس 2007: إيران تبلغ الوكالة الدولية رسميا خفض مستوى التعاون معها حول اتفاق الضمانات الموقع في 2003 الذي يلزمها بالتصريح عن أية منشآت جديدة.
- 9 أفريل 2007: الرئيس "احمدي **نجاد**" يعلن رسميا أن برنامج التخصيب دخل مرحلته.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب

1. افرايم اسكولاي، اميلي لنداو،جيل فيلار وآخرون؛ إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة احمد ابو هدبة، ط.1، بيروت:لبنان، الدار العربية للعلوم، 2006.
2. ايزدي، بيزن، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية.ترجمة سعيد الصباغ القاهرة: مصر، الدار الثقافية، 2000 .
3. بروان، كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط.1، دبي: الإمارات العربية المتحدة، 2004.
4. تشوبين، شاهرام؛ طموحات إيران النووية،ط.1 بيروت: لبنان، دار العلوم، 2007.
5. حسين أبو ناصر، عدنان، الملف النووي الإيراني من التأسيس إلى التسييس.، ط1، سوريا: دمشق، دراسة.
6. خاتمي، محمد؛ الإسلام والعالم، تقديم محمد سليم العوا، ط.3 مكتبة الشروق الدولية، القاهرة: مصر، ماي 2007.
7. روجر، هاورد؛ نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مروان سعد الدين،ط.1 بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم، 2007 .
8. ريتر سكوت؛ استهداف إيران: حقيقة الخطط التي يعدها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة أمين الأيوبي، ط.1 بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم، 2007.
9. سند السويدي، جمال؛ إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ط1، أبو ظبي: الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996.
10. شحادة مهدى، وبشارة جواد؛ إيران: تحديات العقيدة والثورة، ط1، بيروت: لبنان، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1999.

11. عبد الحي وليد؛ نافعة حسن وآخرون؛ آفاق التحولات الدولية المعاصرة؛ط.1. عمان؛ دار الشروق؛ 2002.

12. عتريسي، طلال، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، ط1، بيروت: لبنان مركز الحضارة لتنمية الإتحاد الإسلامي 2009، الجمهورية الصعبة في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، ط1، بيروت: لبنان، دار الساقي، 2006.

13. عتريسي، طلال؛ الجمهورية الصعبة : إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، ط.1، بيروت: لبنان، دار الساقي، 2006.

14. غيلبن، روبرت؛ الحرب والتغيير في السياسة العالمية،ترجمة عمر سعيد الأيوبي، ط.1، بيروت: لبنان، دار الكتاب العربي، 2009.

15. فايلار، جيل، لنداو، إميلي؛ إسرائيل والمشروع الإيراني، ترجمة احمد أبو هدبة، ط.1، بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم، 2006.

16. كوفيل، تييري؛ إيران: الثورة الخفية، ترجمة خليل احمد خليل،ط.1 ،بيروت: لبنان،الدار العربية للعلوم، 2007.

17. لعروسي، محمد عصام؛ العلاقات الدولية، شيء من النظرية وآخر من التطبيق في"الحوار المتمدن" العدد 1766، 2006/12/16.

II. المجلات ومواقع الانترنيت:

1. أوكتاف، أوزدن زينب؛ مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية-الإيرانية، شؤون الأوسط،العدد 113، صيف 2004، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية.

2. برويز إمام زادة فرد، النظام الدولي ومنطقة الخليج: بين حقائق الماضي والحاضر وآفاق القرن الحادي والعشرين. "العلاقات الإيرانية الدولية"، معهد الدراسات السياسية والدولية. العدد الأول، السنة الأولى، سبتمبر 2002.

3. بويزار، سردار؛ مقاربة العلاقات التركية-الإيرانية من منظار أوسع، "شؤون الأوسط"، العدد 135 ،بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية، ربيع 2010 .

4. التقارب الروسي –الإيراني: الدوافع، الآفاق، والتداعيات، مركز زيد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة، 2001.

5. زادة، احمد نجيب؛ دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية "شؤون الأوسط"، العدد 144، مركز الدراسات الإستراتيجية، ربيع 2004.

6. عبد المنعم، محمد نور الدين؛ حرب الفستق بين أمريكا وإيران، "مختارات إيرانية" العدد 92، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، مارس 2008.

7. عوض عثمان، سيد؛ المخاوف الأمريكية من التقارب الإيراني – الفنزويلي – الصيني، "مختارات إيرانية"، العدد 66، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جانفي 2006.

8. محمود، احمد إبراهيم؛ إيران والغرب ... حرب نفسية وصراع إرادات، في مختارات إيرانية، العدد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006/04/18.

9. مستقبل الحوار النقدي بين إيران والاتحاد الأوروبي، في "مختارات إيرانية" العدد 53، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ديسمبر 2004.

10. موسوي، سيد حسين؛ مفتاح العلاقات الإيرانية – الأمريكية، "شؤون الأوسط"، العدد 135، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية. ربيع 2010.

11. هنتر، شرين، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية الاقتصادية، "دراسات عالمية" العدد 38، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001.

12.يمين، ميشال؛ العلاقات الروسية-الإيرانية : مشاكل وتطلعات، "شؤون الأوسط" العدد112، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية. ربيع 2004

III. دستور:

1. دستور الجمهورية الإسلامية في إيران (المصادق عليه في العام 1979)؛ والذي تم التصديق عليه بعد التعديل عام 1989 م.

ثانيا: باللغة الأجنبية

I. Livres:

1. BAYRAMZADEH Kamal ; Les enjeux principaux des relations entre l'Iran et l'Europe de 1979 à 2003, « l'Harmattan », Paris, 2004,

2. BELLALOUFI Hocine ; Grand Moyen-Orient « Guerres ou paix » ? (Lazhari Labter Editions), 2008,

3. DESENARCLES Pierre et ARRIFIN Yohan ; La politique internationale, 5ème édition, « Armand Colin », Paris, 2007,

4. DJALILI Mohammad-Reza ; Diplomatie islamique : stratégie internationale du Khomeynisme, 1ère édition « PUF », Paris, janvier 1989,

5. DJALILIMohammad-Réza et KELLNER Thierry ; Histoire de l'Iran contemporain, Editions La Découverte, Paris 2010.

6. _____ ; L'Iran de A à Z, Edition André Versaille, Bruxelles : Belgique,Mai 2010.

7. _____ et KELLNER Thierry ; L'Iran et la Turquie face « au printemps arabe » vers une nouvelle rivalité stratégique au Moyen-Orient ? Edition du GRIP, Bruxelles : Belgique, 2012.

8. ETHIER Diane ; Introduction aux relations internationales, 3ème édition, « Paramètres », Montréal, 2006,

9. GRANDPERRIER Catherine ; Regards croisés sur un Iran nucléaire, l'Harmattan , 2011.

10. LEVAILLANT Mélissa ; La politique étrangère de l'Inde envers l'Iran « entre politique de résponsabilité et autonomie stratégique » (1993-2010), l'Harmattan, 2012.

11. MOREAU DEFARGES, Philippe ; relations internationales : 1- questions régionales, tome 1, 5ème édition, septembre 2003,

12. _____ ; relations internationales : 2- questions mondiales, tome 2, 7ème édition, mars 2007,

13. TERTRAIS Bruno ; Iran : la prochaine guerre, « le cherche midi », Paris, 2004,

II. Revues:

14. ABOUZAHAR Mariam ; L'Iran se méfie de la coopération entre le Pakistan et les Etats-Unis, dans « Caucaz europnews », 24/04/2006,

15. BILLION Didier ; L'Iran, plaque sensible des relations internationales, dans « la revue internationale et stratégiques » N°70, été 2008, Paris, « Dalloz »,

16. BILLION Didier ; La politique extérieure et la sécurité, Edition « Iris », Paris,Edition du GRIP, Paris, 2001,

17. BONNEL Alain, CZERNESKI et autres ; Enjeux géopolitiques de l'union européenne à l'égard de l'Iran « recherches et prospectives euro-méditerranéennes d'études stratégiques », juin, 2007,

18. CHAUPRADE Aymeric ; Iran : une cible prioritaire de la politique américaine, dans « lettre sentinel », N°6, juin 2003,

19. DJALILI Mohammad-Reza ; Iran : une puissance régionale empêtrée, dans « Politique internationale », N°64, 2ème trimestre, été 1994,

20. _____; l'illusion réformiste, presse des sciences politiques, 2001,

21. DJALILI Mohammad-Reza et KELLNER Thierry ; Iran : regard vers l'Est : la politique asiatique de la république islamique, (les rapports du Grip), 2005,

22. DJALILI Mohammad-Reza et THERME Clément ; L'Iran en Amérique Latine dans le pré carré des Etats-Unis, dans Maghreb-Machrek, N°197, Automne 2008,

23. DUMOND Gérard François ; la France et l'Iran, des nations si lointaines et si proches, dans géostratégiques, Dalloz, Paris, N°10, décembre 2005,

24. GARDNER Hall ; thèse sur l'Iran et l'électronucléaire, dans « Géostratégiques », Dalloz, Paris, N°10, décembre 2005,

25. GREGOR Diana ; les relations entre l'Autriche et l'Iran, « Perspectives actuelles au Moyen-Orient », 07/08/2009,

26. HAJSALAH Yassine ; la démocratie dans la vision du Moyen-Orient « Influences méditerranée », N°49, printemps 2004,

27. HOPTON Nicolas ; la vision britannique de l'avenir de l'Iran, dans « géostratégiques », Dalloz, Paris, N°8, 2008,

28. HOUSHANG Hassan-Yari ; la perspective de la question nucléaire : mythe ou réalité ? Dans « Géostratégiques », Dalloz, Paris, N°18, 2008,

29. KHAVAND fereydoun ; les relations économiques internationales de l'Iran dans « Géostratégiques », Dalloz, Paris, N°10, décembre 2005,

30. KHOSROKHAVAR Farhad ; la politique étrangère en Iran : de la révolution à l'axe du mal dans « politique étrangère », janvier 2003,

31. LAFRANCE Pierre ; les relations franco-iraniennes : histoire d'un espoir tenace, dans « Géostratégiques », Paris, Dalloz, janvier 2008.

32. LOREAU Claude ; Où en est l'Iran ? Dans « Proche-et Moyen-Orient », juin 2002,

33. MOSCOVICI Pierre ; quelle diplomatie pour un Iran aux ambitions nucléaires, dans « la revue internationale et stratégiques », été 2008,

34. NAGHIBZADEH Ahmad ; les composants de la politique étrangère d'Iran, dans « Géostratégiques », Dalloz, Paris, N°9, octobre 2005,

35. NAIM Mouna ; AHMADI NEJAD « fils de la révolution », dans « le monde 2 », novembre/décembre 2007,

36. PONIATOWSKI Axel ; Deux rendez-vous à préparer : quelles perspectives de sortie de crise dans « la revue internationale et stratégiques », N°70, été 2008,

37. RASTBEEN Ali ; l'évolution stratégique du XXIe siècle : la Chine et l'Iran, dans « Géostratégiques », Dalloz, Paris, décembre 2005,

38. _____; Inde-Iran : pour quelle coopération stratégique ? « Géostratégiques » Dalloz, Paris, n°19, Paris-Dalloz, avril 2008 .

39. RICHARD Yann ; le nucléaire iranien en perspective, dans « la revue internationale et stratégiques », été 2008,

40. SABAH Farian ; les échanges économiques entre l'Italie et l'Iran, dans « Géostratégiques », Dalloz, Paris, N°8, juillet 2008,

41. SIMON Barrett ; relations entre la Russie et l'Iran, perspectives actuelles au Moyen-Orient, dans « Réalité-Europe », 2007.

III. Sites internet:

42. CHRISTIANI Dario ; pour la chine, l'Iran est une clé d'accès au Moyen-Orient, dans « Asia times », Iran resist-analyse, 19/02/2007. www.iran-resist.org,

43. CHRISTIANI Dario ; l'Iran comme instrument géopolitique de Pékin. www.iran-resist.org, septembre 2007.

44. DEVILLEPIN Xavier ; l'Iran entre espoirs et réalités, rapport d'information de la commission des affaires étrangères, mai 2000, encyclopédie de l'agora, www.Agora.qc.ca/dossier Iran,

45. GIROKAWA Takashi ; relations Japon-Iran, www.bloomberg.com/news 2010,

46. JOLMES Adrian ; géopolitiques : Washington menace l'Iran. www.bethel-fr.com,

47. KAVEH.L.Afrasiabi ; la surprise d'octobre dans les relations US-IRAN « Pourparlers de Genève », 04/10/2009, http : // questions critiques. free.fri édito.asia times. Online.Kaveh/afrasiabi/pourparlers,

48. KELLNER Thierry ; le « dragon » et le « SIMORGH » : les relations sino-iraniennes. www.ifri.org, janvier 2007.

49. KELLNER Thierry ; le « chrysanthème » et la « rose », les relations nippo-iraniennes.www.ifri.org, avril 2007.

50. LAVERGNE Marc ; le golfe arabo-persique : enjeu récurrent ou nouvel acteur du conflit ?

51. MUXAGATO Bruno ; les relations Brésil-Iran et la question du nucléaire, dans « la chronique des Amériques », N°2, avril 2010. www.amériques.uqam.ca,

52. NICOULLAUD François ; pour sortir par le haut de la crise nucléaire, « le monde », 17/09/2005,

53. OLSON Robert ; les relations de la Turquie avec l'Iran, la Syrie, Israël et la Russie (1991-2000) traduit par BOUZEKRI Chakrouni, publié par « Centre Gloria », 2005,

54. PARIS Gilles ; Iran : aujourd'hui une puissance majeure, dans « Global politician », 11/11/2007.www.global politician.com,

55. STEPHANIE Izzi et BENEDICTE Soucachet ; la politique étrangère de la république islamique : de la puissance expansionniste à la puissance nucléaire, 20 avril 2006,

56. TELLIER Frédéric ; nucléaire : la stratégie sereine de Téhéran, 14/04/2006. www.liberatini.fr,

57. THERME Clément ; l'Iran exportateur de gaz : les relations gazières entre l'Iran et ses voisins : l'enjeu énergétique dans « la relation russo-iranienne »,

58. SINKAYA Bayram ; les relations entre Ankara et Téhéran à l'épreuve du nucléaire. http : //www.caucaz.com,

59. VARIE Pierre ; Turquie-Iran : un rapprochement controversé dans « Courrier international », 14/08/2008.www.courrier international.com,

60. Le Moyen-Orient à l'heure nucléaire.www.sénat.fr,

61. Quel avenir pour les relations russo-iraniennes ?

62. Nucléaire/Iran : sanctions du Japon, le figaro 03/09/2010. www.lefigaro.fr,

63. Les relations entre la Turquie et l'Iran : anciens rivaux ou nouveaux meilleurs amis ? 09/07/2010.http : // www.réalité-eu.org.

64. www.projectsmart.co.uk/earned-value-management-explained-php.Visited 01/02/2015.

65. PMP, Project Management Professional, Introducting Project Quality Management: http://www.euroi.ktu.it/it/images/stories/paskaitos/ch08.pdf. Visited 17/02/2015.

مسرد المصطلحات

AIEA	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ALBA	التحالف البوليفاري للشعوب الأمريكية(بوليفيا،وكوبا، والإكوادور، ونيكاراغوا). وأصبحت جمهورية إيران الإسلامية عضوا ملاحظا في هذا التحالف ابتداء من العام 2007.
BASSIJ	فرق متطوعة شاركت في الحرب العراقية- الإيرانية؛ كانت تتشكل في الأساس من الطلبة.
CONSORTIUM	اتحاد مجموعة من الشركات
CONTRATS DE RACHAT	(عقود المقايضة)= بترول/ استثمارات. تساعد الشركات الأجنبية في الاستثمار مقابل النفط.
ECO	منظمة للتعاون الاقتصادي؛ تضم: أفغانستان، أذربيجان، إيران، وكازاخستان، قيرغيستان، باكستان، طاجيكستان، تركيا، تركمنستان، أوزبيكستان.
ETRANGER PROCHE	الخارج القريب، ويتمثل بالنسبة لروسيا للدول الست المستقلة عن الإتحاد السوفياتي.
EURODIF	منشأة بفرنسا لتخصيب اليورانيوم في إطار الكورسنسيوم المشكل من فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا وتشارك جمهورية إيران في هذه المنشأة بعشرة بالمائة.
LOI D'AMATO ILSA	- قانون أمريكي، اعتمد في 1996؛ يمنع الشركات الأمريكية والأجنبية من الاستثمار في إيران (نظرا لدعمها للإرهاب الدولي)، ومعارضتها للتسوية في الشرق الأوسط، ومحاولتها لاكتساب أسلحة الدمار الشامل. - عقوبات ضد ليبيا وإيران اعتمدت في أوت 1966 بغرض منع الشركات الأجنبية من التعامل تجريا مع الدولتين، بالإضافة إلى القانون الأول الذي يمنع الاستثمار في قطاع النفط في البلدين.
MYCONOS	حادثة حصلت في مطعم ميكونوس ببرلين في ألماني عام 1992، حيث تم اغتيال أربعة عناصر من المعارضة الكردية الإيرانية. واتهم في تلك الفترة النظام الإيراني بتنفيذ العملية من قبل محكمة ألمانية في برلين. وكرد على هذه

	العملية تم سحب سفراء الدول الغربية.
ODA	التعاون من اجل التنمية (المساعدات التي تقدمها اليابان من اجل إحداث التنمية).
OSC	منظمة شنغاي للتعاون؛ تأسست عام 2001، وتضم 6 دول: هي الصين، وروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزيا، وهناك خمسة دول أخرى تشارك فيها بصفة مراقب؛ وهي: الهند، وباكستان، وإيران، وأفغانستان، ومنغوليا.
REGIME DE CONDOMINIUM	تقاسم ثروات بحر قزوين بين الدول المشاطئة له (ملكية مشتركة)
SAVAK	الشرطة السرية (أنشئت أثناء حكم محمد رضا شاه).
TNP	معاهدة عدم الانتشار
TRAITE GORE - TCHERNOMYRDINE	تم التوقيع على هذا الاتفاق في 30 جوان بين نائب الرئيس الأمريكي (غور) ورئيس الوزراء الروسي (تشرنوميردن)، ونص هذا الاتفاق على وقف مبيعات روسيا من الأسلحة الثقيلة والتكنولوجيا العسكرية والنووية للجمهورية الإسلامية في إيران حتى 31 ديسمبر 1999. وهو الاتفاق الذي تخلت عنه روسيا رسميا في 23 نوفمبر .2000

الأعلام

﴿أ﴾		﴿ب﴾
احمدي نجاد، محمود: ص: 19، 52، 71، 72، 74، 91 ،92، 93، 97، 144، 152، 186، 187، 199، 219، 220، 251، 254، 256، 259، 261، 282، 283 . أمين، سمير: ص 39، 40 أريغي، إيمنويل: ص: 39 الخميني، مصطفى احمد: ص: 19، 58، 59، 61، 65، 68، 106، 123، 130، 146، 148، 153، 155، 156، 176. أبو الحسن، بني صدر: ص 132 ألصفوي، إسماعيل شاه: ص: 174 أولبرايت، مادلين: ص: 82، 84 إيزدي، بيزن: ص 58 ولمرت، أيهود: ص: 192 اوباما، براك: ص 53، 92 أنجلز: ص: 39		باز رخان، مهدي: ص 67 بيتراس، جيمس: ص 40 باختيار، شابور: ص: 98، 132، 135 بوتين، فلاديمير: ص: 186، 188، 194 بوش، و. جورج: ص: 82، 83، 84، 208 بيل، كلينتون: ص: 81، 82، 84 بيل، هيدلي: ص: 22، 24 بودان، جان: ص: 31
﴿ت﴾		﴿ج﴾
تشافيز، هوجو: ص: 253 تشرنوميدن، فيكتور: ص: 190، 193، 194 تروتسكي، ليون: ص: 58		جالي، بيير: ص: 39 جاغريب، روبرتو: ص 260 جليلي، محمد رضا: ص: 43 جوردزمان، انطوني: ص: 124 جوهنز، كيرل: ص: 164 جيفرسون، توماس: ص: 77 جاكسون، توماس: ص: 77

﴿ح﴾		﴿خ﴾
حسين، صدام: ص: 86، 220		خاتمي، محمد: ص: 14، 19، 61، 62، 66، 70، 71، 74، 82، 83، 100، 106، 111، 139، 140، 151، 152، 156، 169، 186، 214، 215، 219، 237، 245، 283 خامنىء، علي: ص: 50 خدوري، مجيد: ص: 43
﴿د﴾		﴿ر﴾
دا سيلفا، لولا : ص: 261، 264. دي غروت، هوجو : ص: 24. دوما، رولند: ص: 131، 133. دول، روبرت: ص: 247. داوود أغلو: ص: 240.		رابابورت اناتول: ص3 رافسانجاني، هاشمي: ص: 14، 19،61، 66، 68، 69، 73، 100، 106، 119، 120، 122، 138، 152، 176، 177، 186، 213، 214. راجافي، مسعود: ص: 132، 133 رشدي، سلمان: ص:106، 123، 125، 135، 155، 156. رضا، شاه محمد: ص: 53، 145، 210. روسو، جان جاك: ص: 37. ردادي، ديفيد : ص: 157.
﴿ز﴾		﴿س﴾
زيغنيو، بريجنسكي: ص: 83		ساركوزي، نيكولا: ص: 144 ستالين، : ص: 58 سولانا، خافيير: ص: 118، 168. سميث، آدم: ص: 29 سكوكروفت، برنت: ص: 83

﴿ش﴾		﴿ص﴾
شرويدر، غيرهارد: ص: 117 شيراك، جاك: ص: 133 شيسون، كلود: ص: 131		صالحي آبادي، نعمة الله: ص: 50 صاحباني، إبراهيم: ص: 162 صفاري، مهدي: ص: 163
﴿غ﴾		﴿ف﴾
غورباتشوف: ص: 176		فيدرين، هوبرت: ص: 139 فيوتي، بول: ص: 22 فاجبيي، باهاري: ص: 227 فيبر، ماكس: ص: 27
﴿ك﴾		﴿ل﴾
كاسترو، فيدال: ص: 253 كانط، ايمنويل: ص: 24، 28، 31، 233. كلينتون، بيل: ص: 81، 82، 84 كوبي، مارك: ص: 22. كرمون؛ إيلي: ص: 256. كالمي- ري، ميشال: ص: 166. كورنيجو،ماس غاستون: ص: 269. كيرال، جوهنز : ص: 163.		لاريجاني،علي: ص: 224. لوك، جون: ص: 29. لنين، فلاديمير: ص: 35، 36.

﴿م﴾		﴿ن﴾
ماغدوف، هاري: ص: 39 متكي، منوشهر: ص:241، 264 مورفي،ريتشارد: ص: 83 مولاراس، ايفو : ص: 269 مصدق، محمد: ص: 63، 79، 80، 82، 84، 153. مونتسكيو: ص: 30. ميتران، فرانسوا: ص: 133، 134 ماركس، كارل: ص: 34، 39 مشرف، برويز: ص: 235 مورجان ثو، هانس : ص: 22، 23، 27 مكيافلي، نيكولاس: ص: 20، 21، 23، 24، 26، 37. موسوي/ مير حسين: ص: 98.		ناتنياهو، بنيامين: ص: 239 نجيب زادة، احمد: ص: 61
		﴿و﴾
		وولتز، كنيث: ص: 22، 23، 27 واينت، ألكسندر: ص: 24 وايت، مارتن: ص: 29 وايت، تييري: ص: 157 ولايتي، علي اكبر: ص: 66 ويلسن، وودرو: ص: 77
﴿هـ﴾		﴿ي﴾
هيلت كار، ادوارد: ص:22، 23 هوبز، توماس: ص: 20، 21، 23، 24، 26، 37، 38. هينتينغتون، صموئيل: ص: 5، 238، 277. هاملتون، أليكسندر: ص: 77.		يلتسين، بوريس: ص: 194 يزدي: ص: 67

الملخص

الملخص بالعربية:

وأخيرا؛ يمكن القول أن إيران تمكنت من تعزيز موقعها الإقليمي والدولي بتنمية العلاقات مع عدة دول منها: المحاذية إقليميا، والبعيدة جغرافيا؛ الأمر الذي جعل القوى الدولية المركزية تتعامل معها على هذا الأساس. وعملت الولايات المتحدة على إيجاد تعاون مع حلفائها لتطويق إيران من خلال الحظر والتطويق؛ على أساس إن إيران تمثل تهديدا للأمن الدولي بمحاولتها اكتساب التكنولوجيا النووية.إلا أن النظرة الأوروبية تبقى مغايرة للنظرة الأمريكية- حتى لو سايرت الدول الأوروبية في بعض الأحيان المواقف الأمريكية -.فسياسة العداء عند الطرف الأمريكي تجاه إيران تقابلها سياسة الحوار عند الطرف الأوروبي؛ أي أين ترى الولايات المتحدة خطرا على مصالح الغرب بصفة عامة؛ يجب احتوائه، ترى فيه الدول الأوروبية فرصا سانحة يجب استغلالها – حتى لو وجد اتفاق أو قانون حول ضرورة فرض عقوبات على نظام الجمهورية الإسلامية(قانون داماتو) -؛ فإن أوروبا تعمل على تخفيفه.

وعلى الرغم من التوترات التي تسود العلاقات بين الحين والآخر، والعقوبات المفروضة على النظام الإيراني؛ تبقى أوروبا الشريك الاقتصادي الأول لإيران، مع قدراتها وإمكاناتها الهائلة لتطوير العلاقات في قطاعي: النفط والغاز الإيرانيين؛ إذ يبقى النفط السلعة الإستراتيجية التي تحكم العلاقات الدولية.

كما تبقى كذلك مخاوف الولايات المتحدة من تنامي علاقات دول أخرى إقليمية ودولية، بحيث يتنامى التقارب النفطي بين دول ذات مكانة وأهمية إستراتيجية، تتعارض توجهاتها السياسية مع المصالح الغربية مثل الصين، وروسيا؛ لاسيما وان الموارد النفطية تحتل مكانة مركزية في العلاقات التبادلية بين الصين وإيران، وبين إيران واليابان.

كما تتقاسم إيران مع كل من الصين وروسيا هواجس تزايد النفوذ الأمريكي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ولدى هذه البلدان كذلك- التي تتعامل مع إيران بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي-، رغبة في التعاون في مجالات الغاز، والصناعات النفطية، وقطاع البتر وكيماويات، والبنى التحتية لخطوط الأنابيب.

كما تواصل الصين تدعيم إيران بتكنولوجيا الأسلحة الصينية في ظل معادلة النفط الإيراني مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية من خلال عقود المقايضة (contrats de rachat)؛ وهي المعادلة المسيطرة على التوجه الخارجي الإيراني.

ومن الواضح أن سياسة الحظر والمقاطعة التي فرضتها الإدارة الأمريكية، والتجاوب الذي أبدته بعض الدول الغربية في تنفيذ هذه السياسات؛ كانت سببا رئيسا في نمو العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الدول المناهضة للولايات المتحدة سواء كانت دول آسيوية مثل الصين، أو دول أمريكا الجنوبية مثل فنزويلا.

وخلاصة القول؛ أن من خلال هذه العلاقات تكون إيران قد حققت نجاحات وعلى عدة مستويات منها: العلمية، والتقنية، والتكنولوجية، والعسكرية. كما ضمنت من خلال شبكة من المنظمات الإقليمية مثل الاكو، ومنظمة شنغهاي للتعاون؛ استقرارا في علاقاتها الإقليمية؛ مما ضيق خيارات العمل العسكري ضدها من قبل الولايات المتحدة؛ إذ عملت إيران على تهدئة البيئة المحاذية والبيئة الإقليمية ككل من حولها.

Résumé

Le principal objectif de cette étude est de mettre en lumière la politique étrangère de la république islamique d'Iran à l'égard de l'occident. Cette politique qui est caractérisée par la recherche d'un équilibre permanent entre rapprochement et distanciation. Depuis la fin de la guerre froide, la politique étrangère d'Iran s'est distinguée par la quête des attributs d'une puissance régionale en défendant ses intérêts dans le monde post-bipolaire. En fait la république islamique se trouve dans une situation de dilemme dans sa relation avec l'occident : en interne ; l'Iran doit répondre aux attentes du peuple iranien en résolvant les problèmes socio-économiques, et en externe les normes libérales bousculent les idées conservatrices de la république islamique d'Iran. Alors que la politique étrangère de l'Iran est basée sur l'enjeu de son autonomisation et la promotion de ses intérêts. Entre la satisfaction de ses intérêts et la conservation d'une identité ancrée à l'islam, les décideurs politiques iraniens doivent diversifier la marge de manœuvre en instaurant une relation de coopération et d'interdépendance avec d'autres pays, surtout les pays en développement et émergents afin de promouvoir un ordre multipolaire dans lequel ils seraient partie prenante.

De ce fait, on peut dire que l'Iran a pu renforcer sa position internationale et régionale en développant ses relations avec un certain nombre de pays ; dont des pays limitrophes et d'autres éloignés géographiquement ce qui a amené les puissances internationales centrales à coopérer avec la république islamique d'Iran sur cette base. Alors que les Etats-Unis d'Amérique ont cherché à trouver avec leurs alliés occidentaux les moyens d'isoler l'Iran sous prétexte que l'Iran représente une menace avec son intention de posséder la technologie nucléaire, seulement la vision des pays de l'Union Européenne est différente de celle des Etats-Unis même si les pays européens ont parfois épousé les thèses américaines envers l'Iran. La politique hostile de la partie américaine envers la république islamique d'Iran fait front une politique de dialogue de la part des pays de l'Union Européenne ce que les Etats-Unis considèrent d'une façon générale comme une menace sur les interets de l'occident et qu'il faut juguler ce que les pays européens considèrent comme des opportunités à exploiter. Même s'il y'a un accord ou une loi autour de la nécessité d'imposer des sanctions au régime de la république islamique, mais l'Europe fait en sorte de l'alléger.

Mais malgré, les tensions qui surviennent de temps à autre, et les sanctions imposées au régime iranien, l'Europe reste le premier partenaire économique de l'Iran, avec ses moyens et ses capacités considérables de développer les relations dans les secteurs du pétrole et du gaz iraniens ; du fait que le pétrole reste le produit stratégique qui gouverne les relations internationales.

Comme il reste la crainte des Etats-Unis de voir la recrudescence des relations régionales et internationales avec le rapprochement dans le secteur du pétrole entre des pays ayant un rang et une importance stratégique, s'opposant politiquement avec les intérêts occidentaux à l'exemple de la Chine, la Russie ; ou que les ressources pétrolières occupent une place centrale dans les échanges entre la Chine et l'Iran, et entre l'Iran et le Japon.

De même l'Iran partage avec la Chine et la Russie la crainte de l'augmentation de l'influence américaine dans la région du Caucase et l'Asie Centrale et dans ces pays qui coopèrent avec l'Iran. Les Etats de l'Union Européenne ont également le désir de coopérer avec La république islamique dans le domaine du gaz ; des industries pétrolières, et dans le secteur de la pétrochimie et les infrastructures concernant les oléoducs ; étant que ce secteur est stratégique pour les deux parties.

De même la Chine continue de renforcer l'Iran dans le domaine des technologies de l'armement à l'ombre de la formule : le pétrole iranien contre la technologie et les équipements militaires à travers les contrats de rachats ; et qui est la formule dominante de l'orientation extérieure de l'Iran.

Et il est clair, que la politique de l'isolement et du blocus imposée par les Etats-Unis, et l'adhésion affichée par certains pays occidentaux dans l'application de cette politique est la cause principale qui a poussé la république islamique d'Iran à développer des relations économiques et militaires avec les pays hostiles aux Etats-Unis, aussi bien les pays asiatiques comme la Chine que les pays de l'Amérique du Sud à l'exemple du Venezuela.

En conclusion, de part ses relations, l'Iran a réalisé des succès à différents niveaux dans les domaines scientifiques et techniques, technologiques, et militaires. De même que l'Iran a assuré à travers le réseau d'organisations régionales à l'exemple de l'ECO (l'organisation Shanghai de coopération) ; une stabilité dans ses relations régionales ; ce qui a limité des choix de l'option militaire contre la république islamique d'Iran de la part des Etats-Unis puisque l'Iran a fait en sorte d'apaiser la tension avec les pays limitrophes et régionaux.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
المقدمة	أ
الفصل الأول **دراسة مختلف التيارات الفكرية في العلاقات الدولية لفهم تطورات إيران الداخلية وانعكاساتها الدولية**	
المبحث الأول: تحليل مختلف المفاهيم في العلاقات الدولية	20
أولا: الواقعية ومفهومها للعلاقات الدولية	20
ثانيا: الليبرالية ومفهومها للعلاقات الدولية	28
ثالثا: الماركسية ومفهومها للعلاقات الدولية	34
رابعا: المفهوم الإسلامي للعلاقات الدولية	40
المبحث الثاني: إيران من الداخل	45
أولا: تأثير البيئة الداخلية لإيران	45
ثانيا: الاقتصاد الإيراني في العقد الثالث	54
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية لإيران	58
أولا: تأثير المفاهيم الإسلامية والقومية في سياسة إيران الخارجية	58
ثانيا: السياسة الخارجية لإيران منذ انتصار الثورة إلى يومنا هذا	65
الفصل الثاني **علاقات إيران الدولية (التوجه غربا)**	
المبحث الأول: العلاقات الإيرانية -الأمريكية	77
أولا: خلفية العلاقات الإيرانية – الأمريكية	78
ثانيا: التحديات الإيرانية إزاء السياسة الأمريكية	93

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية – الأوروبية	105
أولا: خلفية العلاقات بين أوروبا و إيران	106
ثانيا: العلاقات الإيرانية-الأوروبية ابتداء من الجمهورية الانتقالية إلى عهد أحمدي نجاد	118
ثالثا:علاقات إيران الثنائية مع أهم دول الاتحاد الأوروبي	129
الفصل الثالث **علاقات إيران الإقليمية (التوجه نحو البيئة الاقليمية الشرقية)**	
المبحث الأول: العلاقات الإيرانية- الروسية (الجوار الجغرافي المحاذي شرقا)	173
أولا: المراحل التي مرت بها العلاقات الإيرانية – الروسية	174
ثانيا: التعاون الإيراني – الروسي	177
ثالثا: المواقف الروسية تجاه إيران	191
المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الباسيفيكية	196
أولا: العلاقات الإيرانية-الصينية	196
ثانيا:العلاقات الإيرانية-اليابانية	210
المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الجنوبية	226
أولا: العلاقات الإيرانية –الهندية	226
ثانيا: العلاقات الإيرانية-الباكستانية	232
المبحث الرابع: العلاقات الإيرانية-التركية(الجوار الجغرافي المحاذي غربا)	236
أولا: الخلفية التاريخية للعلاقات الإيرانية-التركية	236
ثانيا: التعاون الاقتصادي بين البلدين	238
ثالثا: التعاون الإيراني-التركي في القطاعات الحيوية	240

رابعا: أهم المراحل التي مرت بها العلاقات	243
الفصل الرابع **علاقات إيران بدول أمريكا الجنوبية (التوجه جنوبا)**	
المبحث الأول: العلاقات الإيرانية- الفنزويلية	253
أولا: المواقف المشتركة	253
ثانيا: مجالات التعاون الإيراني- الفنزويلي	256
المبحث **الثاني:العلاقات الإيرانية – البرازيلية**	259
أولا: العلاقات الدبلوماسية	259
ثانيا: العلاقات الاقتصادية بين البلدين	260
ثالثا: الموقف البرازيلي من قضية إيران النووية	261
رابعا: المواقف الغربية من علاقات البرازيل بإيران	266
المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية-البوليفية	268
أولا: العلاقات الدبلوماسية – السياسية	268
ثانيا: العلاقات الاقتصادية – التجارية بين إيران وبوليفيا	270
الخاتمة	275
الملاحق	287
قائمة المراجع	300
مسرد المصطلحات	308
الأعلام	311